الحياة السياسية

تأليف

عبد المجيد نافع

تقديم ومراجعة

د. حسن عبد العظيم

الكتاب: الحياة السياسية

الكاتب: عبد المجيد نافع

تقديم ومراجعة: د. حسن عبد العظيم

الطبعة الأولى ١٩٤٨

الطبعة: ٢٠٢٣

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم –
الجيزة - جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

APA

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر

نافع ، عبد المجيد

الحياة السياسية/ عبد المجيد نافع, تقديم ومراجعة: د. حسن عبد العظيم
– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٣٤٧ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ١ – ٧٢٢ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٨٠٤٨ / ٢٠٢٣

الحياة السياسية

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

تقديم

اعترفت الجامعات في العالم المتقدم بعلم السياسة كفرع من الإنسانيات أو العلوم الاجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وترسخ هذا الاعتراف بإنشاء كل من المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس عام ١٨٧١, ومدرسة لندن لعلم الاقتصاد والسياسية، وقد تأكدت أهمية هذا العلم باعتماده كمادة للتدريس في الجامعات الأوروبية بصفة عامة والجامعات الأميركية بصفة خاصة.

وقد أدى وجود عوامل عديدة للاهتمام بعلم السياسة، وقد اقترن ذلك الاهتمام بالمزيد من الاتجاه نحو الدراسة الاستقرائية لمختلف الظواهر السياسية كالأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات الضغط والمصالح وغيرها ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث غلبت فيها النزعة المنهجية لدراسة الوقائع والجزئيات إلى درجة أحدثت تطوراً منهجياً جديداً جعل علماء السياسة فيها يتبنون نظريات جديدة. وقد ظلت دراسة النظريات السياسية التقليدية غالبة في أوروبا إلى أن تأثر العلماء والمفكرين السياسيين في أوروبا بالمناهج الاستقرائية والتحليلية الأمريكية مما أحدث تحول تدريجي لصالح هذا الاتجاه.

وقد ظلت النظرة السائدة إلى علم السياسة إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية على أنه فرع من العلوم الاجتماعية أو الإنسانية التي تهتم على وجه ما بالحياة السياسية، وأنه ليس هناك ميدان خاص للمعرفة ينفرد به علم السياسة انطلاقاً من أن جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية تتناول السياسة، أي أن النظرة لعلم السياسة

أو العلوم السياسية كانت تؤكد العلاقة بين علم السياسة والعلوم الاجتماعية دون أن نعترف له بموضوع خاص ينفرد به دون سائر العلوم الاجتماعية الأخرى، إلا أنه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نتج عن تلك الحرب من ظواهر سياسية لم تكن موجودة من قبل وانقسام العالم إلى كتلتين وقيام كيانات دولية جديدة ، كل هذه العوامل أكسبت أهمية لعلم السياسة وفتحت الباب للبحوث السياسية والدراسات المستقلة، وأعطت لعلم السياسة أبعاداً جديدة تبرزه عن العلوم الاجتماعية الأخرى.

والغاية من دراسة علم السياسة هي تعلّم كيفية تنظيم البشر بشكل أفضل ، من أجل تحقيق السلام والسعادة الأكثر في حياتهم. كانت هذه وجهة النظر المقبولة لدور علم السياسة من أجل تحسين العالم، يجب على الفرد أن يحسّن البلد؛ ومن أجل تحسين البلد، يجب على الفرد أن يحسّن الشعب، ومن أجل تحسين الشعب، يتوجب تحسين الفرد. إذا استطاع الفرد إتقان نفسه، تتجه العائلة إلى الكمال؛ ومن العائلة ينتقل التأثير الشعب؛ ومن ثم من الشعب إلى البلد وإلى العالم.

وتأتي أهمية السياسة من كونها المؤثر بحياة الدول منذ نشأتها, و الإنسان منذ ولادته وحتى وفاته، فكل ما يتعلق بحياة الإنسان يسيس أو تشرف عليه السلطة السياسية تتدخل بجميع مفاصل الحياة البعيدة كل البعد عن السياسة و معتركاتها، فمثلا الزراعة والرياضة والموسيقى تُعد ظاهريا من أبعد الأنشطة الحياتية عن السياسة ومع ذلك نرى أن السلطة السياسية هي التي تشرف عليها وتمولها وتوجهها بالشكل الذي تريد. ففي الكثير من الأحيان تحولت ساحات الملاعب الرياضية لساحات شبه معارك تُرفع فيها الرايات والأعلام والصور واللافتات و تتعالى الهتافات بتمجيد الدولة أو رمزها. والدولة التي تنتصر في نهاية المباراة تعتبر نفسها قد حققت نصراً ما على خصومها.

من هذا المنطلق، فقد أولت الكثير من الدول الأوروبية خاصةً بُعيد الحرب

العالمية الثانية أهمية كبرى لعلم السياسة الذي ما هو إلا أحد مؤسسات و مرتكزات السلطة السياسية والتي تعني الهيئة العليا القائدة في الدولة لهذا ؛ فقد اعتمدت على فقهاء السياسة في تثبيت حكمها من جهة, وعلى فقهاء القانون الدولي لتحديد علاقاتها بالدول الأخرى من جهة ثانية. وبما أنَّ للسياسة الباع الأكبر والتأثير الأقوى في حياة المواطنين وتثبيت حكم الدول فقد أنشأت أفرع جديدة في جامعاتها يسمى (علم السياسة) بدأ يُدرَّس في بعض الجامعات الأوروبية و كان حكراً على أولاد المسؤولين و أغنياء أوروبا ثم ما لبث أن انتشر في العديد من الدول النامية. حيث أن الكثير من فقهاء علم السياسة اعتبر أن ميزان قوة الدول تُبنى بالدرجة الأولى على قوة السياسة للدولة بالإضافة إلى حنكة و قدرة الأشخاص القادرون على الإمساك بدفة الحكم فقادة الدول ؛ هم الأشخاص الذين يمتلكون المهارة السياسية والمناورة مع خصومهم والقدرة على ضم العديد من هؤلاء إلى جانبهم، فالسياسية هي العقل السليم الذي يعرف كيف يخطط , ويتعامل , ويناور , و يهدم , و كيف يبني في العصور الحديثة ؛ أصبح كل شيء مسيس . و كل شيء تشرف عليه السلطة السياسية . حتى أصبحت القرارات العسكرية لا تتخذ من قبل القيادة العسكرية إنما تتخذ من قبل سلطة سياسية والسماح باستخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل لا تتخذ من قبل قيادة عسكرية ؛ إنما تتخذ من قبل سلطة سياسية وإعلان السلم و الحرب و الاتفاقات وتسليح الجيش جميعها تشرف عليها السلطة السياساة وتصدر منها القرارات.

وقد اهتم عدد من رجال السياسة والقانون في مصر بعلم السياسة حتى قبل أن يتم تدريسه في الجامعات المصرية كعلم مستقل، ومن أهم المشاركين في هذا الميدان، الأستاذ المحامي عبد المجيد نافع ، وهو صاحب الكتاب الرائد في هذا الميدان، ألا وهو كتاب "الحياة السياسية" الذي صدرت الطبعة الأولى منه في مطلع العام

١٩٤٨، وقد ولد المؤلف في ميت غمر بمحافظة الدقهلية.في الخامس من سبتمبر عام ١٨٩٣، وتوفي في الثالث والعشرين من سبتمبر عام ١٩٧١، عن ثمانية وسبعين عاما، عمل أغلبها في مجال المحاماة، وكان من أبرع وأكبر المحامين طوال فترة عملة وأشتهر بقدرته الفائقة والمميزة في النجاح في أغلبية القضايا التي قام بالمرافعة فيها ، وقد بدأ عبد المجيد نافع حياته السياسية في صفوف حزب الوفد ودخل برلمان عام ١٩٢٤ نائبا وفديا عن دائرة دنديط مركز ميت غمر في عهد الملك فؤاد الأول، وكان هذا هو أول برلمان مصري حديث بعد صدور دستور عام ١٩٢٣، وقد قام نافع بترجمة الكثير من الكتب القانونية الفرنسية إلى العربية ، لإجادته اللغة الفرنسية أجادة تامة وقام أيضا بتأليف العديد من الكتب في المجالات الاجتماعية والسياسية والقانونية، وقد قال عنه الأستاذ مُحَمَّد زكى عبد القادر أنه رجل كانت ثقافته فرنسية خالصة. و كان محاميا أشتغل بالصحافة أو خطيبا أشتغل بالصحافة ، يبدو في مقالاته أسلوب المحامي وأسلوب الخطيب معا. وأضاف أنه كان محاميا نابها جاء من الأرياف ، من ميت غمر مباشرة لكى يكون رئيسا لتحرير جريدة الحكومة ، لمحت فيه طيبة أهل الريف وطابعهم ، كان من الألسنة الخصبة القوية لثورة سنة ١٩١٩ وقد وصفه الزعيم سعد زغلول بأنه أخطب خطباء الثورة، لذلك كان "نافع" يشعر أنه مغبون فى حياته العامة وينظر إلى أقرانه الذين سبقوه فى عالم السياسة فيرى أنه تخلف عنهم، مع أنه أكثر منهم ثقافة وأفصح لسانا وأقوى قلما.

وقد نقل إلى العربية رواية "التلميذ" للأديب الفرنسي بول بورجيه .ومن أهم آثاره كتاب "الحياة السياسية" ويبدو فيه ثقافة الرجل وتمرسه بالسياسة وأيضا سماته الفكرية والخلقية، ففي كتابه يقول: " وضعت هذا الكتاب على أمل أن "ألقي شيئاً من الضوء على الحياة السياسية ليعلم من لم يكن يعلم ما فيها من خير وشر، وليقدم وهو عالم بما أقدم عليه، ويشهد الله أني لا أطمع أن أصرف أحداً عنها، أو أحمله

على اعتناقها، فعندي أن الإقبال على الاشتغال بالسياسة يرجع إلى طبيعة المرء أكثر مما يرجع إلى أي اعتبارات أخرى، فالنفوس التي تزخر بالطموح، والشخصيات التي تنزع إلى السلطان، هؤلاء وأولئك هم الذين يجنحون إلى ممارسة السياسة".

كما وصف كتابه هذا بأنه ليس كتاباً سياسياً، بل أراد له أن يكون كتاباً في السياسة، ويقدم تعريفا للسياسة بوصفها "فن الحكم، والحكم أعباء وتكاليف. وإن فالسياسة رسالة لا استغلال. فحرام بل إجرام أن تكون وسائل الأحزاب إلى اصطياد كراسي الحكم. الدسائس والافتراءات والتغرير والتضليل وبذر بذور الانقسام وغير ذلك من الأساليب التي ترفضها الوطنية الصادقة والقومية الحقة"، ويضيف قائلا: "ليس يكفي أن يكون الإنسان مواطناً ليكون سياسياً، فالميدان الذي يصول فيه السياسي ويجول بين جدرانه المجالس النيابية، والمجال الذي تبرز فيه مواهبه وملكاته، هو مجال الحكم. ولا يصلح كل واحد لحمل أمانة النيابة عن الأمة، أو الاضطلاع بتبعات الحكم. على أن من التعسف تضييق نطاق السياسة وجعله قاصراً على دور النيابة ودور الحكم فالذي ينشر الدعوة إلى الإصلاح يساهم بنصيب في السياسة، والصحفي الذي يبث الدعوة السياسية يشتغل بالسياسة".

وأخيرا ندع الكتاب بين يدي القارئ العزيز آملين أن يجد فيه الفائدة والمتعة معا.

د. حسن عبد العظيم

مقدمة المؤلف

تستهوى السياسة أفئدة كثير من الشبان والشيوخ على السواء، فينزلون إلى ميدانها، ويسارعون إلى خوض غمارها، ذلك بأنهم يرون بعض السياسيين يطفرون من القاع إلى القمة فلا يلبثون أن يشعروا في أنفسهم بالرغبة في اقتناء آثارهم.

على أنه إلى جانب تلك الصورة الوضاءة، توجد صورة سوداء قاتمة، فالسياسة حرب، على الحقيقة لا على المجاز. فاليوم يعقد النصر بلواء هذا السياسي، وغداً تصيبه هزيمة نكراء، والآن تراه في الذروة يملأ سمعه هتاف الجماعات وتصفيقهم، وبعد قليل تشهده يهوى إلى الحضيض يحيط به صفير الاستهجان، وكثيراً ما يكون هدفاً للدسائس تنسج خيوطها في الظلام ومن خلف الأستار. وفي كل حين تراه يتقلب بين الشكر في أبهى الصور، والاعتراف بالجميل في أسمى المعاني – وبين العقوق وكفران النعمة في أسود صورة، وأسوأ معنى.

لذلك أحببت أن أتقدم بهذا الكتاب رجاء أن ألقي شيئاً من الضوء على الحياة السياسية ليعلم من لم يكن يعلم ما فيها من خير وشر، وليقدم وهو عالم بما أقدم عليه. ويشهد الله أني لا أطمع أن أصرف أحداً عنها، أو أحمله على اعتناقها، فعندي أن الإقبال على الاشتغال بالسياسة يرجع إلى طبيعة المرء أكثر مما يرجع إلى اعتبارات أخرى، فالنفوس التي تزخر بالطموح، والشخصيات التي تنزع إلى السلطان، هؤلاء وأولئك هم الذين يجنحون إلى ممارسة السياسة.

لكنا نظلم الحق والواقع إذا نحن أسقطنا من حسابنا طائفة السياسيين الذين يعتنقون مبدأ التضحية، ويدينون بعقيدة الإيثار. كما ينبغي ألا نغفل عن ذكر تجار السياسية الذين ينصبون من ذواتهم أصناماً يعبدونها من دون الأوطان، فيبحثون عن

مقدار ما تغل السياسة عليهم، لا عن مبلغ ما تقدمه لبلادهم من خدمات. ولقد أبيت إلا أن أطالع الناس بكتاب عن السياسة إيماناً بأن من كابدها، ولا يزال يكابدها، وما احترفها، ولا اتجر بها، هو أولى من يخوض عباب البحث فيها.

ومن الحق أن نسأل: هل من الضروري لمن يتولى البحث في الحياة السياسية أن يكون هو نفسه سياسياً؟ ليس من شك في أنه وقد ارتاد ميادينها وألم بطوافها وأشخاصها، يكون أقدر على معرفتها من غيره، على أن يجدر بنا أن لا نغف عن تلك الظاهرة النفسية، ألا وهي أن الإنسان متى طال مقامه في بيئة من البيئات، وألف النظر إلى الأشياء، والاحتكاك بالشخصيات قد ينتهي به الأمر إلى أن تفتر لديه قوة الملاحظة، والانهماك في العمل قد يحجب المشاهدة عن العين.

فأما من يقبل على الميدان من الخارج، والنفس طلعة، فيرسل النظرات العميقة الفاحصة تستشف الأحياء، وتحلل الشخصيات وتتغلغل في صميم الحياة، غير متقزز من منظر بحثه عينه، أو متبرم من مشهد عافته نفسه، لا يحابي هذا ولا يتشيع لذاك، فيصبح الشاهد غير المتحيز الذي لا يهمه إلا أن يرضى الحق والعدل والضمير، ويمسي الحكم الذي ترضى حكومته.

أرأيت كيف كان السياح يقبلون على اجتلاء شمس مصر وآثارها أكثر مما يقبل الأهلون؟ ولئن اعترض علينا بأن ذلك راجع إلى ضعف قوة الملاحظة في كثير منا، فماذا يقال في أننا يوم كنا نرد مناهل العلم في باريس، كنا نرقى في برج إيفل، ونهرع إلى فرساي، ونشهد مثوى العظماء، ونختلف إلى اللوفر والانفاليد، وعلى الجملة نشهد آثاراً ومتاحف لم يشهد كثير من الباريسيين أنفسهم.

على أن كل تلك الاعتراضات تتداعى وتنهار متى لوحظ أن المتطفل على موائد السياسة تنقصه الخبرة، وتعوزه المعلومات، فمن المجازفة أن يتكلم عن حياة معقدة، قد تكون ظواهرها غير بواطنها، وقد تطغى فيها الشهوات على الحقائق وتغطي المطامع

على الوقائع، وتحجب الأهواء والأحقاد، التقدير الصحيح، والأحكام العادلة، لذلك كان من الخير أن يعالج الكلام فيها من يعانيها.

وسواء أكان الذين يظهرون على المسرح السياسي يؤثرون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ويغلبون مجد الوطن على مجد الأشخاص، ويجعلون المصلحة العليا للدولة فوق كل شيء وقبل كل اعتبار، أم كانوا على خلاف كل أولئك فدعواهم جميعاً أن الصالح العام هو القبلة التي يولون وجوههم شطرها، وكيان الدولة هو الكعبة التي يحون إليها بآمالهم وأمانيهم.

والسياسي رجل عام في أوسع حدود الكلمة، ليست حياته ملكاً له وإنما هي ملك للجميع لكن يجب التفريق بين حياته العامة وحياته الخاصة، فإذا كانت الأولى مباحة للنقد، فإن الثانية حرم مقدس ينبغي أن لا يغشاها متطفل فيبسط فيها قلمه أو لسانه.

وما السياسة بمهنة يحترفها المحترفون، وإنما هي رسالة ووكالة ينهض بها الموكلون.

وأصحاب السياسة ينبغي لهم أن يوسعوا صدورهم للنقد الذي يوجه إليهم، فما داموا قد نصبوا أنفسهم لخدمة أوطانهم، فمن حق الأوطان عليهم أن لا يروا غضاضة في توجيه الانتقاد إليهم، فكل توجيه في سبيل الوطن مستساغ، والإنسان مهما يكن جبار العقل، موفور العلم عرضة للتورط في الخطأ، والعقليات تتباين، ووجهات النظر تختلف والعالم في تطور مستمر، وما كان حقاً بالأمس، قد يصبح باطلاً غداً، والحقيقة في هذا البلد قد تكون خطأ في بلد آخر، على أن للنقد حدوداً، فالنقد البريء ينبغي أن يكو حراً مباحاً، فأما النقد المغرض، النقد المسموم الذي يكون سداه التجني والافتراء، النقد الذي يرمي إلى هدم الرجال لمجرد إشباع شهوة الهدم، النقد الذي يراد به التجريح لا تقويم المعوج أو التبصير بمصلحة عامة — وفي كلمة: النقد الذي يصطبغ بصبغة الإفحاش، فيسف إلى نهش الأعراض السياسية، مثل هذا النقد

خليق أن يقصف قلمه، ويحبس لسانه، ويدفن إلى غير بعث.

ما أشقى الرجل السياسي وما أصعب أن يرضى عنه الناس! وكم تكون كاذبة تلك الاتهامات التي تنسج خيوطها حوله الإشاعات، وكم يبيت نهبا مقسماً للألم والتعذيب النفسي لأنه قادر على أن يدرأ عن نفسه كل ما ألقى في روع الجماهير المضللة، ولكنه يحبس لسانه مخافة أن تتسع هوة الانقسان.

والحكم للسياسي أو عليه حكماً صحيحاً عادلً لا يكون عادة إلا حين يغيب تحت الثرى فتنطفئ تيران الأحقاد ويقول التاريخ كلمته عالية رهيبة. والحكم الذي ينسحب على عامة الناس لا ينسحب على من يتلظى في جحيم الحياة السياسية، فمن أوليات مبادئ العدالة أن الإنسان مسئول عما يقول وعما يفعل، ولكن السياسي يحمل التبعة عما لا يقول وما لا يفعل، فإذا تحصن بالصمت البليغ قال الذين يتجثون على الحقيقة إنه ساكت عن الحق، والساكت عن الحق شيطان أخرس، وإذا رأى الفتنة مشبوبة النيران فقعد عن أن يخوض غمراتها قال المتقولون، لقد نكل عن السعي في سبيل الوطن.

أفما رأينا كثيراً من ساسة الغرب يتهمون حين يصمتون بأن صمتهم مأجور قد اشتراه المشترون والله يعلم أنهم مكممون عن الكلام بغير الحق.

ومن يعالج السياسية يمسي ويصبح مستهدفاً للأخطار، وعليه أن يؤدي حساباً عن أعماله لمواطنيه في كل حين، أو ليس وكيلاً منهم؟ أو ليس من واجب الوكيل أن يؤدي حساباً لموكله؟ بلى والوكيل العادي قد يتقاضى الأجر والشكر، على حين لا يتقاضى الوكيل السياسي إلا الكفر ونكران الجميل.

وقد يكون الصعود إلى قمة الجبل أسهل وأيسر من الانحدار أن سفحه، وكذلك الحياة السياسية. فقد يكون الاحتفاظ بالمناصب والمراكز أشق وأصعب من الصعود إليها.

وفي كثير من الحركات الشعبية رأينا أن الزعماء السياسيين لا تتزايد مصاعبهم، إلا حين يتم لهم استلام مقاليد السلطة، والتربع في دست الأحكام، حيث يصحبون ولا مندوحة لهم عن إرضاء أنصارهم.

وليس من المغالاة في شيء أن يقال أن كسب الحرب قد يكون أهون من تنظيم السلم.

وقد يسقط السياسيون بنفس العيوب والنقائص التي جعلتهم يصعدون، فالإسراف في العهود وبذل الوعود رخيصة، قد يجعلان الفترة بين الصعود والهبوط قصيرة.

والسياسي حين يهوى ننسى كل خدماته، وتنكر عليه كل صفاته، بل قد يتنكر له أحب الناس إليه وآثرهم عنده.وهو، ككل إنسان، عرضة لسوء الطالع.

والحياة السياسية تعج بمختلف النزعات والوجهات، فيها الصالح والطالح، والطيب والخبيث، والبريء والمجرم، والسمين والغث، فيها المثل الأعلى للتضحية وإنكار الذات، وفيها الأثرة مجسمة، والأنانية تمثلت إنساناً فيها من يضحي بنفسه في سبيل مبدئه، ومن يتجر بمذهبه السياسي فيها المتملقون والمداهنون والمراوغون، وفيها الصديقون والشهداء فيها الدساسون والحاقدون وذوو الطموح والذين لا يعملون إلا في ضوء الشمس ووضح النهار ولا يبتغون إلا وجه الله والوطن. فيها قطاع الطرق والذين يخرجون لبلادهم عن كل ما يملكون.

الإنسان هو الإنسان، في كل زمان ومكان، مزيج من الخير والشر، والفضيلة والرذيلة، والحسنات والسيئات، ينبغي لكل مصلح، ولكل قائم على الشؤون العامة أن يقدر الضعف الإنساني ودعاة المثل العليا، وطلاب الكمال الإنساني، يمكن أن يحلقوا في أجواء الخيال ما شاءوا لينشدوا الإنسان إلا على الذي تجرد من الشرور والأهواء وأصبح خيراً، فأما أصحاب السياسة العملية فيبنون سياستهم على الواقع

لا على الخيال.

والحياة السياسية التي لا تخلو من شر حافلة بصنوف الخير، أو ليست السياسة في مرد أمرها هي الحكم؟ أو ليست هي الإشراف والهيمنة على الشؤون العامة؛ وهل يمكن تحقيق قضية الإصلاح إلا بالحكم وإذن فلندع الساخطين يقولون أن السياسة هي فن الكذب، ولنترك المتبرمين يتصايحون أنها هي استغلال النفوذ، فما من شك في أن السياسة طريق صالح لخدمة الوطن.

وأنت إذا أردت أن تعرف مبلغ رقي الأمة، ونضج تربيتها السياسية، فما عليك إلا أن تعمد إلى اختيار المقياس الصحيح ألا وهو مقدار الاهتمام بالمسائل العامة، فالأمة التي يفتر شعور أبنائها أو ينعدم بالنسبة للأمور العامة هي أمة قد فقدت حيويتها، وتفشت فيها الأنانية السياسية، وأوشك صرحها أن يتهدم، لا بل آذنت بالانهيار، والذين لا يحفلون بالمسائل العامة إنما يعملون عامدين، أو غير عامدين، على تمهيد الطريق لظهور الطاغية وتهيئة الجو لبروز الطغيان.

فأما الأمة التي يعني أبنائها بالمسائل العامة، والذين لا ينادون: وبعدنا الطوفان، ذلك التي تتدفق قوة وحيوية، وتشق طريقها إلى الإصلاح والمجد، ولا يمر بخاطر كائن من كان أن يعصف بحريتها، أو يبطش باستقلالها.

ألم تر كيف أن انجلترا توجد حيث يوجد الإنجليزي؟!

والسياسي إما أن يجاهد مستقلاً، أو منضوباً تحت راية حرب من الأحزاب. فبعض الشخصيات يترم بقيود الحزبية، و يضن بشخصيته أن تفنى في غمارها، أو تغرق في طوفان الأحزاب، على أن مجهود الفرد محدود، ومجهود الجماعة أوفر ثمرة، وأكثر إنتاجاً. لذلك وعلى الرغم من عيوب الحزبية ونقائصها فالأحزاب أقدر على خدمة الوطن من الأفراد.

ولقد وجدت الأحزاب في كل عصر من عصور التاريخ، وفي كل بلد من بلاد

الدنيا.

ولقد وجد التطاحن السياسي في كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية.

ولقد وجد التناحر الحزبي في كل عصر ومصر.

ولكن كل أولئك لم يجعل أحدا يفكر في القضاء على الأحزاب قضاءً نهائياً. وإنما مثار الجدل إلى العصر الحديث: حزب واحد أم أحزاب متفرقة؟

وللسياسة، كما للحرب وأدواتها وأسلحتها، وأدوات السياسة وأسلحتها، القلم واللسان، وتنتظمها كلمة واحدة : الدعاية، وهي التي بلغت من الشأن والخطر أن ينشئوا لها اليوم وزارة خاصة في كثير من الأمم.

والقلم يثير في الذهن صورة الصحافة العصرية وهي التي بلغت من القوة والنفوذ أن يضفوا عليها لقب: صاحبة الجلالة ويسبغوا عليها من الوصف أنها السلطة الرابعة في الدولة.

واللسان يبعث أمام النظر صورة الخطيب المفوه والخطابة هي أقوى أدوات الدعاية جميعاً تلعب دوراً حاسماً في المعارك الانتخابية، وفي دور النيابة، وفي ميادين السياسة كلها. والقلم واللسان قد يكونان من أدوات الهدم أو أدوات البناء. ورأيت أن كل أولئك خليق أن يكون بين دفتي كتاب. وحرصت أن لا يكون كتاباً سياسياً، وإنما يكون كتاباً في السياسة.

عبد المجيد نافع

رسالة لا استغلال

السياسة هي فن الحكم، والحكم أعباء وتكاليف. فالسياسة رسالة لا استغلال، على أننا كثيرا ما نرى الأحزاب تعيب بعضها البعض بطلب الحكم كأن طلب الحكم في ذاته جريمة لا يتسع لها الغفران، وقد فات الذين يسرفون في التجريح أن السياسي خارج الحكم لا يملك إلا الهتاف بالنظريات المجردة، والتلويح بالبرامج على الورق، بل قد لا تتعدى أعماله وأقواله دائرة النقد المحض وقد لا يقتصد في النقد فتصبح كتاباته وأقواله أدنى إلى التشهير منها إلى النقد البريء، وتمسي أعماله أميل إلى الهدم منها إلى البناء فإذا ما احتواه كرسي الحكم بات قادراً على تنفيذ البرامج العملية. فالحكم هو المحك الصادق لمقدرة الرجل السياسي.

والأحزاب خارج الحكم قد تسرف في بذل الوعود رخيصة بل قد تدفعها شهوة التغلب الحزبي إلى المزايدة السياسية. فاستلام مقاليد السلطة، وإدارة دفة الشؤون العامة، وتحقيق وجوه الإصلاح، هي التي تكشف عن قدرة الأحزاب على تنفيد برامجها.

وليس من الغلو أن يقال أن الحكم فن، ولقد جرت آخر انتخابات نيابية في إنجلترا فعقد النصر في المعركة الانتخابية للمحافظين على العمال، فقد صارح الناخبون العمال، بأنهم مع إكبارهم لهم، وإعجابهم بمبادئهم، يؤثرون المحافظين في الانتخابات عليهم؛ لأن المحافظين قد تمرسوا بالحم طويلاً فأصبحوا يحسنون تسيير شؤون الدولة.

ولكن هذا لا يعني أن الحكم يجب أن يكون احتكاراً لطائفة من الطوائف،

أو طبقة من الطبقات. فالمصلحة العليا للدولة تنادي بوجوب أن يكون زمام الحكم في أيدي من يحسنونه. وها هم العمال اليوم في انجلترا، يشاطرون المحافظين تبعات الحكم في أخطر مرحلة من مراحل التاريخ البريطاني.

والحزب الذي لا يطلب الحكم ليس جديراً بصفة الحزب السياسي على شريطة أن يكون التماس الحكم من وجوهه المشروعة. فحرام بل إجرام أن تكون وسائل الأحزاب إلى اصطياد كراسي الحكم. الدسائس والافتراءات والتغرير والتضليل وبذر بذور الانقسام وغير ذلك من الأساليب التي تمجها الوطنية الصادقة والقومية الحقة. ومن يسعى إلى الحكم من تلك الطريق الملتوية قد يلقي في سمع كل من يريد أن يستمع له أنه يبتغي مصلحة الدولة ولكنه لن يستطيع إقناع أحد إلا بأنه يريد تغليب مصلحته الشخصية على كل اعتبار وطني.

وما على الحزب السياسي الذي لا يتمتع بالأغلبية إلا أن يروج الدعوة لأنصاره في المعارك الانتخابية عسى أن يظفر بها، وأن ينشر الدعوة بين جدران مجالس النيابية ابتغاء كسب المؤيدين إلى جانبه، والتطورات السياسية قد تصير الأغلبية أقلية، والأقلية أغلبية.

ومسألة الأغلبية والأقلية قد أثارت مشكلة الكفاية في الديمقراطيات الحديثة، صحيح أن تسلم مقاليد لسلطة، والقبض على مصاير الدولة، هو حق —استغفر الله— بل واجب من من أقدس واجبات الأغلبية، هو عبء يجب أن ينهضوا به، ومسئولية ينبغي أن يضطلعوا بها، ولكن الوطن بحاجة إلى جهود جميع أبنائه، وقد تكون في الأقلية كفايات مقبورة، ولقد هال سالسبوري السياسي البريطاني الشهير، أن يرى أقلية الأحرار أو المحافظين التي تكون خارج الحكم، لا عمل لها إلا نقد القائمين في الحكم، وربما تطرق رجالها إلى انتزاع الحكم منهم، الأمر الذي يحرم الوطن من خدمة الأقلية، ويفتح السبيل إلى التطاحن السياسي،

وتفتيت المجهود الوطني، وكل أولئك قد حمل رجل الدولة على أن يهيب بني قومه أن يعالجوا تلك المشكلة حتى ينتفع الوطن بجميع الكفايات.

ويعز على الأغلبية التي تدين بالسياسية القومية أن تترك بعض الكفايات معطلة براً بالوطن ومصالحه المقدسة.

ليس كل إنسان قادراً على إدارة الشؤون العامة، وبعبارة أخرى لا يولد الإنسان سياسياً كما يولد الطير مستعداً للطيران، والسمك مستعداً للعوم، ولكن الذي لا شك فيه أن بعض الناس لديهم استعداد للاشتغال بالسياسة فأصحاب الطموح والذين ينظرون في الأفق وذوو الشخصيات القوية الذين يتقلدون قيادة الجماعات هؤلاء جميعاً موهوبون للحكم.

وفي ظل أي نظام من نظم الحكم ينبت السياسي سواء أكان هذا النظام استبدادياً أم حراً، وسواء أكانت السلطة في أيدي جماعة أم في يد فرد، لا بل تحت صخرة الطغيان العاتية، سواء أكان جماعة أم طغيان فرد، ينبت الرجل السياسي، فهؤلاء وأولئك من دعاة الحرية، أو أشياع الاستبداد، الذين ألقت المقادير مصاير الشعوب بين أيديهم، ولابد لهم من ممثلين يمثلونم، فالمستبد لا ينهض بكل شيء، حتى الطاغية، مع أن أوهامه تصور له إمكان تركيز كل السلطات فيه، لا يقوى على الاضطلاع بجميع الأعباء وإذن فلا مندوحة عن التخلي عن جزء من سلطته وإعطائه لمن ينوبون عنه في مقام التنفيذ أو في معرض الإشراف والمراقبة، وإذن فالسياسيون موجودون موجودون والمهم أن لا يبقى منهم في الميدان إلا من يفهمون أن السياسة أعباء وتكاليف لا مغانم وأسلاب.

والذي يقضي بالأسف أن قانون جريشام القائل بأن العملة الرديئة تطرد العملة الطيبة من السوق ينطبق على عالم السياسة، كما ينطبق على عالم المال.

لقد طويت صحيفة الرق بانقضاء العصور القديمة، وانبثق فجر الحرية حين انقضت عصور الظلمات، وارتفع الناس جميعاً إلى مستوى المواطنين الذين يتساوون في الحقوق والواجبات السياسية، حتى المرأة التي استغل الرجل ضعفها السنين الطوال أصبحت لها حقوق سياسية تجعلها تساهم في إدارة شؤون الدولة.

لكن ليس يكفي أن يكون الإنسان مواطناً ليكون سياسياً، فالميدان الذي يصول فيه السياسي ويجول بين جدرانه المجالس النيابية، والمجال الذي تبرز فيه مواهبه وملكاته، هو مجال الحكم. ولا يصلح كل واحد لحمل أمانة النيابة عن الأمة، او الاضطلاع بتبعات الحكم. على أن من التعسف تضييق نطاق السياسة وجعله قاصراً على دور النيابة ودور الحكم فالذي ينشر الدعوة إلى الإصلاح يساهم بنصيب في السياسة، والصحفي الذي يبث الدعوة السياسية يشتغل بالسياسة.

قد يكون للوراثة أثر في نشأة السياسي، فقد رأينا عائلات تنجب السياسيين ويتوارث أبناؤها السياسة، وقد يكون للبيئة أثرها، فالذي يعيش في بيئة سياسية، تغمره تقاليدها، وتطغى عليه مظاهرها، لا تلبث نفسه أن تتجه إلى السياسة، لكن لابد من الاستعداد الشخصي فالسياسة في الدم، أو بعبارة أوضح وأصرح: السياسة موهوبة أكثر منها مكسوبة.

ومن كانت السياسة مختلطة بلحمه ودمه محال عليه أن يتخلص منها، أو يتخلى عنها، يروى بارتو السياسي الفرنسي المعروف أن وزيراً انقلب إلى بيته، بعد جلسة برلمانية عاصفة، هاجمه فيها خصومه من غير هوادة ولا لين ولم يخفف أنصاره إلى نجدته، فأفضى إلى امرأته بآلام نفسه، ومن المعجزات أن الزوجة كانت من النسوة اللائي لا يحفلن بمظاهر الحكم في كثير أو قليل، فأهابت به: "عجل بالاستقالة" وهي ترجو أن تكون الاستقالة بشيراً بالخلاص من ربقة الحكم، فأجابها الوزير غير متلعثم، (لا) بل أجابها الزوج غير متورع "لست أقوى على ذلك، فمثل السياسة كمثل

الخليلة التي يهواها قلبي، وإن كانت تتقزز منها نفسي".

وإذا كان الاشتغال بالسياسة يرجع إلى الاستعداد الشخصي، فلا شك أن بعض الصناعات يغذيها بكثير من العناصر البارزة، فصناعة المحاماة تهيء الجو للسياسة، وتمهد الطريق لظهور السياسي، فالمحامي بطبيعة عمله كثير الاحتكاك بالناس، ومكتبه يزدحم بمختلف الطبقات، وإذا مال إلى جانب الخير بعض الشيء اكتسب الشهرة، وغمره الناس بحبهم، وما بقليل في السياسة أن يصبح بعض الزعماء معبودي الجماهير، فإذا أتيحت للمحامي المرافعة في قضية سياسية هامة ودوى صوته، وتجلت بلاغته، وبرزت شجاعته يسبغ عليه الموقف أثواب الشهرة، ثم أليس منبر العدالة يعد المحامي للظهور فوق منبر الخطابة السياسية فيتدفق ويستدر الهتاف وينتزع التصفيق من خصومه وأنصاره على السواء.

لكن كل أولئك ينبغي ألا ينسينا أن العالم ابتلى بالثرثرة السياسية يوم طغت على الميدان السياسي موجة المحامين، وفي الغرب إذا أرادوا أن يعيبوا حكومة بأنها كثيرة الكلام، قليلة العمل، قالوا أنها "حكومة محامين" وأخطر من ذلك أن صنعة المحامي قد تساعد على إخفاء الاتجار بالنفوذ.

ومن الإنصاف أن نذكر أن دور النيابة قد أزهرت بكثير من المحامين، وأن مقاعد الحكم قد ازدانت بغير قليل منهم، وأن السياسة قد ازدهرت حين غذوها بأرواحهم، وسقوا ميدانها بفصاحتهم، وكانوا المثل الأعلى للنزاهة والاستقامة. وصناعة الطب تمهد الطريق لظهور السياسي، فاحتكاك الطبيب بالناس يهيئه إلى تعرف نفسية الجماعات، وإلى أن يلمس آلامهم وآمالهم.

والخطر الذي يتهدد السياسة أنها "مهنة مفتوحة" يغشاها من يشاء بغير حساب، فلا يطلب من السياسي أن تكون له مؤهلات، ولا يشترط فيه أن يكون قد قضى فترة التمرين والإعداد، ولا يطالب بأن يحمل إجازة، بل لا يطلب

منه، قبل أن يطرق باب السياسة أن تكون بيده شهادة "حسن السير والسلوك" هذا مع أن المجتمع يطالب بكل ذلك من يتصدى للعمل في الطب أو المحاماة أو الهندسة أو التعليم، وإذن فقد يبدو غريباً أن لا يطالب بذلك كله أو بعضه ممن يتصدر للسياسة، وينصب نفسه لإدارة الشؤون العامة، ولذلك فإن "سياسة الباب المفتوح" تجعل المغامرين والمتجرين يتسربون إلى الميدان السياسي، وينسابون في جنباته يصيبون غيرهم بالأذى ويصيبون لأنفسهم نفعاً، ويكون وجودهم لوثة إلى جانب الأطهار والأبرار، فالسياسة قد تتلوث بالبعض على حين تشرف وتزدان بالبعض الآخر.

ونسارع إلى القول بأن دفع ذلك الخطر لا يكون بجمود العناصر الشريفة، فإذا فطنت تلك العناصر إلى الخطر، ثم نشطت إلى العمل اكتسحت من الميدان السياسي كل من يشوبه أو يشينه.

إن التبشير بفلسفة عدم المبالاة، واحتقار الاندماج في غمار الجماعات إنما يجر إلى فتور الهمة، وشل العمل، والناس هم الناس، في كل زمان ومكان، ولكنهم في كل حال يستحقون غير قليل من الاهتمام من جماعة المتفلسفين والمترفعين بغير الحق، وأبراج العاج لا تصلح إلا لإقامة جماعة الشعراء الذين يطيرون بأجنحة الخيال.

فأما الذين تصح عزائمهم على الكفاح في سبيل الإصلاح فعليهم أن ينزلوا إلى الميدان السياسي، فلا يفرقوا من الضربات بل يتلقوها ويردوا عليها بأقسى منها. والرسالة التي يؤديها السياسي تستحق أن يلقى في سبيلها صنوف العنت، وألوان الاضطهاد والقضية العادلة التي يدافع عنها تستأهل أن يلقى في سبيلها كل ضروب المشقة والجهد.

الأحزاب

في كل عصور التاريخ، تألفت الأحزاب السياسية، ولم يكن قيامها مرتبطاً بشكل الحكومة، بل لقد نبتت في ظل الحكومات الحرة، كما وجدت تحت سلطان أشدها إبغالاً في الاستبداد، فروح النضال مستقرة في أعماق النفس البشرية، ونزعة الفرد لأن يقاتل وسط الصفوف قد شهدتها الإنسانية في شتى المظاهر. على أن الأحزاب، في الحكومات الشعبية الحديثة، قد تعددت مظاهرها، واشتد ساعدها، واتسعت دائرة نشاطها، فباتت من أقوى العوامل في الحياة السياسية العصرية.

وضاعف الانتخاب المباشر من سلطان الأحزاب السياسية، إذ أصبح كل مواطن يحمل تذكرة انتخاب تجعل له صوتاً في السياسة العامة، وفي تقرير نظام الحكم. وفي النظام البرلماني بلغت الأحزاب قمة القوة والسلطان، فهذا النظام يقضي بأن الحزب الذي يظفر بالأغلبية في الانتخاب يتسلم مقاليد السلطة، ويقبض بيده على مصاير البلاد.

ولقد أبرز النظام النيابي حسنات الأحزاب السياسية بقدر ما أبرز سيئاتها، وإذا كان النقص في كل ناحية من نواحي الحياة الإنسانية، وإذا كان الكمال المطلق من خيال الشعراء، ودعاة النظم الخيالية، لم يكن لنا أن نتبرم بالعيوب التي تكشف نشاط الأحزاب.

إن للأحزاب، كما للأعمال الإنسانية كافة، جانبها الطيب وجانبها السيء، فالجماعة أقدر على الإنتاج من الفرد، وهذا صحيح في عالم المال وعالم السياسة جميعاً، أرأيت كيف تشهد الإنسانية في العصر الحديث إنجاز الأعمال العظيمة

التي تكاد تكون أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة بفضل تأليف الشركات المالية ذات رؤوس الأموال الضخمة التي يتاح لكل فرد، مهما كانت ضآلة ثروته، أن يساهم فيها بنصيب والشركات المالية قد تكون فخاخاً منصوبة لاصطياد ما اقتطعه الفقراء من أقواتهم، وما ادخره متوسطو الحال، ولقد تنحدر تلك الشركات إلى هاوية الإفلاس، فيذهب كل ما أودعه الجمهور في خزائنها من الاقتصاد أدراج الرياح. فهل الفضيحة والإفلاس لبعض الشركات المالية يغري الناس بفض الشركات وإلغائها والتضحية بالمشروعات العظيمة؟

الجواب "كلا" والعلاج للداء ليس الإلغاء ، وإنما العلاج الضرب على أيدي المغامرين والمقامرين، كما أن المرض لا يتطلب الإجهاز على حياة المريض وإنما يطلب اجتثاث العلة من مكامنها.

وكذلك، إذا ضج الناس بالشكوى، في كل بلاد العالم المتحضر، من التطاحن الحزبي، والتناحر السياسي، ومن الروح الحزبية الجامعة التي تعصف بكل شيء، وتبطش بكل خير، ومن استغلال النفوذ – ننادي، إذا ضج الناس بالشكوى من كل أولئك فليس العلاج الحاسم للداء محو الأحزاب – فما إلى ذلك من سبيل – وإنما العلاج في إصلاح الحال.

ومبدأ بقاء الأصلح كفيل في النهاية بأن الميدان السياسي بلفظ العناصر التي لم يقو على اساغتها وهضمها. وإذا كانت العدالة عرجاء، أي أنها تمشي الهوينا ولا تصل إلا بعد حين، فإنها لابد واصلة في النهاية لا محالة، وحينئذ ترجع الأمور إلى نصابها الحق و تضع كل رجل لائق في مكانه اللائق.

ورقابة الرأي العام كفيلة بإصلاح المعوج. والأمة هي التي تعمد إلى الغربلة فتنتقي السياسة من الدغل والأدران.

ومالنا لا ننظر إلى الأحزاب إلا بمنظار أسود. إن لها جوانب مشرقة. إنها هي العامل الهام في إنضاج التربية السياسية للأمة. إنها تهيب بالأمة في الاجتماعات العامة، إبان المعارك الانتخابية، ومن فوق منبر البرلمان، ومن فوق منبر الصحافة، فتجعل كل فرد يدرك ما عليه من واجبات قومية وما له من حقوق، وتحملهم على التضحية بأرواحهم وأموالهم في سبيل الوطن. والأحزاب تتبارى في الخير، وتنافس في العمل، ويشعر كل حزب بأن عليه من الأحزاب الأخرى حسيبا، ومن خصومه رقيباً فيحجم عن الشر، و يقدم على الخير، و يتورع عن اقتراف الجرائم الوطنية، وبذلك يتضاعف اهتمام المواطنين بالمسائل العامة فترتقي الحياة السياسية ويذهب الزبد جفاء ويمكث ما ينفع الأمة.

وفي النهاية لا يبقى في الميدان إلا الصالح. فأما الفقاقيع الإنسانية فتتلاشى، وأما المهرجون فيتوارون، ولا يبقى إلا العاملون الصادقون.

القتال في سبيل الحكم! القتال في سبيل الحكم! تلك هي صرخة الحرب التي يرسلها أولئك الناقمون على الأحزاب السياسية. وقد فات هؤلاء أن الحروب الدموية مشروعة مقدسة إذا كانت ترمي إلى الدفاع عن حق. وكذلك فان القتال في سبيل الحكم مشروع إذا كانت الغاية منه تحقيق وجوه الإصلاح، وتحقيق الأماني الوطنية.

لكن إذا كان بعض الأسلحة محرمة استعماله في قتال الحديد والنار، فأولى أن يكون ذلك في القتال السياسي. ومن حق كل حزب سياسي أن يلتمس الحكم من طريقه المشروعة لتنفيذ برنامجه، فمن واجبه أن يتخلى عنه حين يتجلى عجزه، فالحكم وسيلة لا غاية.

تنافس الأحزاب في سبيل الخدمة القومية خير كله، على حين أن تطاحنها لمجرد الوصول إلى الحكم، شر كله. وأشد ما يكون هذا الشر ملموساً إبان

الأزمات، وفي الساعات العصيبة. فالمناقشات البيزنطية، وقد ظهر محمد الفاتح على أسوار الاستانة، هي صورة المأساة القومية التي لا تنساها الإنسانية أبد الدهر.

كثيراً ما يفضي التناحر الحزبي إلى قيام الدكتاتورية. وقد ترتضي بعض الشعوب التضحية بحرياته السياسية في سبيل القضاء على الفوضى. ولكن التضحية بالحرية فادحة الثمن إلى حد أن تراجع الأمم الحية عن بذلها طائعة.

تقدم فن الكلام في الجماهير، ونهضت الصحافة نهضة عظيمة في العصر الحديث فباتت من أقوى أدوات الدعاية، فنشط الزعماء والقادة لكسب الأنصار، والفوز بالأغلبية في الانتخابات لتولي الحكم. فمن حسنات الأحزاب السياسية أنها تعمل على بث المبادئ، وتشعر المواطنين بأن لهم كرامة ينبغي الاحتفاظ بها.

وليس المهم انتصار الثورة، وإنما المهم الانتصار على الثورة، وأن يعرف الزعماء الذين كتب النصر لهم كيف يكبحون مطامع أنصارهم.

وإذا كان على رأس الحزب السياسي رجل من ذوى الطموح الشخصي سخر حزبه، بل سخر قوى الدولة جميعاً، لتحقيق أغراضه في حين أنه يملأ فمه بعبارات الدفاع عن الحريات السياسية والمصلحة العليا للدولة. ولئن صح أن الأحزاب السياسية يكيد بعضها البعض، فقد لا تخلو داخليتها من الدساس. إذ يميل بعض الوصوليين إلى التسلط على هوى الرئيس ليظفروا إلى المناصب أو يثبوا إلى كراسي الحكم.

حين تجمع بين طائفة من الناس عقيدة سياسية واحدة، ثم يبتغون أن ينظموا جهودهم، رأيتهم يوحدون تلك الجهود المشتركة في صورة حزب يؤلف. على أن

اشتغال الحزب القائم في الحكم بالدفاع عن كراسية، وانصراف الأحزاب المعارضة إلى انتزاعها منه قد يعطل الإنتاج بل يقضى عليه القضاء الأخير.

والنظام الحزبي يقوي الفرد من ناحية، ويضعفه من ناحية أخرى. يقويه من ناحية ضم جهوده إلى جهود أصحابه في النضال، ويضعفه من ناحية إفناء شخصيته في شخصية المجموع. أو ليس مكلفا بالخضوع لرأي الأغلبية وإن كان مخالفاً لرأيه؟ أو لم يقل فكتور هوجو "إن الخطب البرلمانية قد تقنعني ولكنها لا تغير صوتي"؟

ولا يحيا الحزب السياسي بالعقيدة وحدها ، بل لابد أن يتجاوز دائرة النظريات المجردة إلى نطاق العمل الجدي. فتلك وسيلة إلى كسب الأنصار وتقوية الصفوف والوصول إلى أهدافه القومية.

والحزب الذي يسرف في الكلام، ويقتصد في العمل لا يلبث أن يتداعى وينهار.

ليست الأحزاب السياسية خيرا محضا، ولا هي شر محض، وإنما هي مزيج من الخير والشر. وخيرها أكبر من شرها. ولا سبيل إلى تقليل شرورها إلى أدنى حد مستطاع إلا بتغليب الحزبية المعتدلة على الحزبية الصارخة، وإيثار المصلحة العليا للدولة على مصالح القادة ومجد الزعماء.

حزب واحد أم أحزاب متفرقة

إذا تألف من مجموع الأمة حزب سياسي واحد فتلك هي الصورة الرائعة للوحدة القومية، إذ تنقطع أسباب التطاحن الحزبي، ولا يتفتت المجهود الوطني، بل توحد الجهود في سبيل العمل الجدى المنتج، و تلقي الأمة خصومها في الخارج موحدة الصفوف.

لكن بين الأماني المجردة، والواقع الملموس، تتسع مسافة الخلف. فالناس لم يصبوا في قوالب متجانسة حتى تتألف قلوبهم، وتتوحد غاياتهم جميعاً. فهم متباينون في الأمزجة والعقليات، مختلفون في الوسائل والغايات. ولهذه الاعتبارات يكاد يكون انضواء الأمة بأسرها تحت لواء حزب واحد ضرباً من المحال.

ومن الأسف أن تعدد الأحزاب هو الظاهرة التي نشهدها في كل بلاد العالم في العصر الحديث. صحيح أن بعض الأمم قد رأى القضاء على الأحزاب واستئثار حزب واحد بالسلطان. على أنه قد كان لذلك ثمن هو قيام الدكتاتورية.

وظاهرة تعدد الأحزاب ليست خطرة أو خطيرة ، إلا إذا انقلب التنافس بين الأحزاب إلى نضال في سبيل الحكم. حينذاك يحدث الانقسام داخل البرلمان، وفي صفوف الأمة، وتحاك شباك الدسائس في الظلام، ومن وراء الستار، وتصاب الأعمال العامة بالشلل، والإنتاج القومي بالعقم. ويشتغل القائمون في الحكم بالدفاع عن أنفسهم وكراسيهم، وينصرف الذين خارج الحكم إلى تصيد النقد، وتسميم الجو، بغية اصطياد الكراسي.

وانفراد حزب واحد بالميدان السياسي قد يغري بالجنوح إلى الطغيان. والنفس البشرية نزاعة إلى توسيع نطاق الحرية إذا كانت خارج الحكم، فإذا باتت في الحكم جنحت إلى تضييق دائرتها.

وتعدد الأحزاب، فضلاً عن أنه يحفزها جميعاً إلى التنافس في خدمة المصلحة الوطنية، بغية كسب التأييد الشعبي، فإنه يجعل من بعضها رقيباً على بعض. أفلا ترى أن كل زعيم لا يجعل أكبر همه الإشادة بأعمال حزبه في الحكم، وخارج الحكم، بقدر ما يعني بتفنيد النقد الذي يوجه إليه، ودرء الشبهات التي تحوم حوله، ودفع الاتهامات التي تنصب عليه.

إذا لم يكن توحيد الأحزاب مستطاع، فإن رقابة الرأي العام كفيلة بدفع الصالح منها للبقاء في طريق خدمة البلاد.

الأنانية السياسية

إذا كانت البذور التي تلقى في الأرض تجد في بعضها تربة خصبة لنموها أكثر من بعض، فليس من شك في أن ميدان السياسة تربة خصبة تنمو وتزدهر فيها، بذور الأنانية.

أرأيت كيف يندفع الوحش الذي برح به الجوع، على الفريسة ينهشها بأنيابه ومخالبه؟ والويل للوحوش الأخرى التي تجترئ على أن تكدر صفو متاعه بالدم الذي يعبه، واللحم الذي يلتهمه، أو تجسر على أن تنتزع الفريسة من بين براثنه وأنيابه. وفي هذه الحالة يزداد الوحش الضاري ضراوة، وتستمر المعركة حامية الوطيس حتى يسلم الضعيف في الفريسة ويستسلم.

ولو شئنا أن نعطي للسياسة صورة صحيحة صادقة لقلنا إنها الفريسة تلقي الشهوات الطامعين. أجل، أن السياسة تحرك غرزة الانانية الوحشية التي تكمن جرثومتها في خبايا الطبيعة البشرية. فإذا هجمت الأنانية حينة، أثارتها من رقدتها الظروف المواتية أحيانا. والإنسان هو الإنسان، في كل زمان ومكان، إذا جردته من القشرة الخارجية تبدى في وحشية الإنسان الأول. وما المدنية إلا طلاء أو هي القدرة على إخفاء الهمجية الأولى التي توجد بذورها في أعماق الطبيعة الإنسانية.

وينادي المتفائلون بأن السياسة ترمي إلى جعل الأفراد في رخاء، والشعوب في سعادة! ومن أجل ذلك يكون دينا في عنق من ينصب نفسه لإدارة وتنظيم الشؤون العامة، أن ينسى ذاته، ويذكر وطنه، وأن يضحي بأعز ما ملك، الصحة والمال، في سبيل إسعاد المجموع الذي كرس نفسه لخدمة مصالحه.

ولكن ما أبعد الهوة بين الأماني والواقع! وما أعظم الفارق بين تلك الصورة الزاهية الألوان التي يرسمها للسياسي خيال المثاليين، وطلاب الكمال الإنساني، وتلك الصورة القاتمة التي يخطها الواقع للكثيرين من المتجرين بالسياسة. وإذا أحببنا أن نرسم الحقائق الحية، لقلنا أن السياسة، في عرف بعض السياسيين، ترمي إلى جعل السياسي في رخاء.

والسياسيون طائفتان: طائفة الذين وصلوا، بفضل السواعد، وزحزحوا من الطريق جميع المناهضين، وأقصوا عن الحظيرة كافة المنافسين، فاستأثروا بالسلطة، وانفردوا بالمناصب والمراكز والألقاب. وأولئك هم المحظوظون المجدودون.

فأما الذين نحاهم خصومهم عن الغنيمة، فيدورون بأبصارهم حول المغانم والأسلاب يرقبون الفرصة الذهبية. وهؤلاء وأولئك يسخرون من الصالح العام ولا تخضعون إلا لوحي الأنانية في مظهرها الوحشي سواء أكانوا غالبين أم مغلوبين.

والذين قفزوا إلى كراسي الحكم يرون كل وسيلة مشروعة للاحتفاظ بما ظفروا به، تراهم أيقاظاً، يرقبون الحركات، ويعدون أنفاس الخصوم، خشية أن يغلبهم المعتدون على ما ينعمون به.

والويل لمن تحدثه نفسه أن يكدر عليهم صفو متاعهم، فانهم لا يلبثون حتى ينشبوا أظافرهم فتمزقه شر ممزق.

ولكيلا يحفل من صنعهم الضمير العام، وليستطيعوا أن يضللوا بالبسطاء، لا يتحرجون أن ينقشوا على علمهم تلك الكلمات البراقة : الحرية القومية، والتضامن الوطني، والعدل الاجتماعي! والحرية، و التضامن.. والعدل منهم براء.

يجني تجار السياسة على كل ما تواضع الناس أنه حق وعدالة، ثم لا يتورعون

عن أن يحتكروا لأنفسهم، الاخلاص كله، والوطنية جميعاً. ولا تتراجع ضمائرهم أمام الزعم بأن المصلحة العليا للدولة تتطلب أن لا يشاركهم في الأسلاب والمغانم مشارك.

شعارهم الباطن: وبعدي الطوفان!

تتوالى النكبات الخلقية، وتلاحق الكوارث المادية على الدولة، وأبطال الأنانية السياسية المتحجرة لا تهتز ضمائرهم. أكبر همهم أن يثروا ولو أقفرت الخزانة العامة، وغاية الغايات عندهم أن يملؤوا جيوبهم وبطونهم ولو تبخر كل ما اقتطع الفقراء من أقواتهم مقتصدين لليوم العصيب، وخيم البؤس والشقاء في ربوع بلادهم. ألا فلتلتهم أمواج الطوفان كل شيء، فإن هذا لا يحرك الضمير المتحجر مادام صاحبه يحسب أنه من أمواج الطوفان بمنجاة.

ولعل الطابع الذي يطبع أولئك المستهترين هو عدم التسامح.

ولئن كانت دواعي التصادم تتضاعف في كل مجتمع متحضر من جراء نضال الطبقات، وتصارع الآراء السياسية والاقتصادية، فإن هذا التطاحن لا تحمل الذين يعبدون ذواتهم على تطليق التعصب الفكري. والصورة التي ترتسم في الأفق للحياة الاجتماعية، حين تنشر الأنانية السياسية أعلامها السوداء. هي اصطدام الأهواء والنزعات، واعتراك الأحقاد، وفي كلمة واحدة وقوع الحرب الأهلية المشبوبة النيران.

وتنقسم الأمة إلى معسكرين أو معسكرات يقاتل بعضها بعضا وفي تلك الصورة البشعة، صورة الحرب الأهلية لا تحيق الهزيمة في النهاية إلا بالوطن.

وعبثا تحاول أن تحمل الأناني على الايمان بأن كل رأي سياسي يدين به المرء، وكل عمل ينهض به، له الحق في التسامح، في أوسع حدود الكلمة، ما دام مبعث

هذا وذاك أعماق الضمير، وطالما كانت تلك الآراء والأعمال لا تنطوي على أي خطر للمجتمع – عبثا تحاول– فالأناني، تحت ستار الغيرة على المصلحة العليا للدولة، يعمد إلى التكبير والتهويل، فيرى في كل رأي بريء خطرة مجسما، وفي كل حركة رزينة متعقلة، ريحاً صرصراً عاتية توشك أن تعصف بكيان الدولة.

وأمن الدولة وسلامتها هما صيحة الحرب التي يشنونها على خصومهم في الرأي، والسلاح الذي يشهرونه في وجه كل من يلمحون من جانبه خطراً وهمياً على مراكزهم.

وليس يرضي نهم الأنانيين السياسيين أن يحتكروا لأنفسهم الوطنية والإخلاص، بل تشرئب أطماعهم إلى احتكار الحقائق. فالحقائق الرسمية هي وحدها التي لها الحق في الذيوع والانتشار، وأما ما عداها لحقائق زائفة ليس لها حق في الحياة، بل إن الواجب الوطني يقضى بأن توأد، أو تموت وليدة! هم مستودع الحكمة السياسية! هم على الحق وكل مخالفيهم على الباطل!

والحزبية الصارخة لا تشبع أو تملأ غيابات السجون، وتمعن في البطش والتنكيل بالتجريد من الحقوق لكل من لا ينتهج نهجها، أو يذهب مذهبها.

نعم، إن الحزبية الجامحة تعامل كل رأي يغاير رأيها معاملة المنبوذ الذي يعيش على هامش المجتمع محرومة من كل الحقوق، مجردة من الكرامة الإنسانية.

ويحرص تجار السياسة على أن يحبوا أنصارهم وأشياعهم بالمناصب والمراكز والألقاب ولو كانوا بها غير جديرين، ويحرموا منها خصومهم السياسيين ولو أن هم تزدهي المناصب، وتعتز الألقاب.

ولا يجد المخالفون سبيلاً إلى خدمة وطنهم في الوظائف العامة ولو حسبوا أنهم ينحدرون إليها من ثغرة المسابقة. فالطريق أمامهم مسدودة، والمناصب في

الإدارة، والقضاء، والجيش، وعلى الجملة كافة المناصب العامة تكاد تكون وقفا على من لف لفهم، وما المسابقات التي تعقد إلا ستار رقيق يشف عما وراءه من محاباة صارخة.

وإذا تسلط التعصب الفكري على هوى السياسي، وكان في حياته الخاصة مثال الوداعة، انقلب إلى رجل لا تجد الرحمة سبيلاً إلى قلبه، ويطغى شعوره على عقله فيجعل تفكيره مريضة أو يعدم تفكيره على الاطلاق.

والذين تتسلط عليهم الروح الحزبية، يمقتون كل ما لا يحمل طابع حزبهم، ولا يسمحون لرأس أن ترتفع أمام عظمتهم ولا يحجمون عن أن يقتلوا في المهد كل محاولة لمقاومتهم.

ولا يعرف الحزبيون أن يلقوا أسلحة النضال ويصاغوا إخوانهم في الوطن على البر به، والسعي في سبيل إسعاده، ضناً بهذا الوطن أن تمزق وحدته الانقسامات، بل لايزالون يقاتلون حتى يظهروا على خصومهم، ولا يعقدون الصلح إلا فوق الجثث الهامدة لأولئك الخصوم.

وإذا طغت على السياسة موجة الأثرة، وجمعت الأهواء إلى الاستئثار بكل سلطة، ونزعت الأغراض إلى الانفراد بكل رأي، تصير الإنسان الهادئ وحشة ضارية أو قريبة من الوحش الضاري.

ولقد يستأنس الرجل الشريف للذئاب إذ تعوي ولكنه لا يستأنس لذئاب السياسة. والأنانية هي آفة الحياة السياسية.

أنظر كيف ينهال الأنانيون على الأموال العامة يغترفون منها لأنفسهم، ويغدقون فيها على من إليهم؟

ارجع البصر كرتين في كل فضيحة مالية أو سياسية تجد بطلها، الذي تفيض

أنهار الصحف بالتحدث عنه، رجلا قد وصل بالجسارة، وتجن خصومه ثم مشى إلى غايته، أو اتخذ من أكتاف الأولياء المخدوعين سلماً صعد عليه إلى قمة السلطان، ثم لم يفكر بعد أن بلغ الذروة إلا في أنه ثري على حساب الوطن.

وليس من شك في أن الأنانية تقتل روح المسئولية، وكيف السبيل لأن يفكر من يقدس مصالحه الشخصية، في احتمال التبعات، ومن يؤثر ذاته على وطنه، في الاضطلاع بالمسئوليات.

يهتف الأناني الذي منيت به الحياة السياسية : مصالحي الشخصية قبل كل شيء وفوق كل شيء، وفوق كل اعتبار!

ويقول السياسي المتحجر الضمير، والنائب المستهين بحمل أمانة النيابة عن الأمة، والشيخ المستهتر بالوكالة، يقول هؤلاء جميعاً: مصالحنا أولًا، ثم تكون مصالح الجمهور ومصلحة الوطن في المحل الثاني.

هذا صحفي بيع كلامه أو يبيع صمته، وقد يرسو مزاده على من يدفع فيه أكبر عطاء، وقد لا يتعفف عن أن يبيع نفسه لخصم بلاده.

وذاك وزير يتشيع لمخلوقاته فلا تنبسط أنامله بالعطاء إلا لهم، ولا تجمد كفه إلا حين تكون الأمر أمر من ليسوا من مخلوقاته.

وقد لا يتورع الوزير المتجرد من النزاهة عن أن ينساب إلى بورصة الاوراق المالية للمضاربة واستغلال البؤس العام.

وقد لا يتعفف النائب المستهتر عن الاتجار بوكالته والإغداق على رؤوس الناخبين الذين وثب على أكتافهم إلى مقعد النيابة.

وقد لا يتراجع ضمير المالي أمام استغلال سرعة التصديق، وسرعة النسيان، وانعدام ملكة النقد لدى الجماهير.

وقد لا ينصب تفكير الموظف إلا على الدرجات والعلاوات والاستثناءات.

وكيف –إذا كان هو هذا المرعى الخصيب للأنانية– أن نعجب من أن تنتشر في الجو الفضائح.

وما مثار الدهشة، إذا انتشرت جرائم الفساد على تلك الصورة، أن يسرع الفساد إلى الجسم الاجتماعي "فلا يلبث أن يمر بمرحلة التعفن" ثم يصل إلى دور التحلل.

وإنما تعم الرشوة، ويستشري فساد المحاباة والمحسوبية، وتنصب حبائل الدسائس، ويطغى حب الكسب، وينعدم الشعور بالواجب، والشعور بالعدالة، و تجمع الشهوات، إذا كان الذين تصدروا لقيادة الحياة العامة، أو نصبوا أنفسهم لإرشاد الرأي العام وهدايته، أو وثبوا إلى كراسي الحكم أو وضعتهم الأقدار الساخرة فيها، قد جعلوا مصالحهم مقدمة على مصالح الوطن.

ولماذا لا نرسم صورة صحيحة صادقة للطامحين إلى الحكم، الطامعين في السلطان. أولئك الذين لا تنصب جهودهم إلا على البحث والسعي في إجلاء الذين يتربعون في دست الوزارة واحتلال الكراسي بعد الجلاء.

تملأ أبواقهم آذان الشعب بأنهم يعملون ضد أقوياء الساعة الذين ملت المقاعد من طول مكثهم، وعم الفساد من قبح سيرتهم في الحكم، ويشهدون الأرض والسماء على أنهم لا يكيدون وأنهم لا يحرصون إلا على مصلحة الوطن.

والمنقذ أو المنقذون، وذلك هو الوصف الذي يسبغه عليهم أشياعهم، هذا المنقذ، أو هؤلاء المنقذون يقسمون جهد أيمانهم أنهم لا يودون إلا مصلحة الوطن، وتلك تضحية منهم، وإيثار لوطنهم على أنفسهم، أو ليس الحكم أعباء وتكاليف، لا منافع ومصالح.

يخلع المنقذون على أنفسهم، أو يخلع حوارييهم عليهم – صفة الانقاذ. فهل تراهم حقا حين تحتويهم كراسي الحكم، ويستطيعون أن يجزوا و يجازوا، ويمنحوا ويمنعوا – نقول أتراهم لا يكيلون بمكيالين، ولا يزنون ميزانين، ويضعون الرجل اللائق في المكان اللائق ويضعون صوالحهم، وصوالح أنصارهم وذوي قرباهم في المحل الثاني، ولا ينزلون إلا على إرادة الحق والعدل والواجب، ويؤمنون بينهم وبين أنفسهم أن المنصب خدمة لا استغلال، وضريبة لا ربح؟ أم تراهم في الحكم غيرهم خارج الحكم، ينكرون ماضيهم، ويتنكرون لعهودهم، وينصبون من ذواتهم أصناما يعبدونها من دون الأوطان؟

إن التجارب المريرة، قد دلت مع الأسف، على أن بين القول والعمل تفصل هوة عميقة مظلمة. ولكم رأينا سياسيين، في كل بلاد العالم، كانوا وهم خارج الحكم يملأون أجواز الفضاء صباحا بأنهم إذا أتوا في الحكم حققوا برامجهم في الاصلاح والتقدم، ثم ما لبثوا أن تبخرت في الهواء أقوالهم، وطلقوا ماضهم، وأصبحوا حرباً على الحق والعدل فإذا جادلتهم قالوا: القول شيء والفعل شيء آخر.

ثم هل ترى الطامحين إلى الحكم حين يبيتون فيه يعتنقون مبدأ التسام فلا يناهضون الآراء والأعمال لمجرد صدورها من خصومهم السياسيين؟!

وهل تراه يكبحون جماح أنصارهم عن التطلع للمراكز، ويخمدون شهوات أشياعهم عن الاستئثار بالامتيازات، وعلى الجملة، هل تراهم يغتبطون، لا بانتصار الثورة، ولكن بالانتصار على الثورة؟!

ليس الأناني الذي ينشر الفوضى فيعيش فوق خرائب السلطة المتقوضة، بأعظم شراً، من ذاك الذي يتولى الدفاع عن الفساد القائم لأن في ذلك الدفاع مصلحته. كلاهما يسعى لغاية واحدة وان اختلفت الطرق.

إنما يخدم الأنانيون أهواءهم، ويشبعون شهواتهم، على حساب الوطن، ولعل من سخرية الأقدار. أو من السخرية بالعقول، أن نرى مع مظاهر التخريب، ورغم صور الفوضى، كلمات التضحية والإيثار والاخلاص والنزاهة والاستقامة والوطنية إلى آخر ما يفيض به خيال المتجرين بالسياسة، وما تغص به قواميسهم – نقول من الخجل رغم كل تلك المنازل والمآسي أن نلمح تلك الكلمات الرنانة منقوشة بحروف بارزة على راية كل حزب سياسي يلوح بها في كل مكان.

والأنانيون الذين يتبجحون بالشر، ويتشدقون بالتضحية، يجمعون بين الفساد وبين الرباء السياسي.

وتحت ستار الاخلاص يخفي تجار السياسة المصالح الذاتية فأي معجب بعد هذه الصورة السوداء القاتمة أن يتشكك الشعب في السياسة والسياسيين.

إن السياسي الجديد بهذا اللقب هو الذي يتجسم اخلاصه لوطنه، و يجعل كفايته، وملكاته وكل ما فيه من خير وفضيلة رهنا لخدمة البلاد يقدر الفضائل، والمواهب، في صفوف حزبه أو في غير حزبه، وبين خصومه وأنصاره على السواء. يزن بالقسطاط المستقيم، فيعطى كل ذي حق حقه، ولا يبخس أصحاب الكفايات كفاياتهم. لا يختل ميزان العدالة في يده فينصف جميع المظلومين. لا يرفض إجراء مجرد أن خصما لحزبه هو الذي طلبه. ولا يأتي شذوذا، لمجرد أن واحداً من المحسوبين عليه هو الذي يلتمسه. وجملة القول يكون عادلا بكل ما تحمل الكلمة من معنى، شجاع في الحق لا يخشى فيه لوماً، لا نجهر برأي باطل ليرضي البسطاء وليرضي أقوياء اليوم. ولا يكتم رأياً حقا مخافة أن يستثير سخط الجماهير أو غضب الأقوياء، سواء هبت في وجهه عواصف السخط، أم نثرت فوق رأسه الورود، يظل هو هو لا يتلجلج في الحق، ولا يزدهيه الانتصار فيمشي في الأرض مرحا، بين الاستحسان والاستهجان، والرضا والغضب، والحب

والبغض، يقف ثابت القدمين لا تخاذل، حسبه أنه أرض الوطن والضمير.

والسياسي الخليق هذه الصفة يقدر ماضي وطنه حق قدره. فلا يستهين بمجده التاريخي الخالد ولا يغفل عن أن بلاده قد ساهمت بنصيب في تشييد صرح الحضارة. فالماضي المجيد يحفز على المضي في طريق المجد بأوسع الخطوات.

على أنه لا ينبغي أن ينصرف الناس إلى التغني بمجد الآباء والأجداد فيلهيهم ذاك التغني عن البصر بحقائق الحاضر. فلكل عصر آراؤه وتقاليده، ونظمه وعاداته، وما يصلح بالأمس قد لا يصلح غداً، وما يلائم قوما قد لا يلائم قوما آخرين، وما يتمشى مع روح عصر قد يصطدم مع روح عصور غيرها، وقد تكون الحقيقة في هذا الجانب، باطلا في الجانب الآخر، ومن يشيد صروح الأهرام في عصر يجب أن تنصرف فيه الدولة إلى مكافحة الفقر والمرض والجهل يكون طاغية ممعنا في الطغيان، ومن يعش في سجن الماضي، بدل أن يتخذه مجرد اعتبار، خليق أن يصاب ويصيب وطنه معه بالشلل والجمود.

والسياسي الذي يعتز بهذه الصفة حقيق بأن يوقظ عقله، وينيم هواه، ويطلق الأوهام الموروثة، وينأى بجانبه عن التحيز، ولا يستغل السياسة على أية صورة من الصور.

لا يملأ فيه بالطعن والتجريح لبلاده، ولا يحتقر الرأي العام فإنه أن يفعل ذلك يقعد عن العمل في سبيل الأمة.

ولم لا نقولها كلمة صريحة عالية وهي أن غير المتزنين هم نكبة السياسة في كل عصر من عصور التاريخ، وفي كل شعب من شعوب العالم.

وراء برامجهم الخلابة، وخلف إعلانهم عن النفس بالتضحية والإيثار، فليح شبح المصلحة الشخصية بقبحه البغيض. كان لسان حالهم يقول: ألا فليدفن

حزبي إلى غير بعث، ولتذهب عهودي ووعودي أدراج الرياح، لابل ليصبح الوطن في الهالكين، ما دمت أستفيد وأفيد من يمت إلى بصلة أو بسبب.

والآن كيف السبيل إلى إصلاح مثل تلك الحال، في عصر أصبح في متناول كل فرد أن يقبض بيده على جزء من السلطة العامة في الدولة؟ كيف السبيل إلى نضج التربية السياسية حتى يسرف جماعة السياسيين في العمل لصالح الوطن ويقتصدوا في الكلام عن أنفسهم وتضحياتهم، وحتى تعم روح التضحية والعدل من رأس الهرم إلى قاعدته، من عضو المجلس البلدي إلى النائب والشيخ والوزير، من رجل الدولة إلى رجل الشارع، وحتي يكون الحكم لصالح المحكومين لا لصالح الحاكمين – وجملة القول كيف السبيل لأن يصبح الميدان السياسي مقفرة من تجار السياسة، عامراً بالسياسيين.

إن الفساد قد نبت في ظلال كافة النظم السياسية على اختلاف صورها. والفساد هو الفساد وإن اتخذ طابعة آخر، أو انتقل من أيدي طائفة إلى طائفة غيرها. وليست العبرة بالنظم ولكن العبرة بالأشخاص. فقد يكون المستبد العادل خيرا من النظام المثالي في الحرية تقوم على إدارته أو على سوء إدارته عصبة غير صالحة. ولقد جر الفساد في بعض الأمم إلى قيام الدكتاتورية. ولكم شهدت الإنسانية كيف أن الانتخابات العامة ترفع إلى الحكم غير الصالحين له. وأن العناصر الطالحة تطرد العناصر الصالحة من ميدان السياسة.

لسنا نتردد في الجهر بأن خير وسيلة للقضاء على الأنانية السياسية، وإصلاح حال الدولة، وجعل الحكم ضريبة يؤديها القادرون، أن يفرض الذين يشعرون من أنفسهم القدرة على إدارة الشؤون أنفسهم، وتسألني في أية صورة يفرض أولئك الأقوياء القادرون أنفسهم، فأجيبك في عبارة صريحة: في الصورة التي تمكنهم منها وسائلهم.

التناحر السياسي

تنازع البقاء أو تنازع السلطان أثار ويثير التناحر السياسي بين الأفراد والأمم. وفي معظم الأحيان يختلط التناحر بالرياء. فكل فريق من المتناحرين يحاول جهد طاقته أن يصبغ قتاله بصبغة الحق والعدل، بل قد يتبجح إلى حد أن يضفي عليه أثواب المثل العليا.

باسم الدين، والدين براء، ارتكبت أبشع الفظائع. وتحت ستار القومية مزقت الشعوب بعضها بعضا. وشهدت الانسانية، في كل العصور، وفي كل الأمم، الصراع حادا عنيفا، بين الفقراء والأغنياء، وفي العصر الحديث، اصطبغ هذا الصراع بصبغة نضال الطبقات. واقتتلت الأجناس فيما بينها بدعوى الفروق في الآراء والمشاعر والألوان. وفي داخل الأمم انجلى التطاحن الحزبي عن ضحايا عديدين.

وفي أقل من ربع قرن اشتبكت دول الأرض جميعاً في حربين عالميتين سخر الانسان كل ما عملك من علم و جهد للهلاك والتدمير. وهذه الظاهرة العامة، ظاهرة القتال بين الأحياء، في كل مراحل التاريخ، أن دلت على شيء، فإنما تدل على مبلغ تأصل الشر في أعماق النفس البشرية.

لقد زعم جان جاك روسو أن الإنسان يولد متشبعاً بالخير وأن البيئة هي التي تغيره، وأنه كلما عاد إلى أحضان الطبيعة، عاد إلى الفطرة الأولى السليمة، وبقدر إيغاله في المدنية يكون إيغاله في الشرور، وإذن فقد آثر الفيلسوف الحالم الوحشية على المدنية، ودعا الناس إلى حياة الطبيعة.

ولكن المشاهدة السطحية تهدم زعم روسو من أساسه. فالطيبة التي يحسبها مودعة في نفس الطفل لاوجود لها إلا في خياله هو، أو في أمانيه، فمزاعمه أدنى إلى الأماني منها إلى الحقائق والوقائع. فالأنانية والقسوة تبرزان في نفس الطفل بمجرد أن يشب عن الطوق. والطفولة البريئة التي يتغنى بها الشعراء والكتاب لا وجود لها إلا في الخيال. ولعل الأصدق والأعمق أن يقولوا الطفولة العاجزة، فما يقعد الطفل عن ارتكاب الشرور، واجتراح الآثام إلا العجز، ومع ذلك فإنه يبدي نواجذ الشر بمجرد أن يحبو. أرأيت إلى أنانيته المتحجرة كيف يأبى إلا أن يستأثر بلبن أمه ويحرم منه أخيه ولا يقف عند حد الرغبة في الحرمان بل يحقد عليه كل الحقد؟ ولم تغب ظاهرة الأثرية والغيرة عن الذهن العامي، لبروزهما ولمسه لهما، حتى إذا رأى الناس دوام الشحناء والبغضاء بين شخصين قالوا كأنما ولدا "فوق رأس بعض". ثم أرأيت كيف ينزع الأطفال إلى الاستئثار بما في أيديهم وحرمان الغير منه؟ وهل من ينكر قسوتهم على بعضهم البعض وعلى الحيوان؟ أفلا يعض أحدهم الآخر، ويخدشه بأظافره؟ وما الفارق بين تلك الصورة من العدوان وصورة الوحش الضاري يحدد أنيابه وينشب أظافره في فريسته فيمزقها، والصورتان أن اختلفنا فإنما تختلفان قوة وضعفاً، وشدة وعنفاً، ولكنهما تتفقان في الدلالة على نزعة الشعر المتأصلة؟ على أن الطفل أب الرجل، والرجل أشد من الوحش الضاري ضراوة ووحشية. أو ليس القتال والقتل بالغازات السامة، والقنابل الذرية، وعلى الجملة كل أدوات القتال والتدمير التي ابتكرها العلم الإنساني الحديث أشد هولا من أنياب الوحوش وبراثنها؟ وأخيراً أفلا يقتتل الأطفال، فيصورون معركة قد تسفر عن ضحايا، متى استطاعوا القتال؟

وصور الإسلام غريزة الشر أقوى وأبدع تصوير فقال عز من قائل: "إن النفس لأمارة بالسوء: قتل الإنسان ما أكفره. أن الإنسان ليطغى أن رآه

استغني.."إلى آخر تلك الآيات البينات. وتصوير الأديان عامة لنشأة الإنسان، وأكله من الشجرة المحرمة، وخروجه من الجنة، وهبوطه إلى الأرض، وقتل الأخ لأخيه، كل أولئك يدل أقوى الدلالة على أن الإنسان وليد الشر.

ولئن قال الملحدون أن تلك إنما هي رموز، وألا سبيل إلى التحقيق التاريخي، فإن ذلك لا يضعف نظريتنا في شيء، فتلك الرموز التي وجدت من عهد ذاهب في القدم، تدل على تشبع الناس بعقيدة تأصل الشر في أعماق النفس الإنسانية.

والبيئة أن كانت فاسدة ضاعفت من فساد الإنسان و شروره، فإن كانت صالحة لم تستطع إلا أن تقلم أظافر الشر فيه فأما أن تستأصل الشر من جذوره فذلك ضرب من الخيال أو لون من ألوان المحال. ولا تقوى التربية والتعليم على اقتلاع الشر المتأصل في النفس البشرية وكل الذي يقويان عليه أن يقفا نموه، ويغلباً نزعات الخير على نزعات الشر.

وليست المسألة مسألة مدنية أو وحشية فتلك هي أمم الغرب وأمريكا وهي بغير نزاع أعلى الشعوب كعباً في الحضارة، قد ارتكبت في الحروب الحديثة من ضروب القسوة والهمجية مالا يذكر إلى جانبه أعمال الهمج وسكان الغابات. ولو كانت الفطرة الإنسانية ميالة إلى الخير، وأن عوامل الشر إنما تسرب اليها من البيئة ومن الحضارة كما ذهب إلى ذلك روسو، لما رأينا الهمج يقتتلون فيما بينهم، فيسفكون الدماء، ويسلبون الأموال، وتعتدي كل قبيلة على أخرى فتمعن فيها قتلاً وسلباً ونهبا.

وصور الشر تختلف باختلاف العلم والجهل، والمدنية والوحشية، ولكنها شرور في كل الأحوال. بل قد يكون المتعلم أقدر على الشر من الجاهل، وشره أوسع دائرة وأبلغ أذى. ولا شك أن المتمدين أقوى على التقتيل والتخريب من

المتوحش إذ يسخر عقله وعلمه لابتكار أدوات القتال ومعاول التخريب. وهل بلغت أية عصابة من عصابات قطاع الطرق ما بلغته عصابة استعمارية من أعمال التقتيل والسلب والنهب تنصب على رؤوس الأمم المستضعفة؟ وهل أدركت عصابة الكبوني بأمريكا أو تدرك شأو حزب سياسي، أو على الأصح "منسر سياسي" جعل أكبر همه أن يثري على حساب الدولة؟ وهل صنع زنوج أفريقيا ببعضهم، بل متوحشو العالم كافة، ما صنع الأوربيون مضاف إليهم الأمريكيون ببعضهم البعض في الحربين العالميتين؟

سيقولون متشائم. وإنه لخير للإنسان أن يكون متشائما يجابه الحقائق من أن يكون مخدوعا يعيش في عالم الخيال. والأمم الأفراد، ينبغي لها كي تأمن على كيانها ومستقبلها، أن تواجه الحقائق، مهما كانت صدماتها ألية، من أن تهرب منها إلى دائرة الأماني والأحلام.

والمخدر لذيذ لأنه ينقل المرء من عالم الحقيقة المريرة إلى عالم الخيال الحلو، وينسيه مؤقتاً همومه ومصائبه وكل مكدر في الحياة من الأشخاص والأشياء، ولكنه لا يلبث أن يبطش بالصحة ثم يودي بالحياة، ويعصف بالأخلاق عصفاً تاماً فيسلم المصاب به إلى أقسى ضروب البؤس، بما لا يقاس إلى جانبه تلك اللذة الوقتية الموهومة، ولهذا فلا يقدم على المخدر، عن طواعية واختيار، إنسان فيه مسكة من العقل.

والحقائق كالدواء تتجرع ولا تستساغ.

وكل زمان يقول أهله إنه أحفل بالمفاسد والشرور من كل زمان آخر. وتقرأ أقوال الحكماء والعلماء والأدباء والشعراء، في كل عصر ومصر، فتجد الشكوى عامة من طغيان الشر على الخير، وتسمع صرخات الألم من انتشار الفساد. فعلام يدل هذا أن لم يدل على أن الذئاب الآدمية تلغ في الدماء، وتلج في

الشرور. بل الذئب لا يفترس الذئب، ولكن الانسان ينهش أخاه الانسان.

ولا شيء مثل عالم السياسة تكثر فيه الذئاب البشرية التي تتبدى في ثياب الآدميين فتجمع بين الشر والرياء. ويتخذ الإنسان المثل العليا، والمبادئ السامية ذريعة لقتل أخيه الإنسان. يقتله تحت ستار الدين، والحرية، والإخاء، والمساواة. كانت محاكم التفتيش، وهي مؤلفة من رجال الدين، تقضي على من تهمهم بالزيغ في عقائدهم، بالإعدام حرقاً. وكم من مجازر بشرية ارتكبت باسم الدين. وكم من أبرياء راحوا ضحايا الحروب الدينية. وتحت راية الحرية اقترف المتحمسون لها أسوأ ضروب الاضطهاد ضد خصومهم. وباسم الإخاء طاحت رؤوس بريئة تحت النطع، وباسم الوطنية أجهز على النساء والأطفال والشيوخ.

وتاريخ الانسانية سلسلة حروب دموية. فمن حروب خارجية، إلى حروب أهلية، إلى حروب أجناس، إلى حروب طبقات، إلى حروب اقتصادية في العصر الحديث. نعم، فكما يوجد نضال الطبقات بين المحرومين والمترفين في داخل الامم، يوجد النضال بين الأمم المحرومة والمتخمة، وهو نضال الأمم. ويجهد كل فريق من المناضلين أن يخلع على نضاله أثواب المبادئ السامية كالحق والعدل والحرية إمعانا في التغرير والتضليل، والواقع أن طائفة تقاتل في سبيل الخير الذي حرمته، والأموال والموارد التي افتقدتها، وطائفة أخرى تقاتل في سبيل الاحتفاظ ما اغتصبته.

وفي الماضي كانت الحروب تدوم سبع سنين، و ثلاثين سنة، ومائة سنة. وفي العصر الحديث ظن أن ستكون الحروب قصيرة المدى ولكنها أشد فتكاً وتخريبا. وطالت الحربان العالميتان الأخيرتان وكانتا أشد الحروب هولاً وأعظمها تدميراً. ولو تكدست الرؤوس التي اسقطت في الحروب لشيدت آلاف الاهرام كأهرام الجيزة بل لشيدت جبالاً ولو جمعت الاشلاء التي تناثرت من يوم ظهور الانسان لغطت

وجه الأرض. ولو أنفق ما أنفق في الحرب العالمية الثانية في إصلاح حال الانسانية جمعاء لكان أكبر الظن أن تخف وطأة الفقر والمرض والجهل في العالم بأسره. ولولا أن الانانية المتحجرة تغشى على الأبصار لتبين بعض الامم أن تفادي تلك الحرب بتوزيع خيرات الارض توزيعاً عادلاً، أجدى من الاستئثار بالمواد الاولية والاندفاع إلى الحرب في سبيل ذلك الاستئثار.

استعرض تاريخ حروب اليونان والرومان والفرس، وما صنعت روما بقرطاجنة حين ظفرت بها، وحرب السبع السنوات، والثلاثين سنة، والمائة سنة، وحروب لويس الرابع عشر وفرديريك، ونابليون، والحروب العالمية الحديثة، يتجلى لك أن تاريخ تلك الانسانية البائسة إنما هو تاريخ الوحشية لا أكثر ولا أقل.

لقد أريقت في موقعة الجمل حين خروج عائشة والزبير وطلحة في وجه على بن أبي طالب بدعوى المطالبة بدم عثمان، دماء عشرة آلاف من شجعان المسلمين وأعلامهم كطلحة والزبير وغيرهما، وقد كانت حرباً سياسية بحتة لا تمت إلى الدين بسبب. وأفضى الصراع بين علي ومعاوية إلى معركة صفين فقتل فيها خلق كثير من المسلمين، ثم أعقبها قتال الخوارج فانجلى عن ضحايا عديدة. والسياسة هي التي أثارت النزاع في الحالين.

وفي التاريخ شواهد عدة على أن التجارة طالما أثارت الحروب. فكانت الشعوب التجارية أمثال قرطاجنة، والبندقية، وانجلترا، تثير حروباً تجارية لتفرض على الأمم المغلوبة على أمرها المعاهدات والاتفاقات التجارية فرضاً، أو تكرهها على تأدية الجزية، أو تفتح أسواقاً خارجية جديدة لتجارتها، وعلى الجملة ترمي من وراء الحرب إلى تحصيل فوائد مادية.

وكانت الشعوب الطامحة تثير حروب الغزو لبسط سلطانها. وإذا أحست أمة بأن قوة جارتها تتعاظم أوجست منها خيفة فسارعت إلى حربها وكسر شوكتها.

فلما أحست روما بأن قرطاجنة باتت منافسة قوية لها صحت عزيمتها على القضاء عليها. وإذ أمست هولندا في القرن السابع عشر منافسة قوية لإنجلترا، عملت انجلترا على إضعافها. وأشفقت انجلترا من نفوذ المانيا المتعاظم، و تجارتها المزدهرة التي غمرت أسواق العالم وغلبت التجارة الانجليزية عليها، فألبت العالم عليها، وأثارت ضدها حربين متعاقبتين.

وسياسة فرق تسد تتبعها الدول الاستعمارية في داخل الشعوب التي ابتليت باستعمارها فتكون الفتن الأهلية والتمزيق الداخلي. وهذا هو تاريخ الاستعمار البريطاني في الهند ومصر شاهد على أن السياسة الماكيافيللية، أو على الأصح السياسة الإنجليزية لأنها بزتها بمراحل، تستغل الخلافات الدينية، وتغري الأحزاب السياسية بعضها ببعض، لتوهج نيران التطاحن الحزبي والتناحر السياسي، كسراً للوحدة القومية، وإضعافا لشوكة المعارضة الوطنية، لتتمكن من رقاب الأمة.

وكذلك يتبع بعض الدول سياسة فرق تسد إزاء الدول المجاورة لها فتضرم نيران الحرب بينها لتضعفها وتقيم من نفسها حكما في خلافاتها و بذلك تصيب مغانم لا يستهان بها, فتأمن جانب جاراتها، وتتسع دائرة نفوذها وسلطانها. ولقد رأى العالم كيف أججت انجلترا نيران الخلاف بين المانيا وروسيا حتى اشتبكت الدولتان في حرب دموية طاحنة استنفدت غير قليل من قواهما ومواردهما وكانت انجلترا تقدر إنها هي التي سوف تجنى ثمار تلك الحرب أياً كان المغلوب فيها. ولعل أغرب البواعث على الحرب أن يشعل السياسيون نيران الحروب الخارجية للقضاء على المتاعب الداخلية بتحويل الأنظار عن الانقسامات إلى الأخطار الخارجية المحدقة، أو الأمل بالنصر المرتقب. وقد يبلغ من تحجر ضمير السياسة، إن بعض الأحزاب السياسية تزج بالبلاد في أتون الحرب ثمناً للاحتفاظ بكراسها في الحكم، أو رغبة في اقتلاع خصومها منها واحتلالها من دونهم، أو أملاً في نشر مبادئها.

وليس أشد إيغالاً في الإجرام من أولئك الذين يدفعون بالأمة إلى الحرب أملا في استغلال البؤس العام استغلالا دنيئاً. وليس هذا الاتهام من نسج الخيال، فقد دل تاريخ بعض الحروب على أن بعض صانعي الذخيرة ورجال المال والأعمال والمستغلين للأزمات هم الذين أطلقوها من عقالها.

وفي العلاقات الدولية لا يطبق إلا قانون الأقوى. فالحق للقوة وليست القوة للحق. وقصة تجني الذئب على الحمل هي قانون هذه الإنسانية البائسة في معاملة الأقوياء للضعفاء. ولو أقبل علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في عصرنا الحاضر لرأي مصداق قوله بأن لا شيء أخفى من الحق ولا أظهر من الباطل. والظاهرة الغريبة أن التقدم العلمي لم يصحبه تقدم خلقي. بل إن الانحطاط الخلقي بمقدار التقدم المادي. ولعل أظهر مظاهر التقدم في الحضارة هو تقدم الشعوب في القدرة على إخفاء مطامعها وأحقادها تحت أثواب براقة. ونحن نؤثر الأقدمين على بني عصرنا من الناحية الخلقية، فقد كانوا على الأقل يتحلون بفضيلة الصراحة فيعلنون قانون الأقوى جهرة وعلانية. فأما اليوم فلا يعتنق السياسيون إلا مبدأ المواربة والرياء.

وتثير الألوان غير قليل من الاحقاد بين الشعوب فترى الأبيض يمقت الأسود، والأسود يمقت الأبيض، وسكان الشمال في الولايات المتحدة الأمريكية يضطهدون الهنود ويزدرون السود. على أن هذه القاعدة ليست صحيحة على إطلاقها، فقد اشتبك الألمان والانجليز في حربين لا هوادة فيهما ولا رحمة وهم أبناء عمومة. وتوالت الحروب الدموية بين اليابانيين والصينيين وهم جميعاً من الجنس الأصفر. ولقد أخفق كل سعي للتوفيق بين شعوب العالم. وما الاخاء الانساني، والأسرة الانسانية، والتضامن العالمي، إلا كلمات جوفاء لا محقق لها من الواقع.

ولقد كان اليونان يحملون في صدورهم الحقد والاحتقار للأجانب، وكان الأجانب في نظرهم هم البربر. وكان أرسطو ينصح الاسكندر بأن يعاملهم كما تعامل النباتات والحيوانات. ومن عجب أن يملأ حكيم اليونان فيه بتلك النصيحة التي محتها حكمة الاسكندر فلم يأخذ بها. وأعجب من هذا أن يقال أن الأقدمين لم يكن لديهم شيء اسمه القانون الدولي، ولم يكن للأجنبي حق ما، ويزعم بعض المؤرخين أن الأجانب في الشرق كانوا يعتبرون كائنات دنسة. ومحل العجب أن القانون الدولي في العصر الحديث لا وجود له إلا في خيال الحالمين. ومن الامتهان للعقل البشري أن يجترئ انسان على الزعم بوجود مثل هذا القانون ولم يكن له مشرع يضعه، ولا قاض يطبقه، ولا شرطي ينفذه. وما هذا القانون الذي يطأه الأقوياء بأقدامهم كلما وجدوا لهم مصلحة في ذلك. ولم تكن عصبة الأمم إلا عصبة الأقوياء لاغتيال حقوق الضعفاء. ولا تكون القوة التي تنشئها الدول الطامعة بدعوى حفظ السلم في العالم إلا أداة للتسلط والقهر.

ولقد درج رجال السياسة على أن يؤججوا نيران العداوة والبغضاء بين الشعوب بدل أن يطفئوها، وبذلك يثيرون حروب البغي والعدوان وقد كان في الطاقة تجنبها. فكم من شعوب تناحرت لغير ما بواعث جدية لأن الملوك والوزراء الطامحين القابضين بأيديهم على مصائرها قد دفعوها إلى حروب طاحنة ابتغاء أن يبنوا صروح مجدهم بالجماجم والدماء.

رسم فردريك الأكبر صورة مروعة للحرب الدموية بين روسيا والنمسا فقال: ولقد أفضت تلك الحرب إلى اهراق دماء لا فائدة منها .. وماذا جنت بروسيا والنمسا وساكس من تلك الحرب التي دارت رحاها بعنف و بغضاء؟ لا شيء غير الدمار المتبادل في المقاطعات الكبرى وقتل الآلاف من الرجال الذين كان يمكن أن تصبح سواعدهم، لو أنها استخدمت في أعمال أخرى، أجدى على الأمة،

والذي بعث على شقاء كثير من الأفراد قد بات ولا جدوى منه، لأولئك الذين دججوا بالسلاح سواعدهم .. ومثل أوروبا كمثل مجزرة، فهناك معارك دامية في كل مكان، كأنما صح عزم الملوك على أن يقفوا الأرض من قطانها. وهل الاستيلاء على مكانين أو ثلاثة متاخمة للحدود، أو شقة صغيرة من الأرض، أو حد يمتد قليلا عن ذي قبل. يجب أن تعتبر مزايا حين تحتسب النفقات الباهظة التي كلفتها الحرب، والضرائب التي ناء بأعبائها الشعب تحصيلاً لتلك المبالغ الضخمة، وخاصة أن تلك الفتوحات قد اشتريت بثمن فادح من دماء كل هاتيك الألوف من الرجال".

ترى لو أن ملك بروسيا بعث من قبره فشهد الحرب العظمى، والحرب العالمية الثانية، وقد باتت الأرواح فهما تزهق بالملايين بدل الآلاف، ومدن عامرة تمحى من الوجود، وخسائر مادية تجاوز حدود الأرقام الفلكية، كأن تقدم الحضارة لم يكن إلا تقدمة في القتال والقتل والتدمير والتخريب – أكبر الظن أن رجل الحرب كان ينادي لا محالة بأن الانسانية بأسرها قد أصيبت بضرب من الجنون خطر غاية الخطر يؤذن بانهيار صروح المدنية.

ومن سخرية الأقدار، أو من السخرية بالعقول، أن الملوك الذين سفكوا كثيرا من الدماء، أمثال لويس الرابع عشر ونابليون، قد اصطنعوا، كما اصطنع فردريك، غير قليل من الأسف، على الحروب التي شبوا نيرانها، ولكن بعد فوات الوقت. فقال لويس الرابع عشر وهو يحتضر: "لقد أحببت الحرب حباً جماً" وكرر نابليون قول لويس الرابع عشر بعد نكبة التقهقر في روسيا "لست أخشى أن أبوح بأني قد أحببت الحرب حباً جما. ولقد تصورت مشروعات ضخمة ولكنها لم تكن متكافئة مع قوة الأمة". ويروي كارنو، أنه كثيراً ما اختلى بنابليون فكان يسمعه يرثي لجنون الغزو الذي تملكه وأدى إلى ارتكاب أخطاء قاضية. وقل بين

الملوك والأمراء من يؤمن بأن ما يكسب بالسلم أضعاف أضعاف ما يكسب بالحرب.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن نظم الحكم لها تأثير في وقوع الحروب. فالجمهورية أقل نزوعاً للحرب من الملكية، والدكتاتورية أكثرها توثبا. على أنه قد مضى عصر حروب الملوك وانقضى، وأقبل عصر حروب الشعوب في هذه المرحلة من التطور التاريخي، وهي أوسع نطاقاً إذ تشمل شعوب الأرض جميعاً، وأشد فتكاً، وأعظم تدميرا لكثرة القوى ووفرة الموارد المشتركة فيها.

ولا شيء أسخف من خرافة الديمقراطيات المسالمة، ولا أقل إنصافاً من التبرع للدكتاتوريات بالنزوع إلى الحرب. ولعل عنصر الدعاية والرغبة في تشويه سمعة الدكتاتورين وتأليب القوى ضدهم، هو الذي يدفع إلى ذاك التصوير الخاطئ أو التبرع الظالم. فإنجلترا العريقة في الديمقراطية قد طارت إلى شر الحرب طيرانا بعد أن جرت فرنسا معها. وهذه أمريكا التي كانت تزعم أنها حصن الديمقراطية قد اندفعت إلى الحرب العالمية الثانية دون أن يستثيرها أحد أو تمس لها مصلحة، وكان المظنون أن تلتزم جانب الحياد إلى آخر الحرب لتكون بمثابة حكم حين تضع أوزارها، أو عامل سلام يعمل على وضع حد لتلك المجزرة البشرية التي لم يرى لها التاريخ مثيلا، ولكن روزفلت، وقد كان في وسعه أن يحول دونها قبل أن تشب نيرانها، كان يدفع أوروبا بل العالم إليها دفعا، فرفض دور الحكم؛ ثم لما اضطرمت نيرانها كانت كل حركاته وسكناته ترمي إلى توسيع نطاقها، وزج بلاده في غمارها، فكان تارة يتحرش باليابان، فيضرب حولها حصارا، ويجمِّد أموالها في امريكا وانجلترا، ويبرق ويرعد، ويتهدد ويتوعد بالقضاء عليها حتى ضاقت اليابان بالحصار والتهديد ذرعا فأعلنت الحرب على أمريكا دفاعا عن كيانها، وكذلك كان روزفلت يتحكم بألمانيا ويضيق عليها الخناق، ويسد

عليها المسالك، وتخرج على قواعد الحياد بتقديم المساعدات العسكرية لإنجلترا وحلفائها حتى كان في حالة حرب غير معلنة مع ألمانيا كما كان الحال مع اليابان فأكرهت ألمانيا وإيطاليا آخر الأمر، وتنفيذا للميثاق الثلاثي، على الانضمام لليابان في حربها لأمريكا.

ولقد كانت الجمهوريات القديمة والجمهوريات الايطالية تقبل على الحرب أيما إقبال، وهذه جمهوريات أمريكا الجنوبية تستعر أوار الحروب بينها، ويمزق بعضها بعضًا كما كانت تصنع الامبراطوريات القديمة. والأمم الأفراد تخضع لسلطان الأهواء التي تطلق الحرب من عقالها بل لعلها تسأم حالة السلم فتنزع إلى الحرب. حتى لقد قال الفرنسيون، إن فرنسا في عهد لويس فيليب سئمت فأسفت على انقضاء حروب نابليون، ولكي تلهو ، أحدثت ثورة داخلية خلقت لها حرباً أهلية وساقتها إلى حروب الامبراطورية الثانية.

والطبيعة البشرية عامرة مشاعر الحقد، حتى أن الأمة التي تسدي جميلا لجارتها بإنقاذها من مخالب المغير الطامع قد تذكر تلك الجارة صنيعها وتنقلب عليها. ولقد لاحظ ماكيافيلي هذا الكفران بالصنيع، ومقابلة الخير بالشر فقال: "على الأمير الذي يود أن يأمن عائلة المؤامرات، أن يخاف أولئك الذين غيرهم بإحسانه أكثر من أوائل الذين أثقلهم بإساءته". ومن قبل ذلك بمئات السنين جاء في الحديث الشريف ما هو أدق وأعمق: اتق شر من أحسنت إليه.

ومهما يكن بغض الأجنبي، حتى ولو ساق إلى الحرب، فهو أهون شراً من نضال الطبقات، وتطاحن الأحزاب. وفي المجتمعات القديمة، حيث كان الرق مقرراً، كانت الطبقة الحاكمة تقسو كل القسوة على الطبقات الدنيا. وكثيراً ما حصد أصحاب السلطان في إسبرطة صفوف المحكومين حصداً.

ولقد وجد نضال الطبقات في كل زمان ومكان حتى بعد الثورة الفرنسية. وما

تاريخ الجمهورية الرومانية إلا تاريخ الصراع بين الأشراف والعامة، فقد كان الأشراف يستأثرون بكل الامتيازات، ويختصون أنفسهم بكافة ألقاب الشرف، ويقصون العامة عن الحكم ليحتفظوا هم بمغانمه. وفي فرنسا القديمة كانت هناك ثلاث طبقات تناصب بعضها العداء: النبلاء، ورجال الدين، وعامة الشعب. وكان الملوك بدل أن يؤلفوا بين قلوبها، يضرمون في صدورها نار العداوة والبغضاء، وما تاريخ فرنسا إلا تاريخ النضال بين هؤلاء الذين ينعمون بالامتيازات، واولئك المحرومين منها. وكانت الملكية تشد أزر الشعب لظاهرها في مكالحة الأشراف ورجال الاكليروس. ولقد كان الغاء الامتيازات، وتحقيق مبدأ المساواة هما هدف الثورة الرئيسي. وكان إصرار النبلاء ورجال الدين على الاحتفاظ بامتيازاتهم هو الذي جعل الثورة أمراً محتوماً.

وقد حسب أرباب النظر السطحي أن نضال الطبقات سوف ينقطع لا محالة بعد الثورة الفرنسية التي قضت على الامتيازات، ومحت فوق الطبقات التي كانت تحدث الانقسام في صفوف الأمة، وخلف من بعد اولئك السطحيين خلف عجبوا كيف يستمر نضال الطبقات في فرنسا والمواطنون جميعاً متساوون في الحقوق المدنية والسياسية، وزاد مجهم من أن الاشتراكية تستثير الأحقاد بين الطبقات زاعمة أن الطبقة الحاكمة تظلم طبقة العمال. ولما عقد المؤتمر الاشتراكي في بروكسل، في أغسطس من عام ١٨٩١ نادى بنضال الطبقات، وبأنه مقتنع بألا سبيل إلى تحرير الطبقة العمالية طالما كانت هناك طبقات حاكمة. وأشار على جميع الذين يتقاضون أجوراً في العالم بأسره أن يتحدوا ضد تسلط الرأسماليين. وزعماء الاشتراكية يعدون أصحاب رؤوس الأموال الخصوم الألداء للعمال. والعمال في كل بلاد الدنيا مدعوون لضم صفوفهم للنضال ضد تلك الطفيليات الإنسانية.

ونحب أن نقول أن تلك العبارات الخلابة التي تتحدر من أفواه السطحيين أو الجامدين وتجري على أقلامهم، أشبه ما تكون بالدفاع المأجور الملفت عن الرأسمالية. فما وجه أن يطير العمال بالحقوق المدنية والسياسية كل مطار وهي حقوق على الورق؟ وما الداعي لأن يستخفهم الطرب لتحقيق مبدأ المساواة مع الطبقات الأخرى ولا وجود لتلك المساواة إلا في خيال وأفواه خدام الرأسمالية؟ حقا إن شخص العامل وملكيته بمنجاة من الرقابة الحكومية وهو ما يسمونه بالحرية المدنية. ولكن هذا العامل الحر في شخصه إذا تعطل عن العمل، وهو قادر عليه، راغب فيه، يتضور جوعاً هو وعائلته من جراء فقدانه، لا تمد له الدولة يد المعونة لإيجاد عمل له يقتات منه وهي التي تكرهه على أن يبذل روحه ودمه في سبيل صد الغارة على وطنه. فما جدوى هذه الحرية الموهومة اللهم إلا أن تكون حرية الموت جوعا؟ وهذا العامل الذي يتمتع بالحرية المدنية يريد أن يرفع أجره رجاء أن يسد حاجاته وعائلته ويضمن لنفسه حد أدنى للمعيشة. فيتصايح المتفلسفون بأن في هذا الاجراء العدوان الصارخ على حرية أصحاب الأعمال في تحديد أجور عالهم أو مستعبدهم. وهذا العامل الذي يتلمس الشمس والهواء، وقد وهبها الله للمخلوقات بغير حساب، لا يظفر بسكنى صحية فيصبح وعياله فريسة للأمراض ويؤدي للموت ضريبة أضعاف أضعاف ما يؤدى الأغنياء. وهذا العامل يمرض أو يمرض ذووه فيعز عليه أجر الطبيب بل ثمن الدواء ولا من يشفق على بؤسه وهذا العامل يصاب أثناء العمل فيصبح عاجزة عن كسب عيشه ولا تمد له الدولة يد المعونة لتنتشله من هوة البؤس والشقاء. وهذا العامل تدركه الشيخوخة فتقعده عن العمل وتسله إلى الفاقة ولا من يرحم شيخوخته أو يرحم ضعف من يعولهم. وهذا العامل يود أن يعلم أولاده ليستطيعوا أن يشقوا طريقهم في الحياة فتعوزه نفقات تربيتهم وتعليمهم ثم لا يخجل المتنطعون مع عدم تحقيق المساواة في الفرص أن ينادوا بالتنافس الحر أي بالحرب بين المتعلم والجاهل، ومن

له مال ومن ليس له مال، وبعبارة أوجز الحرب بين المسلح والأعزل. وهذا العامل يقولون له أن لك حرية التملك، ولكن أين ما يملكه وهو لا يكاد يجد قوت يومه؟ وأين المال الذي يملك به وأجره لا يكفي للنهوض بأعبائه وأعباء عائلته.

وأينما توجه ببصره يرى هذا العامل الرأسماليين يحيون حياة البذخ والإسراف دون أن يعملوا عملا، كأن النعيم ثمن البطالة، ومع هذا يؤذي سمعه وبصره أن يسمع ويقرأ لبعض المتنطعين من الاقتصاديين أن ليس في الإمكان أبدع مما كان!

ويمنون عليه بالمساواة المدنية والسياسية، وهو لحرمانه وأولاده من العلم والمال يرون أنفسهم محرومين من مناصب الدولة ومراكزها بل من كل خيراتها ويستأثر بها الأغنياء من دونهم. ويمنون عليه بالمساواة المدنية والسياسية فلماذا لا يكونون منطقيين مع أنفسهم فلا يضنون عليه بالمساواة في الأرزاق.

ولئن قالوا إن الطبيعة تأبى المساواة في الأرزاق سألناهم لماذا إذن تسمح هذه الطبيعة نفسها بالمساواة في النواحي الأخرى؟ أم هم يعنون بالمساواة المساواة على الورق لا في الواقع؟ أم هم يبتغون أن يغذوا المحرومين بالألفاظ الجوفاء الفارغة؟ ولماذا يتساوى الفقير مع الغني في ضريبة الدم ولا يتساوى معه في نعيم الحياة؟ ولئن قيل أن الذين يتفوقون على غيرهم في الثروة إنما يتفوقون بالجد والمثابرة سألناهم أين الجد والمثابرة فيمن يتلقى ثروة طائلة بالميراث، أو يحرز أموالاً ضخمة بالمضاربة أو تحوز ثروة هائلة باستغلال عمل الغير، أو ينام ملء جفونه ثم يأتيه رزقه رغدا لأنه يملك الآلاف من الأفدنة التي لا يعرف حدودها فضلا عن أن يعمل فيها عملاً أو يستثمرها بنفسه بأي وجه من وجوه الاستثمار، أو لأنه يملك البنايات الضخمة التي تدر عليه المال الوفير دون أن يبذل مجهودا أو يبدي حراكاً. وما ندري تعليلاً للضن بالمساواة في المسائل الأخرى الا أن تكون المسألة مسألة نظريات وسخرية بعقول البسطاء. وإذا كان قانون العدل والإنصاف

يقضي بأن يستولي كل على ثمرة عمله، فقد وجب أن يحرم الرأسماليون من ثمار تبطلهم.

ويمنون على العامل بالمساواة السياسية أي بالاشتراك في الحكم وهي مساواة نظرية بحتة فصحيح أن من حقه أن ينتخب وينتخب ولكن الواقع أن الانتخاب احتكار الأغنياء والدعاة وادارة دفة الشؤون العامة وقف على محترفي السياسة الذين يوجهونها الوجهة التي تتفق ومصالحهم فإذا جادوا ببعض الخير العام، أو بشيء من الاصلاح فرجاء أن يخدعوا أو يسكتوا أصوات التذمر والسخط واذا قاموا ببعض الواجب الوطني طمعوا أن يسموا مصلحين.

لقد كان تاريخ الانسانية صراعا دائما بين الأغنياء والفقراء ولكن هذا الصراع في العصر الحديث قد أخذ صبغة نضال الطبقات أي النضال بين الذين يعملون والذين لا يعملون ولا سبيل إلى الثورة الاجتماعية أو بعبارة أخف وقع تحقيق مبادئ العدل، إلا بالثورة السياسية أي الاستيلاء على الحكم وتوجهه للخير العام لا لخير طبقة من الطبقات.

حقاً إن الاشتراكية كانت ولا تزال نضالاً بين الفقراء والأغنياء مثاره توزيع الثروة توزيعاً عادلاً، ولكنها في الزمن الأخير اصطبغت بصيغة نضال الطبقات: الطبقة العالية والطبقة الرأسمالية.

ولا ينكر منصف أن الثروة موزعة توزيعا سيئا في كل بلاد العالم. على أن الثورة الدموية، والمصادمات الدائمة بين طبقات العمال وطبقات الرأسماليين، ليست هي السبيل إلى تحقيق مبادئ العدل الاجتماعي، وانما السبيل التفاهم بالحق وإعطاء كل ثمرة عمله وحرمان المتبطل من ثمار تبطله التي يجنبها دون أن يعاني نصباً أو يعمل عملاً.

الأرض لمن يستثمرها – ذلك هو المبدأ الطبيعي المتفق مع قواعد الحق والعدل– فليس معقول ولا مقبول أن يملك فرد آلاف الأفدنة، ينال منها إيراداً ضخماً دون أن يبذل جهداً بل باستغلال أعمال الغير.

والجزاء يقدر العمل – ذلك مبدأ عادل– فليس من العدل في كثير أو قليل أن يملك انسان رأس مال، في أية صورة من الصور، أرضاً زراعية، أو مبان للإيجار، أو أسهم) وسندات، أو أموالاً تدر أرباحاً، فينام ملء جفونه، ولا يعمل عملاً، ثم ينهال عليه المال انهيالاً، ينفقه في ملذاته، ولا ينفقه في الخير العام.

إن النظام الرأسمالي القائم على أن رأس المال يذر على صاحبه المتبطل أخلاف الرزق مناف لمبادئ العدالة فهو مقضي عليه لا محالة. ومن الصالح أن يتفاهم المواطنون بدل أن يتناحروا، فما من شك أن الخلافات الاجتماعية والسياسية تقضي على روح الوطنية. فكم من حروب فعلية استنصر فيها فريق بالأجنبي لينصره على الفريق الآخر. فلما كان ريشليو متولياً سياسة فرنسا استصرخ البروتستانت معونة انجلترا. وأبان الثورة الفرنسية وضع المهاجرون أيديهم في أيدي الاجانب. وسلبت تولون لإنجلترا. وبعد معركة واترلو تلقي الملكيون الجيوش المتحالفة بأعظم مجالي الحفاوة والحماس. وبعد هزيمة سيدان رحب الفرنسيون بالبروسيين.

وفي العصر الحديث أضرم لينين وعصبته الثورة الشيوعية بروسيا في أكتوبر من عام ١٩١٧ بأموال ألمانية ومعونة ألمانية حتى قيل أن القطار الذي أقلهم إلى روسيا للنفاذ إليها، وإشعال نيران الثورة في جوانها كان قطاراً ألمانياً. ولما اشتعلت نيران الحرب الأهلية في إسبانيا كان البلاشفة يقدمون المعونة لحكومتها الشيوعية، وكان الألمان والإيطاليون يناصرون فرانكو ووقف الانجليز والفرنسيون موقف التردد يرقبون لمن تكون الغلبة فيظهرون بمظهر الانحياز إلى جانبه والعطف عليه.

ومن أسى أن مصر قد شهدت تلك المأساة الدامية، مأساة استنجاد فريق بسلطة الأجنبي لينصره على الفريق المخاصم، في تاريخها الحديث غير مرة فقد استعان توفيق بالإنجليز للقضاء على العرابيين. وكان حزب الأمة يستمد العون من الإنجليز لينصروه على عباس وعلى خصومهم السياسيين. وبعد ثورة ١٩ أشتد التناحر السياسي بين الأحزاب وكان كل حزب لا يتورع عن استصراخ الانجليز ليظاهروه على الأحزاب المخاصمة له. وكثر التبرع بتهم الخيانة والمروق ولو صحت هذه التهم لكان كل السياسيين المصريين خونة مارقين.

ولا يقف نضال الطبقات عند حد فإبان الثورة الفرنسية دمروا دور الأغنياء، والآثار التاريخية، بل دمروا مدنا بأسرها. ففي مدينة ليون عام ١٧٩٣ هدم اليعاقبة ٢٠.٠٠٠ منزلاً. وأصدر المؤتمر مرسوما يقضي بتدمير مدينة ليون وجميع دور السكني التي كان يقيم فيها الأغنياء. وفي عام ١٨٧١ أضرم الثوار النيران في بضعة من أجمل آثار باريس.

ولقد كتب البلاشفة صفحات دامية في روسيا. من تقتيل إلى تخريب، إلى اضطهاد. ولما طغت موجة الشيوعية على ألمانيا وإيطاليا، وإسبانيا، وغيرها من بلاد الغرب، ارتكبت فيها أقسى ضروب الوحشية.

وإلى جانب نضال الطبقات الذي أاثار في أجواء المجتمعات الحديثة أشد العواصف يوجد تطاحن الأحزاب السياسية الذي يثير عواصف لا تقل شدة وهولاً. فالعقل والدين يهيبان بالإنسان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وأن يعامل الناس بما يحب أن يعاملوه به، ولكن السياسة، ولا قلب لها ولا ضمير، تصيح به أن مواطنك من ألد الخصام فينبغي لك أن تغمره بالعداوة والبغضاء. وتحل له أن يجهز عليه بالقوانين الاستثنائية الغاشمة أو رصاص البنادق.

وجبل الإنسان على بغض من لا يشابهه، ومن يأبى أن يقاسمه أهواءه

السياسية. فالذين ينزعون إلى الشدة والعنف، يمقتون الذين يجنحون إلى الاعتدال. ولا يحجمون عن اعتبار الاعتدال إحدى الجرائم. فما لبثت مدام دي ستيل أن أبدت شيئاً من الرحمة لضحايا الانقلاب السياسي الذي استحدثه نابليون ليظفر بالسلطان حتى اتهمت بالخيانة وأكرهت على مغادرة باريس في الحال.

وطوال الثورة الفرنسية كان المعتدلون مثار الشكوك من كافة الأحزاب. فكان اليعقوبيون يمقتون الجمهوريين المعتدلين أكثر مما يمقتون الملكيين. وانصب التنكيل على رؤوس الجيرونديين لأنهم معتدلون، وبطش بأنصار دانتون لأنهم متسامحون.

ويشتد التناحر السياسي إبان الثورات فيجهز الخصوم على بعضهم البعض غير وانين ولا مترفقين. ولا تكون خطب الخطباء ومقالات الكتاب، إلا بمثابة البراكين تنفجر فتقذف حمم الغضب والسخط.

وشهد العصر الحديث أقسى ألوان التناحر في روسيا الحمراء التي كانت بعد أكتوبر من عام ١٩١٧، مسرحاً دامياً للصراع بين البلاشفة وخصومهم في السياسة. وفي ألمانيا، ظل النزاع بين الماركسيين والنازيين، ووقعت عدة حوادث دامية. وفي ايطاليا، قبل قيام الفاشيستية اشتد النضال والقتل بين الشيوعيين و الفاشيين.

كان الحزب الوطني في عهد مصطفى كامل معروفاً بالتطرف، وكان حزباً الأمة والإصلاح موسومين بالاعتدال. فكان أنصار مصطفي، وصحب مصطفى تحمل الحملات الشعواء على رجال حزب الأمة، وجماعة حزب الإصلاح، وتسمهم ميسم الانحياز إلى جانب الانجليز، وإنه وإن يكن بطرس غالي غير مندمج في حزب من الأحزاب، ولم يكن الورداني عضواً في الحزب الوطني بل كان

مجرد نصير من أنصاره، إلا أن اغتيال الثاني الأول كان نتيجة غير مباشرة للنضال السياسي.

وفي مصر اشتد التناحر السياسي في العصر الحديث، ولو كانت الأحزاب السياسية مزودة بالسلاح إذن لأجهزوا على بعضهم بعضا. ولقد وقعت اعتداءات كثيرة واستشهد في واحدة منها اثنان من الأحرار الدستوريين هما حسن عبد الرازق واسماعيل زهدي. وإذ أعوزت أحزابنا السياسية أسلحة القتال والقتل فقد استعاضوا عنها بالألسنة والأقلام يمزقون بها خصومهم تمزيقاً.

أو تحسب أن التناحر السياسي بين الأحزاب المصرية كان مبعثه الحرية التي ينشدونها والاستقلال الذي يطلبونه و المصلحة القومية التي يريدون تحقيقها والإصلاح السياسي والاقتصادي الذي يريدون وضع قواعده ثم تشييد صروحه والوطن المهدد الذي يبغون الذود عن حياضه؟! لا وأيم الوطنية لم يكن شيء من ذلك هو مثار القتال بل كان الهدف الذي ترمي تلك الأحزاب إلى إصابته هو الحكم، ومغانم الحكم، وجاه الحكم، فلم تكن لها غاية وطنية، ولا هدف قومي، ولا كانت لها براج في السياسة والاقتصاد والاجتماع ولئن وفقت إلى ضئيل من الإصلاح فإنما ترتجله ارتجالا، ولا تبتغي من ورائه إلا التغلب على خصومها السياسيين وكسب الأنصار والأشياع. ولقد جربت الأمة تلك الأحزاب جميعاً في الحكم، فرأت بعينها. ولمست بيدها، أنها أحزاب أقوال لا أعمال، وإفساد لا إصلاح، وهدم لا بناء، ومصالح خاصة لا مصالح عامة، وأن كثيرا من رجالها في الحكم يثرون على حساب الدولة، وأنها أن تميزت على بعضها فإنما تتميز بالقدرة على تنمية الألفاظ، وكيل التهم للخصوم جزافا، والتغرير بهذا الشعب.

وما نتجنى على الحقيقة والتاريخ إذ نسمى تلك الأحزاب البائدة "أحزاب صيد"، لا هم لها إلا اصطياد كراسي الحكم.

والأحزاب السياسية قبل أن تقتل تمعن في إثارة الوشايات، وكيل الاتهامات، فتعزو لبعضها البعض حبك أطراف الدسائس، ونسج خيوط المؤامرات. فلم ين روبسبير عن اتهام خصومه بأنهم خونة متآمرون. ولقد كانت الوشايات، والاتهامات الباطلة هي أمضى سلاح في أيدي اليعقوبيين يضربون به رقاب الجيرو نديين. و لقد وضع كاميل ديمولان كتاباً حمل فيه على الجيروندديين حملة شعواء ظالمة كانت سبباً في النكبة التي نزلت بهم. فلما ترامت إلى سمعه أنباء محاكمتهم والحكم عليهم طار به الفرح ولم يملك شعوره عن أن يصيح: "يالله! ما أتعسهم. أن كتابي هو الذي قضى عليهم"

ومن مستهل الثورة كان خصوم الملكية يشنون عليها حرباً عوانا فيسرفون في توجيه الاتهامات للملك والملكة، وترويج الوشايات ضدهما. وألقى كوبو تكين في تلك السياسة خطة بارعة فبذل النصح للفوضويين بأن يستخدموها ضد البورجوازية. ولقد كان شعار اليعقوبيين إبان الثورة الفرنسية، كما كان شعار الفوضويين، في العصر الحديث: اتهم بالباطل، ثم اتهم بالباطل، فلابد أن يترك الاتهام أثراً. ومن قبل، ارتقى دانتون منبر الخطابة فحلل اتهام خصوم الحرية بالباطل.

وتكرار الاتهام، والالحاح في ترويجه بين الجماهير، والعدوى التي تسري في صفوفها كما تسرى النار في الهشيم اليابس، كل أولئك كفيل بأن يرسخ في أذهان العامة حتى الاتهامات التي تمجها البداهة. فلكي يستثير الدعاة الشعب ضد لويس السادس عشر اتهموا هذا الملك الهزيل بأنه يدبر مذبحة للباريسيين وقد كان من الضعف بحيث لا يؤذي بعوضة. ولكي يهيئوا أذهان الشعب المجزرة بشرية تذهب بالأشراف ورجال الدين، اتهمهم المهرجون السياسيون بأنهم يأتمرون بالوطنيين ليقتلوهم. وقبل وقوع مذبحة سبتمبر التي عصفت بحياة آلاف من

السجناء أطلقت في الجو إشاعة بأنهم قد حاكوا خيوط مؤامرة بين جدران السجون.

وبتاريخ يونيو سنة ١٨٤٨ استثار الدعاة السياسيون الدهماء ضد الجمعية التأسيسية بنشر اتهامات كاذبة فلما أقبل ممثلو العال على الهيئة التشريعية ليستوثقوا من إنها لا تريد بالشعب سوءاً ولتطمئن قلوبهم على أنها لا تبغي تجويع الشعب لتحمله على مقت الجمهورية، أمطروا النواب وابلاً من الأسئلة التي أذهلتهم فقال العمال: "بالله كم تكون ميول المرء سيئة حين يتألم من كل الوجوه، أفلا تبصرون! ثم إنا لا نرى ولا نعلم إلا عن طريق الصحف. حسن جداً! والصحف هي التي ألهبت رؤوسنا".

وإذا اتحدت الأحزاب. ووضعت حدا لخصوماتها. فإنما تفعل ذلك لتكافح حزباً آخر تكون له أشد مقتاً. ولئن كانت الاحقاد فرقتهم فهي التي تقرب بينهم إلى حين فإذا ظفروا بالخصم المشترك عادوا إلى التنابذ والتناحر. فالتاريخ يروى أن الجيرونديين تحالفوا مع اليعقوبيين ضد الملكية حتى إذا تمت لهم الغلبة عليها، انقلبوا يمزقون بعضهم بعضاً. ولقد كان مثار الحقد بين الجيرونديين و اليعقوبيين الغيرة والحسد. فما نقم هؤلاء من أولئك إلا المواهب وما نكلوا بهم إلا ليثأروا لأنفسهم من تفوقهم الظاهر. ووضع دانتون بده في يد روبسبيير ضد الجيرونديين ثم سقط بدوره تحت قبضة شريكه في الجرم.

وفي مصر، كان الدستوريون يزعمون أن حزبهم عامر بالكفايات على حين أن صفوف الوفديين مقفرة منها، وأن الغيرة هي مثار الخصومة، ومنشأ التطاحن بينهم. وعلى الرغم من أن وطيس النضال قد لبث طويلا بين الحزبين، فقد رأينا رجالها يتضافرون لمكافحة اسماعيل صدقي الذي كان الطرفان يمقتانه أشد المقت، حتى إذا فرغا من تصفية حسابه عادا إلى النضال.

وتألب الوفديون والدستوريون على الاتحاديين حين كان يظن أن الاتحاديين يستمدون العون من أحاب السلطان. وتظاهر الدستوريون والسعديون والاتحاديون على الوفديين لينتزعوا الحكم من أيديهم. ويظلوا فيه، حتى إذا ظفرت الأحزاب المتألبة بالغلبة على الخصم المشترك سارعت إلى فض التحالف ورجعت سيرتها الأولى من التدابر والتناحر. وهكذا توسع الاحقاد السياسية هوة الخلف طوراً. وتقرب مسافة الخلف تارة. ولكنها في كل الأحوال تحفز على القتال في غير لين ولا هوادة.

وتنتزع الأحقاد السياسية كل أثر للرحمة حتى ليصبح قتل الخصم وآلامه لذة ومتاعاً. ففي عام ١٧٩٣ كان اليعاقبة يشعرون بلذة حين يرون النبلاء والاحبار يموتون وبلغ من تهتكهم في القسوة. واستهتارهم بالظلم أن يدعوا الجلادين. في بعض الأحيان. إلى موائدهم.

ويروى التاريخ أن كثيرا من الأمبراطرة والملوك كان يلذ لهم أن يتأملوا رؤوس الرجال الذين أمروا بقتلهم. ولما قتل سيلا بأمر من نيرون حملوا إليه رأسه فسخر نيرون من أن الشيب قد وخط تلك الرأس قبل الأوان. وقال أحد الملوك وهو يرى خصمه الذي أمر بقتله جثة هامدة: "إن جثة العدو ينبعث منها ريح طيب".

والأحقاد السياسية لا يطفئ شهوتها الاضطهاد مهما بلغ. ولقد يغتفر الانسان الشر الذي يمسه ولكنه لا يقتصد في الشر الذي ينال به خصومه. والحزب الذي يضطهد خصومه يتمادى في الاضطهاد. ولقد تغتفر الضحايا لجلادها، ولكن الجلادين لا يغتفرون للضحايا ثباتهم ورباطة جأشهم، ويحنقون من أن الموت لا يعاجلهم. ففي سنة ١٧٩٣ ثار ثائر الذين تولوا ذبح الأطفال في نانت لأن أولئك الأطفال المساكين كانوا يلبثون وقتا طويلا قبل أن يلفظوا أنفاسهم الأخيرة.

وإذا شرع حزب سياسي في اضطهاد خصومه أوغل في البغي والعدوان إذ يخشى أن يرفع المضطهدون رؤوسهم فيثأروا لأنفسهم. ولا ترجو الأحقاد السياسية لشيء وقاراً حتى دور العبادة تدنسها، والمقابر تنتهك حرمتها. ففي عام ١٧٩٣ بعثر الثوار الفرنسيون رفات الملكية في الهواء. وانتهكوا حرمات جثث القتلى.

وإبان الثورات، يسلط المتطرفون الدهماء على المعتدلين يسومونهم، نكالا ولقد كان دانتون يعترف بأن حزبه أقلية في الجمعية الوطنية وأنهم لا يستروحون الوطنية إلا وهم سكارى، وأنهم طائفة من الجهلاء، وأن مارا ليس إلا صخابا، وأن أعضاء الحزب في الجمعية لا يدركون من معنى النيابة إلا أن يصوتوا بطريق القيام والقعود، وأنهم أقل من الجيرونديين في المواهب والملكات وأنهم ليحسنون الكلام والجدل، ولكن شيعة دانتون أكثر جرأة و اقداما والاشرار طوع إشارتهم.

وكان اليعقوبيون يأجرون الأشرار ليجعلوهم تحت إمرتهم. ففي ٢ يونيو كان الذين يقودهم هنريو ليضربوا نطاقا حول الجمعية الوطنية رجالا مأجورين. ولكي يلقى شيئاً من الضوء على أسباب انهيار حزبه كتب بوزو يقول: "لم يكن في وسعنا إلا أن نستعمل وسائل شريفة، وما كان لتلك الوسائل وزن ولا اعتبار. فأما الذهب فكان هو وحده الذي يكفل الفوز، وهو الذي قد فاز أو لم ير الناس الرسل في كل مكان يحملون الذهب جهرة وعلانية كالمليونين اللذين منحا إلى أهل "بوردو"، ويوزعونه في الخفاء في أغلب الأحيان. لقد كان الذهب ضرورياً ولكن لم يكن لدينا" ، وما كان اليعاقبة هم وحدهم الذين يأجرون الأشرار فيسخرونهم للتنكيل بخصومهم بل كان الجيرونديون ينقدون، المشاغبين فيسلطونهم لإثارة الشعب في وجوه أعدائهم.

وكثير من الحركات الشعبية التي ظن لأول وهلة أنها صادرة عن طواعية

واختيار، قد وجد لدى التحقيق التاريخي أنها قد دمرت وأعدت من قبل، أو على الأقل استغلت من جانب الأحزاب السياسية. وقل أن تكون أعمال الشغب انفجارات فجائية لبراكين الغضب الشعبي وإنما هي في الغالب من صنع الدعاة الطامحين الذين يتعمدون إثارة الشغب راجين أن يحققوا وسط غباره المتطاير، مطامعهم. فأثار الجيرونديون الشغب ليفرضوا أنفسهم على الملك كوزراء.

وإذا أطلق الدهماء من عقالهم اندفعوا لا يلوون على شيء فيصبح مثلهم مثل التيار المتدفق الذي لا يمكن صده. ولئن تورطت الجماهير في الشغب، فتذوقوا الدماء والنهب والسلب، بات من المتعذر كبح جماحهم. وما أصدق شيشرون إذ يقول: حين يضع الشعب أيده المجرمة على ملك عادل. ويتذوق دم خيرة المواطنين. وحين تصبح الجمهورية أداة تعبث بها الدهماء. فأيقن إذن أن تهدئة عاصفة وإخماد حريق. أيسر من كبح جماح جماعة ثائرة. ولقد احتمل الجيرونديون تلك التجربة القاسية. فبعد أن أثاروا الجماهير ضد الملكية رأوا الجماعة نفسها تنقلب عليهم؛ وكذلك إذا انطلق الشعب لم يقف عند حد والشرارة إذا انبعثت أضرمت حريقاً هائلاً من الصعب إخمادها.

والأحقاد السياسية عمياء هوجاء حتى أن صفوة أصدقاء الشعب هم الذين يذهبون ضحايا الشعب. وخير أنصار الحرية يجهز عليهم كأنهم ألد خصوم الحرية. وحين تشتد الفتنة السياسية يضل الدعاة الشعب فيصورون له الخونة والمارقين في كل مكان وكم من قواد ووطنيين ذبحوا بدعوى الخيانة.

وسواء أكانوا من أشياع الثورة أم من خصومها، فإن الدهماء إذا لم تردعهم السلطة، ارتكبوا أبشع الشرور. ومهما عب الذباحون في دماء الضحايا فإنها لا تروى ظمأه. فأبان الثورة الفرنسية بعد أن أجهز السفاكون على القسيسين والأشراف، انقلبوا يذبحون الشيوخ والنساء والأطفال، حتى المرضى في

المستشفيات لم ينجوا من إجرامهم. وكانوا يقتلون الفتيات بعد أن يمزقوا أعراضهن، والصبية وهم بين جدران المدارس.

والذين ناؤوا بأعباء الاضطهاد لا يلبثون أن يشعروا من أنفسهم بالحاجة إلى الانتقام من ظلموهم. والحزب الذي حصدت صفوفه بود بدوره أن يعمد إلى الثأر؛ وروح الانتقام تحجر القلوب فتصير أصحاب الاعتدال وحوشاً ضواري. و لقد أفحش الانجليز في التنكيل بالإيرلنديين؛ فكانت روح الثأر تدفع الإيرلنديين كلما ثاروا، إلى مقابلة الشر بالشر، وارتكاب الفظائع ضد الإنجليز.

وأقلية ضئيلة منظمة تلقي الرعب في قلوب الأغلبية وتكرهها على الإذعان لمشيئتها وأهوائها. والعصابة السياسية، مثل العصابة الإجرامية، تنشر الفزع، وقد تحمل على التسليم والاستسلام، وخاصة حين لا تجد أمامها إلا جماعة مفككة متخاذلة. وعجيب أن تكون رابطة الشر أقوى من رابطة الخير، وأن المبطلين يكونون أقوى بباطلهم. من أصحاب الحق بحقهم. وجود أصحاب الضمائر الحية، وتخاذلهم وتهاونهم وتراخيهم، إبان الفتن السياسية، والثورات الداخلية، هي التي تنفخ في المتطرفين الأشرار روح القوة وتحفزهم إلى التمادي في الفظائع؛ والاستهانة بالقوانين والشرائع، والاستهتار بالأمن والنظام. تلك هي مشاهدات التاريخ في كل العصور. فلقد أحزنت "تاسيت"، قوة الجلادين، وجبن الضحايا، فألقي القلم من يده، ونفسه تفيض تقززاً، وقال: "إن هذا الاستسلام المستخذي؛ وذاك الدم المهراق والسلم ملء الجوانب؛ ليمض النفس، ويملأ القلب أسى"، وفي خلال الثورة الفرنسية كان أهالي بوردو يحتملون صاغرين مظالم تاليان وأتباعه المتهوسين الذين لا يجاوزون الألف وثمانمائة عداً. وأخذت باريس أمام حفنة من القتلة.

ولقد تخيل لأول وهلة أن تلك الأحقاد السياسية الوحشية التي سفكت كثيرة من الدماء، قد أصبحت في ذمة التاريخ، وأن المجتمعات العصرية ستكون

منها براء. فكلمات الإخاء؛ والإنسانية، والرحمة على كل لسان. ولكنها لم تنحدر بعد في أعماق القلوب البشرية. وينادي الجامدون أن المجتمع الحديث حافل بطائفة من الثائرين المتمردين الذين يعملون معاولهم في صرح المجتمع ليدمروه تدميراً. وما يبتغي هؤلاء إلا الإصلاح وتحقيق مبادئ العدل الاجتماعي.

ويزعم هؤلاء الجامدون أن أولئك المتوحشين ينسابون من أعماق المدن الكبرى وأنهم أشد وحشية من سكان الغابات. ويهيبون بالناس أن يفتحوا عيونهم على الخطر الداهم، ولا يستسلمون للطمأنينة الكاذبة، قائلين أن أعداء المجتمع أن هم إلا أقلية، لا تقدم ولا تؤخر؛ ولا تقوى على تقويض دعائم المجتمع، وإن الأغلبية إلا للشعب؛ والشعب ليس متشبعاً بالروح الثورية. والثورات جميعاً كانت من صنع أقلية منظمة تملك الجرأة والإقدام.

ونقول نحن أن هذا حق يراد به باطل. فالميكروبات لا تنمو وتتكاثر إلا في البيئات الفاسدة المتعفنة. فما الذي أوجد أولئك الذين يسمونهم المتبربرين أو الوحوش الضارية التي تعمل على هدم المجتمع من أساسه، إلا أن يكونوا قد نبتوا في البيئات الموبوءة؟ وهل تكون البيئات فاسدة متعفنة إلا إذا كانت النظم السياسية والاقتصادية و الاجتماعية فاسدة متعفنة؟ ومن ذا الذي يجتريه على الدعوى بأن تلك النظم صالحة لايعتورها نقص، وسليمة لا يتصل بها فساد؟ أو ليس التطاحن بين الأحزاب السياسية؛ في سبيل الاستيلاء على السلطة والاستمتاع بمغانم الحكم وسلطانه، هو الذي أوجد التمزيق الداخلي الذي شهدناه في كثير من الأمم؟

أليست أنانية الأغنياء هي التي أثارت وتثير الفقراء ضدهم؟ أو ليست أثرة أصحاب رؤوس الأموال، وأصحاب الأعمال هي التي تحفز العمال إلى نضالهم، فتثير نضال الطبقات؟ وهل من الحق أن تظل الشعوب فريسة لتجار السياسة،

يودون بها إلى هاوية البؤس ويثرونهم وينعمون من وراء الاتجار بنفوذهم؟ وهل من العدل أن يعيش الجائع إلى جانب المتخم. والجاهل إلى جانب المتعلم، والمريض إلى جانب الصحيح، ولو قد وزعت الثروة توزيعاً عادلاً، ونال كل حدا أدنى للمعيشة، إن لم ينل قسطه العادل من الرفاهية، لقضينا على كثير من أسباب الفقر والمرض والجهل؟ ولماذا يطالب الجامدون بالإجهاز على هؤلاء المتبربرين ولا يطالبون بإصلاح النظم؟ ولو وجهوا بعض الجهد الذي ينفقونه في إثارة الحملات الشعواء ضد من يسمونهم أعداء المجتمع؛ ووضع كثير من قواعد الإصلاح. لقضي على هؤلاء الأعداء بالطرق المشروعة ولم ينبت غيرهم في المستقبل.

إن هؤلاء الجامدين يحسبون أنهم يحسنون إلى المجتمع وهم يسيئون إليه، ويخدمون الرأسمالية وهم يحفرون القبر الذي تدفن فيه، ويؤيدون الحرية وهم يخيطون الكفن الذي تدرج فيه. فالمجتمع ينهار إذا انهارت الدعائم التي يقوم عليها. ودعائم المجتمع الحق والعدل والحرية. والرأسمالية لا يمكن أن تعيش وهي تعيش عالة على الغير والحرية التي تبيح الفريق يستغل فريقا آخر، و تطوع لطائفة أن تنعم على حين تشتق كل الطوائف الأخرى، وتخول للذين يتجرون بنفوذهم أن يثروا على حساب المصلحة العامة، هذه الحرية هي شر من الاستبداد.

لقد تراخى سلطان الدولة في العصر الحديث تراخيا جر إلى إحلال الفوضى محل النظام، والإباحية محل الحرية، وإلى تفشي المظالم الاجتماعية، ولا سبيل إلى تحقيق مبادئ العدالة في علاقات الأفراد بعضهم ببعض إلا بنفوذ سلطان الدولة وتوسيعه. فقد دلت التجارب القاسية الطويلة على أن الاعتماد في نشر راية العدل على الإحسان وتشبع الأفراد بميول الخير أن هو إلا ضرب من الأوهام الباطلة، فالأنانية غريزة متأصلة في أعماق النفس الإنسانية، وهي التي تحفز الأفراد لأن يؤثروا مصالحهم على مصالح الغير، بل يضعوا مصالحهم الخاصة فوق

مصالح الدولة. والدولة وحدها ما لها من السلطان، و لتجردها من المصلحة الذاتية، هي التي تستطيع أن تحمل الأفراد على الشعور بالتضامن الاجتماعي وتطبيق مبادئه، وعلى توجيه الشئون العامة وجهة تجعل الفرد للجماعة والجماعة للفرد.

إن للرأسمالية مأجورين يتحمسون في الدفاع عنها، وهؤلاء لا حيلة لنا فيهم ولا سبيل إلى إقناعهم لأن جيوبهم لا عقولهم هي التي تتكلم. فأما الجامدون فأولئك لا يبدؤون بالبداية، فيتحدثون عن حماية المجتمع من شرور المتبربرين، وضرورة الإسراع في الإجهاز عليهم، قبل أن يتحدثوا عن إصلاح النظم التي بها عيب، وسد النقص فيها أن كان بها نقص، أو الإقدام على إلغاء النظم التي أثبتت التجارب أنها غير صالحة، أو أنها أمست لا تتمشى مع روح العصر الذي نعيش فيه. ذلك هو الطبيعي والمنطقي والمعقول. فأما الكلام عن القضاء على المتبربرين قبل القضاء على المفاسد الاجتماعية فهو بمثابة وضع العربة أمام الحصان فلا يتقدم المجتمع خطوة إلى الأمام.

ونسأل هؤلاء الجامدين: أيهم أشد بربرية، أولئك الذين يحاولون هدم المجتمع الرأسمالي لأنه في عرفهم يفيض بالمظالم، أم أولئك الرأسماليون الذين يسرحون في الترف على حين أن فريق كبيرة من الشعب يموت جوعا ويروح فريسة المرض والجهال! وهل ما يتمشى مع مبادئ العدل، أن طائفة تنعم بالكماليات، وطوائف أخرى لا تجد الضروريات! أو ليس مما يثير الضمير بل يجعله يتقزز أن تكون خيول الأرستقراطيين وكلابهم في عيشة راضية، بل في عيشة بذخ وإسراف، على حين أن ملايين من بني آدم لا يعيشون عيش الكفاف بل يصبحون و يمسون فريسة للبؤس والشقاء.

ولئن كان عدد المتطرفين قليلاً، وعدد الجبناء كثيراً، وأن تلك الحالة تنذر

بانهيار المجتمع فما ذلك إلا لأن النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشرف على مصاير هذا المجتمع يعتريها النقص والفساد من جميع نواحيها وإن واجب الاخلاص لهذا المجتمع يقضى بالمسارعة إلى اصلاحه على أسس الحق والعدالة والحرية بدل إلهائه عن الخطر الحقيقي وهو تصدع النظم بالخطر الموهوم خطر الفوضويين والهدامين.

إن المذاهب المتطرفة، والمبادئ الهدامة، والحركات الثورية، وظهور العدميين والفوضويين والهدامين على مسرح الحياة العامة في الغرب، كل أولئك لم يكن إلا أعراضاً لأمراض سياسية واقتصادية واجتماعية. فمتي عولجت الأمراض علاجا صحيحا زالت الأعراض زوالا تاماً. فأما محاولة القضاء على الأعراض قبل استئصال الأدواء فهي محاولات فاشلة.

لو أن بعض الجهد الذي ينفقه خدام النظم الفاسدة المتعفنة في الدفاع عنها، أنفق في سبيل إصلاحها، وفي اسداء النصح للطبقة المتجنية بأن تخفض من غلوائها و تقلل من نزقها وظلها للطوائف الأخرى، إذن لوفرنا على المجتمع الإنساني كثيراً من الثورات والانقلابات العنيفة التي تزعزع بناء المجتمع وتسلمه إلى التصدع والانهيار. فلو بذلت النصيحة للملكية في فرنسا بأن تكف عن الاستبداد وارهاق الشعب، أو للنبلاء ورجال الدين بأن يعدلوا عن استعباده. لما كانت الثورة الفرنسية. ولو وجه النصح للقيصرية في روسيا بألا تتمادى في الاستبداد والاستعباد، وللإشراف في روسيا القيصرية بألا يمعنوا في ارهاق الشعب واعناته. لما طغى تيار البلشفية على روسيا.

وعلى الجملة لو ظهرت مبادئ العدل الاجتماعي لتوارت الآراء المتطرفة، والمذاهب الهدامة، ولتلاشي الذين يسمونهم أعداء المجتمع العاملين على هدمه.

إن أعدى أعداء المجتمع هم اولئك الجامدون الرجعيون الذين يتجاهلون

نواميس التطور فينادون بأن ليس في الإمكان أبدع مما كان، ويرون بأعينهم المظالم تفيض من جوانب المجتمع وبدل أن يزجروا الظالمين عن الظلم يحاولون أن يحملوا الظالمين على الاطمئنان للظلم والرضا به والاستسلام إليه، وما تبلغ معاول الهدامين و العدميين والارهابيين والفوضويين من أبناء المجتمع ما تبلغه أقلام وألسنة المسخرين للدفاع عن النظم العتيقة البالية.

الرأي العام والمعارك الانتخابية

كل من يتولى سلطة الحكم يزعم، بالحق أو الباطل، أنه يستمد السلطان من الشعب. حتى الدكتاتور يزعم بأن تيار السيادة الشعبية هو الذي حمله إلى قمة القوة والسلطان. أو ليست الأمة مصدر السلطات؟ أفلا ينبغي أن تسمو الإرادة الشعبية فوق كل إرادة؟ أو ليس من أقدس حقوق الذين يؤدون ضريبة الدم، وضريبة المال، أن تكون لهم الكلمة الأخيرة فيمن يسوقونهم إلى ميادين القتال، ويدبرون شؤونهم العامة؟

ذلك هو المثل الأعلى، ولكن بين المثل الأعلى، وبين الواقع الملموس، قد تتسع مسافة الخلف. فتصبح الحقيقة خيالا متلاشيا، ولا يعدو ما يشهده الناس على مسرح السياسة، أن يكون حركات مسرحية لا أقل ولا أكثر.

والآن نسأل: في أية صورة يستعمل الشعب سلطته؟ وكيف السبيل إلى تعرف رأيه، وجعل إرادته نافذة؟.

فأما الأمم الدستورية فقد جعلت التصويت العام وسيلتها إلى تعرف إرادة الرأي العام؛ أو بعبارة أخرى اختارت عد الرؤوس بدل وزنها. وإذا كان هناك استحالة مادية لأن يستعمل مجموع الناخبين السلطة، فقد ابتدعوا لهم أن يختاروا ولاء يحملونهم أمانة النيابة عنهم.

وفي بعض الأمم، كي تتجلى مشيئة الرأي العام، في المسائل الجوهرية التي تمس حاضر الأمة ومستقبلها، والأحداث الجسام التي تؤثر في كيانها القومي، تراهم يتجهون إلى الشعب مباشرة لا بالواسطة، فيعمدون إلى الاستفتاء

الشعبي. ولقد طغت موجة الانتخاب على معظم الأمم في العصر الحديث، ولكن الذين لا يتجنون على الحقائق، ولا تحابون أو يشايعون لهوى في نفوسهم، يصدرون حكمهم في غير تردد بأن النتيجة لم تكن مرضية.

والواقع أن نظم الانتخاب، رغم ما أدخل عليها من تبديل وتغيير، قد اعتورتها النقائص والعيوب واكتنفتها المفاسد والجرائم بصورة جعلتها تتمخض عن نواب يمثلون بالأمة ولا يمثلونها.

أجل لقد تكون الأمة في واد وممثلوها في واد آخر، لا يعبرون عن إرادتها، بل قد لا يمثلون أنفسهم، إذ يخضعون خضوعا أعمى أو يصبحون آلات صماء في قبضة الزعماء والقادة، أو شخوصا تحركها أقلية من ذوي المطامع تعبث بالخيوط من وراء ستار.

وقد يسيء وكلاء الأمة، عن حسن نية، فهم رغبات الأمة. وميولها، ووجهات نظرها. وقد يشوهون إرادتها عامدين و مسخون آمالها متعمدين، والتعليمات الصريحة، لا بل الأوامر القاطعة، التي يلقنها لهم، أو يتلقونها من جماعة الناخبين، لا ينتفي معها هذا الخطر.

ومن ذا يجترئ على الدعوى المتداعية بأن الانتخاب، في كل أمة، وفي كل حين، يكون مرآة صادقة تتجلى فوق صفحتها السياسة القومية؟! وكيف السبيل إلى تدعيم تلك النظرية المزجاة وقد ينظر الناخبون إلى قدر الأشخاص لا إلى قيمة العقيدة السياسية التي يدينون بها؟!

والناخبون أنفسهم أو يعربون عن آرائهم الشخصية دوما؟ أفيؤثرون هذا المنتخب على ذاك لأنه أعظم وطنية، وأغزر علما، أم لأنه أكثر مالاً وأعز نفراً أو يقدمون أحمد على محمد، لأنهم وضعوا الاثنين في كفتي ميزان، فرجحت كفة الأول

على الثاني، أم كان موضع الإيثار أن الأول يستظل براية حزب يرتسم في الأفق أنه يوشك أن يتولى الحكم، ويكون في وسعه أن يمنح و يمنع، فأما الثاني فقد آثر الاستقلال على الحزبية ضنا بشخصيته أن تفني في غمار الأحزاب؟

من الجناية على الحقيقة أن يزعم الزاعمون في جرأة مدهشة أن الناخبين يستمعون دوما إلى وحى ضمائرهم، ويصغون إلى النداء الذي تمليه عليهم مصلحة بلادهم، في حين أن المشاهد المؤلم، في كثير من الأحيان، وفي غير قليل من الأمم، أن الوحي يهبط عليهم من غيرهم، أو يكونون ضحايا التأثيرات المؤثرين، وفرائس لضغط الضاغطين.

المال عصب الحرب، كما قال نابليون، وهو عصب الانتخاب والسياسة جميعاً. وفي كثير من الانتخابات العامة، يكسب المال المعركة الحاسمة، ويعقد النصر بلواء من ملك أكبر كمية منه سواء من الأحزاب أم من الأفراد.

لقد أخفق دزرائيلى السياسي الانجليزي المعروف خمس مرات في الانتخابات البرلمانية، وفي أول عهده بالسياسة كان المرشحون يبذلون الأموال لكسب أصوات الناخبين، حتى لقد روى أنه اشتد التطاحن في إحدى الدوائر الانتخابية بين مرشحين من ذوي الثراء فكانا ينثران الذهب على رؤوس الناخبين، فبلغت نفقات الحملة الانتخابية نصف مليون من الجنيهات. وفي ذلك العهد كانوا يتذرعون بالإرهاب كأقوى عنصر من عناصر النجاح، فإذا أقبل يوم الانتخاب، رأيت كل مرشح قد ساق إلى المكان الذي يجري فيه أخذ الأصوات عصابة من الأشداء مسلحة بالبنادق والهراوات لتحمل الناخبين بوسائل الإكراه على التصويت في ناحية معينة.

وهل من ينكر أن البندقية والعصا الغليظة قد لعبت دورا هاما في الانتخابات العامة في بعض الأمم. والقصص تتطاير عما أنفق من المال في هـ ذه

الدائرة أو تلك، والروايات تتناقل عما أريق من الجهد العنيف في هذا الانتخاب أو ذاك. ولكم ظفر الذهب بالعلم، وتغلبت القوة على الفضل.

والأحزاب التي لا تكون خزائنها عامرة بالمال لا تقوى على خوض غمار المعارك الانتخابية. فالانتخابات كالحرب سواء بسواء. توضع لها خطط الهجوم والدفاع، وترسم أو ترتجل فيها المناورات. والمال عصب الحرب الانتخابية، كما هو عصب الحرب الدموية. وأخلق بالحزب و الفرد الذي يكون صندوقه أو جيبه خاوية من المال أن يقبع في عقر داره.

وفي كل بلاد الدنيا، قبل أن تطلق الحرب الانتخابية من عقالها، وإبان معاركها الطاحنة يعمل كل حزب سياسي يتطلع إلى كسب الأغلبية التي تحمله إلى كراسي الحكم على أن يكون صندوق خاصة بالمال. فالحملة الانتخابية عظيمة الأكلاف. فهذه اجتماعات كبيرة يجب أن تعقد. وهؤلاء هتافة ومصفقون ينبغي أن يحشدوا. وأولئك دعاة لابد أن ينبثوا في طول البلاد وعرضها ويبثوا الدعوة لمرشحي الحزب. وقد يكون منهم الخطباء وقد يكون منهم المهرجون الذين يملكون زمام القطيع الإنساني. وغير هذا الطراز كله لا مندوحة عن سماسرة ومقاولين يتعهدون بجلب الأصوات بالوسيلة التي يرونها ملائمة للموقف.

في أمريكا، إبان الصراع الانتخابي على رياسة الجمهورية، بين الديمقراطيين والجمهوريين، في سبيل الظفر برياسة الدولة، وصبغ البلاد بصبغة الحزب الغالب حتى فيمن يحلون في منصات العدالة، ومن يتربعون في مناصب الإدارة، لأجل أن تصبح الولايات المتحدة ديمقراطية أو جمهورية، تروى أرقام فلكية، ككل الأرقام الأمريكية، عن نفقات الحملة الانتخابية. وفي انجلترا إبان النضال الانتخابي بين المحافظين والأحرار والعمال، تخرج من صناديق الأحزاب ملايين الجنيهات.

وفي غير هذه وتلك نسمع عن أرقام متواضعة، ولكنها هائلة بنسبة الفارق

البعيد بين الثروة الأمريكية والانجليزية الخيالية و بين ثروات تلك الشعوب المحدودة.

وقد لا يضن أصحاب رؤوس الأموال بالأموال الطائلة ينفقونها في سبيل دعوة الدكتاتورين الذين ينادون بأنهم ينتشلون البلاد من وهدة الفوضى، وينتزعون النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية من بين براثن التعاليم المتطرفة. ففي الوقت الذي أوشك طوفان الفوضى أن يغرق ايطاليا من جراء فساد النظام البرلماني فيها، لم يضن الرأسماليون عن البذل في سبيل تأييد موسوليني وجعل مصاير إيطاليا بين يديه. ويتحدثون عن النفقات الطائلة التي احتاجها الحزب الوطني الاشتراكي في المانيا في سلسلة المعارك الانتخابية التي خاض غمراتها. فلقد كان هتلر وجوبلز يريان أن الدعاية تتطلب البذل بسخاء وأن تتمشى مع روح العصر فتكون أدواتها الطيارة والسيارة والمذياع. فنحن في عصر السرعة. والاجتماعات الكبيرة، وبث الدعاية، يتطلب تلك السرعة. ولقد نهض بعض كبار الماليين لنصرة الحركة الوطنية الاشتراكية، ولم يقبضوا أيديهم عن بذل المال لها حتى قويت واشتد ساعدها ولولا ذلك التأييد لكان أكبر الظن أن تموت في مهدها.

وليس أقل نفقات الحملات الانتخابية نفقات الصحف التي تتكفل بنصرة قضية، وتأخذ نفسها بشد أزر حزب أو هيئة أو جماعة، وتغليب سياسة على غيرها. فالصحافة العصرية كي ترضى مشارب الجماهير المتباينة، و تفوز في ميدان التنافس، لابد لها من نفقات كبيرة.

وليست الرغبة والرهبة هما العاملان الوحيدان اللذان يفسدان جو الانتخابات، و يجعلان نتيجتها غير معبرة عن إرادة الرأي العام. بل إن هناك عوامل أخرى. ففريق ممن لهم حق الانتخاب يقعدون عن التقدم إلى صناديقها

لاعتبارات شتى في أنفسهم. كأن يكونوا من النفر الذي لا يبالي بالمسائل العامة، لفتور في وطنيته، أو لحمود روح التضامن الاجتماعي بين جوانحه، أو لأنه قد تقزز من الحياة السياسية وما يحيط بها من مفاسد وعيوب، وعبثا تحاول الأحزاب أن تجر تلك الطائفة إلى الانتخابات بأن تهيب بضمائرها أن تلبي نداء الوطن.

وقد يكون عدم المبالاة بالانتخابات مبعثه فتور الايمان بجدوى النظام البرلماني، ولأن أولئك القاعدين أو الجامدين لم يحركوا ساكنا لأنهم لا يريدون أن يتلطخوا بأوحال التهم التي تنصب على رؤوس الناخبين من الفريق الذي لا ينحازون إلى جانبه، أو لا يقبلون أن يصيبهم رشاش من أي الفريقين المتخاصمين، أو لأنهم من يرتفعون بالمصلحة الوطنية فوق الأهواء فلا يبتغون مصلحة شخصية ويخافون أن يكون تصرفهم، مهما كان بريئاً، مظنة لتحقيق أغراض ذاتية.

وعامل آخر قد يجعل الانتخاب صورة شوهاء لإرادة الأمة ذلك أن طائفة كبيرة من الناخبين لا تصغي لوحي ضمائرها وإنما تصيخ بمسمعها إلى وحى النظام الحزب. فكلمة الأحزاب عندها لا ترد، ومرشح حزبها جدير بأن تنهال أصوات الناخبين على رأسه وإن كان من الرؤوس الحاوية، أو كان من النفر الذي لا ترشحه اخلاقه لاحتمال أمانة اية وكالة نيابية.

ولا يغني عن الحق شيئاً أن تلقي الأحزاب في روع كل من يريد أن يستمع اليها أن العبرة ليست بالأشخاص ولكن العبرة بتمثيل سياسة الحزب، فليس من مجد النظام البرلماني أن توضع فوق الكراسي كراسي مثلها، وليس من غير الأحزاب أن يكون أعضاؤها مسلوبي الإرادة، معدومي الفكر والتميز، ولا من المصلحة العليا للدولة أن يكون بعض ممثلي الأمة مجرد أبواق تردد صدى ما يهبط عليها من الوحي.

ولقد يبلغ بعض الأحزاب من التنظيم الحزبي ما يجعل له الغلبة على غيره، و

يمكنه من احراز الأغلبية في الانتخاب بغير الحق فيشوه مشيئة الأمة إما تشوبه. فاللجان الحزبية التي تكون منبثة في جوانب البلاد لها تأثير حاسم في المعارك الانتخابية. وتعرف تلك اللجان خير المعرفة من أين تؤكل أكتاف الناخبين. فهؤلاء يخلع قلوبهم الارهاب فلا حرج من ارهابهم وأولئك من ذوي المطامع فلا مانع من تحقيق كل أو بعض مطامعهم بالتنفيذ العاجل طورا، و الوعود المؤجلة تارة أخرى. وفي الانتخاب المباشر ليس من الضروري ولا من المستطاع أن ترضي أهواء الناخبين جميعاً. فوضع الخطط الانتخابية يقتضى انتقاء سماسرة الانتخاب، والمناورات الحزبية تستدعي تخير المقاولين المتعهدين بتوريد الأصوات. وإذا أرضوا الرؤوس فلا عليهم أن لا يرضوا الأذناب.

ودعاة الأحزاب وأبواقها ما برعوا في شيء مثل براعتهم في بث الدعاية إبان الحرب الانتخابية. وحرب الأعصاب عندهم مقدمة على كل شيء. فالحزب المخاصم لهم موضع السخط من القادرين على المنح والمنع، ومن الأمة جميعاً. فأما حزبهم فموضع الرضا، ومحل الاعجاب من كل أولئك، واذن فهو متربع في الحكم غداً لا محالة ومن الخير أن يناصره الناخبون.

وتطلق في الجو الإشاعات، وتنهال على رؤوس الناخبين النشرات، وهم لا يعلمون مصدرها وهل هي جديرة بالتصديق والاحترام، والنشرات غفل من التوقيع، أو تحمل توقيعات مستعارة ولها سحر كل كلام مطبوع، وخاصة إذا لم يعرف من أي مصدر مرتفع انحدرت، والجماعات سريعة التصديق، مريضة ملكة النقد، واذن فتلك الاشاعات والنشرات تلقى رواجا.

والألقاب تغدق جزافاً على المرشحين الموالين، ويعرى منها المرشحون المنازعون. والفضائل جميعاً يحلى بها أولئك، والمخازي كلها يلطخ بها هؤلاء. هذا صحيفته بيضاء وذاك صحيفته سوداء. ومحمود ماضيه وحاضره لا شائبة تشوبه.

ور على، قد تجرد ماضيه وحاضره من كل المحامد القومية بل أن صحيفته حافلة بالاجرام و"خليل" قلبه عامر بالإيمان الوطني يحتفظ بالمبدأ الذي اعتنقه ولو يلقي في سبيله كل تعذيب وتشريد. و"إبراهيم" قد أقفرت جوانبه من القومية، وهو رجل حول قلب، ينزع مبدأه كما ينزع قميصه سواء بسواء في سبيل المصلحة الشخصية. والحقيقة حيري معذبة بين هذه المتناقضات الصارخة. والتلفيق والافتراء قد يكون حلالا في شريعة سماسرة الانتخاب الذين تجردت نفوسهم من الشعور والضمير.

وليس هذا الداء العضال الذي نشخصه حمى وافدة على بعض الأمم، وإنما هو داء عياء، لا بل وباء قد سرت عدواه في معظم الأمم المعاصرة.

ما من العجيب إذن أن الذين يضنون بأنفسهم وكرامتهم من ذوي الكفاية والكرامة أن تتلوث وسط غبار المعارك الانتخابية المنعقد في جو البلاد، يحجمون عن التقدم للانتخابات فتخسر البلاد كفايتهم المنتجة، وتخسر إخلاصهم المثمر، وتبتلي بنفر من المرتزقة الذين لا همهم عمرت البلاد أم خربت، وخربت الخزانة العامة أم امتلأت، ما دامت أغراضهم محققة وخزائنهم عامرة.

ومن كل جوانب العالم تتردد أصداء الشكوى من انحطاط مستوى البرلمانات التي زهدت فيها الكفايات الصالحة والتشريعات التي تخرج من معاملها فجة ناقصة. والمشروعات تلقي دور التنفيذ غير مبحوثة.

والوعود والعهود تتبخر في الهواء. وقبل الجلسات وابان الجلسات وفي النوادي السياسية والدهاليز البرلمانية تعقد الدسائس غيومها السوداء، وتنشر المناورات الحزبية ظلالها. وينقضي أغلب الجلسات في مناقشات عقيمة، ومجادلات بيزانطية، وثرثرة برلمانية لا طائل تحتها ولا غناء فيها. وهكذا هبط مستوى معظم البرلمانات إلى حد خطير.

وجعل النظام البرلماني الناخب في مكان القاضي يجلس في منصة الحكم، فيحتكم إليه الخصمان فيزن حجة كل منهما، ثم يقضى لأحد طرفي الخصومة بالحق. وكذلك الناخب يفاضل بين مرشحين، ويوازن بين نظامين سياسيين، ثم يرجح كفة على أخرى، ويحبو بصوته أجدرهما يحمل أمانة النيابة عن الأمة.

فهل الناخب في مركز من علم و فهم وخلق يؤهله لأن يقضى بين المرشحين دائما بالحق؟

لا نريد أن نتكلم عن الانتخاب المباشر وخاصة في الأمم التي لا تزال الأمية منتشرة فيها، وانما نتكلم عن الأمم التي انتشر فيها التعليم بين كافة الطبقات و بلغت درجة عالية في الحضارة. لقد دلت التجارب القاسية، حتى في هذه الأمم المتعلمة المتحضرة. على أن الناخبين في مجموعهم لا يحسنون اختيار المرشحين دائما. وفي كثير من الأمم المتمدينة نطالع نتائج الانتخابات البرلمانية فنطالع بجبا. نرى فطاحل السياسة، وأساطين العلم، قد سقطوا وتغلب عليهم النكرات. فالحكم على الرجال ليس من الهنات الهينات. والجماعات تحتضن الرجال الذين في مستواها والذين يهبطون إلى مستواها، وتكره الذين يحاولون أن رفعوها إلى مستواهم. أو من تظن منهم التسامي عليها. والانسان عدو ما جهل. ولذلك نجد الأنبياء، والمصلحين، والدعاة يلقون من أقوامهم نكالا. لأن أقوامهم لا يعرفونهم. وقد لا تقدره إلا الأجيال المقبلة التي تزن أقدارهم وزناً صحيحاً. ومن أجل ذلك نرى كثيراً من أولئك العظاء في عصرنا الحاضر يضنون بأنفسهم وكرامتهم عن النزول إلى ميدان الانتخابات. لا لأنهم يزهدون في الحرب الشريفة، ولكن لأنهم يعفون عن حرب أسلحتها مسمومة وجوها موبوء.

إن المفاضلة بين مرشحين تقتضي الموازنة لا بين خلقهما فحسب. ولكن بين النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يدافع عنه كل منهما. وقد تكون

خبرة الناخب بالأشخاص قليلة أو معدومة إطلاقا إذا كان لا يزال حديث السن. وقوانين الانتخاب في كل الأمم على التقريب تكتفي من الناخب أن يبلغ سن الرشد المدني ليبلغ سن الرشد السياسي. وأن يبلغ الواحدة والعشرين من عمره لتضعه في مركز القاضي الذي يفاضل بين شخصين، ويوازن بين نظامين. وقد تكون تجارب الناخب ومعرفته بالحياة ضعيفة فيكون من المتعذر عليه أن يصدر حكما صحيحا على النظم التي تضطرب بها الانسانية جمعاء. فقد يؤثر بكراً على خالد لأن الأول يجيد التهريج وفن الإعلان عن النفس لا لأنه يستحق الإيثار. وقد يفضل هذا النظام على ذاك لا لأنه يكفل التقدم والرخاء ولكن لأن له روعة و خلابة. ومن ذا الذي لا يتأثر بكلمات الحرية والإخاء والمساواة وسلطة الامة والعدل الاجتماعي، ولكن كم من الناس يبحث عما إذا كانت تلك الكلمات الطنانة الرنانة لها محقق من الواقع؟

إن النظم تصطرع، وبينا ترى المجتمع الإنساني يشيد بهذا النظام ولا يؤمن إلا به، إذا به يطرحه غدا ويعتنق غيره ظنا منه بأنه أكفل بتحقيق التقدم والسعادة، وسيظل العالم في هذا الصراع، أو في هذا التغيير المستمر حتى يرث الله الأرض ومن عليها، إذ يظهر أنه قد فات الحكمة الإنسانية، أو بعبارة أخرى أن الناس يخدعون أنفسهم، فلا يؤمنون بأن العبرة بالأشخاص الذين يقومون على تنفيذ النظم، لا بالنظم نفسها، فالنظام البرلماني المفروض أنه يحقق الحرية وساطة الأمة قد لا يحقق إلا الطغيان البرلماني، وإلا سلطة عصبية طامحة طامعة، والنظام الاشتراكي الذي يمكن أن يحقق العدل الاجتماعي قد لا يحقق إلا دكتاتورية الطبقات العاملة، وهكذا تجد النظام المثالي قد يصبح شر النظم إذا قامت عليه عصبية غير صالحة والنظام الفردي أو النظام الاستبدادي قد بدر الخير على الأمة إذا قام عليه مستبد عادل.

وفوق هذا كله، وقبل هذا كله، هل الناخب يصدر دائماً عن وحي ضميره ووحى المصلحة العامة؟ أفلا يحبو يحبه، ويؤثر هواه من يقضي له مصالحه على من يقضي مصلحة الوطن؟ أن الأنانية تلعب دورها في الانتخاب وينبغي أن يحسب لها حساب إذا أريد الوصول إلى نتيجة محققة لمشيئة الرأي العام.

وكيف نضمن أن تكون نتيجة الانتخاب معبرة عن إرادة الأمة والحكمة السياسية، في عصرنا الحاضر، أبت إلا أن يكون كل صوت له نفس القيمة العددية. فالعبرة بالكم لا بالكيف، والأحمق مثل الحكيم، والجاهل كالعالم، والبريء المجرم، والناخب الذي له ضمير حي ومعرفة وتجربة، وصحة حكم على الأشخاص والأشياء، مثل الآخر العاطل من كل هذه المواهب والفضائل، إذ أن صوت كل منهما له نفس الوزن وأن شريعة المساواة قد اقتضت أن تساوي بين الناس في الحقوق السياسية ونسيت أو تناست أن مليوناً من الأصفار البشرية لا تساوي عبقرياً واحداً.

وتلك صورة شهدناها في كل الأمم الحديثة على التقريب ولو كان الانتخاب متعلقة باختيار ممثل واحد في انتخاب فرعي أو كان خاصا بأمر هام جلل يمس وجود الأمة.

ولكم حاول السياسيون أن يطلبوا لهذا الداء الدواء ففشلت محاولاتهم جميعاً. فلا التمثيل النسبي، ولا تجمع الأصوات، ولا الانتخاب بالقائمة لا بالدائرة، ولا تمثيل الأقليات، قد أغنى شيئاً عن قصور الانتخاب في الإعراب الصحيح عن إرادة الأمة دائماً.

وكيف السبيل إلى تبين اتجاه الرأي العام وأكثر من نصف الأمة محروم من حق الانتخاب والنصف الآخر قد لا يحضر الانتخاب منه إلا نسبة قليلة. إلى حد أنهم احتسبوا من يعطون أصواتهم في بعض الأمم بعشر الأهلين. وليست

الأغلبية دائما على حق والأقلية على باطل ولكن حكمة عصرنا أبت إلا أن يكون الحق في جانب واحد وخمسين، والباطل في جانب تسعة وأربعين، ولو كان ثابتا في حقائق التاريخ أن رجلا واحدا قد يكون على صواب وأمة بأسرها قد تكون على ضلال.

ولقد أجهد السياسيون قرائحهم إلى حد الاحتقان عسى أن يوفقوا إلى إيجاد حل موفق لتلك المشكلة. فأشار بعضهم بالاستفتاء المباشر في جميع المسائل الهامة وبذلك تتحقق سلطة الأمة، وبعض علماء الاجتماع قال بأن من يملك المنح يملك المنع، ومن يتمتع بحق التولية يجب أن يتمتع بحق العزل، ولذلك أشار هؤلاء الاجتماعيون بإعطاء الناخبين سلطة عزل النواب حين يخرجون عن حدود وكالتهم، أو يسيئون اليهم وإلى الوطن بأعمالهم السياسية.

في كل الأمم العصرية قوانين تقمع الرشوة، وتضرب على أيدي العابثين والمفسدين، على أن العبرة بالأخلاق العامة لا بالقوانين الموضوعة و فهلا توجد قوانين في كل الأمم تضرب على أبدى الحاكمين الذين يعبثون بحرية الانتخابات، ويسممون جوها، ومع ذلك فإن الحاكمين في كثير من الشعوب، يتدخلون في الانتخابات تدخلاً شائناً معيبا..

لقد أصبح فريق كبير من الباحثين يتشكك في مبدأ المساواة ولا يراه محققة لمصلحة الذين يراد مساواتهم بغيره. وفريق آخر يبدي أعظم الشك في مبدأ الانتخاب العام ولا يراه معرباً عن الإرادة الصحيحة للأمة.

فهل من وسيلة أخرى ليعرب الشعب عن إرادته، ويستعمل سلطته؟

ليس من شك في أن عدد الرؤوس لا يعبر مطلقا عن إرادة الرأي العام.

إن الرأي العام هو مجموع وجهات النظر التي يعبر عنها المواطنون فيما يتعلق

بالمسائل العامة التي تهم الشعب بأسره. فإذا لاحظنا أن العقليات تختلف، ووجهات النظر تتباين، لم تعجب من اختلاف العقائد وتباين الآمال، واضطراب الأوهام. فالرأي العام مجموع مضطرب غير متجانس كثير التبدل من حين إلى حين، فبينا تراه يتحمس لأشخاص وآراء إذا به ينقلب عليهم، بل هو لا يلبث أن يحطم الأصنام التي عبدها حينا، ويطلق الأوهام التي اعتنقها زمانا على أن وجهات نظره تثبت وتتركز في النهاية وخاصة إذا انبرى للدعوة فريق من المؤمنين بحقوق الشعب وأقصوا المهرجين عن الميدان. فآفة الشعوب أن يتقاعد المخلصون، ويحتل المسرح السياسي اللاعبون، ومن أسف أن الجيف هي التي تطفو على سطح الماء.

إذا استنار الرأي العام بات يستحسن أو يستهجن بحق عقيدة، ويرغب في أو يرغب عن بعض المشروعات. ويصبح بعض الميول والاتجاهات ولها أكبر عدد من الأنصار. على أنه لا ينبغي أن تخدع الباحث بعض الظواهر والمظاهر. فأقلية نشيطة قد تفرض إرادتها، وتبسط سلطانها على المجموع، وقد لا تكون العبرة بوفرة الأنصار وإنما بقوة العقيدة التي تتسلط على النفوس. وتيار الرأي العام إذا اشتد انحنت أمامه الرؤوس، ودان له كل سياسي بالطاعة، فنزل الوزير على إرادته، وأذعن النائب لمشيئته.

ولكن الأحزاب قد تزيف صورة الرأي العام إذ تملي إرادتها على أعضائها وعليهم السمع والطاعة وإلا كانوا ثائرين على الجماعة، متمردين على النظام الحزب، وقد يصبحون منشقين وخوارج لمجرد أنهم أبدوا شيئا من الاستقلال في الرأي. وعبارة وغير مبدأه، تمشي لها القلوب في الصدور لأنها قد تثير على أصحابها المتهمين بالباطل عاصفة من السخط والاستنكار.

إن الرأي الذي يكونه النائب بعد الإدلاء بحجج المعسكرين المتحاربين لهو

الرأي الصحي الناضج. ولكن الرأي شيء والصوت شيء آخر. وكثيراً ما يكون الثاني مغايرة للأول تمام المغايرة. فالخطب البرلمانية قد تقنع ولكنها لا تغير التصويت المتفق عليه من قبل في النوادي السياسية، وفي ممرات البرلمان. ولقد روي أن وزيرا فرنسية كان يصغى إلى أحد خطباء المعارضة، فمال على رئيس الوزارة وهو إلى جانبه في مقاعد الوزراء وهمس في أذنه أنه مقتنع ما يقول الخطيب، فصارحه الرئيس بأنه مثله مقتنع شخصيا، ولكنه غير مقتنع من الناحية الوزارية.

والآن كيف يمكن تعرف ميول الرأي العام؟ إنها لمسألة عويصة قد حيرت رجال السياسة. أنتوجه إلى الصحافة؟ ليست الصحافة دائمة مرآة صادقة للرأي العام، ولا سعة انتشار الجريدة بدليل على أن وجهة النظر التي تدافع عنها ينضم إليها أكبر عدد من الأنصار وكثيراً ما تكون سعة الانتشار مرجعها إلى اعتبارات أخرى غير الإعراب الصادق عن مشيئة الشعب.

أفنولي وجوهنا شطر الاجتماعات العامة؟ ولكن الاجتماعات العامة وضخامتها أو ضآلتها ليست دائماً مقياساً صحيحاً لإرادة الرأي العام. فكل حزب قادر على أن يحشد أكبر عدد من الأنصار والأشياع في صعيد واحد. وبعضها قد حذق الدعوة إلى حد كبير، فلا يعجزه أن يستحضر الموسيقى تصدح، ولا يعيبه أن يستأجر الهاتفين والمصفقين، ولا يعز عليه أن يستتضر الخطباء والمهرجين، وعلى الجملة لا يتعذر عليه أن يمثل اجتماعاً ليس لمثله في الضخامة اجتماع يهرع إليه المجتمعون كما يهرع إلى مسارح اللهو، وملاعب التمثيل.

قد يظن أن وفاة عضو من أعضاء البرلمان أو اعتزاله النيابة ثم إعلان خلو الدائرة وإجراء انتخاب فرعي قد يدل على اتجاهات الرأي العام وعلى تبدل

السياسة. على أن هذه الانتخابات قد تكون خاضعة لمؤثرات محلية بحتة أكثر مما تكون معبرة عن وجهة السياسة.. ثم أن وجود وزارة في الحكم موالية للمرشح أو مخاصمة له قد يكون له وزن في التقدير:

وحذار من الارادة المطبوخة، ومن الرأي العام الصناعي، ومن المشيئة الشعبية الزائفة، وأن ننس فلا ينبغي أن ننسى أن فن الدعاية قد تقدم في العصر الأخير تقدما عظيما جعل من الهين تلفيق رأي عام.

لعل أضمن طريقة لمعرفة الرأي العام الاختلاف إلى مختلف الطبقات في الريف والحضر، وبين صفوف النازلين في القصور، وغمار المقيمين في الأكواخ، فمثل السياسي المجرب، المحتك بكافة الطبقات الشعبية كمثل الملاح الذي طال مرانه بالأجواء والأنواء فلا يلبث أن يختبر الجو حتى ينبئ عن موعد هبوب العاصفة.

إن الصحفيين وأعضاء البرلمان وعلى العموم جميع المشتغلين بالمسائل السياسية هم الذين يكونون الرأي العام بالقلم واللسان. ولكن الذي يزيف إرادة الرأي العام أن كل حزب يزعم لنفسه الأغلبية، وأن فريقا من الناس لا يبالون بالمسائل العامة في كثير أو قليل، فيطالعون قليلا، ويفكرون أقل. وطائفة أخرى تمشي مع التيار وتعتنق المبادئ الرائعة في صفوفها، و تستمسك بها استمساك العجائز بالإيمان. على أن ذكاء الجماعات، ونضج تربيتها السياسية، واهتمامها بالمسائل العامة يخلق رأياً عاماً كثير التعقل، جم التسامح

ولقد اصطلح كثير من الأمم على جعل مدة النيابة أربع سنوات أو خمس، وفي هذه الفترات قد تحدث أحداث تغير اتجاهات الرأي العام. وفي البلاد التي اختارت النظام البرلماني، مفروض أن الرقابة البرلمانية تكفل حسن قيام السلطة التنفيذية على إدارة الشئون العامة، وتنأى بالوزارة عن التورط في الأخطاء، وفيما فوق الأخطاء.

على أن هيمنة البرلمان على القائمين في الحكم ضعيفة، وإشرافه قد يصبح خيالاً متلاشياً ففي بعض الأمم، الوزارات هي التي تتسلط على البرلمانات، لا البرلمانات هي التي تراقب الوزارات. ولقد دلت المشاهدات على أن كثيراً من النواب يجعلون أكبر همهم أن يعاد انتخابهم في الانتخابات المقبلة، ولا يعقد النصر بلوائهم حين يخوضون غمار المعركة الانتخابية إلا إذا كانوا قد أغدقوا الخدمات الشخصية على دوائرهم، وغمروا الناخبين بقضاء المصالح، ومن أسف أن الدوائر تؤثر المصالح المحلية على المصالح العامة. وجماعة الناخبين يضعون خدمة أشخاصهم وذويهم سواء أكانت تلك الخدمات مشروعة أم غير مشروعة، فوق كل شيء وقبل كل اعتبار، ولا سبيل إلى إرضاء الدوائر والناخبين، إلا بترضي الوزراء ومن هم دون الوزراء من الموظفين الذين بأيديهم قضاء المصالح. وإذن فهذا الطراز من النواب قد يغمضون العيون على الوزراء استجلاباً لرضاهم.

والوزراء، من جانبهم، قد يفتحون أبوابهم لممثلي الأمة، ولو كان في هذا تضحية للصالح العام على مذبح المصالح الذاتية، ليكسب الوزراء أصوات النواب.

وفريق من رجال السلطة التشريعية يتحاشون غضب رجال السلطة التنفيذية مخافة أن يبطشوا بمجلس النواب، ويسوقوهم إلى خوض غمرات المعركة الانتخابية، والتعرض لحساب الناخبين.

وطائفة من النواب الحزبيين قد تطغى عليهم الحزبية فتجعل ضمائرهم وعقائدهم طوع مصلحة الحزب الذي ينتمون إليه، وتدفع إلى مناصرة وزرائهم أخطأوا أم أصابوا.

وبعض النواب يطمحون إلى مناصب الوزارة، والذين تشرئب أعناقهم إليها،

ينبغي لهم أن يعرفوا كيف يوطئون الأعناق، وينالون الحظوة لدى الذين ترتسم أسماؤهم في أفق المستقبل.

وحتى إذا توارت كل هذه العيوب التي شابت صحيفة النظام البرلماني، وتحققت الرقابة البرلمانية في صورة حية، فإنها لا تكفي، فقد يصبح البرلمان نفسه وهو في حاجة إلى الرقابة من جانب الأمة، وإذن فلابد من رقابة الرأي العام.

وفي الحق فان كل سلطة يجب أن تكون مستمدة من الأمة. فلا يجب أن تفرض الأمة رقابتها على البرلمان. وعلى من يتولون ادارة شئونها العامة من الوزراء. وفيم العجب وقد يجنح البرلمان إلى الاستبداد، وقد يصدر التشريعات التي تقيد أو تخنق الحريات السياسية، وقد يأتمر مع الوزراء على المرافق العامة، وقد يطغى على سلطة الوزراء، وكل هذه الفرض والاحتمالات التي هي في صميم الواقع في كثير من الشعوب، تجعل رقابة الرأي العام ضرورة سياسية في الحياة العصرية.

بل إن رقابة الرأي العام على البرلمان ذاته ضرورية، ففي الفترة التي تنقضي بين انتخابين متوليين قد يصبح البرلمان بحاجة إلى تعرف إرادة الأمة في صورتها الصحيحة.

وليس عن رقابة الرأي العام مفر، فالنفس البشرية نزاعة إلى الأثرة والاستبداد، فلابد لها من وازع، والظلم من شيم النفوس، فلا بد لها من يكبح جماحها، ويقم أظافر الشر فيها وبعض الناس لا يتورع عن الباطل ولا يتعفف عن الانغماس في الإثم. والرجل خارج الحكم غيره في الحكم. فترى الأول وقد جاوزت حرارته الأربعين، وبلغ نبضه المائة والعشرين زيادا عن الحريات السياسية، وتوسيع نطاقها، حتى إذا ما احتواه كرسي الحكم، بات من ألد خصومها، المتشددين في تضييق دائرتها، بل قد يصبح جلادة لها، وقديماً قال ميرابو خطيب الثورة

الفرنسية: "اليعقوبيون وزراء ليسوا وزراء يعقوبيين".

إذا كان الرأي العام قوياً متماسكاً، وكان من النضوج والتنظيم بحيث يحسن الاعراب عن مشيئته، والتعبير عن رغباته، ويترجم عن استحسانه واستهجانه، فيجزى المحسن بإحسانه، ويجازي المسيء على إساءته، ولا يختل ميزان العدالة في يده، ولا تضطرب لديه المقاييس والمعايير، إذا كان الرأي العام على تلك الصورة من النضوج فلن تجد زعماء وقادة يجترئون على الاستهانة بأحكامه، فيعبثون بعقول الأمة، ويؤثرون مصالحهم على مصالحها، ولن تلقي وزراء يتورطون في الاستهتار برقابته، فيوغلون في المخالفات الخطيرة، وتبديد مصالح الدولة، ويلهون عن القيام بحركة الإصلاح العامة، خشية أن يسقطوا في اعتبار الرأي، فيكون ذاك السقوط مقدمة لأن تلفظهم كراسي الوزارة. والفرد العادي يحفل برضا الناس عنه، وسخطهم عليه، ويقيم كل وزن و اعتبار لرأيهم فيه، وحكمهم عليه، في أتفه الأمور وأجلها. فما بالك بالسياسي ومصيره معلق برضا الرأي العام وسخطه. حتى لترى بين السياسيين من لا يقتصد في الإعلان عن نفسه إلى حد أن يجهر أحد ساسة الإنجليز بأنه يعد اليوم الذي لا يظهر فيه اسمه على صفحات جريدة "الديلي ميل" يوما ضائعا عليه!

إذا رأيت الناس في أية أمة يشكون من ركود حركة الإصلاح، ومن تلاعب الزعماء والقادة بعقول الأمة، وعبثهم بمصالحها، ومن انغماس بعض الوزراء في الآثام، وإمعانهم في تطليق النزاهة السياسية، فاحكم غير متردد بضعف أو انعدام رقابة الرأي العام تحت سلطان التخدير الوقتي.

ولا تحسبن الأصوات الخافتة التي يهمس بها المتألمون، والانتقادات الفاترة المبعثرة التي يخافت بها الناقدون، هي الرأي العام، بل الرأي العام، في روعته وجلاله، الذي يجلجل ويزلزل فيكره كل مشتغل بالسياسة العامة، أن يمشي على صراط الوطنية المستقيم.

قد يجنح الرأي العام، في بعض ساعات ضلاله وإضلاله، إلى إخماد صوت المعارضة. وهنا تتجلى شجاعة بعض السياسيين الذين يواجهون عاصفته، ما داموا يؤمنون بينهم وبين أنفسهم أنهم على الحق. والشجاعة أعظم الفضائل السياسية جميعاً، وأقلها توفراً في الزعماء السياسيين.

لا يمكن أن يتكون رأي عام ناضج، ولا يستطيع دفع الأمة في طريق المدنية والإصلاح. إلا إذا برزت إلى الصفوف الأولى خيرة العناصر، وانتفع الوطن بصفوة الكفايات بين أبنائه.

الخطابة

كان للخطابة في الماضي شأن أي شأن، فقد ثلت عروشا ودكت دعائم ممالك، وأقامت عروشا وممالك مكانها، ونصرت أقواما وخذلت آخرين، وقبرت دعوات و بعثت أخرى، ودفنت مبادئ وأحيت أخرى. وإنما تبلغ الخطابة شأوها، وتصل إلى أوج مجدها إبان الثورات والانقلابات والفتن السياسية والاجتماعية وأطوار التحول والانتقال. ذلك بأن غليان النفوس وثورة الأفكار يجعل الناس كالهشم اليابس الذي تكفي شرارة واحدة لإضرام النار فيه، وإذا كان هذا هو شأن الخطابة في الماضي، فلا شك أن شأنها قد ارتفع، وأثرها قد تضاعف في العصر الحديث.

وفي الواقع أن الخطابة أصبحت أقوى سلاح من أسلحة الحرب السياسية، وأعظم أداة من أدوات النضال الحزبي، فكل حزب سياسي بحاجة إلى بث دعوته، وترويج سياسته، والهتاف مبادئه، وكسب الأنصار، واجتذاب الأشياع. وهو يتوجه بدعوته إلى جمهور متباين العقليات، جم المنازع والأهواء، كثير التقلب والتحول، فلا مندوحة للخطيب عن قوة الشخصية، وسحر البلاغة، والإلمام بنفسية الجماعات البلوغ مكان الإقناع من نفوسهم. ولابد للدعوة، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية، أن تبلغ الكوخ والقصر والعصر، وتنفذ إلى أدى الطبقات وأسماها. والعصر الحديث أتاح لكل رجل، مهما كانت البيئة التي نبت فيها، والطبقة التي نشأ بين أحضانها، أن يصل بكفايته وجهوده، إلى قمة مناصب الدولة، وذروة المجد السياسي، وهو إنما يتخذ من أكتاف الجماهير سليا يصعد عليه إلى قمة السلطان، وذروة المجد. أرأيت إلى مصطفى كامل ولويد جورج وسعد

زغلول وهتلر وموسوليني وتشرشل كيف بلغوا مكان الزعامة من أقوامهم، ومركز السلطان من شعوبهم؟ ليس من ينكر أن الخطابة كانت أحد العناصر البارزة، والعوامل القوية، في تكوين نجاحهم، ولقد بات الكلام في الجماهير فنا يحرص الزعماء والقادة كل الحرص على إتقانه، وأضحى التعبير عن إجادة الكلام يدل أصرح الدلالة على مبلغ القوة و السحر الكامنة في ثنايا الكلام الخلاب، أو لا تذكر قول الرسول صلوات الله عليه: "إن من البيان لسحراً"؟ ثم ألا يسترعي نظرك وفكرك قولهم، هذا من ملوك الكلام، وذاك من أمراء البيان، دليل على القوة التي تسبغ الخطابة على صاحبها؟ ولو أنك رحت تنقب عن تاريخ معظم القابضين على مصاير الأمم، المتسلمين زمام الشعوب، والآخذين بأعنة السلطة لوجدتهم في الغالب، من الخطباء البارزين. فالوزراء في الغرب جلهم أن لم يكن كلهم من الخطباء المفوهين.

بل لقد أصبحت الخطابة هي الوسيلة التي تسمو بصاحبها إلى أسمى مناصب الدولة، وتبوئه مكان الزعامة من أمته، حتى ضاق خصوم الخطباء بنفوذهم صدراً، وتبرموا بتضخم سلطانهم، فتراهم يشنونها حرباً شعواء على التهريج والمهرجين، وينعون على العصر الحديث طغيان حكومات المحامين عليه.

حقاً لقد طغت موجة الكلام على الأمم في العصر الحديث حتى ذهب بعض الباحثين والمفكرين إلى أن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اضطربت بها جوانبه مصدرها نقص أو إفلاس في كفاية المتولين زعامة الشعوب الذين لم يثبوا إلى عليا المراكز، إلا بتزويق الكلام، وتنميق العبارات، ومخاطبة شعور الجماعات دون عقولهم. ولا يرى هذا البعض من الباحثين والمفكرين دواء لأدواء المدنية الغربية إلا بالعدول عن الاسترسال بالثقة إلى تجار الكلام، وتفويض الأمور العامة إلى ذوي الكفاية من الفنيين.

كانت الخطابة ولا تزال من أقوى وسائل الإقناع، وهي أفعل في النفوس من الكتابة، وشتان بين الكلمات التي تنبض بالحياة، والكليات الخامدة التي لا روح فيها، وإذا كان الكاتب يعرض عقله ويستعرض منطقه، فإن الخطيب يسكب روحه، ويضفي شخصيته، ويسبغ على جمهور السامعين شتى العواطف والانفعالات التي تضطرب بين جوانحه. ولا شك أن الروح الاجتماع أثرها في النفوس، فلقد فرغ علماء النفس من تقرير تلك الحقيقة التي أصبحت في حكم البديهيات ألا وهي أن الفرد في الجماعة أشد قابلية للتأثر، وأعظم اندفاعا في طريق الشعور، ولذلك ترى بعض الناس إذا خلوا إلى أنفسهم، وتخلصوا من الجو المكهرب الذي ساد الاجتماع، فقرأوا في هدوء الخطب التي ألقيت علهم عجبوا كيف كان لهذا الكلام العادي كل هذا الأثر البليغ في نفوسهم، وتولهم الدهشة كيف جرفهم سيل التأثر والانفعال فاندفعوا يصفقون مع المصفقين، ويهتفون في طليعة الهاتفين.

وإن تنسى فلا ينبغي أن تنس أن للبيئة والظروف المحيطة والذكريات المثارة أثرها الفعال في النفوس. فقد كان سعد زغلول إذا نهض للخطابة نهضت معه الذكريات، وتراءت حوله المثل الوطنية العليا، وثارت أمام الخواطر ذكريات مالطة، وسيشيل، وجبل طارق والحرية المسلوبة، والاستقلال المغصوب، و الضحايا الذين بذلوا أرواحهم، والشهداء الذين أراقوا دماءهم في سبيل الاستقلال والحرية.

والخطب الخالدة في التاريخ التي ألقاها عظماء الرجال إنما تستمد قوتها وخلودها من عظمة شخصياتهم، ورهبة المواقف التي كانوا يقفونها، أكثر مما تستمد هذه القوة وذاك الخلود من قيمتها الذاتية. ولو أنك عرضتها على محك النقد الصادق، وحلتها في ضوء المنطق والمعقول، لوجدت انها لا تكاد تجاوز

دائرة غيرها من الخطب المألوفة. وانما أثار طارق بن زياد الحمية في نفوس جنوده حين حطم السفن التي أقلتهم إلى أرض الأندلس ثم أهاب بهم: "العدو أمامكم والبحر وراءكم" لا بهول الصورة، وروعة التمثيل وحدهما، وإنما أثارها لشخصيته العظيمة، ورهبة الموقف التاريخي الذي كان يقفه. وإذا هتف نابليون في جنود حملة إيطاليا غداة المعركة التي اشتبك فيها مع النمساويين فسحقهم في سهول لومبارديا: "إن الحكومة مدينة لكم بالشيء الكثير، ولكن ليس في وسعها أن توفيكم حقوقكم، واليوم يتراءى لكم المجد والثراء كانت روحه الوثابة، ونفسه الجياشة، هما اللتان أضرمتا جذوة الحماسة في نفوس الجند الفرنسيين لا تلك الكلمات التي مزجت بين المعنوي والمادي. والزعيم الشاب مصطفي كامل حين أرسل الصيحة الخالدة: "بلادي بلادي لك حبي وفؤادي" تغلغلت في نفوس المصريين، لأنها خرجت من أعماق نفس وطنية مخلصة، فنفذت إلى أعماق قلوب تؤمن بالحرية وتدين بالاستقلال، وتكبر الحق الاعزل! حين يصارع الجبروت المسلح. وان نظريتنا لتصبح بمأمن من كل معارضة، ونجوة من أي نقد، إذا ذكرت أن الخطيب العظيم يسمع ولا يقرأ وان الخطب الخالدة في التاريخ لا تكاد ترتفع فوق المستوى العادي.

ولم يخل عصر من العصور من الخطباء الذين يملكون اعنة البلاغة. فلقد دوت في جوانب جزيرة العرب أصوات قس بن ساعدة الأيادي وسحبان وائل، وعلي بن أبي طالب، وزياد بن أبيه، والحجاج الثقفي، وغيرهم من الخطباء المبرزين، وديموستين اليوناني ابقي على الايام من الأيام، وششيرون الروماني أبقى على الزمن الباقي من الزمن. ثم ألا تزال صيحة ميرابو مدوية في التاريخ يوم صاح في وجه رسول الملك: "اذهب وقل لمولاك: أنا هنا بإرادة الشعب ولا نخرج إلا بقوة الحراب "ثم ألا يزال التاريخ يردد صدى كلمة نابليون لجنوده غداة معركة

الاهرام: "إن أربعين قرنا تشرف عليكم من عل .." وأخيراً أو ليست خطية طارق بن زياد خالدة على وجه الزمان حين أهاب بجنوده: "العدو أمامكم والبحر وراءكم ..." فأقسموا أن يقاتلوا حتى تدين لهم بلاد الأندلس أو يموتوا دون الغاية.

والآن نسأل: هل الخطابة ملكة أم اكتساب، وموهبة أم مران؟

يولد الانسان خطيبا، كما يولد شاعراً أو فناناً، أو عسكرياً، أو سياسياً وتلك الملكة، وهي وليدة الفطرة، لا تنمو وتؤتي ثمارها إلا بالمران والصقل. فالخطابة إذن موهبة وفن معا، فلا يسيغ العقل أن يكون المرء عاطلا من الموهبة الخطابية ثم يصبح بين عشية وضحاها من الخطباء الخالدين في التاريخ. كما لا يهضم الفكر أن يكون الإنسان خطيباً موهوباً ثم يصبح بين بياض يوم وسواد ليلة من الخطباء المعدودين دون درس وتحصيل ومران. ولقد يحلو لبعض المؤرخين أن يرسم صورة لخطيب مفوه كان في حداثته خلوا من ملكة الخطابة، بل يصورونه في طفولته مثال الفهاهة والعي، ثم يصيرونه في رجولته الخطيب القادر! فقد زعموا أن "ديموستين" خطيب اليونان العظيم كان في حداثته به عي وفهاهة، فطمح إلى الخطابة، وصحت عزيمته على مغالبة ذلك النقص والتغلب عليه، فكان يذهب كل يوم إلى البحر فيملأ فيه بالحصى، ثم يقف على الشاطئ أمام الموج المضطرب، فيصيح الصيحات العالية، ويروض نفسه على الكلام، وما لبث أن تغلب على الفكاهة والعي وبات في طليعة الخطباء القادرين الذين هزوا أعواد المنابر، ويستثيرون حماسة الشعوب! تلك صورة أدنى إلى خيال الشعراء منها إلى تحقيق الثقات من المؤرخين، بل لعلها اسطوراً من الأساطير التي تحيط بحياة عظماء الرجال عادة، أو هالة المجد التي يحيطون بها تاريخه، فقد يكون صحيحا أن الخطيب العظيم كان يقف حيال الموج المصطخب فيرسل الصيحة عالية مدوية

اصطناعاً لتقوية الحنجرة، ومعالجة الكلام، وسحق الحياء والخجل في نفسه أن كان حقاً حيياً خجولاً، على أن العقل لا يسلم بأنه كان عيية، وكل ما يستطيع التسليم به أنه كان يدرب نفسه على الكلام بنجوة من الناس.

والذي يقرب للأذهان أن تلك قصة مخترعة عن العي المزعوم، والفهاهة الموهومة، وقد ألصقتا ظلما بخطيب اليونان العظيم، ما عرف عن كثير من الخطباء المعدودين، والمحامين المبرزين، من أنهم رغبة في مغالبة الحياء والاضطراب اللذين يتملكانهم لدى مواجهة جماهير السامعين، وسعيا وراء تجويد الايماءات والإشارات، كان بعضهم يصف المقاعد فيخطب فيها وهي شاغرة، وعرف عن البعض الآخر أنه يخطب أمام المرآة، وأثر عن غير قليل منهم انهم يعدون التجارب لخطبهم بين جدران أربعة قبل القائها جهرة على رؤوس الجماهير. وما قال أحد لقد كان بأولئك الخطباء جنة، ولا زعم زاعم أنهم كانوا في حداثتهم مثال الفهاهة، والعي، وإنما أطبق المؤرخون والنقاد جميعاً على أنهم كانوا المثل الأعلى في الفصاحة والبلاغة في جميع أطوار حياتهم.

وقد تبقى ملكة الخطابة دفينة إذا لم تتح الظروف لبعثها، وقد يظل الخطيب الموهوب خاملا مغمورا إذا لم يوجد أمامه الميدان الذي تتجلى فيه مواهبه، ولولا الثورة الفرنسية ورغبة الفرنسيين في ثل عرش الاستبداد، وهدم النظم العتيقة البالية، وبناء النظم الحرة الحديثة، وغرس مبادئ الحرية والمساواة والإخاء – لولا ذلك الغليان الفكري لما ارتفع "ميرابو" من غمرة الخمول إلى ذروة الشهرة السياسية والمجد الخطاب. وما كان الزعيم مصطفي كامل لتتجلى مواهبه الخطابية، فيلقي بالإسكندرية في عام ١٩٠٧ خطابه الذي يعد برنامجاً وطنياً، لولا رغبة المصريين في الجلاء، وتشييد صروح الاستقلال. والثورة العرابية هي التي أبرزت مواهب عبد الله نديم وملكاته الخطابية، وفورة عام ١٩١٩ ورغبة الشعب

المصري في تقرير مصيره بنفسه، هي التي جعلت من سعد زغلول خطيباً شعبياً معدوداً.

ولا مندوحة لمن ينشد الكلام، سواء أكان في الاجتماعات العامة، أم كان في دور مجالس البرلمان، أن يدرع بالعلم، فالخطيب ينبغي له أن يعلم ما يقول، وأن يعلم جمهور سامعيه منه جديداً، وإلا عد من تجار الكلام لا من الخطباء، وكان قوله ثرثرة لا طائل تحتها، لا خطابة تحق حقاً، وتبطل باطلاً، وتنصر دعوة وتخذل أخرى، وتبث مبدأ قويمة وتكافح غيره فاسداً.

إن الخطيب الذي يقرأ شعر الشعراء، ونشر الناشرين، وخطب الخطباء، ويكون على اتصال بالحركة العلمية والأدبية والفكرية، لهو الخطيب الذي يعرف كيف يضفي على فكرته الثوب الذي يلائمها، ويأتي بالصور الأخاذة والآراء الحقة، والاستشهادات التاريخية الصحيحة التي تعزز فكرته وتؤيد دعواه، وبذلك كله لا يلبث أن يملك شعور سامعيه.

والخطيب الذي لا يعني دائماً بتجديد ثروته الأدبية وتنمية معلوماته، ومتابعة تطور الفكر الإنساني، والاتصال بكل جديد من الأفكار والآراء، خليق ألا يسمع الناس منه إلا الرأي المبتذل، والفكرة الغثة، والألفاظ والعبارات الرثة المهلهلة.

على أن الإسراف في المطالعة يوشك أن يصيب المرء بنوع من الشلل العقلي، وإن شئت فإنه يصيب الذهنية بضرب من الجدب، فمن يفكر برأس غيره دائماً، وينظر بغير عينه، ينتهي بأن تشل حركة تفكيره فلا يفكر ولا يرى. ومن يرى العالم من ثنايا المجلدات، ونوافذ الكتب، لا يلبث أن يكون رجلا خياليا لا يدرك من شؤون العالم شيئا وأولى به أن يعيش في برج العاج فلا يتصل حقائق الدنيا. ومن لا يقتصد في المطالعة، ويفكر بنفسه خليق أن يصاب بالكسل

العقلي الذي يعقبه الجمود الفكري، وبداخله اليأس فهتف: ليس في الإمكان أبدع مما كان! وينادي: لا جديد تحت الشمس، ويصيح: ما ترك الأوائل للأواخر شيئا!

والحق أن الأوائل خاضوا في كل شيء، على أنهم تركوا للأواخر أشياء، ومن يذهب غير هذا المذهب فإنما ينكر حركة التطور العقلي والفكري في العالم.

لقد عاش العالم أحقاباً طويلة على أمور ظن أنها لا يأتيها الباطل ثم تقدم الفكر، وتطور العلم، فأظهر بطلان تلك الأمور وزيفها، وهدمها من أساسها، وأقام على أنقاضها مسائل قد يهدمها العقل والعلم في المستقبل. وكم من الأوهام الموروثة، والخرافات الشائعة، قد بددها العلم. وكم من المسائل التي تمر بنا كل يوم تحمل في ثناياها الزيف، أو تنطوي على غير قليل من الباطل، ومع ذلك نسيغها ونهضمها، إما لكسل العقل فلا ينبعث للتفكير، وإما لأنا ألفناها فما عدنا نعمل الفكرة فيها، وإما لأن الجبن الانساني يتراجع أمام مواجهة الناس بالحقائق مخافة أن يثير سخطهم ويستهدف لغضبهم. والخطيب العظيم، الخطيب المفكر، هو الذي بدع التهريج الرخيص من ارتضوا أن يكونوا من المهرجين، ويتكلم ويقول شيئاً، ويعلم الناس جديداً، وينادي بالتعاليم الصحيحة فيلقنها للناس، ويهتف بالمبادئ الحقة فيغرسها في نفوس الشعب.

ومن الناس من يلتهم الكتب التهاماً دون تفهمها والتغلغل في روحها، وخير من هذا للخطيب الطامح أن يطيل النظر والفكر في خطب كبار الخطباء فيتذوق الأساليب التي يبرزون فيها أفكارهم، والأثواب التي يسبغونها على آرائهم، بغير أن يتعسف في محاكاة طرائقهم، وتحدى أساليبهم، فلكل خطيب شخصيته وطريقته في عرض أفكاره وآرائه.

ويجمل بمن يأنس في نفسه الاستعداد الخطابي أن يستمع إلى كبار الخطباء

ليشهد وسائلهم في بسط آرائهم وإقناع جمهور السامعين، على ألا يحاول تقليدهم تقليداً أعمى، فان أحسن التقليد أمسى من الممثلين لا من الخطباء، وإن أساء أصبح سخرية الساخرين.

ومن نافلة القول أن نلفت نظر الخطيب إلى وجوب تفهم روح الجماعة التي يوجه الخطاب إليها رجاء إقناعها، فالخطب البرلمانية تفترق عن المرافعة في مجلس القضاء، والكلام في اجتماع انتخابي، يختلف عن التحدث في بجمع علمي، والخطابة في اجتماع عام تغاير محاضرة طائفة من الأدباء والعلماء عن موضوع أدبي، أو مسألة علمية، على أن الخطيب الموهوب مطبوع على فهم نفسية الجماعة التي يخاطبها.

وفي كل حال ينبغي أن تتوفر في كل خطاب عناصر وضوح الفكرة، وترتيب المنطق، وروعة الأسلوب، ولكن التأنق في العبارة لا ضرورة له على الاطلاق، بل قد يأتي التنميق والصقل، والسجع، هادما لدعوى الارتجال الخطابي. والجمهور لا يتعنت، ولا يرهق الخطيب من أمره عسرة فيطالبه بما يطالب به الكاتب، والأسلوب الذي يخلو من الكلفة والصنعة يكون أفعل في النفوس من الأسلوب الذي تغلب عليه البهرجة والتأنق. والخطيب الذي يتراءى أمام السامعين وقد ضاق صدرة بالعبارة التي يبرز فيها فكرته ثم يوفق اليها يكون شأنه في التأثير شأن من يلقي قنبلة، أو من يشهد بركاناً ينفجر. وهل أخطأ العرب في التعبير عن التوليد، وعن بنات الأفكار كأنما كانوا يشبهون إنتاج الأفكار، بإنجاب الأولاد.

نعم إن الخطيب الملهم وسط حرارة الاندفاع الخطابي، قد يأتي بعبارات، وإن لم تكن مصقولة، إلا أنها كوحي يوحى، لها قوة السحر، وسحر القوة، فلا تنفرج شفة الخطيب عن الانفجار بتلك العبارات البركانية حتى ينتزع من الأكف التصفيق، ومن الأفواه الهتاف، ويدفع الجمهور إلى أروع صور البذل والتضحية.

وإني لأذكر قول أحد النقادة الفرنسيين أنه يؤثر بربرية "جمبنا"، في الخطابة على تأنق "جوريس" فالغابة الطبيعية أحب إلى القلب، وأشهى إلى النفس، وأمتع للنظر من الغابة التي نسقتها يد الانسان.

ولقد ألف الكتاب تقسيم الخطباء إلى: قارئ، وحافظ، ومرتجل، فأما القارئ فهو الذي يتلو خطابه من ورقة يحملها بيده، وأما الحافظ فهو الذي يلقى خطابه عن ظهر غيب كما يلقي الطلبة محفوظاتهم في المدارس، وأما المرتجل فهو الذي يتدفق من وحي الخاطر وحاضر البديهة.

ولقد دلت التجارب على أن السامعين يتبرمون بالخطيب القارئ، وسرعان ما يشيع السأم في نفوسهم، وخاصة حين يلمحون أكداس الورق أمامه، وإذا لم يجد الإلقاء جاءت عباراته بمثابة قطع الثلج تتساقط فوق رؤوس السامعين، وهم يؤثرون أن يتلوها حين يخلون إلى ضمائرهم ليتذوقوا جمال الأسلوب، ونضوج الفكرة، ودقة البحث فيها. والخطب المكتوبة تدعو للإطالة وللإسهاب فتبعث على الضجر والملل، ولذلك جرت التقاليد البرلمانية على تحريمها بحق. ثم إن ما يغتفر للخطيب المرتجل الذي يلقي من حاضر البديهة لا يغتفر للخطيب القارئ الذي أمعن في التحضير، وأنعم النظر فيما كتب. فالأول، خلال فورة الخطابة وغليانها، إذا جرح أحداً، أو فاه بعبارة نابية، افترض فيه حسن النية، وسقط عنه ركن العمد. وأما الثاني، وقد ألقى عبارته في دم بارد، وضمير جامد، فإنه يتحمل عبء الظروف المشددة المترتبة على العمد وسبق الإصرار. على أنه لا مندوحة عن تلاوة الخطب الرسمية، خطوراً الموقف، ودقة المسئولية، تحثان وزن العبارات، ولا تسمحان مغامرات الارتجال الخطابي.

وهنا تحضرني رواية "فون بيلو" مستشار الامبراطورية الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى إذ قال في مذكراته إنه كان يعد للغليوم الثاني امبراطور المانيا السابق

الخطب التي يزمع إلقاءها في المواقف الرسمية الخطيرة، مخافة أن يتورط، وقت الاندفاع في الخطاب، في عبارات قد تمس مسئولية الدولة الألمانية، أو تثير مخاوف الدول الأخرى فتبعثها على التشكك في نوايا المانيا السلبية، وتحملها على التأهب والاستعداد. ولكن الامبراطور كان كلفاً بالخطابة، شغفاً بالارتجال الذي كان يزعم لنفسه قدرة عليه لا تجاري، وتحدد يوم ليلتقي بقيصر الروسيا على ظهر بارجة حربية، وأعد له "فون بيلو" الخطاب الذي سيلقيه، فما أن تنهض غليوم للخطابة حتى ضرب صفحاً عن الخطبة الرسمية، وفاه بعبارات أقامت الدوائر السياسية البريطانية وأقعدتها، ففطنت الدبلوماسية الألمانية للأمر، ونشطت لإنقاذ الموقف، وإصلاح ما أفسده زهو الطاووس.

والخطيب القادر على الارتجال لا يلبث أن يشعر بثقل قيود التلاوة حتى في أدق المواطن الرسمية وأخطرها. وكم من خطيب مرتجل ضاق بالتلاوة صدراً، فألقى الأوراق الرسمية من يده، وعمد إلى الارتجال، خلق في سماء البلاغة.

ولابد للخطيب الحافظ من ذاكرة جبارة لأنه إذا خانته الذاكرة بات في أدق المواقف وأحرجها، فقد يروى أن نائباً من نواب الامبراطورية الفرنسية ألقى خطاباً شهد الجميع بأنه رائع فما لبث محرر صحيفة "الفيجارو" أن أماط اللثام عن أن الخطاب منتحل، فأقر النائب بمصدر الخطاب، وقال أن له ذاكرة قوية فيحفظ عن ظهر قلب أغلب ما يقرأ، وأنه قرأ ذاك الخطاب فوعته ذاكرته، فلما حمى وطيس الجدل في المجلس ألقاه وهو يؤمن بينه وبين نفسه "أنه له"! ودارت الأيام دورتها وأصبح عضوا بمجلس الشيوخ، فقام للخطابة وظل يهدر ويتدفق حتى اصطدم بكلمة فما يدري ما بعدها، وعبثا حاول ثم يحاول فلا يجد ما يقوله كان ما بذهنه قد تبخر. فأنقذ رئيس المجلس الموقف بأن رفع الجلسة، فلما أعيدت نهض صاحبنا وعالج الكلام فلما بلغ تلك الكلمة أرتج عليه، وما كان يغني عنه

شيئا أن يبدأ الجملة من أولها إذ كان عند ما يبلغ تلك الكلمة يرتج عليه ثانية، فبادر الرئيس إلى إنقاذ الموقف برفع الجلسة نهائياً، وما ارتقى صاحبنا المنبر بعد ذلك أبداً.

والخطيب الحافظ إن لم يكن حسن الإلقاء، لطيف الايماءة، كان ضعيف التأثير في سامعيه. وشعور الجمهور يهديه إلى اكتشاف الخطب المحفوظة عن ظهر قلب. فالألفاظ البراقة، والصور الخلابة، والعبارات المصقولة، مضافة إلى الاندفاع الخطابي، فلا يتلجلج الخطيب، ولا يتعثر، كل أولئك يمزق قناع الرياء عن وجه الخطيب الحافظ ويهدم دعوى الارتجال من أساسها.

أستغفر الله أن يفهم من قولي أن الخطيب لا ينبغي له أن يلبس فكرته ثوباً جميلا، وإنما أريد أن أقول أن الخطيب الجدير بحمل هذا اللقب لا يحمل به أن يكون أسيرا لألفاظ رصفها، وعبارات رصفها. فليس العيب في إعداد الخطاب والعناية بإعداده، وإنما العيب أن يكون الخطيب عبداً للاستعارات والمجازات والتشبيهات والكتابات وكافة المحسنات اللفظية.

كان "جان جوريس" الخطيب الاشتراكي العظيم يعترف صراحة بأنه يعد خطبه ولا يرى في ذلك عيباً على الإطلاق. في ٢١ نوفمبر من عام ١٨٩٣ كان يستجوب الوزارة الفرنسية عن سياستها العامة، فلما فرغ من خطابه نهض "شارل ديبوي" رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية للرد عليه فقال: "أعتقد أنكم بعد أن سمعتم خطاب مسيو جوريس تجدون بعض العناء في تصديق دعواه بأني لم أدع له الوقت الكافي لإعداد خطابه" فنهض جوريس وجهر بتلك العبارة: "إني لأشعر قلبي الاحترام لمنبر الخطابة ولزملائي فأعد ما ألقيه".

وكان "بربو" المحامي الفرنسي يترافع يوماً فدفعت الصفاقة خصمه لأن يداعبه مداعبة ثقيلة، فقال: إن رائحة الزيت تنبعث بشدة من ثنايا مرافعته، كناية

عن أنه أفنى الليل في إعدادها على ضوء المصباح.. وهذا ما كان خصوم "ديموستين" الخطيب اليوناني العظيم يأخذونه به. فأجاب "بربو": "ليس يضيرني أن يسجل علي أني أعد مرافعاتي بدقة، وأن إجلالي للقضاء يحول بيني وبين التورط في العبارات الجوفاء، والصيحات الفارغة التي تجد لها موطنا في ساحة أخرى غير ساحة العدل .. وكان المحامي الخصم عضواً بمجلس النواب فأقامته عبارة شيخ المحاماة.

ومن الأوهام الشائعة أن الارتجال في الخطابة يعني أن الخطيب ينهض ولم يكن قد أعد خطبته من قبل، بل إن ذهنه خلو من كل ما يتعلق بالحديث الذي سيخوض فيه، ولسنا نتردد في الجهر بأن مثل هذا الخطيب عاجز إلا عن الثرثرة، وكل بضاعته ألفاظ وعبارات رنانة، لشد ما لاكها حتى حفظها عن ظهر غيب، فأصبح يتاجر بها في كل موقف خطابي. وصدقوني أن الخطيب لا يستطيع أن يرتجل في موضوع إلا إذا درسه دراسة عميقة، ولا يقوى على مواجهة المفاجآت الخطابية إلا إذا كان قد قتل المسألة التي يثيرها بحثاً وتفكيراً. وليس بقادر على الارتجال في كل المواقف إلا الخطيب المثقف ثقافة عالية، ومعلومات عامة، واطلاع واسع في العلم والفلسفة والأدب والتاريخ.

وفي كلمة، أن يكون عبارة عن "دائرة معارف". ولابد له من إعداد فكرته، أستغفر الله بل لابد له من إعداد ألفاظه وعباراته قبل إلقاء خطابه، إنما لا ينبغي له أن يكون أسيرا لألفاظ بعينها أو عبدا لعبارات بذاتها وإلا انحدر إلى طبقة الخطباء الحافظين ولم يأمن العثار إذا جد الجد وحمى وطيس الجدل، بل لم يكن في المستوى الخطابي اللائق، سواء في الاجتماعات العامة، أم بين جدران البرلمان، فلا يقوى على مواجهة العواصف التي تثور، ولا على صد حملات، واعتراضات، خصومه السياسيين، التي تنهال عليه من كل الجوانب، والتي يمطرونه بوابل منها كي يقطعوا عليه سلسلة أفكاره، ويدفعونه إلى الشطط والخروج عن الموضوع.

ولقد سئل "بريان" يوماً عن طريقته في إعداد خطبه وكان من أمراء الخطابة البرلمانية في العصر الحديث فقال: إني أرتجل الصيغة التي ألقي بها خطابي، وإذن فلم ينف الإعداد وإنما في العبودية للألفاظ والعبارات تأهباً لتطورات الموقف، وهي كلمة تلخص معنى الارتجال.

وليست تهم طريقة إعداد الخطبة وإنما تهم إجادتها، فمن الخطباء من يفكر وهو يكتب، ومنهم من يفكر وهو يمشي، ومنهم من يفكر وهو يتحدث ، ومنهم من يفكر وهو في مضجعه، ومنهم من يفكر في الفترة التي تنقضي بين دعوته لخطابة، وارتقائه المنبر، وإنما يلتقي الخطباء المرتجلون عند أمرين: سعة الاطلاع، وهبوط وحي الفكرة وسط حرارة الاندفاع الخطابي فالخطيب الواسع الاطلاع تكون رأسه حافلة بالنظريات والمعلومات، وتكون تلك الآراء والأفكار هاجعة، أو كامنة، أو منحدرة إلى قرارة اللاوعي أو العقل الباطن ،كما يقولون في بعض عبارات علم النفس، وتظل تلك الخواطر راقدة حتى تبعثها المواقف الخطابية، وتحركها عواصف الاجتماعات، وهو يحسب أن الوحي يهط عليه، وما هو وحي يوحى وإنما هي معلومات نائمة تستيقظ وأفكار تهب من رقادها، وصور وأخيلة تثور من مكامنها.

وما أخالك بعد هذا الشرح الموجز إلا قد أدركت مغزى عبارة "بريبه" الخطيب الفرنسي العظيم: "إن سر الخطباء المرتجلين هو أنهم لا يرتجلون إطلاقاً". حقاً إن التدخل في مناقشة برلمانية حامية قد يحفز إلى الارتجال بكل ما تحمل كلمة الارتجال من معنى. وبعض المرتحلين قد يأتون بالروائع في مثل تلك المواقف. ولكن ما كل مرتجل بكليمنصو أو لويد جورج. وفي كل حال فلا مندوحة عن دراسة الموضوع الذي تثار فيه المناقشة دراسة عميقة دقيقة، وإلا هبط المرتجل إلى مستوى المهرج.

ورهبة الموقف، وجلال الذكرى، واحتشاد الجماهير، قد يجعل الخطيب يرتج عليه، و الأرتاج ألمه للمتكلم والسامع على السواء، وإذن فلابد من الاعداد فما كل من يرقى المنبر بعثمان بن عفان ﷺ الذي ارتج عليه فقال كلمة خالدة في التاريخ وأبلغ من كل خطاب: "أنتم إلى أمير فعال أحوج منكم إلى أمير قوال".

إن ميدان الخطابة السياسية رحب فسيح، فلها مجال في الاجتماعات العامة والمعارك الانتخابية، ودور النيابة. ويجدر بالداعية السياسي الذي يبتغي بث فكرة، ونشر مبدأ، وترويج سياسة، وتغليب مذهب، أن لا يقيم وزنا لأن يكون الاجتماع واسع النطاق، أو يكون محدود العدد، فالفكرة قد تنبت في دائرة ضيقة ثم لا تلبث أن تنتشر، وتنتقل من بيئة إلى بيئة، والاجتماع المحدود اليوم قد يهيئ الجو لاجتماعات كبيرة العدد غداً، والدعوة إنما تكافح بدعوة مثلها، والعمل في نطاق ضيق يمهد الطريق للعمل في نطاق واسع، والشجرة تنبت ثم تنمو ثم ترعرع، والوليد يصبح طفلا، فيغدو يافعاً، فيصير شابا، ويمسي رجلاً يكافح في الحياة. والمبادئ والآراء، مثل الكائنات الحية، أو لأنها مشتقة من الكائنات الحية، خاضعة لنواميس التطور.

ولقد أورد هتلر في كتابه "كفاحي" التطور التاريخي للحزب الاشتراكي الوطني فروى أن أول اجتماع للحزب لم يحضره إلا سبعة، ثم صاروا ثلاثة عشر في ثاني اجتماع، ثم بات المجتمعون يعدون بالمئات وعشرات المئات، والألوف وعشرات الألوف، حتى أضحى عدادهم الملايين.

والدعوة المحمدية، وقد كانت ذات صبغة دينية وسياسية معا، هل كانت في مستهل فجرها إلا قائمة على عصبة صالحة قليلة العدد، عامرة القلوب بالإيمان، على تمام الأهبة للتضحية بالنفس والمال. ثم تضاعفت العصبة الصالحة فهاجروا

مع الرسول، وانضم اليهم الأنصار، وما زالت الدعوة تنبث بين الطبقات المختلفة، وتجتاز حدود جزيرة العرب فينفذ شعاعها إلى صميم الامبراطوريات والممالك، حتى عمرت بها قلوب مئات الملايين، وأصبحت أقوى وأصلح دعوة عرفها التاريخ.

وإذا كان ينبغي لصاحب الدعوة السياسية أن لا يهتم بعدد من يختلفون لسماع دعايته، فأولى له أن لا يقم كبير وزن أو اعتبار النوع الأشخاص الذين يحضرون. فما من شك أن الاجتماعات العامة تضم مجموعا متباين العقليات والميول، فيه الألوان السياسية المتعارضة، والمذاهب الحزبية المتنافرة. بل إن الداعية السياسي الذي له إلمام بعلم النفس، والذي تابع تطور الحركات الفكرية في التاريخ يؤثر أن يكون جمهور سامعيه من أصحاب العقليات المحدودة لا ليروج التهريج بينهم، ولا ليسهل التغرير بهم –استغفر الله– ولكن لأن تاريخ التطور الإنساني قد دل على أن النجاح لا يكون مكفولا لدعوة من الدعوات إلا إذا هبطت من قمة الهرم إلى قاعدته وبعبارة أخرى ليس فيها مجاز إلا إذا هبطت إلى مستوى الفكر العادي.

نعم، إأن الجماعة ليست قادرة على التفكير والإصلاح. فالتفكير والإصلاح من عمل النخبة المختارة الذين خلقوا لقيادة الشعوب لحباهم الله بمواهب وملكات ممتازة. وقد تكون الجماعة أقدر على الهدم منها على البناء ولكن، في كل حال، لابد من اقتناع الجماعة بالدعوة الجديدة الصالحة حتى تؤتي تلك الدعوة ثمارها، و إلا بقيت سجينة في الرؤوس الكبيرة المفكرة، وفي أبراج العاج، بدل أن تحقق قضية الإصلاح في الأمم..

والخطيب السياسي محمول على تفهم عقلية الجماعة التي يتوجه بالقول إليها. فإذا لم يدركه العقل العادي فشلت دعوته، واخفقت دعايته. وبين

الإسفاف والتحليق حد يجب أن يقف عنده. فإذا حلق في سماء الفكر كان فيلسوفا أو مفكرا ولم يكن خطيباً سياسيا. وإذا أسف في القول. انحدر إلى مصاف المهرجين السياسيين. والكلام الطبيعي البسيط هو الذي يلقي رواجا في المجتمعات. ومهما تكن الجماعة بحاجة إلى التعلم والدرس، ومهما يكن فهمها بطيئا، وأدراكها محدودا، فإنها تكره أن يقف منها الخطيب موقف المتعلم أو المهذب أو المرشد.

على أن بعض الدعاة، فرارا من ذلك الاتهام، يقفون من الجماعات مواقف أخرى ليست أدعى إلى الرضا. فهم يعلمون أن الجماعات تقبل على من يتملق شعورها، ويصور لها المستحيل ممكنا، ويقدس لها الأصنام التي تعبدها، والأوهام التي توارثها، وهدم لها الرجالات الذين تجهلهم فتكرههم، والانسان عدو ما جهل ومن جهل، فيسرفون في تعليقها، ويضلونها بدل أن يرشدوها، فيصبحون مهرجين من الطراز الرخيص. وإذا توجت دعوة المهرجين بالنجاح حينا فلا تلبث أن يظهر زيفها فتتبدد لأن النجاح مؤقت.

والجماعة البرلمانية، مثل كل الجماعات، تكره من النائب أن يقف منها موقف المعلم. على أن المستوى البرلماني، في بعض الأحيان، إذا لم يستطع متابعة الخطيب، أسرف في اتهامه أنه غير مفهوم، ولا قابل للفهم، أو ادعى عليه بغير الحق أنه يقف منهم موقف المعلم.

والخطيب المطبوع يقدر الموقف الذي يقفه، ونفسية الجماعة التي يخاطبها، فيلقي الكلام الذي يلائم الموقف والنفسية جميعاً. أرأيت إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كيف نقم من أصحابه تخذيلهم له في الحرب فأراد أن يحرك النخوة في نفوسهم، ويستنفر هم للقتال، فبلغ غاية الإعجاز في البلاغة، إذ كان ينتقل بسامعيه بين التهكم اللاذع، والتقريع الأليم فينادهم: "أ إذا دعوتكم إلى الحرب

شتاء قلتم قر وصر، فإذا دعوتكم إليها صيفا قلتم حمارة القيظ. إذا كنتم من الحر والبرد تفرون، فأنتم والله من السيف أفر: يا أشباه الرجال! ويا عقول ربات الحجال!.." ثم أرأيت إلى الحجاج الثقفي كيف وقف من الفتنة العراقية يرغي ويزبد، ويتهدد ويتوعد حتى دانت البلاد لولايته. أو لم يقل لهم: "إني لأرى رؤوسا قد أينعت وحان قطافها وإني لصاحبها. إني لأرى الدماء تترقرق من العائم واللحى. والله لأحزمنكم حزم الثلمة، ولأضربنكم ضرب غرائب الإبل. أنا لا يقعقع لي بالشنان، ولا يغمز جانبي كتغماز التين.".. وأخيرا أرأيت إلى زياد من أبيه في خطبته البتراء كيف ينتقل بسامعيه من الترهيب والترغيب، ويخاطب شعورهم "دون عقولهم" وينذرهم بأن حكمه لهم شدة في غير عنف، ولين في غير ضعف حتى استقام له الأمر.

وفي الاجتماعات السياسية لا يكون جمهور السامعين مواليا دائما للخطيب، فقد يكون بعضهم أو كثير منهم من الأحزاب المخاصمة. بل لا تتورع بعض الأحزاب المناهضة له شخصيا أن كان مستقلا، أو المناهضة لحزبه أن كان من رجال الأحزاب، أن تدس في الاجتماع نفرا يعمل على إفساده بكافة وسائل الإفساد، وقد لا تتعفف تلك الأحزاب عن أن تصرف الناس عن شهود الاجتماع إذا كانت تشهد فيه الاقتدار الخطابي والقدرة على التأثير وتخشى من بث دعوته.

وأساليب مناهضة الخطيب لا تكاد تقع تحت حصر. ففريق يقاطع رغبة في قطع سلسلة أفكار الخطيب، ودفعه إلى الشطط والخروج عن الموضوع. و الخطيب البارع لا يأبه للمقاطعة، ولا يكلف نفسه مشقة الرد عليها، بل يصمت حتى تتبخر في الهواء ولو تولى الرد على كل مقاطع لالتوى عليه القصد ولم يستطيع أن يتم خطابه.

ولكن إذا كان للخطيب أن يغفل المقاطعات ويسقطها من حسابه فإن بعض المقاطعات يجب التنبيه اليها بل وإبرازها و اسماعها لمن لم يسمعها لأنه قد يكون في الرد عليها، لدي البديهة الحاضرة المواتية، إفحاما للخصوم، أو سبيلاً للإجهاز على الدعوة المناهضة.

والبديهة الحاضرة سلاح لابد منه لكل خطيب سواء أكان الاجتماع مواليا أم غير موال. وهو في الاجتماعات غير الموالية، أو في الاجتماعات التي ينبث فيها الخصوم السياسيون أشد لزوما. فقد يكون الرد الموفق، الرد المفحم، كسباً للخطيب، ومعينا على نجاحه أي نجاح. ولو استطاع الخطيب الحاضر البديهة أن يضحك السامعين من خصمه المقاطع لنال منه وقضى عليه. كان لويد جورج يخطب في اجتماع انتخابي ويظهر أن "الساحر الولشي الصغير" قد أسرف في العبث بعقول سامعيه، ولم يقتصر في التخييل أمامهم بالأماني العذبة. وكان من شهود الاجتماع امرأة ترى غير آرائه، وتدين بغير مذهبه، بل تخاصمه في السياسة، فضاقت تلك المرأة بأقواله صدرا، وبإسرافه ذرعا، فصاحت به: "لو كنت زوجي لقتلتك بالسم!" فأجابها لويد جورج على الفور: "وكنت أنا أتجرعه في الحال!"، فانفجر السامعون بالضحك من تلك الصورة صورة رجل يؤثر أن يتناول السم على أن يعاشر امرأة، ويفضل الموت على الدمامة أو قبح المعاشرة. وما لبثت المرأة أن توارت عن الأبصار ومضى لويد جورج في خطابه لا يلوي على شيء.

وفي سبيل مناهضة الخطيب قد يعمد بعض المأجورين على إفساد الاجتماع، فضلا عن الانهيال بالمقاطعة، مناقضة الخطيب والنيل من شخصه، ومن آرائه ومبادئه، والهتاف ضده. وهنا لابد للخطيب من الثبات ورباطة الجأش وأن يصم أذنيه عن سماع السباب والشتائم والمطاعن والمغامز، ويحسن به أن يصمت حتى

تمر العاصفة، ولا تجمل به أبدا أن يكره صوته على الارتفاع، ويحمل حنجرته على الدوي، حتى يطغى صوته على الهرج والمرج، وحذار أن يرد على المقاطعات بل عليه أن يصطنع عدم السماع لها، وحذار ثم حذار من التدني للرد على المطاعن والسباب وبذلك يفوت القصد على خصومه وإلا مكنهم من مقاتله وخسر الموقعة لا محالة.

وعلى الخطيب أن لا يحاول انتزاع التصفيق والهتاف. فالخطابة تتطلب جوا يسوده الصمت والسكون أكثر مما تتطلب جوا يغلب فيه التصفيق والهتاف. ومن آيات امتداح الخطيب أن يصفوه بأنه: "يملك الصمت"، أي إذا تكلم ساد السكون، وتطلع الكل إلى سماع ما يقول.

وإذا كان على الخطيب السياسي أن يدرع بالشجاعة، فعليه أن يدرع باليقظة. فمن الوسائل الدنيئة لإفساد الاجتماع أن يتبدى بعض المدسوسين في ثياب الموالين والأنصار، فيمطروا الخطيب وابلا من الهتافات، ويثيروا حوله عواصف من التصفيق الحاد المتواصل، وأرباب النظر السطحي يحسبون أن الصائحين والمصفقين يشجعون الخطيب على المضي في كلامه وما يبتغي الصائحون والصاخبون إلا تكميم فيه، وشل فكره، وإفساد جو الاجتماع عليه.

على أن من الارهاق للخطيب أن نطالبه بكل أولئك حتى تنظيم الاجتماع، وضمان أن يكون حافلا، وأن يكون خلوا من المرتزقة المدسوسين، وأن يسوده الصمت والسكون. والأحزاب التي تنشد الحياة والقوة، لا تعتمد على الجنود في حفظ النظام في اجتماعاتها، وانما تعتمد على سواعد رجالها، وشدة بأسهم، وتدرب فريقا من الشبان يتولون حفظ النظام، ومقابلة القوة بالقوة، والعنف بالعنف، فمن أوليات السياسة أن تحارب خصمك بنفس السلاح الذي يحاربك به.

ومن العسير أن نعدد صور المناهضة التي تبدعها خيالات الخصوم السياسيين

للخطيب. في سبيل التشويش عليه قد لا يعف ذيولهم وأذنابهم عن اهدار آدميتهم، وإلحاق أنفسهم بالبهائم، وتقليد أصوات الحيوانات. ولكن الخطيب العظيم يسخر منهم، ويرد كيدهم في نحورهم، ويجعلهم هزأة الهازئين. فقد روي أن الزعيم الفرنسي كليمنصو كان يخطب الناس يوما في اجتماع عام، وكان بعض المدسوسين لإفساد الاجتماع يقلدون نخير الخنازير، فهم بعض المناصرين للخطيب بإسكاتهم. فقال لهم وقد انطبعت على شفتيه ابتسامة: "دعوهم، فإن الله قد خلق الانسان وجعل الكلام أداة لتفاهمه...!" فعرف الناخرون كالخنازير مكانهم الحق من أقفاص حدائق الحيوان فكفوا عن النخير، وولوا من الاجتماع هاربين.

والمعارك الانتخابية هي الميدان الفسيح لتجلي المواهب الكلامية، والملكات الخطابية. ولابد من تعمق في درس نفسية الجماعات، وتفهم ميول الجماهير لكفالة النجاح في ميدان النضال الانتخابي. ولذلك ترى بعض الخطباء لا يتورعون عن بذل الوعود، والإسراف في العمود. بل إنك لترى بعض زعماء الأحزاب وقادة الهيئات لا تتراجع ضمائرهم أمام تصوير الخيالات حقائق، والمستحيل مستطاعاً. والنظام البرلماني يتطلب نجاح أكبر عدد ممكن من مرشحي الحزب الذي يخوض غمار المعركة الانتخابية لا نجاح فرد أو أفراد. فقد تعددت الأحزاب والهيئات في أمم الأرض جميعاً، وإذا كانت تختلف في البرامج والميول الشخصية، فنجاح حزب من الأحزاب بالأغلبية في الانتخابات له أهميته وخطره. فإذا كانت التقاليد البرلمانية تقضي بأن الأغلبية هي التي تتولى زمام الحكم، وتوجه السياسة العامة للدولة، فنجاح هذا الحزب أو ذاك في الانتخابات له أهميته لأنه يدل على طريقة الحكم، وأسلوب ادارة شؤون الأمة، والطابع الذي تطبع به سياسة البلاد. وليس يستوي أن يكون على رأس الأحكام المحافظون أو الأحرار أو العمال، فلكل حزب أسلوبه في الحكم، ومبدؤه في السياسة العامة. كذلك ليس من

الظواهر التي لا تسترعي النظر أن يثب إلى الحكم الاشتراكيون، أو يقفز إلى كراسية الشيوعيون. حتى الدكتاتوريين لم يصبح لهم السلطان المطلق إلا بعد أن وطنوا أنفسهم على خوض غمار الانتخابات وكسب الأغلبية فيها، وإن عصفوا بعد ذلك بالهيئات النيابية، أو جعلوها أشبه ما تكون بملاعب التمثيل.

ودور النيابة ميادين يتبارى فيها الخطباء السياسيون كل محاول كسب الأصوات وجذب الأنصار إلى جانبه. ولئن قالوا بأن الخطب البرلمانية قد تغير الرأي ولكنها لا تغير الصوت، فلا يمنع أن للخطابة شأنا أي شأن في مجالس التشريع. أو لم يكن كليمنصو يسقط وزارة بخطبة حتى لقبه مواطنوه الفرنسيون بالتمر وأسموه "هدام الوزارات"؟ على أنه كان يعجب من أن الوزارة تسقط ثم تخلفها وزارة أخرى مؤلفة من نفس الأشخاص تقريباً كأن الوزارة احتكار إنما يتداولها المحتكرون؟. أو ليس ينقذ سفينة الوزارة من الغرق خطبة من تلكم الخطب الموفقة؟ أرأيت كيف أن "بريان" يوم ضيق عليه خصومه الخناق واستجوبوه في مجلس النواب الفرنسي عن تصرفه إزاء العال المضر بين حتى أنذرهم بالتجنيد إن لم يكفوا عن الإضراب، نقول أرأيت كيف أن "بريان"، انتزع تصفيق المجلس وحصل على قرار الثقة بوزارته حين لوح بيده صائحا: "انظروا إلى يدي فهل ترون فيها أثرا للدماء؟" ومن ذا الذي يجادل في أن القادة في المجالس النيابية يتجاذبون الأغلبية، ويبذلون الجهود الجبارة لانحياز الأنصار إلى صفوفهم؟ بل إن غزو السلطة، والتنازع على الحكم، كل أولئك يهدد الأمم بالتقلقل الوزاري، لا بل بالانقسام، والخطابية بلا ريب سلاح من أمضى أسلحة النضال.

ولا تستطيع المعارضة أن تؤدي واجها في النقد البريء حيال الغالبية القابضة على زمام السلطة إلا بالكلام. بل لا يستطيع أي مجلس تشريعي أن يقوم بواجبه في الإشراف على السلطة التنفيذية بغير الخطب المدوية حقا. أن خطباء المجالس

لا ينبغي لهم أن يحرصوا في خطبهم البرلمانية على إرضاء الجماهير وتملق شعور الجماعات، وإنما لابد لهم من الكلام المستمد من الشعور، ومن الدرس العميق، ومن مصلحة البلد، ليؤدوا أمانة النيابة عن الأمة على الوجه الأكمل. لقد كان خصوم "لامرتين" يتهمونه ظلما بأنه "يتكلم من النافذة"، أي يرمي بخطبه البرلمانية إلى إسماع صوته للجماهير خارج المجلس. و لكن الرجل كان بريئا مما افتروه عليه، وإنما كان حراً في عقيدته، معتزاً بشخصيته، غير فان في شخصية أحد، ولا خاضع لسلطان حزب من الأحزاب، ولذلك كنت تراه يؤيد "تيير" تارة ثم يخذله ويعزز "جيزو" طورا، على بعد الشقة بين السياستين. وما كان المنصفون يرون عليه مأخذاً فقد جعل الخطيب الحق رائده ومصلحة الوطن قبلته.

وإذا كانت الخطابة سلاح المعارضة في الهجوم، فهي كذلك سلاح الأغلبية في الدفاع. وليس أمتع من قراءة الخطب التي يلقيها الخطباء البرلمانيون في الغرب هجوما، ودفاعا، ناهيك بسماعها! وهل أروع وأبدع من قراءة بت وفوكس ودزرائيلي وجلادستون ولويد جورج وميرابو وجمبتا وبريان وفيفيان وجوريس؟ كان عام ١٩٠٦ أول عهد كليمنصو بالدخول في الوزارة، ولطالما مزق النمر الفرنسي وهو في صفوف المعارضة خصومه تمزيقاً، وأصبح وزيرا للداخلية وأمست سياسته حيال العمال المضربين هدفا تصوب اليه جماعة الاشتراكيين أشد الحملات، وكان على رأس المهاجمين جوريس، وجوريس خطيب مفوه، بل لقد ذهب بعض المؤرخين إلى اعتباره أعظم خطيب أنجبه القرن التاسع عشر في أوروبا بأسرها. ووقف كليمنصو في وجه العاصفة الاشتراكية لا يجد الزوع سبيلا إلى قلبه. ثم صاح صيحته: ولقد لمست في الحال أن الحملة تنطوي على الرغبة في تضحيتي على مذبح الاشتراكية، لكن واأسفاه! فإني لست من تلك الضحايا الطائعة المستسلمة، المستعادة في كل حين التقدم أعناقها البرئية إلى سكين القصاب. إني

لأقاوم وأقاتل، إني لأصيح وأتمرد، وما حفزني إلى اعتلاء المنبر إلا الرغبة في إرسال صيحة الاحتجاج".

والمؤتمرات السياسية وغيرها هي الأخرى مجال فسيح الظهور المواهب الخطابية، ونحب أن نقول أن لون البلاغة السياسية تختلف كل الاختلاف عن لون البلاغات الأخرى وخاصة البلاغة القضائية وإن كانت الغاية واحدة وهي الوصول إلى موضع الإقناع من النفوس. ومن الطبيعي أن تفترق هذه عن تلك، فالجمهور غير الجمهور، والبيئة ليست هي البيئة. وفارق بعيد وبين أن تخاطب قضاة مرنوا على سماع مختلف أساليب الكلام حتى لا يخدعوا بالمنمق منه أن لم يعزز بوثيقة أو يؤيد بدليل، وبين جمهور محدود المواهب والملكات يحكم بعواطفه لا بعقوله وبون شاسع بين موقف محام درس ملف قضيته، وتأهب للرد على كافة حجج الخصوم، واستعد تمام الاستعداد لدفع اعتراضاتهم، وبين خطيب برلماني أمامه منافسون أشداء، وتنهال عليه الاعتراضات والمقاطعات من كل جانب، بل قد يحاول خصومه أن يغرقوه في طوفان من المناقضات. ومهما يكن من شيء فالبلاغة هي البلاغة وسحر البيان هو سحر البيان، ولابد من التدرع بالبديهة الحاضرة، والتذرع بالدرس العميق، وعدم الاعتماد على شقشقة الكلام.

قد يغتفر القصور في كل شيء إلا في الخطب البرلمانية فإنه لا يغتفر. وقد تحتمل الثرثرة من مهرج، ولكنها لا تحتمل من رجل يزعم أنه ينطق بلسان الأمة. وأقبح من عدم إجادة الكلام عدم إجادة السكوت، وقليلا ما أسف المرء على الاقتصاد في القول، ولكنه كثيرا ما يندم على الإسراف فيه، وقديما قالت الحكماء: "إذا كان الكلام من فضة، كان الصمت من ذهب!". حكمة يسقطها البرلمانيون من حسابهم لأن كثيراً منهم "يتكلمون من النوافذ" ابتغاء الإعلان عن النفس، وإشعار الدوائر الانتخابية بوجودهم، والبلاد بخدماتهم لها!

إن منصة المحاماة تعد المحامي لارتقاء منبر مجلس البرلمان، على أن كثيرا من أعلام المحاماة قد أخفقوا في حياتهم النيابية حتى دفعهم ذلك الإخفاق إلى تطليقها، فليس من الضروري مطلقاً أن يكون المحامي خطيباً برلمانياً مفوهاً. صحيح أن فريقاً من أمراء الكلام في فرنسا، أمثال "جمبتا" "وبيربيه" "وفالديك روسو" "وبوانكريه "وميللران" "وبريان" "وفيفياني" وغيرهم، قد وفقوا بين الموقفين، وجمعوا بين الصناعتين، ولكن لم يكن توفيقهم في المواقف الخطابية في البرلمان لأنهم من أساطين المحاماة، وإنما كان ذلك التوفيق وليد الاستعداد الخطابي، وفي كل حال فلم يبلغ واحد منهم شأو "ميرابو"، خطيب الثورة الكبرى الذي لم يكن يوما محاميا ولم يعالج صناعة الدفاع.

ويفترق جو العدالة عن جو النيابة لأن المحامي يجد نفسه للدفاع قبل الجلسة. وبجد قضاة يتلمسون فهم الخصومة التي تطرح أمامهم للفصل فيها و بذلك يكونون آذانا صاغية لكل ما يلقى عليهم، والقضاة يتمتعون بسلطة واسعة لحفظ النظام بالجلسة، ولهذا يستطيع المحامي المترافع أن يأمن جانب المقاطعة من طرف الخصوم، والتشويش من الجمهور. فأما جو النيابة في حق فيه القول: "قبل العاصفة يكون الجو صحوا. فقد ترى جو الجلسة في بدايته لا ينذر برعود وبروق، ثم لا تلبث العاصفة أن تتجمع في أفق المجلس فتثور، ول بد من قسط وافر من ثبات الجنان للوقوف في وجهها. ومن الخير للخطيب عند هبوب العاصفة أن يلزم جانب الصمت حتى تم بسلام، كذلك كان يصنع كليمنصو فيقف في مكانه من المنبر كالصخرة العاتية فإذا هدأت العاصفة عاد إلى الاسترسال في الكلام مندفعا كالسيل. والجو البرلماني جو خصومة حزبية فتحاول تلك الخصومة بشتى الوسائل أن تقطع على الخطيب سبيل الكلام.

ولا يهيئ منبر الصحافة الخطيب المنبر البرلمان. فالكتابة شيء والخطابة شيء آخر. فقد يكون المرء كاتباً مجيدا، ولكنه ليس خطيباً من الطراز الأول، أو ليس

خطيباً على الاطلاق. وقد يصح العكس فيكون الخطيب العظيم كاتباً مقتدرة. وقل بين الناس من يجمع بين القدرة على الكتابة، والقدرة على الخطابة.

والذي لاشك فيه أن منصة الخطابة في الاجتماعات العامة تعد الخطيب إعداد حسنا للوقوف في منبر البرلمان. فروح الجماعة هو روحها تحت قبة البرلمان، وخارج قبة البرلمان، على أن الكلام بين جدران المجالس التشريعية أدق وأصعب، فشتان بين ما يلقيه رجل مسئول، وما ينضح به رجل غير مسئول. وبون شاسع بين ما يسجل في المضابط للتاريخ فيعيه الجيل الحاضر والأجيال المقبلة. وهل من شك في أن الخطب البرلمانية الخالدة تراث قومي تعتز به الأمم. وقد يكون إقناع الجماعة البرلمانية أيسر وأهون من إقناع الجماعة البرلمانية، فالأولى تقبل يحدوها حسن النية لتسمع وتقتنع، فأما الثانية فتتسلط عليها الحزبية الصارخة، وتتملك شعورها الخصومة الجامحة، فهي لا تريد أن تسمع، وإذا سمعت فلا تريد أن تقتنع، وإذا اقتنعت فلا تريد أن تسير على هدى ما اقتنعت به، وإنما تحيد عن الجادة إذا نادتها الحزبية، وتتنكب سبيل الرشاد إذا دعتها الخصومة.

وللحزبية وسائل لا يستهان بها المناهضة الخطيب البرلماني. وهي تكيل بكيلين، وتزن ميزانين. فإذا كان الخطيب من الأغلبية، ولو كان يتكلم ولا يقول شيئا، مادام قوله على هواها فإنها تصطنع الإصغاء له والإقبال عليه، رجاء أن تستزيد خطيبها من آياته البينات!، فإذا همت الأقلية بالمقاطعة، أو اجترأ أحد المستقلين على المناقضة أوسعته إخماداً، وأشبعته طعناً وتجريحاً.

فإذا كان الخطيب من المعارضة، فهناك ما شئت من مقاطعات، ومن طعن وتجريح، ومحال أن يطغى جرس الرياسة على أصوات الصخب والاضطراب، واذا أعيت الأغلبية حنجرة الخطيب اصطنعوا مغادرة القاعة وتركه يخطب في كراسي شاغرة.

ووسيلة أخرى يتذرع بها المناهضون من حزب الأغلبية لإطفاء حرارة الخطيب، تلك هي أن يودوا إلى متكلميهم أن يتكلموا فيطيلوا الكلام، حتى إذا شاع الضجر في نفوس الأعضاء هجروا القاعة ثم يحتمون على الخطيب المعارض أن يتكلم في جو مشبع بالسأم والملل، وفي مقاعد شاغرة. والخطب البرلمانية الطويلة المملة وسيلة من الوسائل التي تلجأ اليها المعارضة الهوجاء المغرضة لتعطيل الأعمال في البرلمان.

وفي سبيل مناهضة الخطيب المعارض قد تعمد الأغلبية إلى تسليط بعض الأعضاء عليه يوسعونه تهكماً، ويشبعونه تعريضاً. وكما أن من الخطر على الخطيب أن يلقي باله للمقاطعات فيتولى الرد عليها وبذلك قد تنقطع سلسلة أفكاره، ويشط عن الموضوع الذي يخوض فيه، فكذلك من الخطر أن يكيل المتهجمين عليه صاعاً بصاع فينحرف عن الخطابة، وينغمس في حمأة الشتائم، وذلك ما توده الأغلبية في كل الأحيان لتفسد على الخطيب خطيبته.

ومن حق من لا يقاطع أن يتمتع بعدم المقاطعة أو يطلب في رفق وهوادة أن لا يقاطع. ولكن مجالس البرلمان، في كل بلاد العالم، منيت بطائفة من النواب لا هم لهم إلا المقاطعة، وكما يكون هناك زعيم المعارضة، يوجد زعيم المقاطعة، وفي مجلس النواب الفرنسي عرف عن عضو من الأعضاء الإسراف في المقاطعة، وفي ذات جلسة ضاق أحد الخطباء بمقاطعاته صدرا فقال له في تهكم لذاع. "لو أن حضرة النائب جعل من حلقات مقاطعاته سلسلة واحدة لألفت خطبة رائعة، وكانت هي الخطبة الموعودة التي طالما منانا بها!" فبهت المقاطع وأقلع عن المقاطعة بتاتاً.

والصمم شر لا شك فيه. ولكن على الخطيب البرلماني الذي يود أن يظفر بالنجاح، أن يصم أذنيه عن سماع المقاطعات والمناقضات، بل أن يتصام عن سماع

التجريح المتعلق بشخصه حتى لا ينقل ميدان المناقشة، واتقاء للقتال في جهتين، أستغفر الله، بل القتال في جبهات متعددة، وفي مواقع لا تشرف حتى المنتصرين فيها، وفي معارك يكون الشريف هو المهزوم فيها لا محالة.

والتزام جانب القصد والاعتدال في لهجة الخطب البرلمانية أمر لابد منه للظفر بالصمت، ولضمان النجاح الخطاب، ولكيلا يفتح ثغرات ينحدر منها المقاطعون، ويخلق مبررا للمناهضين. والخطيب البرلماني العظيم هو الذي يملك الصمت، كما يقولون. ولكل خطيب وسيلته في الإقناع، وسبيله إلى الآذان والقلوب. ولكن الغلو والإغراق من نصيب المهرج. والقصد والاعتدال من نصيب الخطيب البرلماني المقتدر. والحق المطلق والعدل المطلق، والحقيقة المطلقة، لاوجود لها في هذا العالم، وكل شيء نسبي في الدنيا. ولكثير من الأمور جانب خير وجانب شر. فليس في الحياة خير محض ولا شر صرف. وانما الخير والشر ممتزجان. وليس في الدنيا رجل هو مجموعة فضائل أو مجموعة رذائل، ولعل في أشد المجرمين إجراما بارقة أمل للخير، وعسى أن يكون فيمن نعتبره المثل العليا للفضيلة جوانب رذيلة، وفرق بين من يفكرون بطريقة عملية وبين طلاب المثل العليا والكمال الانساني، ولا شيء أحب من التسامح و من تقدير الضعف الانساني و الحكم على الأمور الانسانية بعين إنسانية، و يمكن للخطيب البارع أن يؤلم ولا يجرح، وينتقد ولا يشهر، ويبصر بالخير ولا يشنع، وهدى للإصلاح ولا ينكر الفضل على ذويه. وللحرب البرلمانية أساليبها كما للحروب أساليبها وأسلحتها، فالتهكم اللذاع قد يكون أمضى سلاح في الخطب البرلمانية، والهجو والافحاش ليس من شيمة الخطيب البرلماني. وقد يكون المعنى سلما والتعبير غير سليم فيتألم السامعون.

وقد يكون المعنى مؤلما ولكنه مستساغ خفيف على السمع أن تقول. "هذا

غير صحيح"، وثقيل على السمع أن تجاهر بأن "هذا كذب صراح" وبعض الخطباء يتلطف فيقول: "يظهر أني لم أكن واضحا. أو يظهر أني لم أحسن التعبير عن فكرتي .." فيعيد القول في صورة أخرى حتى يفهم من لم يكن يفهم، ولكن الخطيب المندفع الأهوج لا يتراجع عن القول: "ليس الذنب ذنبي .. فإن فكرتي في أقصى درجات الوضوح"، كأنما يقول أن الذين لم يفهموها هم في أقصى درجات الغباء، وحتى الذين غباؤهم سميك، وحتى الذين هم كتل غباء لا يحبون أن يواجهوا بتهمة عدم الفهم. وليس للخطيب البرلماني أن يطمع في إقناع البرلمانيين جميعاً فمن بينهم المتعنتون الذين ليس لإقناعهم من سبيل. ومحال أن تقنع من لا يريد أن يقتنع.

ومواقف البرلمانيين حيال الخطيب جد مختلفة، ففريق يكون كلام الخطيب فوق مستواهم العقلي فإن كانوا حسني النية تبرموا به ولكن أخفوا تبرمهم، وإن عبثت الحزبية برؤوسهم راحوا يضجون ويصخبون. وطائفة تدرك و تناهض أن أصاب الوزارة القائمة في الحكم من قوله رشاش لأن لتلك الطائفة لدى الوزارة مزايا لا يستهان بها. وجماعة تدرك ولكنها تحقد ومبعث الحقد التنافس في الزمالة، والتسابق إلى منصب الوزارة، وهذه الجماعة تتبع أساليب خفية وأخرى علنية لمناهضة الخطيب. وإذن فالخطيب البرلمان ليس دائما في موقف يحسد عليه.

والحياة ليست سلسلة انتصارات ولا هي مجموعة هزائم، والموفق من يكبو فينهض ويتعثر ثم يقف على قدميه، لا يطغيه النجاح ولا يملأ الإخفاق قلبه بأسا، يكون شأنه شأن بطرس الأكبر فيتعلم من انكساراته أضعاف ما تعلم من انتصاراته. وهكذا شأن الخطيب البرلماني يضع نصب عينيه أن الخطيب الذي يقابل اليوم بالهتاف والتصفيق قد يقابل غدا بالصفير والاستهجان والعكس، وأن الفكرة المهزومة في هذا الوقت لا تلبث أن يعقد النصر بلوائها في عهد قريب،

وأن الخطيب الذي يضفي على رأسه إكليل الغار في حين قد لا يلبث أن يرجم بالحجارة في حين آخر.

كم من مرة لاقى فيها ميرابو الأمرين من عنف خصومه السياسيين وهو في المجلس الوطني واقف يتكلم، تنهال عليه الشتائم ومطر بوابل من المطاعن الشخصية ويقاطع، ولكنه كان يقف كالصخرة في وجه العاصفة، ولهذا فقد بلغ قمة المجد الخطابي. وكان دزرائيلي في مستهل حياته النيابية تقابل أقواله بالضحك والسخرية فتجلد حتى وصل إلى ذروة المجد السياسي والخطابي. وقوبل موسوليني بعاصفة من الضحك والاستهزاء لدى إلقائه باكورة خطبه في مجلس النواب الإيطالي ثم كانت ترهف الأسماء السماع ما يلقيه ثم قبض بيديه على مصاير بلاده.

والضحك والسخرية بين جدران البرلمانات من الخطباء البرلمانيين قد يكون طبيعيا منبعثا عن شعور صحيح، وقد يكون صناعية مفتعلا دبره الخصوم، رغبة منهم في أن يضعوا الخطيب في وضع يلقي اليأس في قلبه فلا مضى في حديثه. وللخصوم السياسيين وسائل لهذا الضحك المصطنع، وأساليب لتلك السخرية الملفقة، يبثون بعضاً من ذيولهم وأذنابهم في جوانب القاعة يصطنعون الضحك، ويكلفون السخرية رجاء، أن تسري العدوى في المجلس بأسره فيجد الخطيب نفسه محاطاً بألوان من السخرية. على أن الخطيب المقتدر يضحك و يسخر من كل هذا ومضى في قوله لا يتعلق بذيله غبار، فيكتب له الفوز الخطابي.

لكن بجدر بالخطيب البرلماني أن لا يخطئ فهم مرامي الضحك في كل المواقف. فقد يكون الضحك مبعثه الإعجاب بالاقتدار الخطابي، والتقدير لقدرته على النيل من خصومه، والظهور علمهم، فمن الظواهر الغريبة في النفس البشرية أن الإعجاب الذي يبلغ حدود الإكبار قد يصل بالمعجبين إلى الانفجار

بالضحك. وقد يكون مصدر الضحك بديهة حاضرة حين ينقلب الخطيب من الدفاع إلى الهجوم، أو نكتة بارعة تجعل المقاطع ضحكة الضاحكين. والتهكم اللذاع الذي يبدع في الصور والأخيلة فيبعث على الإغراق في الضحك، والسخرية الكاوية التي تستثير الاعجاب، لونان من ألوان البلاغة قد تفرد بهما قليلون. والخطيب البرلماني الذي يستطيع أن يضحك المجلس من خصومه، يستطيع أن يظفر بالنصر في المعركة البرلمانية.

على أن الإمعان في التهكم والسخرية، إن لم يكن هينة محبوك الأطراف قد يضيق به صدر المجلس وقد ينقلب على الخطيب المتهكم. فهما تكن شهوة العلمية، لا بل شهوة الافتراس كمينة في أعماق النفس البشرية فهي دوما تميل في ناحية الذين تحسهم مجني عليهم.

وشهوة الكلام عند كثير من البرلمانيين في الطامة الكبرى في العصر الحديث في كل بلاد الدنيا حتى باتت الثرثرة البرلمانية، إلى جانب اللامسوؤلية واللاكفاية، علما عليه، كل برلماني تحسب نفسه الخطيب المفوه، وكل برلماني يود أن يتكلم من النافذة ليسمع دائرته الانتخابية، ويسمع البلاد بأسرها أن كان إلى سماع صوته الخافت المتلجلج من سبيل. وكثير منهم يتكلمون دون سابقة تحضير فيجيء كلامهم غثاً مهلهلاً، وبعضهم يعد في نفسه القدرة على الارتجال فيغرق المجلس في الكلام الأجوف، والذين يحسنون الكلام يجيدون التحضير والدرس، يلقون من إخوانهم عنتاً وبعض الذين يعتبر كلامهم في المجالس العادية عورة يجترئون على الكلام تحت قبة البرلمان اعتماداً على أن هناك سكرتارية تصلح لهم أقوالهم، لا بل تضع في أفواههم ما لم يقولوه ولو أنصفت المجالس لسجلت في المضابط كلام المتكلمين كما هو بذاته، عسى أن يخجل المتهجمون على منبر الخطابة حين يرون وجوههم الصحيحة في مرآة المضابط. فأما هذا التزييف. تزييف الكلام فيدفعهم

إلى الإقدام في غير رهبة ولا خشية. وليس يجدي أن تحدد وقت الكلام، وليس يغني شيئاً أن تمنع الخطب المكتوبة، فشهوة الكلام جامحة وكأنها لازمة من لوازم النظام البرلماني.

لقد قيل إنه ليس في مستوى منبر الخطابة من لا يقدسه فيدخله في ورع وخشوع. أو ليس الخطيب يعرض عقله؟ أو ليس الخطيب يقف في مواقف جبابرة العقل البشري؟ أو ليس يخوض في حديث الوطنية والقومية، و يتكلم في شؤون المصلحة العامة؟ ولكن دعاة الثرثرة وأبطال التهريج يرقونه في غير خوف ولا وجل، بل لا يتهيبونه على الإطلاق فيندفعون فيه اندفاعاً، حتى ليحق فيهم قول أحد رؤساء المجلس النيابي في فرنسا وقد رأى نائباً متعجلاً يندفع إلى المنبر في غير دوره فناداه: "إن الناس لا يدخلون هنا كما يدخلون في طاحونة!".

عرف كبار الخطباء الخوف في موقف الخطابة ولبثوا طوال حياتهم يعرفونه. كان "ميرابو" يبدأ خطاباته بصوت متهدج من أثر الاضطراب النفساني ثم لا يلبث أن يكون قوة من قوى الطبيعة يهدر كالبحر وينفجر انفجار البراكين. وظل والديك روسو، يعاني أشد ألوان الاضطراب الجثماني في موقف الكلام، سواء في منصة المحاماة، أو منبر البرلمان، والخطيب البرلماني الفذ. بل إن "لابورى"، الملقب بمارد المحاماة، قد اعترف أن الاضطراب لديه، غداة الدفاع في قضية هامة تثير شعور الرأي العام، كان يصل إلى حد الحمي، فإذا وقف للدفاع ظل دقائق لا يكاد يعي ما يقول، ثم لا يلبث أن يتدفق تدفق السيل.

فلا يخفى على أحد الخوف الذي يعتري الخطيب في موقف الخطابة. فهو شعور وقتي يمكن التغلب عليه، وهو إحساس برهبة الموقف يوحي للخطيب بأجل الخواطر وأسماها. ومنبر الخطابة امتحان للضمير أولا وللمواهب والملكات ثانياً، وليس يطلب من الخطيب إلا الإخلاص، وأن يكون خطيباً لا ممثلا يلقي

بشعوره قطعاً حية نابضة، وأن لا يكذب على الله وعلى نفسه، وعلى الناس. ليس خطيباً من يتكلم في كل موضوع، وتخوض في كل مسألة، فذلك شأن المهرج الذي يتكلم دون دراسة أو بحث، و انما الخطيب من إذا تكلم تكلم عن فهم، إذا تحدث تحدث عن علم وعلم الناس منه جديداً، ويشعر نفسه الاحترام لمنبر الخطابة فلا يرتقيه إلا بعد تأهب و استعداد.

قد لا يكون الخطيب أعلم من سامعيه، وقد لا يكون أذكى منهم، ولكن اذا توفر على دراسة مسألة بعينها، أو موضوع بذاته، استطاع جل سامعيه أن لم يكن كلهم أن يجدوا في الإصغاء اليه فائدة و متعة عقلية.

وبعض الخطباء كي ينتزع التصفيق والاعجاب، يعمد إلى التحكك بأسماء الشخصيات المحبوبة من الشعب ويتمسح في أقوياء الساعة، وبعضهم رغبة في استدرار عطف الأكف والحناجر يلجأ إلى الضرب على نغمة الوطنية والقومية، ويصطنع المصارعة مصارعة الأقوياء، ويتكلف المناضلة مناضلة أصحاب الجبروت ويتبدى في بطولة دون كيشوت فيحارب طواحين الهواء، ويختال في ثياب ترتاران دى تاراسكون فيصارع الأسود ويصرعها. لئن كان هذا يستساغ من الخطيب الشعبي فهو ليس بمستساغ من الخطيب البرلماني الذي يجب أن يزن ألفاظه وعباراته، وأن يبحث في سبيل المصلحة العامة لا في سبيل الظفر بالتصفيق والهتاف.

وفي ميدان البرلمان، كما في كافة ميادين الحياة العامة، تشهد صراعا بين الشيوخ والشبان، تارة عنيفة، وطوراً لينة، ومرة جهرة، وأخرى في الخفاء. فالشبان يرحبون بكل جديد، والشيوخ يحاولون الاحتفاظ بكل قديم، والأولون تحفزهم فورة الشباب، وروح الطموح المتوثب، إلى بلوغ عليا المراكز. والشباب لا يعرف العقبات، ولا يعترف بالمصاعب، إلا حين يصطدم بها. والآخرون يدافعون عن

مراكزهم دفاع المستميت، وقد يسترون هذا للدفاع بستار الرغبة في دفع أخطار الاندفاع، ودرء غوائل التهور، التي تبدو من الشبان، والتي قد تجر الكوارث على الأمة. وهذا هو منشأ الصراع الظاهر والخفي بين الشبان والشيوخ.

ويؤمن الشبان إيمانا عميقا بأن المواهب والملكات، والفرصة المتاحة حقها. وأن من حقهم أن يفسح الشيوخ أمامهم الطريق حتى يبلغوا الغاية. ويرى الشيوخ أن الشبان متعجلين وأن الزمن يلزمهم للنضج والتجارب. ترى شباناً تغلى نفوسهم بالطموح، فيتحرقون شوقا إلى اليوم الذي يبدأون فيه أن يشقوا طريقهم في الحياة وإلى أن تكون أسماؤهم وأعمالهم ملء الأفواه والأسماع، و الذي يعطى لنا صورة صحيحة صادقة عن ذلك الطموح الوثاب موقف الشاب مصطفي كامل إبان الدراسة، و قول جمبنا وهو طالب إلى والده: "إن لساني يلتهب ...!" أي شوقا للخطابة.

والشبان في البرلمان يتوثبون على منبر الخطابة، ويحسبون أن باكورة خطبهم ستكون أقوالا خالدة في التاريخ، والشيوخ قد لا يكتمون الرغبة في إغراق هؤلاء المتوثبين في اليم الخطابي والسياسي، ولا شك أن البقاء للأصلح كما هو الحال في التنازع بين كافة الأحياء.

وعلى الشاب الذي يخفق مرة بل مرات أن لا يجد القنوط سبيلا إلى نفسه، بل يعاود الكلام الكرة بعد الكرة، كلما وجد طريقاً وكلما أجاد التأهب له، ما دام يأنس في نفسه الاستعداد الخطابي، فلم يبدأ كل كبار الخطباء حياتهم الخطابية بداية باهرة ولا حسنة، بل منهم من كانت أقواله تثير الضحك ثم ما لبثت خطهم المدوية أن ملأت أذن التاريخ، وتوارثتها الأجيال.

حقاً إن على الشيوخ أن يعاونوا الشبان على ارتقاء درج السلم حتى يبلغوا القمة بدل أن يتعلقوا بأرجلهم فيمنعوهم من النهوض والانبعاث، فتلك سنة

التطور التاريخي وهذا هو الضمان الرقي الشعوب، ولكن على الشبان من جانهم أن يقدروا حسن النية عند فريق من الشيوخ، وتحسبوا حساب سوء النية لدى طائفة أخرى منهم. و معادن النفوس تختلف، والنجاح في الحياة الخطابية مكفول لمن يقدر كافة الفروض و الاحتمالات.

ولعل أغلى نصيحة تقدم للخطيب الناشئ بل لكافة الخطباء أن يغالبوا شهوة الكلام في نفوسهم، وأن يلتزموا جانب الإيجاز في القول. في أسف أن الصمت عند كثير من البرلمانيين، من أخس المعادن، على حين أن الكلام من أثمن الجواهر وأغلاها، والإسهاب يثير الضجر في النفوس. والإيجاز يحبب إليها الاستماع. والخطباء الفطاحل الذين ملأت أسماؤهم الأفواه والأسماء كانوا يلتزمون الإيجاز.

صحيح أن عرض الميزانية، أو بسط السياسة العامة الداخلية أو الخارجية، أو عرض مشروع معاهدة أو اتفاق دولي للتصديق، أو تقديم مشروع هام يتعلق بحياة الأمة السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، قد يحتم الإطالة في الشرح والبيان. ولكن على كل حال ينبغي تفادي التكرار والإسهاب في تبيان الواضح، وتركز الأفكار، وتجنب الضرب في بيداء الاستشهادات التاريخية، والقصد في إيراد الأرقام، والإحصاءات. وكم يستطيع الخطيب المقتدر أن يركز أفكاره ويقول في ساعة واحدة!

وحسن الإصغاء قد يغري الخطيب بالتدفق والإسهاب. على أن للصبر والاحتمال حداً، والطاقة البشرية على كل حال محدودة، ومن أطال لم يأمن إشاعة السأم فضلا عن التورط في الزلل.

إن إلقاء بيان وزاري، أو الإدلاء بتصريح، أو تلاوة تقرير أو وثيقة، كل أولئك قد يضطر الخطيب للقراءة، ولكن على كل حال القراءة الطويلة مملة،

وأدعى من ذلك إلى الملل الالقاء عن ظهر غيب والتوسل بالرياء الخطابي إلى الخديعة البرلمانية، والبرلمانيون لا يغتفرون لمن يخدعهم بحال من الأحوال، وخير للخطيب أن يسقط قناع الرباء عن وجهه و يتلو من ورقة مكتوبة فذلك خير له من الامعان في الخداع. والخطيب البرلماني الذي يأنس في نفسه القدرة على الارتجال ينبغي له أن يجعل نصب عينه دائما كلمة "ميرابو": "إني" أرى كي يستطاع الارتجال في موضوع، أنه يجب البدء بمعرفته معرفة جيدة".

وعلى ذكر خطيب الثورة العظيم يحضرنا أن خصومه قد اتهموه بأنه لم يكن إلا بوقاً ينفخ فيه، وصحيح أن من الحقائق التاريخية أن كثيرين كانوا يحضرون لميرابو خطبه، وقد يكتبونها له ويتولى هو إلقاءها في المجلس. ولكن كل هذا لا يقدح في مقدرته الخطابية، فقد كان ينوء تحت أعباء المشاغل السياسية، ويرزح تحت أثقال الحياة إلى حد أنه لم يكن في طاقته، بل لم يكن في وسع أية طاقة بشرية، أن تنهض بكل تلك الأحمال الجسام، ولو اقتصر الأمر على جهده وحده لما أنتج كل تلك الروائع، ولما أنجب كل تلك المبادئ السياسية العالية. ومن من العظماء لا يكون له مساعدون ومعاونون إذا أحسن اختيارهم، ووفق في تدربهم جعلوا إنتاجه للبلاد أضعافا مضاعفة؟ ثم من من كبار الخطباء المثقلين بالمهام السياسية يستطيع أن يكتب كل خطبه؟

ليس العيب أن يلجأ الخطيب العظيم إلى من يعاونونه في درس المسائل التي تطرح على بساط البحث البرلماني أو السياسي، وإنما العيب كل العيب أن يغير على تراث غيره فيدعيه لنفسه.

على أن ميرابو كان هو الروح الملهمة، والرأس المفكرة، الذي يرسم خطة الخطابة، ويضع المبادئ التي ينبغي أن تكون عمادها، ويشير بالأفكار والآراء التي يجب أن تتضمنها، حتى إذا تناولها، فهم بإلقائها في قاعة المجاس، طبعها بطابع

شخصيته حتى تصبح وليدة تفكيره، ونتاج عقليته، وتتنكر لمن يزعمون بنوتها لهم.

وما كان خطيب الثورة العظيم يسمو على نفسه ويصبح غير قابل للمقارنة والموازنة إلا حين يكون غير مدين لأحد ما يتدفق به. فقد كانت مواقفه الارتجالية الحافلة بروحه الملتهبة تذكي نيران الحماس بين جدران المجلس الوطني. وهناك تتجلى عبقريته الخطابية، ويعترف خصمه "برناف" بأنه لم يكن أحد ليبلغ شأوه. وما خانته شجاعته وسط العواصف يوماً، ولا خذلته بدمته الحاضرة ساعة، ولا نالت منه المقاطعات منالا. وإذا حمي وطيس الجدال في الجلسة حول مسألة قومية هامة فأمطره حزب اليمين وابلا من الشتائم ودعوه بالمفتري، والدساس، والفاسق، والشرير، توقف عن الكلام برهة، فألقي نظرة رهيبة هائلة على أولئك الذين حاولوا أن يلطخوه بأوحال السباب قائلا لهم في رفق ولين، وفي تهكم وازدراء: "إني لأنتظر، يا سادة، حتى تستنفد كل هاتيك اللطائف". ولو استفرغ حزب اليمين على خطيب من حزب اليسار عشر معشار ذاك السباب ما استطاع أن يمضي خطوة في سبيل الكلام.

وكما ينبغي تخير براعة الاستهلال في الخطابة البرلمانية، كذلك ينبغي انتقاء براعة المقطع، فالأولى تغري بالسماع، وتحمل على الاصغاء، والثانية تمكن من كسب الثقة والتأييد. ومن حسن السياسة أن يتجنب الخطيب البرلماني الاستشهاد بأقوال الغير قدر المستطاع. فالبرلمانيون يودون أن يعرفوا آراء الخطيب لا آراء غيره، والتلاوة تشيع السأم في النفوس، وقل بين الخطباء من يحسن التلاوة، وقل بينهم من يجيد الاستشهادات التاريخية، وإذا كانت الرغبة من الاستشهاد متجهة إلى تعزيز الفكرة بمن يعتبر حجة، وتأييد المبدأ بمن يعد ثقة، فإن عدم التوفيق في الاستشهاد قد يهدم الفكرة الصالحة، وقد يجنح البرلمانيون

إلى اعتبار فزع الخطيب إلى كبار المفكرين، واستصراخه بعظاء التاريخ، وهنا في الحجة، وفتوراً في الايمان بالمبدأ.

ومن الحكمة السياسية أن لا يسرف الخطيب في تأكيد إخلاصه وحسن نيته، وأن يقتصد في توكيد أنه في أقواله يرمي إلى تغليب القومية على الحزبية، وأنه يسمو بالسياسة العليا للدولة فوق شهوات السياسة الحزبية، أو أن حزبه لا يعارض للمعارضة بل أن معارضته بريئة نزيهة، وأنهم بريئون من تهمة السعي في إجلاء الوزارة عن كراسها واحتلال تلك الكراسي من دونهم. فالإسراف في تأكيد الاخلاص قد يحمل على الظن بأن الإخلاص مشوب، والاعلان عن النزاهة السياسية قد يحمل على أن تلك النزاهة ليست فوق كل الشبهات.

وعلام التأكيد بأن الخطيب لا يبتغي وجه الوزارة وإنما يبتغى وجه الله والوطن، والوزارة غاية كل سياسي يرى في نفسه الكفاية لأن ملأ كرسيها ويحتمل أعباء ها و مسئولياتها. بل قد تكون الوزارة ضريبة يجب أن يؤديها الوطني الكفء لوطنه؟ وفيم إشهاد الأرض والسماء على أن حزب أو أحزاب المعارضة لا تعمل على تنحية الوزارة القائمة عن مقاعدها والحلول في الحكم محلها، والانتقال من المعارضة إلى الحكم هو بمثابة الانتقال من نطاق النظريات، إلى دائرة العمليات. والحكم هو الذي يطوع للسياسيين الفعالين لا القوالين أن يحققوا برامجهم في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد يكون الفرار من تبعات الحكم جريمة سياسية من الدرجة الأولى، وقد يكون القائمون في الحكم مفسدين في الأرض، ومهددين لكيان الدولة، وقد يكون ما بهم من مجز وقصور وإفلاس مدعاة لجر النكبات والكوارث على البلاد، ففيم إذن ترك أمثال هؤلاء يسرحون في الحكم ويمرحون والقسم بأغلظ الأيمان أن المعارضة لا تبتغي إسقاط الوزارة لتحل محلها. هذا رياء سياسي لاشك فيه. وخير للمعارضة أن تجهر بأنها تريد

إجلاء الوزارة القائمة في الحكم لأنها أفسدت أو أفلست، وأنها، أي المعارضة، على تمام الأهبة لاحتمال التبعات وتحقيق وجوه الإصلاح.

ليست السياسة فن الكذب ،كما زعم المبطلون، وإنما الصدق جوهرها كما هو جوهر الحياة كلها، والنزاهة والاستقامة من ضروراتها كما هما ضرورات كل شيء. ولقد درج بعض الحكومات وأنصارهم على اتهام من يهاجمونهم بأنهم يبتغون الحكم، رجاء أن يفلوا من عزم المعارضة، وأن يلقوا ظلال الشك على نوابها، وأن يستروا سوءاتهم في إدارة الشؤون العامة. وهذا الاتهام سلاح مفلول إذا ملكت المعارضة من الشجاعة الأدبية ما يمكنها من الجهر بأنها حقا وصدقا تسعى للحكم لتحقيق برنامج قومي، وأن المعارضة لتستطيع أن تخيب ذلك السهم المصوب إليها، وترد كيد الحكوميين في نحورهم إذا هي أعلنت على رؤوس الأشهاد في غير مواربة، أنها لا تسعى للحكم، ولكن الحكم يسعى اليها، لإصلاح فاسد، وتقويم معوج، وإنقاذ البلاد من براثن الفوضى والطغيان.

ولسنا في الحق ندري لم تتبرم الوزارة القائمة في الحكم بقيام معارضة قوية أمامها في المجلس، والمعارضة تحفز إلى العمل، وتنأى بالحكوميين عن التورط في الأخطاء وما هو فوق الأخطاء. والإنسان بطبيعته يجنح إلى الكسل والتراخي، والنفس البشرية نزاعة إلى الاثرة والاستبداد، وما ينجيها من التورط في كل أولئك إلا المراقبة الحية اليقظة. وقد تكون المراقبة النشطة السوط الذي يلهب المتوانين، والمنبه الذي يحرك الغافلين. وحتى المعارضة المغرضة تؤدي تلك الخدمات كلها، والسياسي الحق هو الذي ينادي بأنه لو لم توجد المعارضة لخلقها خلقاً، وما يتبرم بالمعارضة البريئة النزيهة إلا المريبون الذين يخشون القاء الضوء على أعمالهم المريبة. والعاجزون المفلسون الذين يفرقون من افتضاح بجزهم وإفلاسهم.

وإنه لاتهام رخيص أن تعيا الحكومة بأمر المعارضة فتتبرع لها بتهمة التجرد من

نزاهة القصد، وشرف الغاية، وإنما المسألة هي: هل نقد المعارضة في ذاته حق أم غير حق؟ وهل أقوالها في ذاتها صواب أم غير صواب؟ وهل عمل الحكومة محل للنقد والتجريح؟ وهل إدارتها للشئون موسومة بميسم العجز والقصور أم لا؟.

قد يكيل الوزراء التهم بغير حساب، وقد يرسل أنصارهم الشكوك جزافاً، وقد يلتقي أشياعهم القول على عواهنه، وكل أولئك رغبة في نقل ميدان المناقشة، وتحويل الأنظار عن مواضع النقد، ومواطن الضعف، وخطباء المعارضة الذين لا تعوز هم اللباقة هم الذين يستطيعون أن يحصروا الجدل في دائرته الصحيحة، فيكشفوا عن وجوه النقد، ويسلطوا النور على مواطن الشبهات، ويهدموا من الوزارات ما تستحق الهدم، ويبنوا على أنقاضها حكماً صالحاً ينهض بالأمة.

لعل الجو البرلماني هو الجو الوحيد الذي لا يصلح له مقياس. فقد يقبل الخطيب وهو مزود بالمعلومات، مزود بالوثائق واذا به يخفق أيما إخفاق. وقد ينقلب الصفو عاصفة، وقد تكون العاصفة سلامة. وقد يتبل العضو وليس في عزمه الكلام، ثم بعد حادث يكرهه على التدخل الفجائي فإذا به ينتزع إعجاب المجلس ويبلغ قمة المجد الخطابي. ولا شك أن مخرجي المسرحية البرلمانية يلعبون في الغالب أهم الأدوار.

والخطيب البرلماني الموفق هو الذي يدرك أن البرلمانيين جماعة مثل كل الجماعات فيخاطب شعورها أكثر ما يخاطب عقولها، أو يخاطب العقل و الشعور معاً. وخطيب الحكومة غير خطيب المعارضة. والرجل في الحكم غيره خارج الحكم. وما أصدق قول "ميرابو": "إن منصب الوزارة يجعل من الرجل رجلاً آخر. فيحبوه بفضائل لم تكن به، ويزوده بنقائص كان بمنجاة عنها. واليعقوبيون الوزراء ليسو وزراء يعقوبيين، فما من شك أن احتمال المسئولية يجعل الوزير يطلق التطرف ويعتزل الخيالات، ويزن الأقوال والأعمال.

وإذا لم يكن الخطيب البرلماني أعمى اللسان يضرب كالثور الهائج في حانوت خزف فأنه يصل إلى كثير من أهدافه السياسية، وإذا كانت الخطابة البرلمانية مؤسسة على الاخلاص، مرتكزة على العلم، فإنها تسمو بصاحبها إلى قمة المجد الخطابي والسياسي.

الصحافة

في حرب السياسية، تساهم الصحافة بأكبر نصيب، كأوسع ميدان لها وأقوى سلاح من أسلحتها. والتطور الذي شهده العصر الحديث في ازدياد شدة وعنف النضال السياسي، قد صاحبه تطور في قوة الصحف واشتداد أثرها. وفي ميدان الصحافة، كما في ميدان القتال، هجوم ودفاع وضرب مكشوف وخدعة مستورة وأدوات للصراع مشروعة تقرها قوانين الحرب، وغيرها محرمة يمجها الشرف. ولا تبيحها الوطنية الصادقة.

ويحلو لدوائر صاحبة الجلالة أن يشيدوا بقوتها، وعظم أثرها. والحق أن ليس من الحكمة السياسية أن ننزلها من فوق عرشها. و نغض من قدرها، أو ننتقص من أثرها. فقد تكون بحق المدرسة التي يتلقى الشعب فيها تربيته السياسية، ومن فوق منبرها قد تنحدر المبادئ والتعاليم التي تكون الرأي العام. وعلى صفحاتها يقوم المرصد العام الذي يرصد الحوادث والأحداث الداخلية والعالمية التي تؤثر أما تأثير في رق الأمة ونهضتها. أو تهز كيانها القومي عنيف الهزات. وقد تكون العين اليقظة التي ترقب القائمين في الحكم، والذين يتصدون للسائل العامة. وقد تكون المعلم الخلق الذي يسهر على الأخلاق العامة وهي التي تنافح عن العقائد وتكافح الاستبداد. وتدافع عن النظم السياسية. وترفع راية الإصلاح. وتذود عن المهضومين وتناضل في سبيل الحريات السياسية وعلى الجملة هي التي تعمل على نصرة الحق والعدل. ودفع الأمة في طريق الرقي المنشود.

على أن مسألة الصحافة، ككل المسائل الانسانية، لها جانبها المضيء، وجانبها المظلم. وليس ينبغي أن يذهلنا الأول عن الثاني. فواجهة الحقائق خير من

اللف والدوران حولها. ومن يغفل جانب الخطأ أو النقص خليق أن لا يحقق وجوه الإصلاح. فالشعور بالفساد هو أول مراتب السير في طريق الكمال. فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر أنه بفضل قوة الصحافة، وتعدد أصواتها، ونفوذها إلى كافة طبقات الشعب، أمكن لكثير من الأمم أن تثبت قدم حريتها في الداخل، وتحقق استقلالها في الخارج.

في هذا الصراع الطويل بين الحرية والاستبداد في داخل الأمم، رأينا الصحف تنضم إلى معسكر الأحرار ضد معسكر المستبدين. ولكم استهان حملة الأقلام بالمشانق والسجون والمنافي وظلوا يجاهدون حتى ظهرت الحرية على الاستبداد. وفي ذاك الكفاح، العنيف الحاد، بين الغاصبين و المغصوبين، كم شهدنا الكتاب الأحرار مترخصين كل تضحية، يناضلون حتى خفقت راية الاستقلال فوق ربوع البلاد.

وما يزال للصحافة فضلها. ولكن إلى جانب تلك الصورة الزاهية، وجدت، مع الأسى، في العصر الحديث صورة سوداء قاتمة. فأصبح العالم يسمع ويتأذى بـ "صحف الأفاعي" و"الصحف الصفراء" و"قرصان الصحافة" و"معامل الأكاذيب" و"وأبواق المفتريات" و"وأدوات التشهير" إلى آخر ما هنالك من الأوصاف التي يخلعها العالم المتقزز من الصحف التي تتجر برسالتها. ولعل موجة المادية التي طغت على العالم، في الزمن الأخير، هي التي عصفت بروح الصحافة، وجعلت بعضها ينحدر إلى أعماق هاوية الفساد، ومن الخير أن يعمل المصلحون على انتشالها من وهدتها حتى تؤدي رسالتها على أكمل وجه.

لقد كان الحكماء، في الماضي، ينادون بوجوب أن يكون المجتمع السياسي محدودة مقدار المدى الذي يبلغه صوت الخطيب. ففي هذه الصورة يمكن للصلحين والقائمين بالأمر أن يبلغوا أمانيهم وأوامرهم إلى جمهور المواطنين وأن

يتعرف الأولون رغبات الآخرين. أما وقد اتسع نطاق الصحافة في العصر الأخير، وأمست تستطيع أن تنقل مختلف الأنباء إلى أقصى أطراف الدولة لا بل تنقل إلى قرائها صورة لما يجري من الحوادث والأحداث على المسرح العالمي، وباتت في متناول كل الطبقات، ويقرأها الغني في قصره، والفقير في كوخه، كما يتصفحها العامل وهو ذاهب إلى معمله، والفلاح وهو يختلف إلى حقله، نقول أما وقد بلغت الصحف هذا المدى من الذيوع، فقد بات في وسع الشعب بأسره، إذا محيت منه الأمية، أن يدرك كافة المسائل السياسية التي تضطرب بها بلده، ويضطرب بها العالم، والتي تهمه وتهم بلاده في حاضرها ومستقبلها.

نعم، أن منبر الصحافة، أصبح مصدراً للعلم، ومبعثا للشعور. مع هذا الفارق وهو أن قراء الصحيفة أوفر عدداً بما لا يقاس من الذين تخفون لسماع الخطيب، اللهم الا أن يكون المذيا ع، ومكبرات الصوت وسيلة الخطيب إلى عدد عظيم من السامعين قد يربو على قراء الصحيفة. ولقد انعقد إجماع علماء الاجتماع والساسة على أن الصحافة لا تنهض بعبء رسالتها إلا إذا أطلقت لها الحرية. ومن أجل ذلك رأينا تلك الحرية مكفولة في جميع الدساتير العصرية.

صحيح أنه قد مرت بالصحف فترات سوداء تقيد فيها حريتها، ويحد من نشاطها، بل قد يخضعها الطغاة والمستبدون للرقابة المتعسفة، والتعطيل الاداري التحكمي، بل قد ينحدرون بها إلى التكميم. على أنها لا تلبث أن تكسر القيود وتعود إلى حرية الفكر. وشعار الحكومة الصالحة ينبغي أن يكون: دع الحقيقة تتغلغل بين طبقات الشعب جميعاً.

فالحقيقة ليست احتكاراً لطبقة، ولا وقفاً على طائفة، وحتى الحقيقة الرسمية لا وجود لها إلا في خيال المستبدين والمتنطعين. بل الحقيقة كالهواء والضياء ملك للجميع. نعم، اترك الحقيقة تصل إلى كافة طبقات الشعب، واترك الناس يجادلونها

بحرية، فيبددون الأوهام التي تكتنفها ويجردونها من كل شائبة تشوبها، دع الناس على تلك الصورة ينصلح حال الأمة، وتمشي في طريق الرقي بأوسع الخطوات. ومبدأ بقاء الأصلح ينطبق على الآراء والمعتقدات، كما ينطبق على عالم الأحياء.

وفي المعترك بين المبادئ المتطرفة، والمبادئ المعتدلة، ومذاهب البناء ومذاهب الهدم، يتلاشى الخيال ولا يبقى إلا ما ينفع الأمم. والحقيقة بنت البحث لا بنت الصمت والجمود.

قد يروعنا أن نرى زمناً ليس فيه شيء أخفى من الحق، ولا أظهر من الباطل. ولكنها فترات تمر بالإنسانية المتعثرة في طريقها إلى الكمال، تطول تلك الفترات أو تقصر ولكنها لا تدوم، ولا تلبث الحقيقة أن تنهض من كبوتها، فتشع على الناس جميعاً.

وهل من شك في أن الصحافة الحرة موصل جيد للحقيقة؟

قد يترخص بعض الصحفيين في ضمائرهم فيغشون الحق بالباطل ولكن المنافسة بين الصحف وقيامها بعضها بمثابة رقيب على بعض، كل أولئك كفيل بأن يمزق قناع الرباء عن وجه الباطل فيفتضح وينفض الناس من حوله.

ومهما يكن من شيء، فالشعب في النهاية قادر على التمييز بين الحق والباطل.

قد يجر التغرير والتضليل الشعب إلى الخطأ. ويجعله يتنكب الصواب حينا. ولكنه لا يلبث أن تقال عثرته، و يمشي في طريق الحق، وحرية الصحافة خير على كل حال من تقييدها كفضل الحرية على الاستبداد، والنور على الظلام.

لقد كتبت الصحافة صحائف خالدة في تاريخ الجهاد الإنساني في سبيل

الحرية والكرامة. فأعملت معاولها في تقويض صروح الاستبداد، وانتزعت الحرية من بين براثن الغاصبين ورفعت الغطاء عن كل سياسة هوجاء تحدوها الأنانية، حتى سلكت الشعوب طريق الحرية والكرامة

ولكم حركت الجماهير النائمة الخامدة فهبت من رقادها تشعر بكرامتها، وتطالب بحقوقها وعلى صفحاتها، برزت إرادة الأمة، وتجلت قوة الرأي العام، في الساعات العصيبة، التي تجتازها كل الأمم في تاريخها بين الحين والحين.

ولكم ظاهرت الحق، وخذلت الباطل، وبفضلها انتصر الحق الأعزل على الباطل المسلح.

ولكن إلى جانب تلك الحسنات قد اكتنفت حياة الصحف مصاعب، وانطوت صفحاتها على أخطار، لم يكد يتنبه إليها أحد في بادئ الأمر، أو أنها لم تبرز إلا في العهود الأخيرة أو أن التحمس لحرية الصحافة في مستهل عهد الانسانية بها، قد حجب جل أو كل سوءاتها، فلم ير الناس إلا حسناتها.

قد تكون الصحف أصوات الحي يرفعها المصلحون، وقد يكون بعضها أبواق الباطل ينفخ فيه المبطلون. وقد تكون بشير السلام يرفرف على العالم، وقد تكون نذير الحرب تضطرم نيرانها.

والاتجاه للجماهير لتوجيهها بواسطة الصحف يأخذ صوراً مختلفة، ويجرى لأغراض متباينة. فالحكومة المستبدة لها حفها الناطقة برأيها ولسان حالها كما يقولون، قد تقول تلك الأبواق الحق، ويختلط الحق بالباطل، ولكن المصدر الذي يغذيها، يلتق ظلالاً من الشك على كل ما تقول وتكتب.

لقد كان بسمارك يلعب لعبة غير مكشوفة واتاه النجاح فيها إلى حد كبير ذلك بأنه كان يكسب بأي شكل الصحف المعروفة بأنها غير موالية للحكومة،

فيسخرها لنشر البيانات والتصريحات حتى يمكن أن تصل إلى الجماهير في أوسع محيط وأن تسيغها الجماهير وتهضمها، فكان هذا التسمم للحقيقة سبباً لأن تطلق الناس على تلك الصحف التي جعلت الرياء دينها: "صحف الأفاعي".وظهرت في ميدان الصحافة صحف ديدنها التطرف ومهاجمة كل ما اصطلح الناس على أنه دعائم النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. و لقد أمعن بعضها في التطرف إلى حد تبرير القتل السياسي.

إن الحكومة التي يتسع صدرها لمثل هذا التحريض، مخافة أن يتهمها خصومها بالبطش بحرية الصحافة، لهي حكومة تنكر وجودها، وتهدد النظام السياسي والاجتماعي، لا بل تطلق الفوضى من عقالها، فلئن صح أن تسمى هذه حرية فهي حرية الفوضى لامحالة، وما كان لقنبلة الفوضوي، أو مسدس القاتل، أن يكسر قيداً، أو يشع نوراً.

وبدأت بعض الصحف المصطبغة بصبغة الاشتراكية، والتي تنزع نزعة المبادئ المتطرفة، الشيوعية مثلا، على إثارة حرب الطبقات، وتأجيج نيران الثورة الداخلية أو العالمية، رجاء هدم النظم الحاضرة التي تفيض جوانها بالظلم واستعباد فريق لفريق. وتسخير طائفة لتحقيق أهداف طائفة أخرى، و استرقاق رأس المال للعمل، نقول يرتجون أن يهدموا تلك النظم العتيقة البالية، وأن يقيموا على أنقاضها نظما تنعم الناس فيها بالسعادة، لا بل يمنون الناس بالجنة في الأرض.

والصحف الرخيصة جعلت همها إشباع فضول الجماهير بنشر صفحات تفيض بأخبار الجرائم، و بالتشهير بنشر الفضائح ولو كانت مآسي خلقية، عائلية، لأنها لا ترمي إلى إصلاح فاسد، أو خدمة مصلحة عامة وإنما تبتغي المال تبتزه من أي سبيل.

وإذا كانت حياة السياسي العامة ملك الجميع، فإن حياته الخاصة ينبغي أن

تبقى حرما مقدسا لا ينفذ إليه أحد، فإن صحف التشهير التي تضع أنفها في كل شيء، لا نتورع عن أن تناول حياة السياسيين الخاصة بالتشهير. وصحف لا تنقد، ولكن تسب وتمعن في السباب، وتفتري وتوغل في الافتراء، وتلك سبيلها لابتزاز المال. وصحف تمزق الأعراض السياسية العظاء الدولة، لأن التهديد والوعيد هو سبيلها إلى تحقيق الربح الحرام.

ليست هذه حرية، وإنما هي إباحية في أسوأ مظاهرها، وشر معانَها. ومن حق الأفراد على الدولة أن تعصمهم من أن يغرقهم الأفاقون في طوفان من المفتريات. سيقولون أن القانون، يقطع الألسنة الوالغة، ويقصف الأقلام الجامحة، ولكن البسطاء هم الذين يقعون تحت طائلة القانون، فأما الأفاقون متحجر والضمائر فلديهم كثير من الوسائل ليفلتوا من قبضة العدالة.

وشهوة الافتراس في أعماق الطبيعة البشرية، فكما كانوا، في العصر القديم، يجمعون الرومان في حفلات عامة ليشهدوا الأسود الجائعة تطلق على الأسرى ، فكذلك نرى جمهرة القراء في العصور الحديثة يجدون سلوى حين يتابعون حملة صحفية يشنها صحفيون إجراء على فريق من رجال السياسة ولا يكلف عامة القراء أنفسهم مشقة البحث هل تلك الحملة صادقة، أم أن سداها ولحتها الكذب. وسرعة التصديق، وسرعة النسيان، والكسل العقلي، وانعدام ملكة النقد، وتلك هي مميزات الجماعة بصفة عامة، تجعل افتراء المفترين سهل النفاذ إلى عقلية الجماهير.

وإنك لتذهب في العجب كل مذهب حين ترى رجلا، تظنه العقل مجسماً، يصارحك بأن الصحف جعبة أكاذيب ثم لا يلبث ذاك العاقل أو المتعاقل أن يقص عليك أنباء الحملة التي يوجهها أحد الصحفيين لرجل من رجال الدولة، والتهم التي يزجيها إليه بغير حساب، فإذا كان هذا هو شأن الرجل العاقل أو المتعاقل فما بالك بعامة الشعب أو رجل الشارع.

وللكلام المطبوع سحر أي سحر، فترى الرجل يروي لك خبرة ثم يقسم جهد يمينه أنه الحق الذي لا مراء فيه، ويدلل على صحة ذلك بأن الجريدة قد روته ونشرته، ولو على المسكين كيف تطبخ بعض الصحف لما صدق من قولها حرفاً واحداً.

وللصحفي البارع ألف وسيلة كي ينحدر إلى مكان الاقناع بل محل اليقين من نفوس السذج دون أن يناله القانون بعقاب على أنه إذا كان للعدالة أن تهوى بيدها على رؤوس قرصان الصحافة تهشمها، وعلى أيدي المفترين تقل أظافر الشر فيها، فليس للحكومات أن تتخذ شرور نفر ذريعة للبطش حرية الصحافة الحرة وإلا كانت حكومات مستعبدة، فساد العضو يتطلب البتر، وليس الإجهاز على الحياة طريق البرء من الداء.

إن من المؤلم حقاً أن توجد صحف لا تتورع عن أن ترفع إلى القمة اشخاصا لا يستحقون إلا أن تمرغ في التراب جباههم، وتهوى إلى الحضيض بأشخاص جديرين بأن يكون في الذروة مكانهم، وتلك الصحف الضالة المضللة، لا تخضع لوحي الضمير، ولا ما تمليه مصلحة الوطن، وانما تتأثر باعتبارات شخصية، وتستلهم شيطان المادة. وفي الحق أن لحرية الصحف اخطارها التي لا يستهان بها. فالمواد السامة تصلح للتطهير، كما تستخدم للقضاء على الحياة. والمواد المتفجرة ينتفع بها في السلام كما تستخدم في الحروب الدموية.

ليس من شك في أن سوء استعمال الحرية من جانب كثير من الصحف في العهد الأخير، قد جعل التحمس لتلك الحرية يفتر بعض الشيء واليقين المطلق في مزياها يتزعزع، ففي كل بلاد العالم، تضاعف في ميدان الصحافة طوفان الصحن الرحيضة التي تغذي الجمهور اسواء غذاء وأقتله. ولقد أتسع نطاق الصحف اليومية، والمجلات الأسبوعية، إلى حد أنها تخصص حيزاً كبيراً لغير

المسائل السياسية. فهل تراها تشغل ذاك الفراغ الكبير بالمقالات الأدبية، والبحوث العلمية والتاريخية، والفصول الوطنية، التي تغرس في النفوس حب التطلع نحو المثل العليا. ويحمل القول هل ترى تلك الصحف تهتم بنشر ألوية الثقافة، ورفع أعلام التهذيب؟! مع الأسي لا! فإن أكبر همها، وغاية الغايات عندها أن تتسلط على هوى أكبر عدد ممكن من القراء فننشر الفصول الطوال في بيان المآسي والمخازي التي تثير فضول الجماهير، وتنشر الأخبار الضافية عن أروع الجرائم التي تحرك طلعة الجماعات، وتشيع أحط غرائزها، وتلطخ صفحاتها بصور كبار المجرمين والإسهاب في الكلام عن جرائمهم، إلى حد قد أغرى ويغرى بعض طلاب الشهرة من أن يطبعوا على غرار كبار المجرمين. وتحسب الناس من الغفلة إلى حد أن يصدقوا أنها تخدم الفنون الرفيعة حين تزين صفحاتها بصور العاريات من النساء، في أوضاع مختلفة مثيرة للغرائز، والحق أنهم بجنون شر الجنايات على الفن، وعلى الذوق العام، ويخدشون الفضيلة، ويشوهون الخلق ويسفون إسفافاً بجعل الجمهور يرتكس في حمأة الفساد.

إن بعض الصحف التي تتبجح بأنها صحف أخبار تعني أولا وقبل كل شيء بنشر صور كواكب السينما، والملاكمين، والسفاكين، والوزراء. ذلك بأنها تخضع للروح المادي ولو شوهت الذوق و مسخت الشعور، وأجرمت في حق الأخلاق العامة.

يشعر دعاة الإصلاح بالألم الممض كلما شهدوا ذاك الانحطاط في الأدب الصحفي في العصر الأخير هو الأدب التجاري فحسب. لم تعد معظم الصحف يحاول أن يرفع الجماهير إلى مستواها، وانما ارتضت طائفة أن تهبط إلى مستوى تلك الجماهير. فعلى سبيل التجوز يمكن للصحافة أن تحتفظ بصفة المدرسة لتعليم الشعب. فالواقع أن بعضها قد ظل حقاً مدرسة ولكن لتلقين

الفساد. والخطر الداهم أن القراء وجلهم أن لم نقل كلهم إلا القليل بسيط ساذج يلتهم كل ما يلي إليه في غير وعي عن النافع والضار، والصحيح والزائف – ننادي بأن هذا القطيع الإنساني البريء لا يعرف في أغلب الأحايين الكاتبين للمقالات ولا المورد الذي استقيت منه، فودة الأفكار، و الافكار مودة مثل الأزياء، أن تكون المقالات غفلا من الإمضاء أو يكون الكاتب مقنعة، مع أن الكاتب يعرض على القراء عقله، فهو حين يبدو سافراً يتحرج ويتورع، لأنه يشعر بثقل وطأة المسئولية. وإذن فقد لا يعلم جمهرة القراء أن وراء تلك الأسماء المستعارة، والمقالات العارية من الإمضاء، ضمائر متحجرة، وماضية ملوثا، وكائنات ميكروسكوبية. وهذا التخفي هو الذي جعل كثيرين من علماء الاجتماع والمصلحين السياسيين يشفقون مما يعتبرونه عدم مسئولية الصحافة، ولا تحدثنا حديث قبضة العدالة، فلدى الصحفي البارع الف وسيلة للإفلات من تلك القبضة.

والخطر كل الخطر أن الصحافة "مهنة مفتوحة" تفتح أبوابها لكل طارق. ففيها الأبطال الذين كتبوا أمجد الصفحات في تاريخ البطولة، وفيها قطاع الطرق الذين يرتكبون أسود الجرائم. فيا عجباً كيف يشترط المجتمع في المحامي والطبيب والمهندس والمعلم أن يحمل كل منهم شهادتين، واحدة تنطق بعلمه، وأخرى تنادي خلقه. ثم إن هذا المجتمع لا يشترط في الصحفي الذي يتصدر القيادة الرأي العام، والذي ينصب من نفسه هاديا للأمة ومرشدة في شتى المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية شهادة من علم أو خلق. اللهم أن هذا تناقض صارخ لا يرضى الحق والحقيقة، وشذوذ يمجه ذوق القومية الصادقة يجب أن تمحي من صفحة التاريخ السياسي.

والآن نسأل: هل الصحافة مشروع تجاري أم مشروع وطني؟

يقول الذين يتتبعون تاريخها، ويرجعون إلى تكوينها و نشأتها وطبيعتها إنها مشروع تجاري بكل معنى الكلمة تتوافر فيه كل العناصر التي تتوافر في المشروعات التجارية. أو ليست الصحيفة تبيع الأخبار، و تبيع أعدتها و صفحاتها لمن يبتغي الاعلان عن بضائعه أو مصنوعاته. وإذن فالصحافة مشروع تجاري.

وكيف ننكر على الصحفي الشريف أن يعمل على تغطية نفقات صحيفته، ويسعى لتحقيق بعض الكسب. أو ليس إنسانا يبتغي أن يجني ثمرة عمله. ولا تتكلم عن الوطنية والقومية، فالوطنية والقومية لا تتطلب حتما ودوما تحمل أعباء الخسارة. ولا تحدثنا حديث التضحية فقد لا يكون كل واحد تمكنه وسائله من احتمال تبعاتها، والتضحية بطولة، ومن الإغراق في الخيال أن نطلب من كل الناس أن يكونوا أبطالا. ومن الخير أن نقدر الأمور الإنسانية تقديراً إنسانياً.

ليس الخطر أن تبيع الصحف بعض أعمدتها للإعلان كما يبيع التاجر الشريف بضاعته. وانما الخطر أن يبيع الصحفي كلامه وصمته أو أن يبيع نفسه لأعداء بلاده.. وليس البلاء أن تكون الصحيفة مشروع تجارية، وانما البلاء كل البلاء أن يطغى فيها الروح التجاري، على الروح القومي فتجعل همها أن تتملق شعور الجماهير ولا تهديها، وترجو وجه الربح ولا ترجو وجه الله والوطن.

ولعل الذي يغرى الصحافة العصرية بجمع المال أنها أصبحت من الضخامة وسعة المدى بحيث تتطلب نفقات باهظة لابد من سدها لتعيش وسط التنافس، وتنازع البقاء، ولعل الذي يميل بها إلى تسلط الروح المادية عليها هو أنها أو بعضها أصبح موردا عظما للكسب إذ تدر علها الاعلانات أخلاق الرزق، وكلما اتسع نطاقها تهافتت الإعلانات علها، وكلما قويت واشتد ساعدها، ازدحم الناس على أبوابها، وخطب أقوياء الساعة ودها ليزدادوا بها قوة على قوتهم الموقوتة، وفتحوا

لها خزائن الدولة تغترف منها بغير حساب، وتعلق الطامعون بأذيالها بغية أن تحقق لهم، أطاعهم وتشبث الطامحون إلى الحكم بأهدابها رجاء أن ترفعهم على أكفها إلى كراسي الحكم، وقصدها طلاب الشهرة ابتغاء ذيوع الاسم، ومن خطب الصحافة العصرية لم يغلها مهر! وهذا هو الاغراء بعينه، والانحدار بالمشروع التجاري البريء إلى مشروع للاستغلال البحت.

ومن أسف أن الرشوة لشراء الذمم يمكن أن تختفي تحت ستار الاعلانات. فلكم شهد العالم صحفيين، يساقون إلى دور العدالة تحت عبء الاتهام بأنهم تقاضوا من بعض كبار رجال المال والاعمال الذين يبتغون الترويج لمشروعات مالية وتجارية، ومن المصارف الوهمية، والشركات المالية المشرفة على الإفلاس، ومن بعض الدول الأجنبية التي ترمي إلى بث الدعاية ، تقاضوا من هؤلاء وأولئك مبالغ طائلة مصدرها إجرامي يستروها بحجة أنها أجر للإعلانات. وهذا هو الاتجار بالنفوذ في أقبح صوره، وأسوأ معانيه.

نعم، إن مما يقضي بالأسف أن المغامرين والمقامرين، والأفاقين الذين يغص بهم سوق المال والسياسية في هذا العصر المادي، لا يحجمون عن أن يتخذوا بعض الصحف أداة طيعة لابتزاز المال، واغتصاب السلطة، ولا تتأبى تلك الصحف التجارية البغيضة عن أن تسخر نفسها لتنفيذ تلك المشروعات الاجرامية.

الواجب أن تظل الصحافة مدرسة للتربية السياسية للشعب بدل أن تصبح وسيلة الاستدرار الربح؟ أن بين الأماني والواقع تفصل هوة عميقة. والسبيل إلى تقليل الشرور إلى أدنى حد مستطاع أن تقوم بالإشراف والهيمنة عليها، وعند الضرورة، ولدى الساعات العصيبة في تاريخ الشعوب، وزارة دعاية مستنيرة تستلهم في عملها العقل والمنطق، وتستوحي في توجيهاتها روح القومية الصادقة.

ولا تحسبن أن مبدأ بقاء الأصلح كفيل بتطهير الميدان السياسي من صحافة القرصنة. فبقاء الأصلح مقيد بالبيئة. فإذا كانت البيئة متعفنة لم تجد فيها رواجاً إلا الصحف الخليعة المستهترة. وفي كل حال فإن الفترة التي تنقضي حتى تفارق تلك الصحف الحياة، أن كانت تفارق الحياة، كفيلة بتسميم الجو، وخلق الأمراض السياسية والاجتماعية المستعصية. وفي التنافس الصحفي، تحقيقا لمبدأ بقاء الأصلح، توجد صحف من القوة والنفوذ بحيث تستطيع سحق عدد كبير من الصحف الصغيرة الجديدة بالبقاء بوسائل تعتبر مشروعة في نظر العرف والقانون.

ولقد دلت التجارب الطويلة على أنه لا ينبغي أن يترك لبعض الصحف الحبل على الغارب. بل لابد أن تحمي الدولة القراء البسطاء من سمومها. فالأغلبية الساحقة من القراء يصدقون كل ما يكتب لهم، وقد لا يكون في هذا شر. بل قد يكون فيه الخير كل الخير، لو أن الذين يمارسون صناعة القلم يكتبون ما توحيه إليهم ضمائرهم. و تمليه عليهم المصلحة العليا للدولة، ولكن المشاهد المؤلم أن بعض حملة الأقلام يصدرون فما يخطون عن شيطان المادة.

ونحن في عصر لا يقام للأقلية كبير وزن بل الأغلبية هي كل شيء ولو أنك وضعت مليونا من الأصفار إلى جانب بعضها فإنها لا تساوي الواحد الصحيح، وعلى الرغم من ذلك فإن حكمة عصرنا تجعل الصفر البشري في كفة ميزان، والعبقري في كفة أخرى، ولا تفاضل بينهما!

وبعض الصحف التي تشيد بذكر الخاملين والعاطلين من المواهب لحاجة في نفوس كتابها، تحارب النابغين والعبقريين بأساليب مختلفة، وأسلحة غريبة، ولعل أغرب أساليب المحاربة أن تدبر للواحد منهم «مؤامرة صمت» فلا تذكر شيئا عن أعماله وأقواله حتى لا تسترعي لها أنظار الناس.

ولئن كان لابد لكل حزب سياسي من لسان حال، أي من صحيفة تهتف

بمبادئه، وتروج الدعوة إليه، وتكسب الأنصار إلى صفوفه، وتبث له الدعاية في الانتخابات العامة عسى أن يظفر بالأغلبية ويتولى الحكم، فإذا تولى الحكم عملت على تأييده ونصرته، وإذا كان حزبها الذي تنطق بلسانه غير قابض على زمام الأمور عملت على أن يصل إلى بلوغ السلطة ليحقق برنامجه في الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، إذا كان كل أولئك حقاً مشروعاً، فإن الصحافة الحزبية مثار شكوى من كافة المصلحين.

لا جناح على الصحف الحزبية أن تغلب مبادئ أحزابها، ووجهات نظرهم على مبادئ ووجهات نظر الأحزاب الأخرى. ولا ترتب عليها أن تسمو بزعمائها وقادتها إلى القمة، وتنقد أعمال وأقوال خصومها السياسيين بالحق. ولا إثم عليها أن تشيد برامج رجالها وتسلط النقد على برامج المخالفين. كل هذا حق مباح لا يجعل للمصلحين عليها من سبيل. ولكن الواقع المؤلم، في كل بلاد الدنيا على التقريب أن الروح الحزبية الصارخة، والمصلحة الذاتية، تنزع ها إلى تصوير مبادئ أحزابها أنها الحق الذي لا يشوبه باطل، وان زعماءها وقادتها هم الأبطال، وخصومهم هم أشباح الرذائل والجرائم، وأن برامج أحزابها حين توضع موضع التنفيذ تجلب للأمة السعادة والرخاء، فأما برامج خصومها فلو نكبت البلاد بها فلا تجر في ذيولها إلا الخراب والويلات.

والويل كل الويل أن تتستر الصحف الحزبية على عيوب رجالها، بل وجرائمهم إذا كانوا قائمين في الحكم، وتلتزم جانب الصمت على أساليبهم ووسائلهم المعيبة إذا كانوا خارج الحكم، على حين أنها تختلق العيوب اختلاقاً لخصومها الذين في الحكم رجاء أن تجلهم عن الكراسي ليحتلها رجالها من دونهم، وتلفق لهم التهم، وتبتدع لهم المفتريات إذا كانوا يسعون إلى الحكم سعيهم المشروع.

هذا هو الكيل بمكيالين، والوزن ميزانين. وذاك هو النظر لأعمال وأقوال الأولياء على ضوء الرضا، وللمخاصمين في ظلام السخط والغضب. وفي كل الأحوال تكون الصحف الحزبية مسرحاً للتناحر السياسي، والتطاحن الحزبي، وقد يصل شرها في بعض الأحيان إلى تفتيت الوحدة القومية. وبعض الصحف قد لا يتراجع عن أن يحرق البلاد، ويوقد نيران الفتنة في جوانبها. وبعض الصحف الحزبية قد يفحش في الجو السياسي، ويسرف في حملات الأكاذيب، ويغرق الخصوم في طوفان من المفتريات فيهوى بالأخلاق السياسية إلى الحضيض.

وفي سبيل الظفر بالأغلبية في الانتخاب العام، وفي دور النيابة، قد تعمد الصحف الحزبية إلى مناورات من الطراز الرخيص تنحدر بالخلق العام إلى الهاوية. وقد تسرف في الحزبية إلى حد الإخلال وجر البسطاء إلى الإخلال معها بالمقاييس والمعايير. وأقلية ضئيلة بين القراء هي التي تميز بين الحق والباطل، ولكنها لا تجد الوسيلة دائماً لأن تجهر بالحق، فإذا نادت به لم تأمن أن يسلط عليها الدهماء.

إن من التجني على الحقيقة أن تصور الصحف بأنها مرآة الرأي العام دوماً. فقد تكون ولكن مرآة شوهاء. فالصحفي الذي يستمع لصوت الحزبية، لا لنداء المصلحة العامة يسود صحيفته، بأن هذه هي إرادة الأمة، و تلك هي مشيئة الرأي العام، والحقيقة أن هذه رغبته الجامحة، وتلك هي حزبيته الصارخة، والأمة بريئة مما يصورون.

ولو توافر الصحف الحزبية حسن النية فيها تذهب إليه و تنادي به، لما كان للقائمين عليها من سبيل، أما ومعظمها لا يخضع إلا لما تمليه المصلحة الحزبية، والمصلحة الحزبية وحدها، ولو تعارضت مع المصلحة العامة رفلا مندوحة عن منعها من أن تسترسل في الحزبية الهوجاء.

ولقد اصطلح السياسيون، على تقسيم الصحف إلى طائفتين: صحف الرأي، وصحف الأخبار. فأما صحف الرأي فهي التي تعلق على الحوادث، وتنافح عن بعض المذاهب، وتدافع عن بعض النظم السياسية، وعلى الجملة تعمل على نشر راية السلام العام وخدمة المجموع.

وأما صحف الأخبار فهي التي تجعل السياسة في المحل الثاني وتعنى أكثر ما تعنى بنشر الأخبار، الداخلية والخارجية، التي تثير طلعة الجمهور، ولذلك يكون همها منصرفة إلى التسلية لا إلى التربية، فتقبل عليها الجماعات أيما إقبال لابل تتخطفها الأيدي، إذ أن الجمهور يصدف عن مطالعة ما يحمله على التفكير، وينصرف إلى ما يلهيه، ويقتل به الوقت.

ولو أن صحف الأخبار اقتصرت على نشر الأنباء الصادقة لكان نفعها أكبر من إثمها. ولكن الصحف الصفراء التي ابتلى بها العصر الحديث في كل شعوب العالم، تخترع أوهامها الأنباء، وتلفق خيالاتها الوقائع، وقد تعمد إلى تشويه الحقائق، وإلى الحذف والبتر، لتكون الأقاصيص والروايات التي تقدمها طعاما للجمهور مشوقة مثيرة. وقد تتسلق الجدران، لتسطو على الرجال العموميين في مأمنهم، وتسرق الأخبار المتعلقة بصميم حياتهم الخاصة، ولئن عزت عليها الأخبار الصادقة، لم تتورع عن الاختلاف. والأكاذيب والمفتريات في المسائل السياسية تنحدر إلى العامة فتلتهمها دون بحث إذ هي نزاعة إلى النفاذ في صميم حياة الرجال العموميين الخاصة. ولقد بعث ازدهار الصحف الصفراء، المصلحين السياسيين، على التفكير في حرية الصحف ووضع حد للشرور السياسية والاجتماعية التي تنجم عن إطلاق العنان لأبواق الافتراء.

والظاهرة المؤلمة أن صحف الرأي لا تلبث أن تذبل فتموت على حين أن صحف الأخبار تزدهر وتنتشر حتى ليعد قراؤها في بعض الدول بالملايين. ذلك

بأن الأولى دينها المصلحة العامة، في حين أن الثانية مذهبها الكسب المادي، لا يؤمن أصحابها والقائمون عليها إلا بأنها مشروع تجاري بحت، لا يبحث عما يقدم للبلاد من خدمة.

وضاعف من أخطار صحف الأخبار، تسلط رجال المال والأعمال عليها، وتدخل الشركات المالية في إدارتها، وتدفق الإعلانات من كل جانب عليها، الأمر الذي يهدم استقلالها من أساسه أن صح أن لها استقلالا. أو ليس ما يقضى بالعجب، أن كبريات الصحف في باريس، قبل الحرب العالمية الثانية، كانت مملوكة، معظمها لثلاثة من تجار الورق، ومدير مطبعة، وتاجر سكر وتاجر روائح عطرية، وتاجر منسوجات، ومقاول!

وإذا كان انتشار الصحيفة الاخبارية يصطاد لها الاعلانات، فأي محجة بعد ذلك في أن تملأ صحفاتها بما يروق في عيون أكبر عدد مستطاع من القراء. على أن من الأنصاف أن نذكر أن بعض الصحف الإخبارية، إلى جانب بث الأنباء، تجعل من نفسها هادية للأمة ومرشدة، وتعين على تكوين الرأي العام، وتؤثر في الجمهور بالحق، وتنشر ألوية العد والعرفان.

والصحف المستقلة أداة صالحة للترجمة عن شعور الرأي العام، و الاعراب عن إرادته. والكاتب الحزبي نفسه الذي يلزم جادة الاعتدال، ويجهر بالحقيقة، يكسب الاحترام ويكسب الأنصار لحزبه من معسكر الخصوم السياسيين أنفسهم. وتخسر الصحيفة الحزبية، ويخسر حزبها معها إذا تردت في حمأة السب وانحدرت في هاوية الشخصيات، وانتفع خصمها من هذا التردي والانحدار.

إن العقلاء ينظرون إلى الوقائع بغير التفات إلى التجريح يصب على رؤوس الخصوم، والمديح يكال للأولياء، وإذا كان العقلاء في الناس قليلين فلا شك أن الشعور الانسان يتجه نحو المجنى عليه الذي هاجم بغير الحق.

إلى عهد قريب كانت الصحف تعبر عن آراء الأحزاب السياسية، ولئن كان رئيس التحرير يتصل برئيس الحزب يتلقى منه الوحي السياسي إلا أنه كان في الغالب صوتاً صادقاً من أصوات الرأي العام. ولكن انقلبت الأوضاع، حين أصبح صاحب الجريدة تاجراً همه تغطية النفقات، وتحقيق الأرباح، فيعمد أول ما يعمد إلى الغض من أهمية رئيس التحرير، ومن أهمية الدور الذي يلعبه في حياة الجريدة وفي الحياة العامة كلها، ذلك بأنه يؤثر الكسب على ترويج الإشاعات السياسية.

ولقد تضاعفت نفقات الصحف في العصر الأخير، بصورة أكرهت كثيرة منها على أن تتوارى من الحياة العامة، وإذا احتجبت لم يبق في سوق السياسة إلا عدد محدود من الصحف الكبيرة التي لا تقوى الصحف الصغيرة على منافستها و مزاحمتها، والتي لا يكاد يتلو مقالها الافتتاحي وفصولها الأخرى إلا القليل على حين أن القراء ينهالون على أخبارها. فلا عجب أن ينحط الأدب الصحفي، في كل بلاد الدنيا.

وبلغ بعض الصحف من القوة حدا جعل القائمين في الحكم يترضونها فيغذونها بالأخبار والمعلومات، وهذا الاتصال بالوزارة يجعل الناس يسترسلون إلى أخبارها بثقتهم وتصديقهم، فتزداد قوة على قوة. ولا يضن عليها السياسيون المتطلعون للحكم بالمعلومات السرية يغذونها بأنبائها، فتطالع الجمهور بها بين الحين والحين، فتصبح قوة في الدولة لا يستهان بسخطها أو رضاها.

إن صحيفة قوية يمكنها أن تسقط وزارة وتقيم أخرى مكانها. ولم يكن غريبا في الغرب أن يرشح بعض رؤساء تحرير الصحف أصحاب النفوذ، بعض رجال الأحزاب المناصب الوزارة. والثناء مقايضة، كما يقولون، فإذا أغدق الصحفيون على السياسيين المدح، وحبوهم بالتأييد، أغدق السياسيون على الصحفيين

الهدايا والألقاب، وحبوهم بالمراكز، وندبوهم للقيام بالمهام السياسية.

ولا تقيم الصحف وزنا لسهام النقد تحاول أن توجهها إليها أقلية ضئيلة لا تقدم ولا تؤخر. وماذا يخيفها وقد أصبح لها من النفوذ والسلطان أكثر مما لرجال الدولة أنفسهم، وبات لها من القراء أضعاف أضعاف ما للخطباء من سامعين. وإذا اشتبك عظيم من العظماء، أو خطيب من الخطباء، في معركة مع صحيفة قوية، دارت عليه الدائرة، إذ قد لا تلبث أقوال الخطيب أن تتبخر في الهواء، على حين أن الصحيفة تكرر وتستمر في تكرار شيء واحد حتى تؤمن به الجماهير.

ولقد برزت أهمية الصحافة في الإعلان عن الأشخاص، كما برزت في الإعلان عن البضائع. والحياة العصرية، بما فيها من جلبة، تحمل الكثيرين، كي يلفتوا الأنظار إليهم وسط هذا المعترك الهائل، أن ينفخوا في الأسواق، ويدقوا أمام أنفسهم الطبل الكبير. وفن الإعلان عن النفس يجيده بعض الأشخاص، ويحسنون اختيار الصحف التي تقوم به، ولعل بعض الحاملين الأعباء النيابة، في بعض الأمم، هم أقدر الناس على حبك أطراف الإعلان. وتقوية الصلات مع الصحيفة أو الصحف المنتقاة لتكون مسرحا لذلك الإعلان.

يكفي أن تكون الروابط متينة، بين الشيخ أو النائب، و بين الصحف حتى إذا ارتقى صاحبنا المنبر. فألقى خطبته غثة تافهة. وأدلى بنظريات فجة مهلهلة، أن تحلى أجيادها بخطابه، وتزين صفحاتها بصورته. نعم يكفي أن يصعد صاحبنا إلى المنبر كي تصعد أسهمه في بورصة السياسة.

وممثل الأمة قد يبتغي أن يخاطب الأمة من نافذة البرلمان. وإذا كانوا يسمون البرلمان المنزل بغير نوافذ، فلا شك أن الصحافة نوافذه التي توصل الصوت إلى خارج قاعة الاجتماع. وما من عجب أن يزهد كثير من ممثلي الأمة في اللجان وأعمالها الصامتة ويرغب في المنبر وأصواته العالية المدوية.

وفي كل أمم العالم تجد الانسجام بين الصحافة وبين مستودع سلطة الأمة. فالمنتخب يرجو أن يغمره رضا دائرته الانتخابية فتعيد انتخابه.وقد يطمع بعض الممثلين في مناصب الوزارة. والصحافة في الحالين هي لسانهم الناطق.

قد تنزع الصحف إلى الشر فتطوح بالرؤوس الصالحة تحت المقصلة. وتضع أكاليل النصر فوق هامات الطغاة. وقد تميل إلى الخير فتقوض دعائم الظلم. وتدك صروح الطغيان.

وآفة الصحافة أن تخاف الجمهور، وتسرف في الخوف من انصرافه عن قراءتها، وانفضاضه من حولها، فيدفعها ذاك الخوف إلى غير لائق بالسداد والصواب، ويمنعها عن الجهر بالحق والحقيقة، ويحبس أقلامها عن تبديد سحب الجهل والضلال. وآفة الصحافة العصرية التي تبطش بحريتها، و تعصف باستقلالها في الرأي تسلط رجال الأعمال عليها. ففي عام ١٩٢٥ كانت تصدر في أمريكا ٣٠٠٠ صحيفة توزع أكثر من ٥٠ مليون نسخة، فصور لنفسك كم من رجال الأعمال يقوم على ذاك العدد الهائل من الصحف؟

وآفة الآفات أن يهيمن على بعض الصحف بعض الذين لا ضمائر لهم فيعمدون إلى سياسة "هز الشجرة" ليساقط عليهم رطباً جنياً، فيغترفون من الأموال العامة، ثم يسرفون في الطعن والتجريح، ليصيبوا أكثر مما أصابوا غنماً. على أن بين القديسين وقطاع الطرق، قوما صالحين للصحافة بين الحرية والإباحة، حد هو النظام المشروع الذي تحققه وزارة دعاية توجه الصحافة وجهة صالحة لخير الدولة العام.

طغيان المال على السياسة

لم تكن الروح المادية وقفا على أمة دون أمة، أو عصر دون آخر. وإنما وجدت في كل الأمم، وكافة العصور. وما استأثرت برجال السياسة، ولكن تسلطت على جميع الطبقات. ويقول الذين يظلمون المشتغلين بالسياسة أن الفساد أكثر شيوعا بين صفوفهم، وأنهم، بصفة عامة، دون المستوى الخلقي العام. وينادي الذين يشايعونهم أنهم، في الجملة أطهار أبرار، وأن النعاج المصابة بالجرب لا تصيب القطيع بعدواها، وأنهم من قوة الخلق بحيث يقاومون أشد وسائل الإغراء التي تتوافر في السياسة أكثر من غيرها، ومن المناعة بحيث يسلمون من عدوى الفساد. ويقول الذين ينصفون الحق والحقيقة أن رجال السياسة ناس ككل الناس، في المستوى الإنساني العادي، لا خيرهم ولا شرهم، تجرى عليهم أحكام الطبيعة البشرية، فمنهم أقوياء النفوس الذين يجاهدون انفسهم فيقهرون كل المغريات، ومنهم ضعاف النفوس الذين يتسلط عليهم الروح المادي فيجعلهم يتردون في هاوية الفساد. وإنما اشتهر السياسيون بالفساد أكثر من غيرهم لأن أعمالهم تجري في الغالب في ضوء الشمس ووضح النهار، ولأن مشروعاتهم تتم بسمع الجمهور وبصره، فتتعرض للطعن والتجريح طوراً، ويسلط عليها شعاع النقد تارة أخرى.

وتختلف صور الفساد باختلاف العمور والأمم، ووفقا للتطور التاريخي، ولكن الفساد هو الفساد في كل زمان ومكان، وعبثا حاولت شرائع السماء و شرائع الأرض أن تجتثه من أصوله، وعلى غير طائل جاهد الدعاة والمصلحون لاقتلاعه من جذوره، وإنما حبطت المحاولات كلها الآن بذور الفساد متأصلة في أعماق

النفس البشرية قد تساعد البيئة والتربية على عدم نموها ولكنها لا تستطيع القضاء عليها بحال من الأحوال. وقد تساعد الوراثة والبيئة على نموها وانتشارها. ذلك بأن الأنانية هي مصدر الشرور الإنسانية كلها، وحب المال مشتق من الأنانية و إذن فهو مبعث الشرور جميعاً.

كل إنسان يطمع في الرخاء المادي فيطمع في مال أخيه وجاره، وكل فقير يود أن يتخلص من براثن الفاقة، فيرنو إلى مال الغني، وكل غني يرجو أن يضاعف قسطه من الرخاء فلا يتورع عن السطو على من هو أغنى منه، ولا يتعفف عن استغلال جهود الفقراء. والكل لا يتحرجون عن الإثراء على حساب المجموع. وقد وقع في روع الناس جميعاً أن المال أن لم يكن هو السعادة، فهو شرط لازم لتوفر تلك السعادة.

وكل أمة تستشعر من نفسها القدرة على الحرب، وعلى انتزاع أموال الأمم الأخرى، لا يتراجع ضميرها أمام إراقة الدماء، وإزهاق الأرواح، وإخضاع الغير لتحقيق أغراضها ومطامعها، وجعل المقهورين بمنزلة العبيد الأرقاء تسخر هم كما تسخر الآلات، وتطلق يد السلب والنهب في مواردهم، ورغم كل أولئك تكبر الإنسانية، ويكبر التاريخ من يسمونهم الغزاة الفاتحين، ولا يكبرون قطاع الطرق. ويذكر التاريخ أن بعض الأمم اتخذ الحرب صناعة تدر إخلاف الرزق ولهذا كانوا كلما فرغوا من استعباد أمة، هموا باسترقاق أمة أخرى.

ولا يعدم المعتدي وسيلة يبرر بها عدوانه، فاجتياح الأمم المجد والسلطان يسمى تحقيقاً لأمن الدولة وسلامتها، والسطو على الشعوب لانتزاع خيراتها يدعى حرباً دفاعية بحتة، وتقتيل الشعوب وتخريبها باسم الاستعمار يسدل عليه ستار الرغبة في رفع ألوية الحضارة، ولقد يأتمر المستبدون بحرية الأمم، فيتآمر رجال الحرب والسياسة على أن يشنوا غاراتها، وما كان نابليون يتأثم إذ يقول أنا أعلن

الحرب ومسيو تاليران يوجد ما يبررها.

وأخذ الاستغلال صورة أخرى، في عصور الظلمات، وعهد الإقطاعات، إذ كان النبلاء يلحقون الناس بالأراضي العبيد يستغلونهم في أسوأ مظاهر الاستغلال. وفي العصور الحديثة أخذ الاستغلال صورة متباينة، وأشكالا مختلفة، فرأس المال يستغل العمل، وتجار السياسة يستغلون الشعب، والشعوب يستغل بعضها بعضاً. والمال قوة أي قوة. وهو ليس عصب الحرب حسب كما كان يقول نابليون، وإنما هو عصب السياسة أيضا. لا بل هو عصب كل شيء. و لعل قوة المال هي التي جعلت التفاني فيه والتهالك عليه: مصدر كل شر.

كان فيليب ملك مقدونيا يتبجح بأن في وسعه الاستيلاء على أي بلد إذا هو استطاع أن ينفذ له حماراً يحمل ذهبا. وإذ قال السائلون للمعز: أين حسبك ونسبك؟ التي عليهم سيفه، و نثر فوق رؤوسهم ذهبه، وقال هذا حسبي، وذاك نسبي! وتحت سلطان الرهبة والرغبة آمن سائل المعز بما قال. ومن عهد فيليب والمعز نرى كثيرين يفاخرون بأنهم عمليون، وأنهم يفكرون على هذا النحو، ويذهبون ذاك المذهب.

لقد كان أحد ملوك الإنجليز يزعم أن النزاهة لا وجود لها، وإنما تختلف أثمان الرجال صعودا وهبوطا. ويقول الإنجليز ويقول الفرنسيون في أمثالهم: لكل واحد ثمنه! وهم يقصدون أن هذا يشتري بالمال، وذاك بإمارة، وغيره بوزارة، وآخر برتبة أو لقب، ورجل يكتسب بمنصب وغيره يكتسب بامرأة، وغير هؤلاء جميعا قد يكتسب بالملق والدهان.

وملأ لويد جورج فه بتلك الكلمة: السياسة عمل قذر في أيدي قذرة! على أني أعتقد أن الإنسانية ما زالت بخير، وأنه لا تزال فيها قيم أخلاقية تملأ القلوب حباً وإيجابا، وأن أولئك الذين ينظرون إلى العالم تلكم النظرات السوداء إنما هم

من جماعة المتطيرين. لكن لعل الذي حملهم على هذا الإسراف في التشاؤم هو ندرة أمثلة النزاهة بين رجال السياسة في كل العصور وفي كافة الأمم، إلى حد أن كثيرين من الذين ذاعت شهرتهم في السياسة إنما كان مبعث تلك الشهرة النزاهة والاستقامة أكثر من أي شيء آخر، وأن "روبسبيير" لم يكسب ما كسب من قوة وسلطان إبان الثورة الفرنسية إلا لأنهم كانوا يدعونه "النزيه"، وأن الناس اليوم إذا تحدثوا بالإعجاب عن أحد رجال السياسة وصفوه بالنزاهة كأن القاعدة في الميدان السياسي الرشوة والفساد والاستثناء النزاهة والاستقامة. والحق أنه طالما وجدت الملكية الفردية فسيكون بين الناس أغنياء يلوثون غيرهم بالرشوة وأغنياء فقراء النفوس، وفقراء من المال على تمام الاستعداد لهذا التلويث، حب المالكين في أعماق النفس البشرية لا يستطاع انتزاعه محال، وهو منبع الشرور الانسانية جميعاً.

ولا نظل عهدا فنقول إنه انفرد بالرشوة، ولا تجنى على شكل من أشكال الحكم فتنادي أن الفساد ازدهر تحت ظلاله، وإنما وجد ابان كل عهد، وفي ظل كل حكومة، لأنه جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية، ولا يمكن القضاء عليه إلا إذا خلق الناس خلقاً جديداً، وإنما تختلف العهود، وتتميز أنواع الحكومات، بشيوع الفساد، أو انحصاره في دائرة ضيقة، فأما العهد الذي بريء من شهمة الرشوة والحكومة التي خلت صحيفتها من كل شائبة الفساد، فلا وجود لها إلا في خيال الحالمين، وكل شيء نسبي في هذا العالم.

لقد كان اليعقوبيون غلاة الثورة الفرنسية أشد الناس تلطخا بأوحال الرشوة والفساد، ولم تبرأ منها إلا صحيفة "روبسبيير"، فلقبه مواطنوه بالنزيه إكباراً له. ودب الفساد في روسيا القيصرية، وتفشت الرشوة في الدولة العثمانية، واستشرى الفساد حينا في إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وعلى الجملة فقد وجد

الفساد في كل بلاد الدنيا وتحت سلطان مختلف الحكومات. لكن الفساد قد عم في العصر الحديث أكثر من كل العهود السابقة ولا تعليل لتلك الظاهرة إلا أنه قد وجدت ثروات طائلة تطوع لأصحابها ضروباً من اللهو، لم يدر بخلد أحد في الماضي، وأتيحت فرص كثيرة لحيازة تلك الثروة الضخمة.

إن لعبة ساعة في بورصة الأوراق المالية والعقود تجعل صاحبها من أصحاب الملايين، وأن رجال الصناعة إذا ترخصوا في ضمائرهم واستباحوا لأنفسهم استغلال جهود العمال ليصبحوا من أصحاب الثراء الطائل، وأن محظوظاً يضارب في الأسهم والسندات أو يحصل على ورقة رابحة من أوراق اليانصيب ليصبح ويمسي من السراة، وإن سياسيا متحجر الضمير يستحل لنفسه الإتجار بنفوذه والاستغلال لسلطانه ليغترف ومن يلوذون به المال.

والآن ما هي الرشوة؟ لا تحسبن أنا سنخوض في جدول مدرسي أو بحث فقهي قانوني، فعندنا أن الرشوة في العرف السياسي أوسع حدودا من تلك التي تقع تحت طائلة القانون، ومع ذلك أو ليس القانون نفسه يعني من العقوبة أعمالا يستنكرها الخلق أشد الاستنكار، ولمقاييس والموازين في تقدير الفساد السياسي تختلف باختلاف الخلق العام، ففي الأمم الفتية الناهضة التي لم تتلوث بعد بأدران الفساد ترى الضمير العام يثور ويتقزز لدى اكتشاف حالة من حالات التنكب الطريق النزاهة والاستقامة، فإذا بلغت الأمم دور التحفن، ثم جاوزته إلى طور التحلل الفت الفساد، فترت حرارة استنكارها له ولمرتكبيه.

الرشوة في العرف السياسي تشمل مجموعة الوسائل السياسية التي يستخدمها المرخصون في ضمائرهم جريا وراء منافع ذاتية بوسائل إجرامية أو على العموم بأساليب غير مشروعة يمجها الخلق القويم لأنها تحمل القائمين بالأمر على أن تخونوا واجبهم أو يسيئوا استعمال السلطة المخولة لهم.

وما أردنا أن نأتي بالتعريف الجامع ولا حسبنا أن عبارتنا خلو من الغموض ولكنا نسترعى النظر والفكر إلى أن القيم الأخلاقية تختلف باختلاف البيئات وتبعاً للطور التاريخي وفي كل حال فإن الأمثال التي سنضربها للناس والصور التي سنسوقها أمام أنظارهم ستلقي كثيراً من الضوء.

ونبدأ بالبداية كما يقول الفرنسيون فنتكلم عن إفساد الناخبين.

الحقيقة التاريخية أن التأثير في الناخب ليعطي صوته الناحية معينة لم تكد تخلو منه أمة من أمم العالم غنيها وفقيرها على السواء. ففي أمريكا وهي موطن الملايين و المليارات لا يتعفف بعض كبار الزراع عن أن يمدوا أيديهم لبضعة دولارات لإعطاء أصواتهم، وإذا كان الضعف الإنساني يحاول بكافة الوسائل أن يستر نفسه ترى أولئك الأثرياء الأدنياء يتفلسفون فيقولون أن دولارات المرشح حل لهم. لأنها بمثابة تعويض عن الفترة التي أضاعوها في إعطاء أصواتهم! وفي إنجلترا، ضج الناس بالشكوى ردحا طويلا من الزمن من أولئك الذين يكونون الثروات الضخمة في المستعمرات ثم ينقلبون إلى بلادهم يمعنون في الناخبين إفساداً إبان المعارك الانتخابية ولئن كانت الرشوة الانتخابية قد خفت وطأتها في ميدان الانتخابات البريطانية فلا تزال آثارها باقية ولم تستطع القوانين المختلفة أن تقضى عليها القضاء الأخير.

وقد عجزت العقوبات في كل بلاد الدنيا عن أن تقضى على الرشوة الانتخابية فوجدت في جميع الأمم على التقريب وإنما تختلف أتساعاً وضيقاً تبعاً للخلق العام والشعوب التي قلت فيها تلك الرشوة تذكر بالتعيين وهي سويسرا.

وتقع الرشوة الانتخابية في صور مختلفة غير إعطاء المال وترى الراشين يتفننون في ابتكار الرشي التي تتمشى مع طبيعة كل ناخب ولا يحجمون عن استئجار الخطباء الذين يروجون لهم الدعوة والهاتفين والمصفقين الذين يهيئون لهم

الفوز في المعركة الانتخابية. وليس في الإمكان حصر صور الرشوة الانتخابية. على أن من الجناية على الحياة العامة تضييق دائرتها بتقديم المال حسب. وقد يكون المشرع مسوقا إلى التحديد ولكن السياسي الذي يبتغي أن ينزه السياسة عن شوائب الفساد مكره على اعتبار رشوة انتخابية كل ما يفتك بضمير الناخب. إذ يؤثر في ارادته. فيجعله يصوت في غير الجهة التي اختارها من قبل. وإن كان غير حالة الدفع نقداً.

فقضاء حاجة غير مشروعة في جهة حكومية أو غير حكومية تعتبر رشوة من أسوأ مظاهر الرشوة وتعيين الأقارب والأصهار وجلب الدرجات والعلاوات والاستثناءات يعد رشوة انتخابية وإيثار الناخب في أرضه أو زراعته لا يفلت من قيود الرشوة. وبذل الوعود، وقطع العهود، قد لا يخلو من شوائب الرشوة. وإنما نسرد في توسيع محيط الرشوة الانتخابية لأن لها أسأم النتائج، فإذا كانت الرشوة الحكومية تفسد أداة الحكم فإن الرشوة الانتخابية تشوه إرادة الأمة وتلوث أداة الحكم معا إذ تخرج نواباً لا يمثلونها، ويعيشون في الحكم فسادا ومن كانت الجريمة وسيلته إلى مقعد النيابة لم يتورع عن ارتكاب أي إثم سياسي. وهنا لا نستطيع أن نغفل الكلام عن نفقات الحملة الانتخابية في تلك النفقات شبهات قد ينطوي في ثناياها كل معاني التأثير في الناخبين.

يبتغي كل حزب أن يظهر على منافسه ويفوز بالأغلبية في الانتخاب رجاء أن يتسلم مقاليد الحكم فيطبع الشئون العامة بطابعه وينفذ برنامجه في الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وإذن فمن حقه أن يستخدم كل وسيلة مشروعة لبلوغ غايته. وليس من شك في أن الحملة الانتخابية تكيد نفقات باهظة وخاصة مع قيام الانتخاب المباشر. ولما كان بعض الكفايات الفقيرة لا يقدر على النهوض بأعباء الحملة الانتخابية، فلا حرج على أحزابهم أن يمدوا إليهم يد

المساعدة كيلا تحرم البلاد من كفايتهم، وهذا الذي تجري عليه أحزاب العمال في أمم الغرب على أن تقتطع، في كل شهر، جزء من المكافأة البرلمانية لتسد نفقات الحزب والمصاريف الطارئة وفي هذه الصورة يكون الإنفاق على الانتخاب مباحا. على أنه ينبغي أن يلاحظ أن الإنفاق بسخاء إنما يكون في مصلحة المرشح الغني، ومن مصلحة الحزب الغني، وقد يكون المرشح غير أهل للنيابة، وقد يكون الحزب غير عام بالكفايات التي تستطيع الاضطلاع بأعباء الحكم ومسئولياته، وكل أولئك يزيف نتيجة الانتخاب ويجعلها في الواقع غير معبرة عن مشيئة الأمة.. فمن يقوى على إقامة المآدب والحفلات وينفق عليها بغير حساب؟ ومن يقدر على أن يبث الدعاة في كل جانب، ويزجي سماسرة الانتخاب في كل مكان، ويمطر الناخبين وابلا من النشرات اجتذاباً لتأييدهم وكسباً لأصواتهم؟ ومن يستطيع أن يشتري كلام الصحف وصمتها ليكسب تأييدها، ويتقي تخذيلها؟ ومن في وسعه أن يهيئ للناخبين سبل الوصول إلى محال الانتخاب، وهم يعدون بالآلاف ولهم تحكم في المطالب ليس إلى الفرار منها سبيل؟ .. كل تلك النفقات الجزافية لا يقوى عليها إلا الأثرياء أفرادا كانوا أم أحزابا، وهذا الذي جعل بعضهم يجترئ على الدعوى بان سلطة الأمة أن هي إلا إحدى الخرافات.

والخطر كل الخطر أن يشعر بعض البيوت الصناعية والمالية والتجارية أن له مصلحة في توجيه الانتخابات وجهة معينة، فيهب لنصرة الحزب الذي يعتنق وجهة نظره ويساهم بنصيب كبير في نفقات الحملة الانتخابية فيرجح كفة الحزب الذي يناصره على كفة الأحزاب الأخرى وجعل نتيجة الانتخابات العامة غير معربة عن الإرادة الحقيقية للبلاد.

وفي الواقع فقد يكون لتلك البيوت الصناعية مصلحة في تشريع خاص أوفي سياسة مرسومة أو في فرض ضريبة جمركية واقية، وتلحظ أن هذا الحزب أو ذاك

يذهب هذا المذهب فتتولى الدعاية له وتشتري الأبواق لنصرته فتعزز سياسة اقتصادية قد تكون في غير مصلحة الأمة وإنما هي في مصلحة حفنة من الماليين. والبيوت المالية والشركات التجارية هي آفة السياسة في العصر الحاضر، ورجال المال والأعمال إذا اقتحموا انفسهم على المسائل العامة أو احتالوا للنفاذ إليها فهناك الخطر الداهم الذي يهدد نزاهة الحكم، ويهدد النزاهة السياسية بوجه عام.

والرشوة الانتخابية قد تكون سابقة على الانتخاب للظفر بكرسي النيابة وربما إلى كرسي الوزارة، وقد تكون لاحقة له لضمان العودة إلى مقعد النيابة والتأهب دوما لمنصب الوزارة، ولذلك يكون الإغداق على الناخبين أولاً وآخراً. ولا تؤمن الدوائر الانتخابية بالمبدأ الدستوري القائل بأن النائب أو الشيخ المنتخب، لا يمثل دائرة بالذات بل يمثل الأمة باسرها ويجرها عدم الإيمان هذا إلى الغض من جهود النائب الذي يكرس نفسه لخدمة الأمة باسرها، لا لخدمة دائرة بالذات وتكون كل أعماله ونظراته البرلمانية عامة لا محلية.

ويشير الناخبون إلى هذا النائب أو ذاك إشارة الإكبار، لأنه كما يقولون يخدم دائرته فيعني بريها وصرفها، وعمدها ومشايخها، ويطرق باب المدير والمأمور وملاحظ البوليس، ويتسلل في دور الإدارة وينساب في دواوين الحكومة ويثقل على رجال الحكومة وخاصة الوزراء ويعين هذا في وظيفة حكومية فإن عزت ففي شركة أجنبية ويأتي لذاك بدرجة ولغيره بعلاوة أو استثناء، وجملة القول يشتغل واسطة لقضاء الحاجات.

من الطبيعي بل من الواجب أن يعني النائب بالمشروعات الخيرية في دائرته ولكن أن يكرهه الناخبون على المساهمة في أعمال الترف فهذا ما يدخل في نطاق الرشوة الانتخابية وقضاء الحاجات والتكالب على مقاعد النيابة ومناصب الوزارة والتهالك على الاحتفاظ بها والعودة اليها، كل أولئك قد خلق في الأمم طبقة

محترفي السياسة الذين لا ينظرون إلى كم أدرت على الشعب من فائدة، وإنما كم أغلت وتغل عليهم هم من مزايا لا يستهان بها.

وكسب تأييد أعضاء البرلمان، والتأثير فيهم لقضاء المصالح المختلفة بأخذ صورة شتى غير العروض المالية. وإذا كان العضو من ذوي النفوذ كما اصطلح على هذا الوصف في البيئات المصلحية لم يستكثر عليه ثمن. وفي هذه الحالة يختلط الأمر فلا يدرى أحد هل العضو مثل المصالح العامة أم المصالح الخاصة، وهل هو نائب أم سمسار. ولقد تفنن ذوو المصالح وأصحاب الحاجات في كسب تعضيد أعضاء البرلمان ذوي النفوذ في كل بلاد العالم حتى لتقدم الشركات الأهلية على منح بعضهم اشتراكات مجانية لسفر على خطوط الطرق الحديدية أو لاستخدام وسائل المواصلات الأخرى ولا تعدم تلك الشركات المبررات التي تستر أغراضها.

وللشركات بصفة عامة وسائل جهنمية لاصطياد نفوذ ذوي النفوذ. فهي تغدق عليهم الأسهم والسندات بغير مقابل أو بمقابل ضئيل لا يتكافأ مطلقا مع قيمتها الحقيقية. وهي تعرض عليهم عضويتها، لا لكفاية مالية أو اقتصادية، ولكن لنفوذ فعال في مختلف الجهات الحكومية يأذن بتأسيس الشركات التي لم تؤسس ويعين الشركات الوليدة الناشئة على أن تنمو وتترعرع، ويساعد الشركات القائمة على أن تزدهر وتتضاعف مواردها. ومن أجل تظليلها بتلك الحماية القوية المجدية تبسط الشركات أيدها كل البسط لذوي النفوذ من وزراء وسياسيين وبرلمانيين، لا لاستغلال مجهوداتهم بل لاستغلال أسمائهم، ولا لعمل قاموا به بل لنفوذ بذلوه. والمصلحة العامة هي التي تضار بتلك الأوضاع الشاذة المريبة. فإذا تعارضت مصلحة الدولة ومصلحة الشركة المظللة بحماية بعض البرلمانيين فمائة في المائة سيؤثر البرلمانيون الثانية على الأولى. وإذا اصطدم الدفاع عن الشركة بالدفاع عن مصلحة الجمهور فأكبر الظن أن يضحي بمصلحة الجمهور.

وأمران لا ثالث لهما: فإما أن رئيس الشركة أو الشركات، وعضو مجلس الإدارة، أو مجالس الإدارات، من المستوزرين و البرلمانيين، يعمل أو لا يعمل، فإن كانت الأولى فأغلب الظن أنه لا يقوى على الاضطلاع بأعباء النيابة وأعباء الشركات، ويوفق بين العملين. وإن كانت الثانية فهي رشوة سافرة لا يغني عنها حجاب من أعاليل في أباطيل. ولكن كانت الشركات، في كل أمة تضع مصالحها فوق كل اعتبار، فلا شك أن خطر استثمارها النفوذ البرلمانيين، يشتد ويتفاقم، في الأمم التي يتسلط فيها العنصر الأجنبي على معظم المرافق القومية، إذ لا يحجم عن التضحية مصلحة الدولة في سبيل مصالحه الخاصة لانعدام الروح القومي.

والجمع بين رداء المحامي وشارة النائب يضاعف من خطر الإتجار بالنفوذ. فالحد الفاصل بين القضية التي يجب للمحامي أن يترافع فيها، والمصلحة الذاتية التي يرجى قضاؤها، والتي لا تدخل في نطاق المحاماة، وإنما يلحظ فها نفوذ النائب، حد دقيق يصعب بل يتعذر في معظم الحالات تعيينه. بل هو خط مرن يزيده الترخص في الضمير مرونة. وكم من ذوي الحاجات، وطلاب المصالح الذاتية، يلبسون حاجاتهم أثواب القضايا، ويصبغون المصلحة الخاصة بصيغة المصلحة العامة، ثم يتقدمون بها إلى المحامي النائب رجاء أن يغالط نفسه إذا كان هش الضمير، أو ابتغاء مرضاة كبريائه أن كان من ذوي الكبرياء الكاذب، أو ليحتالوا على أن يخدعوه عن شرفه وذمته كلما وجدوا إلى الخداع سبيلاً. وتحقيق مصلحة خاصة في أية صورة، وجر مغنم بأي شكل من الأشكال، سواء للبرلماني أو الوزير أو رجال السياسة بصفة عامة، يدخل في دائرة استغلال النفوذ الذي لا يجدى فيه الدفاع الملفق، والذي يجب الضرب على أيدي القائمين به حتى تبرأ البيئة السياسية من أدران الفساد، ويؤمن الكل بان مصلحة الدولة فوق كل المصالح.

ولا يدخل في طوق أحد أن يحدد أنواع استغلال النفوذ، فنجتزئ ببضعة

أمثلة والقياس بعد ذلك يهدي إلى الصواب. فالزعيم الذي يزجي إلى دار النيابة أشخاصاً لا يمثلون حتى أنفسهم، سواء أتقاضى على هذا الازجاء جعلا أم لم يتقاض، لهو زعيم يجمع بين استغلال النفوذ والاستهتار بالمصلحة العليا للدولة. والرئيس الذي يحشد معه في صعيد الوزارة من ليسوا من الكفاية الوزارية على شيء الاعتبارات اقتصادية بحتة، إنما هو رئيس يضم إلى الإتجار بالنفوذ، أذى المستوى الوزاري، وأذى المصلحة العامة. والقائد الوطني الذي يغترف المكافآت البرلمانية من خزانة الدولة لملأ بها خزانة حزبه، تحت ستار أي دعوى، إنما يتورط في استغلال النفوذ. والداعية السياسي الذي يأخذ من خزينة الدولة باليمين والشمال القضاء مهمة رسمية ثم ينفق على نفسه والمحيطين به بغير حساب، ثم يأبى تقديم الحساب، لهو متجر بنفوذه لا محالة. والوزير الذي ينتهز فرصة وجوده في الحكم فيصلح معاشه بغير الحق لا يبرأ من إثم استغلال النفوذ.

والوزير الذي يتصيد الأعمال الخاصة التي تدر عليه إخلاف الرزق، وإن كانت تلهيه عن الحكم، فضلا عن الحرج الذي تخلقه إذا اصطدمت تلك الأعمال بمصالح الحكومة، أو أثقلت ضمير العدالة، فشابت نزاهة الحكم، وأثارت غبار حول العدالة. لهو وزير منغمس في الإتجار بالنفوذ.

والوزير الذي يسهل لمن يلوذون به سبل الكسب على حساب المصلحة العامة إنما هو غارق في جريمة استغلال النفوذ سواء أكان شريكا في الكسب أم لم يكن. والوزير أو البرلماني الذي يسخر من يبسط سلطانه علهم من الموظفين أو غيرهم لقضاء مصالحه. وإنجاز أعماله، يقع في جريمة الإتجار بالنفوذ. والسياسي الذي يستدر أسباب الرزق، أو أسباب اليسر والرخاء بطرق غير مشروعة لا تبيحها الشرائع السماوية والوضعية، لمن يتعلقون بأذياله، فتكون التعيينات محاباة صارخة والترقيات والدرجات والعلاوات والاستثناءات، محسوبية كريهة، إنما هو

سياسي يسطو على مال الدولة، ويستغل نفوذه في أقبح صور الاستغلال. والسياسي الذي يتصل برجال المال والأعمال فيجلب له هذا الاتصال مزايا جمة لهو سياسي ليس فوق شبهات الإتجار بالنفوذ. وقصارى القول أن كل مصلحة ذاتية تحقق على حساب المصلحة العامة تتوافر فيها كل أركان جريمة الإتجار بالنفوذ.

وفي المدنية الحاضرة، ساعد تقدم وسائل النشر والدعاية، على ابتكار أساليب جديدة الاستغلال النفوذ. فقد يكون الطبقة من الطبقات أو جماعة من الجماعات أو هيئة من الهيئات مصلحة في إقرار مشروع من المشروعات، أو إصدار تشريع، فينشط الذين لهم مصلحة في الترويج للمشروع، أو الدعاية للقانون، ويسخرون الأبواق الصحفية لذاك الترويج، وتلك الدعاية، ويخفون مقاصدهم الشخصية فيصورون أنفسهم وقد بلغت حرارتهم للمصلحة العامة درجة الغليان، ويقدمون المشروع للرأي العام على أنه يوفر للدولة أعظم الفوائد، وبذلك يخلقون تياراً مصطنعاً لمعاضدة المشروع، أو بعبارة أخرى يلفقون رأياً عاماً صناعياً قد يكون تحمسه بريئاً إذ هو لا يدري ما يجري وراء الستار.

وقد يكون لبعض البيوت الصناعية مصلحة في تقرير تعريفة للحماية الجمركية لمنع تدفق السلع والمصنوعات الأجنبية التي تغمز السوق الأهلية وتحقيق أرباح فاحشة على حساب الاقتصاد القومي ، فتستعين تلك البيوت الصناعية ببعض الصحف وأبواق الدعاية الأخرى على تلفيق رأي عام مصطنع يهيئ الجو السياسي والبرلماني لفرض التعريفة المنشودة. بل إن سلطان المال على السياسة لا يكاد يقف عند حد. فترى بعض الذين تحجرت ضمائرهم من بين المشتغلين بأسلحة الحرب، ينشرون الذعر ويصورون الحرب واقعة لا محالة رجاء أن يحولوا الجزء الأعظم من الموارد القومية إلى صنع آلات الفتك وأدوات التخريب،

ويحملون البرلمانات على فتح الاعتمادات الحربية تلو الاعتمادات، وبذلك تروج تجارتهم وإن كان في ذاك الرواج تهديداً بالتدمير والهلاك. وبعض الذين لهم مصالح مادية في إثارة الحرب، يوغلون في الإجرام السياسي إلى أقصى حد، فيعملون على إضرام نيرانها، ثم سعوا إلى مد أجلها وتوسيع نطاقها، ولو جرت دماء الإنسانية أنهاراً، وأصبح كل عامر خراباً طالما قد عبرت خزائنهم، وشبعت شهواتهم. ووسائل استفزاز الشعب، واستثارة الرأي سهلة ميسرة بفضل الصحف المأجورة والمرتزقة من الدعاة السياسيين. ولئن كان حقا ما يقولون من أن المال يصنع الحرب فن الحق أن يقال أن المال يثير الحرب.

ويسجل الميدان السياسي، في بعض الأمم، وفي غير قليل من الأحوال، أن بيوت الصناعة والمال والتجارة إذا كانت لها مصلحة ظاهرة في مشروع أو في قانون لم تبخل بالمال تبذله لكسب الوزراء والبرلمانيين، وقد تكون الرشوة ملفوفة في غلاف شفاف كان تجعل اللهم نصيباً في المشروع، أو تقدم لهم أسهم وسندات، في سبيل تقرير المشروعات وإجازة القوانين التي تدر الأرباح الوفيرة.

ولقد تختمر في رؤوس بعض الماليين أو دجاجلة المال جريمة النصب والاحتيال السياسي في أوسع نطاق فيستعينون بدجاجلة السياسة لتحقيق أغراضهم الإجرامية، فيلقون في روع الجمهور أن مشروعة مالية أو صناعية أو تجاريا تحقق الأرباح الطائلة يوشك أن يرى الضوء بعد أن قلبوه على كل وجه، وقدروا كل الفروض والاحتمالات، وأن هذا المشروع الجبار لا يعوزه إلا رأس المال الضخم، ثم يحتالون على اصطياد الادخار القومي. وفكرة التقسيم إلى أسهم وسندات تمكن الذين يقتطعون من قوت يومهم ويقتصدون من عرق جبينهم لليوم العصيب أن يساهموا في أي مشروع يغرى بالكسب.

وإذا كانوا في الحرب يمهدون للهجوم العام بإطلاق المدفعية على طول الخط،

فإن الذين يحاربون الادخار الوطني يمهدون بحملة صحفية واسعة النطاق، ثم يغدقون على الأمة الكتب ويغرقون الجمهور في طوفان من النشرات، ويضمنون تأييد هذه الصحف للمشروع ويشترون ما يمكن شراؤها منها ويسرفون في الإعلانات ولا يقتصدون ويشترون ضمائر المترخصين في ضمائرهم من رجال السياسة لمعاضدة المشروع حتى إذا حبكت أطراف المؤامرة، وأتموا نصب حبائلهم لتصيد الأغرار والبسطاء، طرحوا الأسهم والسندات في الأسواق، ومهما يكن المشروع خيالية، أو صعب التحقيق، أو مكفول الخسارة دون الكسب، لم يعدموا أن يجدوا طائفة مسكينة تخدع بدعاياتهم المنظمة المتقنة ثم لا تلبث الأيام أن تكشف عن أن الجمهور المخدوع لم يكن إلا ضحية الدجاجلة المال، وفريسة لتجار السياسة. ثم لا تلبث المأساة المالية أن تنقلب إلى مهزلة فيموت أبطال الرواية مينة مريبة ليدفن السر معهم، ويرى الناس وقد امتزجت الدهشة في نفوسهم بالأسى، مجرمي المال والسياسة في غير غيابات السجون يسرحون ويمرحون.

لقد اعترف " دي ليسبس" في فضيحة قناة بناما أنه أنفق على الإعلانات للمشروع ما لا يقل عن مائة مليون! وتكشفت فضيحة "ستافسكي" وغيرها من الفضائح في فرنسا في عهدها الأخير قبل الحرب العالمية الثانية عن تلويث غير قليل من رجال السياسة من بينهم الوزير الحالي والسابق، والشيخ والنائب، والصحفي، بل لقد أصابت بعض الذين يسمونهم حماة العدل برشاش منها.

وفي غير فرنسا من أمم الدنيا القديمة والجديدة وقعت سلسلة من الفضائح تعلق غبارها بسمعة كثير من رجال السياسة. ويطيب للبيئات السياسية أن تعالج الفضائح البرلمانية بعلاج يزيد في مضاعفات المرض، فإما أن يؤلفوا لجاناً للتحقيق، وإما أن يفزعوا إلى القضاء، فإذا استنفروا لجان التحقيق لم تكد تحرك ساكناً، وظل التحقيق يجر ذيوله طوال الشهور أو طوال السنين، حتى تهدأ ثائرة الرأي العام،

ويعني الزمن على آثار الجريمة، ويفلت المجرمون من قبضة العدالة، وإذا استصرخوا عدالة القضاء ترامت الأيام والشهور ولا يتم الفصل في القضية ووضع العدالة يدها على الآثمين، وإذا طرح على البرلمان سؤال أو استجواب نام نوماً عميقاً بدعوى أنه لا يجوز إثارة السؤال أو الاستجواب طالما أن التحقيق لا يزال بين يدى العدالة، ولجان التحقيق البرلمانية تتنصل من شبهات التأخير والتعطيل بأعذار واهية واهنة هي وجود أوراق التحقيق تحت أيدي حماة العدل، ويتملص حماة العدل من المطاولة أو التراخي بوجود الأوراق في لجان التحقيق. وهكذا تمضي الشهور والسنون حتى تسقط الجريمة بمضي المدة.

وكيف السبيل إلى اكتشاف الحقيقة، وعقاب المسئولين، وقل ألا يوجد في تضاعيف كل فضيحة كبرى وزير أو شيخ أو نائب يجمع بين الشارة والرداء، وله زملاء برلمانيون يشايعون ويجاملون، يخاف بعضهم أن يمس ويصبح في مثل هذا الموقف، ويصطنع بعضهم الخوف من المساس بسمعة الدولة، ويعتقد نفر بسذاجة أن المتهمين ضحايا لكيد الخصوم السياسيين، والجمع بين الرداء والشارة قد يجمع بين الرغبة والرهبة لبعض ضعاف النفوس من القائمين على توزيع العدالة بين الناس. وحيلة مكشوفة ولكنها قد تكون غير مألوفة للرأي العام المضلل به، لإنقاذ سفينة الوزارة من الغرق وتهدئة ثورة الرأي العام وإفلات المجرمين الحقيقيين من قبضة العدالة، هي أن يقدموا بعض الذين لا وزن لهم ولا اعتبار إلى المحاكمة ظنا منهم بأن صدور الأحكام يسدل الستار على الفضائح.

والرأي العام الذي نتجت تربيته السياسية فلا تنطلي عليه الحيل يعاقب المسئولين والموثين عقاباً أسرع وأنجع من لجان التحقيق و من العدالة، فيطوح بالوزارة أن كانت تستحق التطويح، ويسقط اعتبار البرلمانيين أن كانوا يستحقون الإسقاط حتى ينزووا عن السياسة ويتواروا عن ميدان الحياة العامة و يبرأ الميدان السياسي من

أدرانهم. ولعل من أعظم مجد الصحافة أنها تسلط أضواء نقدها وتنقيها إلى عش الجريمة، وأوكار المتهمين، ولا تزال تتعقبهم وتبث عليهم العيون والأرصاد حتى تكشفهم للرأي العام متلبسين بالجريمة فينالوا من الجزاء ما يستحقون.

والمتقاضي المماطل يعمد للتأجيل وتأخير الفصل في الخصومة قدر المستطاع عسى أن ينهك قوى خصمه أو أن يتيح الزمن له فرصة للخروج من القضية بالغنيمة في أية صورة كانت. والمتهم الذي يشعر أنه مأخوذ بالاتهام يعتصم بالإنكار ظناً بأن الإنكار ينجيه وهاتان الوسيلتان، التأجيل و الإنكار، هما اللتان يلجأ إليهما المأخوذون بالشبهات في الفضائح السياسية رجاء أن يخرجوا منها سالمين. ويحلو لبعض الذين تحوم حولهم الشبهات السياسية أن يصطنعوا العجب من هجر أصدقائهم لهم في أوقات الشدة وساعات الضيق ناسين أو متناسين أن عند الشدائد يعرف الأصدقاء. ومن الفلسفة الفجة لا بل من نوع الاشتراك في الجريمة أن يبشر المبشرون بضرورة الرفق بالمتهمين بل بالتستر عليهم وستر مخالفاتهم الخطيرة ضناً بسمعة الدولة أن تضار بالتشهير وقد فات هؤلاء أن الجسم القوى لا يخشى العملية الجراحية وأن الأحكام الرادعة تجعل المستهترين يكفون عن استهتارهم وإن التستر على الجرائم يضاعف من انتشارها.

ومن الوسائل التي يعمد إليها المأخوذون بتهم سياسية أن ينقلبوا من الدفاع إلى الهجوم فيهاجموا خصومهم السياسيين الذين كانوا يهاجمونهم من قبل أخذا بقول نابليون: "إن خير خطط الدفاع الهجوم!" ولذلك تراهم يكيلون لخصومهم التهم جزافاً ويلصقون هم المآخذ بغير حساب، وهم يحسبون أن الرأي العام من الغفلة بحيث لا يدرك أن ارتكاب شخص لجريمة لا يبرر لغيره ارتكابها بل لا يخفف عنه مسئولية اقترافها.

ولا تتورع السياسة الآثمة حتى عن محاولة تسخير العدالة لأهوائها فكما

تحاول تسخيرها في التنكيل بالخصوم السياسيين والبطش بمخالفيها في الرأي؛ وهي تحسب ألا حرج عليها أن تضرب بسيف العدالة وتلوث السمعة بكلمة العدالة وتقتل خصومها قتلاً مدنياً بحكم العدالة تحاول التأثير فيها بكافة وسائل التأثير الإفلات المتهمين من صنائعها، وإذا لم يكن للقضاء عاصم من خلقه فلا جدوى في تقرير مبدأ عدم قابلية القضاء للعزل، ولا في التخييل بأن تعيينهم وترقيتهم إنما يكون بواسطة لجان مؤلفة من العنصر القضائي وحده. على أن القضاء في كثير من الأمم، قد وقف في وجه عواصف السياسة يصد عن كرامته ويدفع عن استقلاله. نعم، لقد تمعن السياسة في الكيد للخصوم، وتلطيخ سمعتهم، والقضاء عليهم أدبيا، حتى تجعل الجلادين ضحايا، والضحايا مجرمين، فتعيد تمثيل المأساة الخالدة، مأساة تجني الذئب على الحمل.

وخيال الساسة خصب في ابتكار التهم، فقد اخترعت أوهامها لسقراط الحكيم تهمة إفساد الشبيبة الأثينية وحملته على تجرع السم للإجهاز على نفسه. وأخوف ما تخافه السياسة هو استقلال القضاء، وتأبيه الإذعان لأهوائها، والخضوع التنفيذ ارادتها، ولهذا فكثيراً ما تعمد إلى تشكيل أو على الصحيح تلفيق محاكم استثنائية تكون طوع إشارتها تملى عليها من ضروب البطش بالخصوم، وألوان التنكيل بالذين تتوجس منهم خيفة، ما تسميه أحكاما قضائية، وتحاول عبثا أن تصبغه بصبغة الحق و المشروعية. والعدالة هالكة لا محالة إذا استطاعت السياسة أن تسخر لأهوائها قضاة سياسيين. والمستبد الأحمق هو الذي يسلط السيف على رقاب خصومه للإجهاز عليهم، وللطغيان المنظم عن ذلك مندوحة بأن يضربهم بسيف العدالة الزائفة.

أراد بونابرت أن يضرب الملكية في شخص الدوق دانجان، فأخذ يلفق له التهم، ويزعم باطلا أنه يضع يده في أيدي خصوم الوطن، ويأتمر بأمن الدولة

وسلامتها، ثم لفق له محكمة عسكرية ما لبثت حتى قضت عليه بالإعدام، فأعدم رمياً بالرصاص.

ومن الأساليب التي تتبعها السياسة لتتخلص من القضاة الذين تحس منهم النزعة إلى الاستقلال بالرأي، والاحتفاظ بالكرامة، وعدم الطواعية لأغراضها، أن تعمد إلى ما تسميه باطلاً عملية التطهير في القضاء، لتحشد صنائعها، وتحشر مخلوقاتها، الذين تصدر إليهم الإشارة فيذعنون، أو الذين يسبقون رغبات السياسة إلى ما تريد.

لقد شهدت الإنسانية مجازر بشرية لم يكن مثارها الحديد والنار، وإنما كان مبعثها القضاة السياسيين الذين سلطنهم السياسة على من تبتغي الخلاص منهم فكانوا عليهم سوط عذاب. ولا تحفل السياسة بأخطاء القضاء، وإنما تحفل بشيء واحد هو أن يسرع القضاء في القضاء على خصومها، ومخالفيها في الرأي، والذين تهب عليها ريح الخطر من ناحيتهم.

ولا تأبه السياسة لأن يكون حكم القاضي مطابقة أو غير مطابق للقانون والعدالة وإنما يهمها أمر واحد هو أن تجمع بين مظهر الشرعية وبين الإجهاز على المناهضين. ولهذه الاعتبارات مجتمعة، كان ولا يزال المطلوب من القاضي خلقه قبل علمه.

إن سلطان المال على السياسة الشديد. وإن السياسة الفاسدة لتحاول إفساد كل شيء حتى القضاء. ولقد اخترع العصر الحديث كلمة "بلوتقراطية" إشارة إلى النظام الذي تسود فيه قوة المال ونفوذه على رجال السياسة. والبرلمانيون، وهم سياسيون بكل ما تحمل كلمة السياسة من معنى، ليسو جميعاً بمنجاة من تأثير المال.

إن اتخاذ إجراءات عامة أو خاصة من جانب البرلمان قد تحمل في طياتها الأرباح والخسائر للأفراد. وإن تعريفة جمركية قد تحمل الثراء الطائل لفريق، وتجر الفقر المدقع على فريق آخر. وإن مشروع مد خطوط حديدية، أو إنشاء طرق أخرى للمواصلات قد يرسم في الأفق آمالا صادقة لأرباح وفيرة. وإن الثروة العقارية لتتضاعف قيمتها لمجرد صدور قرار له صبغة المنفعة العامة. وفي تلك الحالات، قد يتقدم خلسة أولئك الذين لهم مصلحة، إلى الذين يملكون سلطة التشريع، يبتغون أن يخدعوهم عن ضمائرهم، والحياة البرلمانية السليمة هي التي ي كون فيها السلطان للضمير لا للمال. تدر الصفقات الحكومية أرباحاً طائلة. لذلك نرى البرلمانيين الذين لا يتورعون عن التورط في استغلال النفوذ، يحاولون بكافة الوسائل أن يحصلوا على تلك الصفقات لأنفسهم أو لذويهم، وقد يتخذون الغير دريئة لهم.

إن المقياس الصحيح لسلامة الحياة العامة من شوائب الفساد هو معرفة عدد الأغنياء وطلاب الحاجات الذين ينحدرون إلى البرلمانيين حيث يجدونهم، وينزلقون إليهم في ممرات المجالس التشريعية، ابتغاء التوسل بنفوذهم إلى تحقيق ما يشتهون من أعمال مشروعة وغير مشروعة. ولا يقف سلطان المال على السياسة عند حد. فتراه، إذا فسدت الحياة العامة، يتغلغل في دور الحكومة ودواوينها، يبتغي أن يحصل على صفقة، أو يرسو عليه مزاد. فالمال يقول دائما هل من مزيد.

ومع تقدم الحضارة أخذت الرشوة صورة دقيقة مختلفة قد تكون الشبهات قائمة فيها، ولكن قد تعوزها الأدلة المادية، أو البراهين المقنعة، ولذلك يعز في كثير منها اتخاذ طرق المحاكمة، وحتى عند طرحها أمام القضاء تكون فرصة المتهم للإفلات أقوى من فرصة توقيع العقوبة عليه. فهل ترى أن المال من الله أو السذاجة بحيث يضع النقود في يد السياسة، أو يكتب على نفسه صكا بإفساد

ضميرها، وله عن ذلك ألف مندوحة؟

ويضاعف من إفساد المال للسياسة أن كثيرا من الأعمال التي تعتبر محل مؤاخذة من الوجهة الخلقية البحتة لا تقع تحت طائلة القانون ولذلك نرى بعض رجال السياسة يستهترون في الإقدام عليها. والرذائل مثل الحشائش التي تنبت من تلقاء ذاتها، على حين أن الفضائل مثل النبات الذي لا ينمو ويترعرع إلا بشق الأنفس من جانب متعهديه.

والآن نسأل: ما هي أسباب تفشي الفساد بين صفوف رجال السياسة؟ والجواب أن حب النعيم والترف، مضافة إلى ضعف رقابة الرأي العام، يجر إلى كل الشرور السياسية. وإذا وقعت جريمة تصايح الفرنسيون: "فتش عن المرأة" إشارة إلى أنه قد يكون للمرأة أصبع في كل جريمة، و لقد كشفت الحرب العالمية الثانية عن أن المرأة قد يكون لها أصبع في كل فساد سياسي مهد كيان الأمم، ويعجل بانهيارها، وحب الإغداق على الزوجات أو الخليلات قد يجر إلى أوخم العواقب السياسية. لقد اعترف أنصار الديمقراطية أن المال خصمها اللدود. ولكن من الإنصاف أن نقول أن الفساد السياسي وإن كان قد تضاعف في كل الأمم في العصر الأخير، إلا أنه ليس وقفاً على الديمقراطية وإنما يمكن أن يبعث في ظل أي نظام آخر. وفي الحق، كيف أن الضعف الإنساني، وحب الشهوات، يمكن أن يزول تحت أي نظام خاص من نظم الحكم!

ولكن إلى جانب ذلك يجب أن نجهر بالحقيقة الواقعة وهي أن الرقابة البرلمانية في مختلف مظاهرها، ورقابة الرأي العام في شتى صورها، قد أفلست في صد موجة الفساد السياسي، وأن هذا الإفلاس قد جر إلى تصدع النظام البرلماني في بعض الأمم، وقيام الدكتاتورية فيها.

وما جعل بعض الناس يؤثرون المستبد العادل، رغم غرامهم بالحرية، وشغفهم

بكرامة الشخصية الإنسانية، إلا لتبرمهم بطغيان المال على السياسة طغيانا قد قرض دعائم مالك، وهد أركان حضارات. على أنا لسنا في معرض المفاضلة بين نظم الحكم فعندنا أن خير النظم هو الذي يحكم الناس فيه حكما صالحا دون اعتبار للصيغ والأشكال.

وليس يكفي أن يتجنب رجال السياسة الأعمال التي تجعلهم هدفا للقوانين الجنائية، بل عليهم أن يتفادوا كل عمل يثير الشبهات، ويمجه الخلق القويم. إن الذي ينصب نفسه للسياسة العامة، ينبغي له أن يخدم المجموع بماله، لا أن يضاعف ماله على حساب المجموع، فإن كان فقيراً فعليه أن يكون غنى النفس. والمستوى الخلقي لرجل السياسة يجب أن يكون أسمى و أرفع من المستوى الخلقي للفرد العادي، فإن الثاني إذا أضر فإنما يضر بنفسه، وأما الأول فيضر بالمجموع. ولا علاج للذين يدخلون الحكم فقراء و يخرجون منه أغنياء، و الذين يستغلون السياسة فيثرون على حساب الدولة، إلا أن تهوى عليهم يد العدالة غير مترفقة فتنزع من أيدهم كل ما استغلوه.

والمجتمع المتهدم البنيان، المتداعي الأركان، هو الذي يخشى أن تضار سمعة الدولة بالمحاكمات العلنية. فأما المجتمع السليم البنية فهو الذي يحتمل بتر كل عضو فاسد. وإذا كانت التضحية بالجزء مشروعة في سبيل بقاء الكل، فأولى أن يكون التطهير من الأدران مشروعاً. وإذا أخذت المجتمع بأبناء العابثين شفقة أو رحمة، فليتكفل المجتمع بهم دون أن يبقى على العابثين. فليس أضر على سياسة الشعوب من أن تأخذ بمبدأ: الرحمة فوق العدل!

السيادة الشعبية

الشعب مصدر السلطات جميعاً. عبارة تنادي بها الحكومات الحرة، حتى الحكومات المستبدة تزعم أنها تستمد السلطان من الشعب. وترتكز السيادة الشعبية على أساس أن رأى المجموع يسمو على رأي الفرد، وإذن فالشعب مصدر الحكمة، وعلى أساس آخر وهو أن الفرد يؤثر مصلحته الشخصية، على المصلحة العامة، في حين أن الجماعة لا تنظر إلا إلى المصلحة العليا للدولة.

قد يندفع الشعب، عن حسن نية، في تيار الضلالة، إما لسوء تقدير للأمور، وإما بفعل نفر من السياسيين الذين لا ضمائر لهم، ولكن إرادة الشعب، حقة كانت أو باطلة، يجب أن تطأطأ لها الرؤوس. وليس يغني عن الحق شيئا أن تقول أن الشعب بمجموعة أفراد، وأن الإنسان يذعن للعاطفة أكثر مما يخضع للعقل. يجب أن تذهب إلى قرارة النفس البشرية لتلس مبعث هذه السيادة الشعبية. أن مبعثها عبادة القوة. فالفرد يقيس ضعفه بقوة الشعب، وضآلته بعظمته، فلا يلبث أن ينكمش ويتضاءل، ويذعن لتلك الإرادة.

والآن نسأل: ممن يتألف الشعب؟ أيتألف من كافة السكان، أم من الذين لهم حق الاشتراك في المسائل العامة؟

لقد كان الناس، في الماضي، يربطون بين حق الفرد في مباشرة المسائل السياسية، وواجبه في حمل السلاح دفاعا عن الوطن، فكانت الجندية، وحق الانتخاب، يمشيان جنباً إلى جنب، وكان جيش الدفاع يكون جيش الناخبين في وقت واحد. أما اليوم والعسكريون ممنوعون من مباشرة الانتخاب، وأصبح للنساء حق الانتخاب، في بعض الأمم، وإن كن لا يؤدين الخدمة العسكرية، فقد

انقطعت الرابطة بين حمل السلاح وحق الانتخاب.

وسؤال آخر: هل يجب أن يؤبه لآمال الأجانب؟ إن الأجانب لا يتمتعون بالحقوق السياسية، ولا يحتملون أعباء الخدمة العسكرية، وإذن فمن غير المعقول أن يساهموا بنصيب في السيادة الشعبية. ومن المواطنين أنفسهم فريق لا يهتمون بالمسائل العامة في قليل أو كثير، فمن غير الإنصاف أن يعدوا جزءا لا يتجزأ من الشعب.

ولا يزال الانتخاب، في العصر الحديث، هو الصورة التي يعبر بها الشعب عن إرادته، ويختار ممثليه الذين يجعل سلطته وديعة مقدسة بين أيديهم لا يستطيع أن يحاسبهم عليها حساباً عسيراً إلا إذا عادوا إليه في الانتخاب كرة أخرى وأكرههم على أن يقدموا له حساباً عن وكالتهم، حينذاك يحكم لهم أو عليهم. فأما والنيابة قائمة فقد تذهب صيحات نقده واستنكاره في الهواء.

وقد عجزت حكمة عصرنا عن ابتداع وسيلة أخرى غير العدد يكون مقياساً لإرادة الشعب على الرغم من أن الناخبين قد يتأثرون بمؤثرات شتى تنأى بهم عن الاختيار الموفق.

ولقد جرى العرف السياسي على أن الأغلبية تمثل إرادة المجموع، وإن ليس على الأقلية إلا الإذعان. فهل الحق في جانب الأغلبية دائما؟ وهل الأقلية على الباطل في كل الأحوال؟ أسئلة يتشكك فيها علماء النفس الذين يقررون أن الشعور يطغى على التفكير، وإن أرقى شعب في العالم يتكون من أفراد أكثرهم خالي الوفاض من العلم والفكر، وأن سلسلة الأخطاء التي يرتكبها الناخبون في اختيار ممثليهم، وسلسلة الأخطاء التي يتورط فيها أولئك الممثلون، لا يجعل الضمير يرتاح دائماً إلى احتكار الأغلبية للحقيقة، وتجريد الأقلية من كل حق. على أن الشعب في جميع تصرفاته، لا ينطوي إلا على أطيب النيات. وإذا

تورط في الخطأ حين لا يلبث أن يعود إلى الصواب، وإذا آثر قومة على آخرين بغير الحق لا يطول به الزمن حتى يعيد الحق إلى نصابه. ولا ينصب نضال الشعب إلا على المستبدين الذين ينزعون إلى تجريده من حريته، ولا يتجه إلا إلى الطبقات التي تبتغي التميز وتختص نفسها بالخيرات، وتحتكر لنفسها بعض الحقوق والامتيازات.

لقد شهد التاريخ صفحات من جهاد الشعوب في سبيل التحرر من ربقة الطبقات المتميزة، سواء أكان هذا التميز سياسياً أم اقتصادياً. وفي العصر الحاضر أصبح الصراع حاداً وعنيفاً بين أصحاب رؤوس الأموال والذين يعيشون من ثمار عملهم، وأصبحت النزعة واضحة في التقريب بين حدي الغني والفقر، وتحقيق العدل الاجتماعي، وبات من أقدس واجبات الدولة الحديثة أن تكافح الفقر والمرض والجهل، وأن تحمي الضعفاء من طغيان الأقوياء، وتجتث الأنانية من أعماق النفوس فتشعر الفرد بالتضامن الاجتماعي، وأن الفرد للمجموع. والمجموع الفرد، وتكرهه على أن يقدم مصلحة الدولة على مصلحته الذاتية، وأن تتكفل لكل فرد بقسط عادل من الرخاء. ولكم تغنى الشعراء ببراءة الشعب ونزاهته واستقامته فالفقر في عرفهم قرن السذاجة والطهر. والترف في نظرهم مرادف الفساد. على أن هذا الإغراق في الخيال يؤذي من ناحيتين، إذ يحمل الفقراء على الرضا بالفقر والاستسلام له، مع أن الفقر من الشرور الاجتماعية التي تجب مكافحتها بكافة الوسائل الفعالة، ووجه آخر لأذى تلك الدعاية أنها تؤجج حرب الطبقات. نحن في عصر ينبغي أن توضع امتيازات الطبقات في دور العاديات التاريخية، ولا يجب إلا النظر للمصلحة العامة.

ولا يستحق الاحترام والتقدير إلا رجل الشعب الذي يمتاز بحسن التقدير، وصحة الحكم على الأشخاص والأشياء، ويغلب عقله على عاطفته، ويقدم

الصالح القومي على كل مصلحة ذاتية، ولا يتأثر بالدعاية الحزبية، ولا ينصر فريقا على فريق إلا بالحق، ويجاهد في سبيل تحقيق السلام الاجتماعي، وفي إبلاغ وطنه قمة القوة والمجد.

إن الشعب الذي تكثر فيه صورة مثل هذا المواطن لا يخدع، ويكون مصدراً للسياد الشعبية حقاً. ألا فليجعل السياسيون نصب أعينهم كلمة ابراهام لنكولن: "أنك لتستطيع أن تغفل شعباً بأسره حيناً، وبعض الأشخاص طوال الزمن، ولكنك لن توفق بتاتاً في تغفل جميع الناس في كل حين".

الحرب في البرلمان

الحرب السياسية لها ميادينها خارج البرلمان وداخله. والحرب بين جدران البرلمان قد تكون حرباً في سبيل المصلحة العامة، أو تكون حرباً عليها. وحرب السياسة، كحرب الدم والحديد، تتطلب التعبئة العامة للقوات المقاتلة، ووضع الخطط، وإحكام المناورات، وتوزيع القوات في مختلف جهات القتال.

ومتى وضعت الحرب الانتخابية أوزارها، وتألف المجلس الجديد، وعرف لمن الأغلبية فيستأثر بالحكم، أو يتفضل فيجعل له شريكا في الحكم، وعرف توزيع الأحزاب وقوتها، وفرغ من إلقاء خطاب العرش، لا تلبث أن تشب نيران حرب أخرى لا تقل هولا عن الحرب الانتخابية، تلك هي الحرب البرلمانية. وكما تبدأ الحرب الدموية مناوشات على الحدود يختبر بها المحاربون قوة أعدائهم، فكذلك تبدأ الحرب البرلمانية بمعركة الرياسة ومكتب المجلس فتعجم الأغلبية عود الأقلية، وتستوثق من قوة النظام الحربي، وقدرته على الثبات في وجه العواصف والأزمات.

وفي النوادي السياسية توضع قوائم الترشيحات ويراعى في وضعها الصالح الحزبي أكثر مما يراعى الصالح البرلماني. فهذا مختار للرياسة، لا لأنه راجح العقل، غزير العلم، واسع الخبرة، قوي الشخصية لا يرضى أن يكون مهبط الوحي لغيره، ولا يقبل أن يصبح للمعارضة سوط عذاب، ولا يستسيغ أن يمسي موقفه من المخالفين لحزبه سيفا مصلت على الرقاب، وخاصة يختار للرياسة لأنه يجمع بين حسن التقدير، وبين العدل والإنصاف، فلا يختل ميزان العدالة في يده بل يسوى بين الخصوم والأولياء. وذاك يرشح للوكالة لأنه فات إرضاؤه بوزارة. وثالث يزين

اسمه قائمة الترشيح لمكتب المجلس لأن له نفوذا في الحزب. وغير أولئك جميعاً برز اسمه في طليعة المرشحين، لأنه من الأقارب أو من المقربين، أو لأنه أدى وارتقب أن يؤدي خدمات مالية للحزب.

وليست رياسة الجلسات البرلمانية من الهنات الهينات. ولا إدارة أعمال المجلس بأهون منها. فإذا لم يكن الرئيس صعب الشكيمة لا تلين قناته للغامزين شديد الوطأة على من يعبث بالنظام سواء أكان من الأولياء أم كان من الخصوم، يرضى ضميره ويرضى مصلحة وطنه، ولا يجري وراء حب النواب له وإعادتهم لانتخابه طغت الأغلبية على الأقلية أو ضاقت الأقلية بالإرهاق ذرعة وبالمحاباة صدرة فعمدت إلى إفساد الجو على الأغلبية، واختل نظام الجلسات، وطغى سيل المقاطعات و عمت الجلبة و الضوضاء، وعطلت حرية الكلام، وقل إنتاج المجلس أو جاء إنتاجه قاصرة معيبة، وفوق كل أولئك انعدمت الرقابة البرلمانية في مظهرها الحق.

والإنسان إنسان. قد يكون الشعور بالإنصاف، والشعور بالواجب، مستقرين في أعماق نفسه، وقد تكون له ميوله الحادة، وأهواؤه الجامحة. وروح الحزبية تجعل العاطفة تطغى على العقل لذلك أصاب بعض الأمم شاكلة الصواب إذا رشح لرئاسة المجلس واحدا من المستقلين دائماً.

فالرئيس الذي يعمل زعماء الأغلبية على انتخابه، أستغفر الله، بل الذي يكون مديناً بكرسيه لحكومة الأغلبية، قد لا ينجو من وفاء الدين، ورد الجميل، وخاصة أنه يبتغي أن يرضى أقوياء الساعة ليضمن إعادة انتخابه، ومن أجل ذلك كله قد يميل إلى جانب الحكومة كل الميل ..

ولا تحسبن المخاوف التي تساورنا من نسج الخيال. فالواقع في كثير من الأمم يؤيدها. فالرئيس يستطيع أن يحابي الحكومة ويجاملها في كثير من الصور.

فالتشريعات المقدمة منها، يعمل على ترويجها، وإقرار المجلس لها، وإن كانت تشريعات فجة، أو استبدادية بحتة. والأسئلة المحرجة لها قد تستبعد أو تغط في نوم عميق. والاستجوابات الخطيرة التي يمكن أن تزلزل الكراسي الوزارية قد تستبعد أو يهيئ لها جو يسمح فيه بتسليط الأغلبية على الأقلية فتكممها أو تخمد صوتها. والتشريعات المقدمة من بعض الأعضاء والتي لا تكون على هوى الحكومة قد تدفن في مراقد اللجان إلى غير بعث وإذا قدر لها أن ترى ضوء الجلسات طوح بها من جلسة إلى جلسة حتى تنتهي الدورة البرلمانية أو حتى يختم الفصل التشريعي وكل أولئك هو الذي أسقط هيبة البرلمانات في كثير من الأمم، وجعل تشريعاتها في كثير من الأحيان معيبة، وقضى على روح المبادأة بالتشريع من جانب، وأعدم الرقابة البرلمانية في صورتها الصحيحة الحية.

وفي جلسة اختيار مكتب المجلس نشهد انتخاباً هو إلى التعيين أقرب، التعيين الذي اختمرت فكرته في رؤوس زعماء الأغلبية وقادتها ثم أملوه على نوابهم أملاء. والويل لمن لا ينزل على هوى الزعماء فيختار قائمة الترشيح من رأسها إلى ذنبها. ولئن لم يفعل واستصرخ الضمائر والإيمان بمصلحة الوطن، ليتهمن بأنه خارج على النظام الحزبي و يهدد بالإقصاء عن حظيرة الحزب. وما هذا التهديد بهين، فلسوف يصور للرأي العام بأنه من الخوارج المنشقين، ويحرم من سند الأغلبية وخاصة من عون الحكومة بقضاء مصالحه و مصالح دائرته الانتخابية ليضمن العودة إلى حظيرة المجلس في الانتخابات القادمة.

والنظام الحزبي نظام حديدي لا يتسع صدره للغفران، ولا تجد الرحمة سبيلاً إلى قلبه. ولكي يجعل السياسيون لهذا الاستبداد الحزبي شبهة من حق، قالوا إنهم يفرقون بين المسائل المتعلقة بالسياسة العامة، والمسائل الخاصة بسياسة معينة. فأما الأولى فمن واجب العضو الخضوع فيها لرأي اغلبيه الحزب خضوعه أعمى

ومن ارتضى الحزبية ارتضى فناء شخصيته في شخصية الحزب الذي ينتمي اليه، ويقاتل تحت رايته ويقبل تطليق استقلاله في الرأي. وأما الثانية فيتاح له أن يتحلل بعض الشيء من قيود الحزبية الثقيلة. ولا يغتفر للعضو التمرد فيما يسمى المسائل المرتبطة بالسياسة العامة. والغفران وعدم الغفران يعني الوجود في الجنة أو الحرمان من خيراتها، والاعتزاز بالأغلبية، أو التجريد من ذاك الاعتزاز وقل أن تجد بين الناس من لا يمشي وسط القطيع الإنساني، والشخصيات القوية، العزيزة الوجود، هي التي تمشي في طليعة الصفوف أو تسوق الصفوف أمامها.

وسل الساسة المتحذلقين، عن الحد الفاصل بين المسائل المرتبطة بالسياسة العامة، والمسائل المتعلقة بالسياسة الخاصة. أن قواميس السياسة خلو من بيان تلك المعالم والحدود، ولهذا فلن يجيب المتحذلقون. والحقيقة التي لا يرقى الشك لها هي أن تلك المصطلحات من مخترعات أوهامهم ليحملوا ضعاف الشخصية على الخضوع للنظام الحزبي مهما بلغ من العنت و الإرهاق. وهذا تفريق تحكمي محض، والقادة والزعماء هم الخصم والحكم في التفريق بين السياسة العامة والسياسة الخاصة، وهم الذين يجعلون مقياسها صالح الحزب، وهم الذين أن شاءوا غمروا العضو بعطفهم، وإن أرادوا أخرجوه من رحمتهم. وما هذا المنطق بأعرج. وإنما هو منطق مستقيم. ونحسبه يهديك إلى تعرف قوائم الترشيحات هل هي من صميم السياسة العامة، أم هي من حواشي وذيول السياسة الخاصة، ونحسبه يهديك إلى أن تنكب العضو جادتها، وخروجه عليها، لا ينجيه من غضب الزعماء، ولئن كانت رحمة الزعماء واسعة، فهي لا تسع هذا الخروج.

ولكيلا يحتج عضو، في حالة الثورة على قائمة الترشيح، بأن ذاكرته ضعيفة لا تعي الأسماء كلها، ومخافة أن يتعلل آخر بأن وحي الحزب لم يهبط عليه، ورغبته في إنفاذ المظاهر وحبك التمثيل، وخشية أن يكون ثوب الرياء السياسي كثوب

الرياء العادي يشف عما تحته ترى القوائم المباركة توزع على النواب خلسة، فيجهدون قرائحهم إلى حد الاحتقان في استيعابها، ثم يعانون نصباً كثيرة في نقش الأسماء التي تزدان بها على صفحات الأوراق التي تتناثر على رؤوسهم من موزع المجلس، ويمر مراقبو الحزب بين الصفوف، بين الفينة والفينة ليستوثقوا من أن نواب حزبهم يجيدون النقل، ولا يمنع كل أولئك، النواب المحترمين، من أن يطووا أوراق الانتخاب فيحكموا طيها، ثم يحملوها في قداسة إلى الصندوق، ثم يفرزها الفارزون في ورع وخشوع، حتى إذا أعلنت النتائج دوت جوانب القاعة بالتصفيق والهتاف وضجت الأغلبية اذا ما تم لها ما تريد من إجادة التمثيل، وزفت التهاني للفائزين، وتقارض الناجحون الثناء، أو ليس هؤلاء قد ضمنوا فوز مرشحهم، أو ليس أولئك قد فازوا بثقة زملائهم، وثقة الزملاء غالية!

والآن هيا إلى العمل!

ينقسم العمل في البرلمان إلى قسمين: القسم الأول في اللجان ونحب أن نسميه العمل الصامت، والقسم الثاني في الجلسات، ونحب أن نسميه العمل الصاخب. فأما والأول لا يعلن عن نفسه فالإقبال عليه قليل، وأما والثاني يتطاير من النوافذ، فتتلقفه الصحف، وتزفه إلى الرأي العام فيتزاحم عليه القادرون وغير القادرين.

وتتألف اللجان من أعضاء يظن فهم الإلمام بالمسائل التي تطرح للبحث فيها ولكن الظواهر كثيرا ما تخدع الرائين. فالحزبية تتسرب إلى تلك اللجان، و تقحم عليها شخصيات ليسوا منها في كثير أو قليل، إذ تريد الأغلبية أن تكون لها الغلبة في اللجان، حتى تتغلب سياستها، ووجهات نظرها وتكفل إقرار القوانين و المشروعات المقدمة من الحكومة أو من أنصارها، وقبر المشروعات والمقترحات المقدمة من الخصوم السياسيين إلى غير بعث. فترى في لجنة الخارجية أعضاء لا

يدرون من الشؤون الخارجية إلا بقدر ما يدري مهندس في علوم ما وراء الطبيعة. وترى في لجنة الحربية أعضاء من السياسيين الذين لا يعلمون شيئاً في فنون الحرب، والحربيين الذين لا يعلمون شيئا في السياسة والحرب معا. وترى في لجنة العدل أعضاء لا يحيطون بشيء من معمل القوانين. ونرى في اللجان جميعها شخصيات لا تدري من أمور السياسة والاقتصاد والاجتماع كثيراً أو قليلاً.

وهل الاشتراط على عضو البرلمان، في بعض الأمم أن يحسن القراءة والكتابة، إلا دليل على المستوى البرلماني، وعلى مبلغ اجتراء بعض الناس على المجالس التشريعية وهم خليقون إذا تسربوا إليها أن يختنقوا في جوها، أو يصبحوا على الكراسى مثلها؟ وهل عقد امتحان في القراءة والكتابة لهؤلاء إلا برهان على هول الفضيحة التي تشوب صحيفة النظام البرلماني في العصر الحديث؟ وهل رسوب البعض في الامتحان دون أن يكون لهم ملحق إلا حجة ناهضة على مبلغ الاستهتار بالسياسة العليا للدولة؟ والحزبية الصارخة التي تدس في اللجان أعضاء ليسوا منها على شيء، هي هي بعينها الحزبية الجامعة التي تفتح أبواب البرلمانات على مصاريعها للنكرات التي لا تحسن القيام على شؤونها الخاصة فكيف بالشؤون العامة.

ولكم زهدت الكفايات في المعارك الانتخابية وما ينعقد في أجوائها من غبار، ومن ذا الذي يهدر آدميته إذ ينحى على نفسه بالمدح، وينهال على خصمه بالطعن والتجريح، ويلصق كل الفضائل برجال حزبه، ويجرد منها رجال الأحزاب الأخرى، ويبذل الوعود رخيصة ويشيد برنامج حزبه الذي سوف يشيد صرح العدل والنظام، ويهدم برامج الأحزاب الأخرى لأنها تهدد كيان الدولة بالانهيار، وفي كلمة يحارب بالأسلحة التي تضمن له الفوز. ثم من ذا الذي يرتاح إلى البيئات البرلمانية وما فيها من حبائل تنصب، ومكائد تدبر، وتناحر في السياسة،

وتطاحن بين الأحزاب، إذا كان لا يحبذ هذا الضرب من القتال. لذلك هجرت الكفايات السياسية دور النيابة، وهبط المستوى السياسي والبرلماني. وفي كل أمم العالم ضج الناس بالشكوى من انحطاط مستوى التشريعات التي تتمخض عنها البرلمانات، ومن ضعف الإنتاج فيها أو فساده بصفة عامة، و من أن حركة الإصلاح في شتى نواحيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية تزحف كالسلحفاة.

وجر هبوط المستوى البرلماني إلى هبوط المستوى الوزاري حتى ودت طائفة من المصلحين أن تعالج هذا المرض باختيار الوزراء من بين الفنيين. وحفزت الحرب البرلمانية بعض المفكرين إلى التفكير في اختيار الوزراء من غير أعضاء البرلمان، وأن لا يكون للمجالس النيابية حق إسقاط الوزارات. على أن هذه كلها مسكنات وقتية، وعلاجات غير شافية، فالمرض متأصل في السياسة ذاتها في كل بلاد الدنيا، وما الذي تراه في البرلمانات، وفي الحياة العامة إلا أعراضا لهذا المرض.

وعندنا أن العلاج الوحيد لهذه الأدواء جميعاً أن تقضي العناصر الطيبة على العناصر الفاسدة غير متقيدة بالصيغ والأشكال، فقد تكون الصيغ والأشكال هي المباءة التي تنمو فيها جراثيم الفساد فتصيب الأمم بالضعف والانحلال.

قد لا يكون العيب في ذات النظام البرلماني بقدر ما هو في أشخاص القائمين على تنفيذه.

فالحق أن النظام البرلماني، من الوجهة النظرية البحتة هو المثل الأعلى للنظم جميعاً. أو ليس المفروض أنه يحقق سلطة الأمة؟ أو ليس المفروض أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، فإذا كانت هناك استحالة مادية في هذا الحكم، حكم نفسه بواسطة ممثليه الذين يختارهم بمحض إرادته الحرة؟ فإذا ظهر في التطبيق العملي أن سلطة الأمة ليست إلا أكذوبة ضخمة، وأن حكم الشعب نفسه بنفسه ليس إلا

وهما خادعا، وأن الذين يتحكمون في الشعوب ولا يحكمونهم هم نفر من الدعاة الطامحين، فليس العيب في ذات النظام وإنما العيب في القائمين عليه.

إن دينا في عنق النائب الذي نصب نفسه لخدمة المجموع من طريق النيابة أن يكرس جزءاً عظيماً من ماله، وجهده، ووقته، لتلك الخدمة. على أن الشقة بعيدة بين الأمل المرجو، والواقع الملموس. فالواقع أن نفراً ممن يضعون أنفسهم أو تضعهم الأقدار الساخرة في تلك المراكز يتجرون بنفوذهم بدل أن يضحوا، ويستغلون نيابتهم في شر صور الاستغلال بدل أن ينفقوا على تلك المراكز من أموالهم.

أستغفر الله أن يظن إني أقصد إلى حرمان ممثلي الأمة من المكافأة البرلمانية أو أني استكثرها عليهم .. فالحق أن النائب الذي ينتج يستحق المكافأة التي قررتها الشعوب بل يستحق أضعاف أضعافها. ومهما أنفقت الدولة فقد تكون هي الرابحة. ولكن الحق أيضاً أن النائب العقم الذي لا ينتج لا يستحق أن يتقاضى شيئا على الإطلاق لا بل تستحق الدولة تعويضاً قبله عن الأذى الذي أصابها من جراء شغله المركز النيابي، وحرمانها من كفاية خصبة مثمرة، بدل نيابته القاحلة المجدبة وعن تعطيله للإصلاح وإخلاله بالنيابة في أقبح صور الاستغلال، ولا تحسبن أن جعل النيابة بدون مكافأة يصد الأدعياء عن ورود مناهلها العذبة. فلقد ترى في كثير من الأمم بعض المراكز يجب أن تشغل بدون أجر يتقاضاه شاغلوها ومع ذلك يقتتل في سبيلها المقتتلون. فللجاه ضحاياه وللأبهة الفارغة صرعاها، ومن اختمرت في رأسه جريمة استغلال مركزه لم يبال أتقاضى عنه أجراً أم لم يتقاض.

واستغلال النفوذ جريمة من أبشع الجرائم التي تلوث النظام البرلماني، ومن أجل ذلك وجبت مكانتها في غير هوادة ولا لين. والنظام البرلماني في مظهره الحق

يسدي للأمم أجل الخدمات. فأما إذا فسد وتعفن فإنه يكون ترفاً باهظ النفقات على عاتق الدولة، ثم لا يلبث أن يعصف بكيانها.

والنائب الذي يتقاضى المكافأة البرلمانية ثم لا يعمل بها يكون في حكم المختلس للأموال العامة سواء بسواء مع هذا الفارق وهو أن الثاني يقع تحت طائلة العقاب أما الأول فيفلت من قبضة العدالة. وفي اللجان، وفي الجلسات، ترى كثيرة من ممثلي الشعوب لا يكادون أن يعملوا عملاً..

والشكوى عامة في كل الأمم، من تخلف ممثلي الأمة عن حضور اللجان وعن شهود الجلسات، ففي اللجان كثيرا ما لا يتوافر النصاب العددي فلا تنعقد، أو يحتالون على تصوير انعقادها بشتى الوسائل وفي طليعتها الحصول على توقيعات أعضائها منفردين. ومن الأعضاء من من لا يحضرون اجتماعات اللجان على الاطلاق حتى أن إخوانهم لا يعرفون بوجودهم في عضويتها وقد يحصل أن لا يتكامل النصاب العددي في اجتماعات المجالس التشريعية فلا تنعقد ويكون هذا بمثابة فضيحة من الدرجة الأولى للنظام البرلماني. ومن البرلمانيين من تنقضي الدورة البرلمانية ولا يشرفون اللجان ولا المجلس وتشغلهم صناعتهم عن الحضور حتى لا يكاد يعرفهم زملاؤهم اسماً ولا رسماً، فإذا قذفت بهم الأقدار الساخرة إلى مناصب الوزارة راح اخوانهم يتساءلون: من هم هؤلاء المحظوظون؟

وليس سراً من الأسرار أن المراقبين أو كما يسمونهم "الكرابيج"، في مجلس العموم البريطاني، وفي الجلسات الهامة التي يطلب التصويت فيها على أمور جسام، يروحون يتصيدون الأعضاء للتصويت من هنا ومن هناك ومن محال هي مثار الشبهات.

وروى تارديو أنه إذ كان على رأس الوزارة الفرنسية وكان يقدم مشروع "يونج" عن التعويضات لمجلس النواب، لم يكن يشهد الجلسة إلا سبعة أعضاء لا

أكثر ولا أقل. ويلاحظ تارديو، في مراره، أنه فيما عدا الجلسات التي تقرر مصير الوزارة، لا يشهد الجلسات إلا نفر قليل من النواب ويكون معظمهم في شاغل عما يدور في الجلسة بما يحرره من الخطابات إلى دائرته الانتخابية إذ قد شاءت التقاليد البرلمانية الصالحة في فرنسا أن تكون رسائل شيوخ الأمة ونوابها بدون أجر للبريد.

وفي تسرب ممثلي الأمة من اللجان، وفي تسللهم من قاعة الجلسة قبل انفضاضها، ما يدعو للدهشة. ومعظمهم يكتفون بأن يزينوا قوائم الحضور بتوقيعاتهم ثم يلقوا على قاعة الاجتماع نظرة خاطفة ثم لا يلبثوا أن يذوبوا كما يذوب الجليد أمام حرارة الشمس. وما يمسكهم في مقاعدهم إلا الحزبية الصارخة إذا أحست أن في الجو السياسي رعوداً وبروقاً وأن العاصفة توشك أن تهب على الوزارة فتقتلعها من كراسيها أو أن المعارضة قد اتخذت من ضعفها قوة فهمت أن تهاجم الوزارة، أو أنها من القوة بحيث تستطيع، بتقليب صفحات الوزارة، والنبش عن أعمالها، أن تجعل الأرض تميد بها، والكراسي تتزلزل من تحتها. حينذاك يحشد كل من المعسكرين، الوزاري والمعارض، رجاله تأهباً لخوض غمار المعركة الحاسمة.

ولقد اخترعت مخيلات أطباء النظام البرلماني علاجات مختلفة لداء عدم الحضور، وآخر اكتشاف وفقوا إليه، ولم يوفقوا فيه أن تكون المكافأة البرلمانية بالجلسة، وقد حسبوا أن ذلك يكره ممثلى الأمة على الحضور ولكن فاتهم أن لأولئك الممثلين حيلا وأساليب تتغلب على محاولتهم تضييق الخناق عليهم، فهم يحضرون ولا يحضرون أعني يشرفون قوائم الحضور بإمضاءاتهم ثم يتسللون. والمسألة مسألة أخلاق لا نظم ولا قوانين.

وفي اللجان لا ينهض بالعمل إلا عدد قليل من الأعضاء فأما الباقون فلا يحضرون الاجتماعات وإذا حضروا فلا يعملون. وكثير منهم لا يحيطون بشيء مما يدور في الاجتماعات.

ولعل هذا هو السبب الحقيقي في انحطاط مستوى التشريع الذي يخرج من أيدي البرلمانات فلقد اندثرت نظريات غلاة المذهب الفردي الذين كانوا ينادون بوجوب أن تقتصر مهام الدولة على صد كل غارة خارجية على البلاد، وحماية الأمن في الداخل، وتوزيع العدل بين الناس، واتسعت دائرة اختصاصات الدولة الحديثة فأصبح من أقدس واجباتها أن تكافح كافة الأمراض الاجتماعية وأن تضمن قسطاً من الرخاء لكل من يستظل برايتها وكذلك كثرت التشريعات التي ترمي إلى تحقيق العدل الاجتماعي، وإلى حماية الضعفاء من بطش الأقوياء والعاملين من عائلة المستغلين ونشطت حركة الإصلاح وفطن المصلحون إلى ضرورة استغلال موارد الثروة القومية حتى يستطاع التقريب بين حدي الغني والفقر فلا يكون قوم متخمين وفريق جائعين.

ومن أجل ذلك ثقلت أعباء المسئوليات الملقاة على كواهل البرلمانات. فإذا كانت القلة الضئيلة هي التي تعمل، والكثرة الساحقة تجهل ولا تعمل، جاءت التشريعات فجة، وأقبلت مشروعات الإصلاح غير ناضجة. والصورة التي ترتسم في الأذهان عن الأعمال في جلسات البرلمانات غير الصورة الحقيقية التي تجرى وراء الستار.

وفي الواقع ،لكي تتمثل هذا العمل تمثلاً صحيحاً، وتدرك كنه ما يجري في قاعات الاجتماعات ينبغي لك أن تضع نصب عينيك حقيقتين: الأولى أن مصادر الوحي، والذين يوجهون السياسة العامة، هم حفنة من الدعاة قد لا يتجاوزون أصابع اليدين عداً. والثانية وهي مترتبة على الأولى أن ما يجري في الجلسات ليس إلا تمثيلا في تمثيل ولكي تحيط بكنهه ختم من الحتم أن تعرف الأدوار التي تمر بها مسرحية من المسرحيات. وحقيقة ثالثة لا نحب أن نسقطها من حسابنا هي أن الحرب المشبوبة النيران بين جدران البرلمان هدف المعارك الفاصلة فيها الحكم ولا شيء غير الحكم.

والآن نسوق الأدلة على صحة ما نذهب إليه حتى لا نتهم بأننا نلقي بحقائق تحكمية نتلمس الطريق الأن نفرضها على الناس فرضاً. ونرجو أن نقول بداءة ذي بدء أن حفنة الدعاة لا تتألق عادة من عبقريين ونوابغ بل هم في المستوى العادي، وكثيراً ما يكون بعضهم تحت المستوى العادي، وإنما رفعتهم ظروف خاصة إلى مكان الزعامة من بني وطنهم.

حقاً إن الزعيم يجب أن يكون من أذكى الناس، وأوفرهم علماً، وأكثرهم شجاعة وإقداماً، وأقواهم شخصية، وأعظمهم استعدادا للبذل والتضحية. ولكن في العصر الحديث طغت موجة المهرجين على الزعماء الحقيقيين، وتغلب المغامرون الأدعياء على الأكفاء أصحاب الضمائر، ومكنت الانتخابات المباشرة "اللاشيئيين" لأن يصبحوا "أشياء" ويتسلطوا على الجماهير، ويسلطوا الدهماء على العقلاء. ويتسلموا في النهاية قياد الشعب.

أجل، كم من "لا شيء" أصبح شيئاً، ورجل لا يصلح لقياد نفسه، بات في الذروة من قيادي الأمة. ولا يتطلب التسلط على الجماعات واغتصاب الزعامة الزائفة أكثر من جرأة وإقدام وخلابة في اللسان. وقد تبلغ الجرأة حدود التهور. ويجاوز الإقدام حد المغامرة. وتكون الخلابة لا فصاحة ولا بلاغة وإنما هي ألفاظ تنمق، وصور مزجاة تقدم طعاما سائغاً للجماهير، والجماهير تؤخذ بالمغامرين والمهرجين. والعبقرية والنبوغ أو حتى التميز البسيط والارتفاع فوق المستوى العادي قد تحدث الفرقة بين الرجل الممتاز وبين الجماعات، فلا هو بقادر على أن يترخص في ضميره فيسف إسفاف المهرجين وينحدر إلى مستوى الجماهير العقلي، ولا هو بقادر على أن يرفعهم إلى مستواه.

وقد يكون محض الصدفة هو الذي يجعل الرجل في محل الزعامة. فكما أن النبوة لا تورث فكذلك الزعامة لا تورث. ولكن قد تكون الصفوف مقفرة من

الشخصيات البارزة، وقد تكون هناك اعتبارات خاصة لإيثار فرد، فتحمل تلك الظروف مجتمعة، على أن يحل "لا شيء" محل زعيم، و يشغل نكرة مكان قائد، ويبتدئ قزم في ثياب عملاق.

وتركيز السلطات في أيدي الدعاة، واستثمارهم بتوجيه السياسة العامة، هو الذي دعا المفكرين إلى التشكك في سلطة الأمة واعتبارها خرافة سياسية، وإلى الاعتقاد بأن الشعوب لا تحكم نفسها بنفسها وإنما الذين يحكمونها هم الدعاة السياسيون. ولو كان أولئك الدعاة من أصلح الناس للقيادة لما كان لأحد أن يعترض على تصدره للزعامة، تصديهم لتوجيه سياسة الدولة، فقد ذهب شبنجار بحق إلى أن الشعب لا يقود نفسه بنفسه، كما أن الجيش لا يقود نفسه بنفسه. ولكن الظاهرة المؤلمة في عصرنا الحاضر أن الذين يضعون أنفسهم أو تضمهم الأقدار الساخرة في مكان القيادة ليسوا من القيادة في كثير أو قليل و حرام بل إجرام أن تكون مصاير الأمم في أيدي أشخاص سفهاء يستحقون الحجر السياسي.

وترى الدعاة السياسيين في كل الأحزاب يتقاذفون بالتهم، ويترامون بالنقائص والشبهات، وهم جميعاً يستحقون أن يهاب بهم، من كانوا منكم بلا خطايا فليرموا الزناة بالأحجار. وقد لا تسفر تلك الحرب السياسية الحامية الوطيس عن بقاء الأصلح في الميدان، وإنما كثيراً ما تتجلى المعركة عن بقاء البارعين في التهريج، المترخصين في الضمائر، القادرين على كسب تأييد الجماهير بوسائل تمجها شريعة الوطنية الحقة.

ولأولئك الدعاة سلطان على أشياعهم أي سلطان. فإذا كان عصر عبادة الأصنام قد مضى وانقضى فقد أمسينا في عصر عبادة الأصنام السياسية، وإذا كانت الأوهام الدينية التي سادت في عصور الظلمات قد تبددت بنور العصر الحاضر، فقد نبتت فيه أوهام سياسية من طراز جديد غريب هو الإيمان بالزعامة

المقدسة، والمناداة بأن من خرج عليها وجب أن يقبع في عقر داره.

وإذا كان في أعماق الطبيعة البشرية أن تعبد شخصاً أو شيئاً، وإذا كانت عبادة البطولة تراث الإنسانية الشائع في كل العصور ،كما ذهب إلى ذلك كارليل، فمن أسى أن الناس كانوا في الماضي يعبدون الأبطال أما اليوم فيعبدون الأقزام.

وما من شك في أن طغيان الروح المادي في العصر الحديث هو الذي جر إلى الرضى بعبادة الأقزام. فقد كان الناس بالأمس يعجبون بشخصية البطل وتضحياته فيحملهم الإعجاب به على رفعه إلى مصاف الآلهة، فأما اليوم فقد تغلبت المادة على كل شيء، وطغت الأنانية في كل مكان، وأصبح كل شخص على التقريب ينصب من ذاته صنما ليعبده، فلا يجب أن يعبد الصنم السياسي، أو القزم الذي يحقق أغراضه ومطامعه. وقد لمس الدعاة هذه الروح في أنصارهم فعملوا على الإغداق عليهم، وإشباع أهوائهم وشهواتهم، حتى يسلسوا لهم قيادهم، ويسترسلوا في الركون إلى الثقة بهم، والواقع الملموس أنهم في أيدى أولئك الدعاة أكثر من الشمع ليناً وطواعية.

كان أحد الطغاة من ملوك فرنسا إذا أكل فاكتظ بالطعام، وشرب فامتلأ بالشراب، ربت على بطنه في رضا ورفق، قائلاً: "الآن قد شبعت فرنسا!". وفي الماضي كانوا يقولون في بولندا: "إذا ثمل الملك فكل البولنديين ثملون!". وأما اليوم فإن الدعاة يشبعون أنفسهم ويشبعون أنصارهم.

وكلما قل عدد الدعاة قويت شوكتهم، واتسع نطاق سلطانهم، وأصبح ذيولهم وأذنابهم يعدون بالملايين، وكأنما قدر على هذه الإنسانية البائسة، التي تطلب العدل، وتنشد الحرية، أن تتراوح بين استبداد الفرد واستبداد الجماعة، وتنتقل من طغيان الطبقات إلى الطغيان البرلماني.

ومكافحة الطغيان الفردي قد يكون أهون بكثير من مكانة طغيان الجماعة، فالجماعة أقدر على البطش والتشكيل، وطغيانها أوسع دائرة، وأبعد أثراً. والطاغية الفرد قد يتورع بعض الشيء، أو يتأثم في بعض الأحيان، أو يهاب ويرهب، وقد يتحرك ضميره من غفوته، ذلك بأن يواجه المسئوليات سافرة غير مقنع، أما في طغيان الجماعة فإن المسئوليات موزعة لا يدري أحد. أين مستقرها فهل السلطة التنفيذية اي الوزارة هي المسئولة أمام الأمة. أم أن السلطة التشريعية هي المسئولة، وأين هي حدود مسئولية السلطة التشريعية؟، أم أن السلطة التشريعية تجعل من نفسها في كثير من الأحيان در ئية لتحمى السلطة التنفيذية من احتمال المسئولية، ولذلك سمي هذا النظام البرلماني بأنه نظام "اللامسئولية" كما أنه نظام "اللاكفاية" واضطراب المسئولية وعدم استقرارها في أشخاص معينين وفي جهة بذاتها هو الذي جر إما إلى التقلقل الوزاري وإما إلى التقلقل البرلماني وكثرة الإقدام على حل المجالس النيابية.

ولقد كان ينبغي، كي تستقيم شؤون الأمة، أن تكون مثل الهرم، القادة قمته، والشعب قاعدته، ولكن، في العصر الحديث، انقلبت الأوضاع، وانعكست الآيات، فأصبح الجمهور بفضل الانتخاب المباشر في قمة الهرم، والقادة الحقيقيون في قاعدته، أو أن الدعاة المغامرين يحتلون القمة ويسوقون من في القاعدة إلى حيث يشتهون.

والتشريع الذي يرضى عنه الدعاة هو الذي يمر ولو كان بالغة في الاستبداد و المشروع الذي يصادف هوى في أفئدتهم هو الذي يقرر ولو كان يضر بالأمة سياسياً أو اجتماعياً او اقتصادياً، ذلك بان الدعاة الأمر وعلى الأنصار السمع والطاعة.

وإذا أريد حماية الوزارة، أو أريد مهاجمة الوزارة، سلط الدعاة من هؤلاء الوزاريين أو من أولئك المعارضين، الطلائع من معسكرهم لمناوشة الطلائع من

المعسكر الآخر وحينذاك تشهد الجلسات المقاطعات على أشدها، وتكهرب الجو في منتهاه، وقد تشتد الخصومة والاضطراب إلى حد الأخذ بالتلابيب وتبادل الضربات بقبضات الأيدي، وحتى طلقات المسدسات.

وهذا الجو الخانق لحرية المناقشة، وضيق صدور كثير من الأعضاء بسماع أقوال الخطباء والباحثين والإسراف في مقاطعتهم وتسلل الأعضاء في خلال الجلسات هو الذي يجعل التشريعات التي تتمخض عنها البرلمانات غير مبحوثة جيداً، والمشروعات غير مستوفاة.

ولا ينبغي أن تخدعك الظواهر والمظاهر. فما يجري في الجلسات هو صورة طبق الأصل مما وضع في النوادي السياسية. وما أقرب الشبه بين المسرحية الروائية والمسرحية السياسية، وأن الأدوار والمراحل التي تمر بها الأولى هي هي الأدوار والمراحل التي تمر بها ، فالروايات التمثيلية لها مؤلفوها ومخرجوها ولاعبوها، والروايات البرلمانية كذلك لها مؤلفوها ومخرجوها ولاعبوها. وكما توزع الأدوار في الأولى، توزع في الثانية. فالزعماء هم الذين يضعون والدعاة هم الذين يخرجون، والبرلمانيون هم الذين يقومون بأدوار التمثيل، فهذا دوره أن يخطب ويمتدح الوزارة ويسب المعارضة إن كان من الحكوميين، أو يهاجم الوزارة ويمدح المعارضة إن كان من المعارضين، وذاك دوره أن يقاطع ويفسد الجو على المعارضين أو على المؤيدين، وهذا يحشد الأصوات عند التصويت، والآخر يسمم الجو في الجلسة أن دعت الضرورة إلى فضها أو يبث فكرة الانسحاب بين المنسحبين، والخطب التي تلتقي قد تقنع كثيرين، وتغير آراء غير قليلين ولكنها لا تغير بحال من الأحوال وجهة التصويت التي اتفق عليها في النوادي السياسية.

لقد كان ينبغي، توفيراً للأعباء على خزينة الدولة، أن تعفى الأمم من هذا التمثيل، وأن يؤجر الدعاة أجراً حسناً على وضع التشريعات وابتكار

المشروعات، فنفقات الآحاد غير نفقات المئات وأكلاف العصبة غير أكلاف أداة متشعبة النواحي، تجنح إلى الأبهة، أكثر ما تنزع إلى النفع والصالح العام. وإمعاناً في التمثيل ترى، في بعض الأمم، إن الوزارة القائمة في الحكم توعز إلى أحد أنصارها أن يصطنع تقديم استجواب ودى إليها ينتهي دائماً بالثقة بالوزارة وهي تحسب أنها بذلك توطد مركزها وتحبط دسائس الخصوم السياسيين.

وقد تكون الأسئلة كذلك مصطنعة أو موحى بها يراد منها تبجح الوزارة بحسنات مزعومة ومفاخرتها بإصلاحات موهومة. ومبالغة في التمثيل قد تدبر الوزارة وأنصارها طرح الثقة إذا شعرت أن المعارضة قد بينت الشر لها أو دبرت مهاجمتها أو اعتقدت أن البلاد قد انصرفت عنها، فعمدت إلى إسقاطها، والوزارة لا تقدم على تلك الخطوة الجريئة إلا إذا كانت قد استعدت للمعركة التمثيلية، وعبأت لها كل قواتها، وضمنت الفوز بالثقة الغالية الشبه إجماعية التي تطير بها كل مطار، وتلوح بها أمام ناظري البلاد وهي تحسب أنها قد ضمنت البقاء في الكراسي.

وجلسة الثقة بالوزارة، لا جلسات التشريعات والمشروعات الهامة، هي أخطر الجلسات وأجلها، سواء كانت جدية أو تمثيلية وهي التي تسمع فيها الخطب من جانب المؤيدين والمعارضين على السواء، وهي التي يسدل فيها الستار على وزارة صرعى وطامحين يتحركون في الممرات، ودسائس تحاك وتحبك. وأين مصلحة الدولة من كل أولئك؟ لقد جعل تجار السياسة مصالحهم فوق مصالحها. فالكلمة للأمم التي يقضي وجودها بأن تضع حدا لتلك المآسي والمهازل.

الوزارة

لابد للجيش من هيئة قيادة. كذلك لابد للأمة من هيئة وزارة. وكما ينبغي تخير القيادة العليا من بين أعلى القواد كعبة في الفنون العسكرية، وأثبتهم قدماً في مواطن الصدام، كذلك ينبغي انتقاء الوزراء من صفوة العناصر في الأمة، وطنية ونزاهة وحسن تدبير للأمور. والقيادة الحربية قد تقود الجند إلى النصر أو الهزيمة، والقيادة السياسية قد تقود الشعب إلى الإصلاح والمجد، أو تسوقه إلى هاوية الفوضى والخراب.

لقد وجدت الوزارة في كل عصور التاريخ، وإن تكن في صورة تخالف صورتها في العصر الحديث، تمشياً مع نواميس التطور التاريخي، واختلاف البيئة، واتساع دائرة اختصاص الدولة العصرية. فكان صاحب السلطان في الماضي يختار من بين أبناء مملكته رجلا يعده من أعظمهم حكمة، وأوسعهم تجربة، وأحسنهم إدارة، فيوليه زمام الشؤون العامة وهو بدوره يشير باختيار من يعاونونه في مهمته. حتى الطاغية المستبد كان يختار وزيراً، إذ يستحيل عليه ماديا أن يراقب جميع الشؤون بنفسه. ولقد كانت المملكة تزدهر أو تذبل وفقاً لصلاحية الوزير أو عدم صلاحيته.

وتغير وجه المسألة بعد ظهور النظام البرلماني. صحيح إنه لا يوجد دستور من دساتير العالم بأسره ينص على إلزام رئيس الدولة بأن يختار هيئة الوزارة من بين صفوف الأغلبية البرلمانية، بل لقد قامت في فرنسا حركة تطالب أن يكون الوزراء من غير أعضاء البرلمان. وفي كثير من الأمم اقترح أن يؤخذ الوزراء من بين الفنيين بدون نظر إلى صفتهم الحزبية، وبغير اعتبار إلى وصفهم البرلماني. ولكن جرت التقاليد البرلمانية بأن يكلف رئيس الدولة زعيم الحزب الذي أحرز الأغلبية في

الانتخابات أن يؤلف الوزارة.

من الوجهة النظرية البحتة، قد يكون هذا التقليد البرلماني خير التقاليد بل المثل الأعلى لها جيما. فمن حق الغالبية أن تحكم، ومن واجب الأقلية أن تقبل حكمها. وللأغلبية أن تعمل، وليس للأقلية أن تجاوز دائرة النقد البريء. ومن يحتمل أعباء المسئولية له كل الحرية في أن يختار من يعاونونه على إدارة دفة الشؤون العامة، ومن الطبيعي أن لا يختارهم إلا من الذين يتفقون معه في العقلية، وفي المشرب السياسي، وبذلك يستطاع تحقيق الانسجام الوزاري كمقدمة منطقية لتحقيق البرنامج الحزبي.

لكن هل حقق هذا التقليد البرلماني الثمرة المرجوة منه، في كل أمة، وفي كل زمان؟ الجواب نستخلصه من قتال الأحزاب في سبيل الكراسي، ومن كثرة قيام الوزارات وسقوطها، ومن نشر الدسائس السياسية غيومها القاتمة، ومن ارتفاع الشكوى من انحطاط المستوى الوزاري في العصر الحديث، وفوق ذلك كله، وقبل ذلك كله، من حجر الوزارات البرلمانية وقصورها عن تحقيق برنامج قوي ترضاه الأمة.

وليس أدل على إفلاس الوزارات البرلمانية في معظم الأمم، من أنها، إبان الأزمات، تلجأ إلى الوزارات القومية، وفي غير الأزمات تهجر الوزارة السياسية، إلى الوزارة الادارية، وتتوسل بوزارة انتقال، إلى وزارة ثبات و استقرار، وتنزع عن وزارة حزبية إلى وزارة محايدة. وكل أولئك أن دل على شيء فإنما يدل على التبرم بالتناحر السياسي، و التطاحن الحزبي في طريق السطو على مناصب الحكم. وقد ابتدع خيال السياسيين كلمة موفقة تلك هي كلمة "مستوزر" وسرعان ما نقشت في قاموس السياسة العصرية. ذلك بأنها تعطي صورة صحيحة صادقة عن الحالة التي سادت في العصر الحديث.

ينبغي أن ننظر إلى الأمور الإنسانية بعين إنسانية. فما الإنسان ملاك، ولا

هو بشيطان رجيم، ولكن قد يكون بين ذلك قوام. فن الحق إذن أن نقول أن الرغبة المتعقلة الرزينة في الحكم، والشهوة المضطرمة للاستيلاء على السلطة، والطموح للوثبة إلى كراسي الحكم، كل ذلك ليس من خصائص العصر الذي نعيش فيه، ولا هو مادة غير قابلة للتصدير من الشعوب بعضها البعض، وإنما هو مغروس في الطبيعة البشرية. وما كانت الدسائس ولن تكون، وما أصبحت المعارك و لن تمسي، في سبيل غزو سلطة الحكم، قاصرة على عصر دون عصر، أو على أمة دون غيرها.

وقد يكون السعي بل الجهاد في سبيل الحكم رغبة مشروعة. وقد يكون شهوة جامحة. ففي الصورة الأولى مرمى الاتجاه إلى إصلاح النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق التقدم ومبادئ العدل الاجتماعي، وتعديل القوانين حتى تساير روح العصر. وفي الصورة الثانية تكون النية مبيتة على استغلال الحكم.

ود ميرابو، أعظم خطباء الثورة الفرنسية، أن يكون وزيراً. وأبى عليه لويس السادس عشر هذا المطمح المشروع. وكانت للخطيب العظيم كل صفات رجل الدولة ومؤهلاته. ولو قد صعد إلى كرسي الوزارة لما هوت رأس لويس تحت المقصلة، ولأنقذت الثورة مما آلت اليه في النهاية.

وطلب بسمارك الحكم وسعى إليه. فلما استتب له قاد روسيا إلى الانتصار على الدانمرك والنمسا، وفرنسا، وحقق الوحدة الألمانية. وزحف موسوليني على روما وانتزع الحكم انتزاعا ثم حقق كثيراً من الإصلاحات في إيطاليا، ورفع اعتبارها الدولي.

وخاض هتلر أكثر من معركة انتخابية رجاء الظفر بالأغلبية وتولي الحزب الوطني الاشتراكي الحكم. وأكبر هند نورج في بادئ الأمر أن يكون هتلر في

منصب مستشار الريخ، وأن يشغل فراغ بسمارك، ولم يشآن أن يحبوه إلا بوزارة البريد والبرق، وحتى حين فاز بأغلبية ساحقة، وأصبح تولي السلطة حقا مشروعا للنازي، لم يقبل رئيس الدولة الشيخ، هتلر في مركز المستشار إلا أن يفرض عليه فون بابن نائب مستشار، وأن لا يكون معه في الوزارة من حزبه إلا ثلاثة وزراء.

ولم يجهر تشرشل بأنه يبتغى الحكم. ولكن ما من شك في أن أعماله وأقواله وحركاته وسكناته، كانت تكشف عن رغبة مشروعة في الحكم. ولقد فرضته أحداث الحرب على رياسة الوزارة، فقبض بكلتا يديه على مصاير الامبراطورية البريطانية.

ومن عجب أن تجد سياسياً، هو الخطيب المفوه، ومن أمراء الكلام المعدودين، وسط نظام قائم على الكلام، ومعركة سلطة الحكم هي ثمنها الحق، ويحيى الناس في شخصه الزعيم، والقائد، ثم لا يدعوه رئيس الدولة إلى الحكم، أو يدعوه متأخراً، بعد أن تكون الدسائس قد مزقت جسمه كل ممزق، وأحقاد خصومه السياسيين قد تطايرت من حوله، حتى إذا أقبل أخيرا على الحكم لم يكن في وسعه أن يبدي كل ما يملك من مواهب سياسية، ولم يعد جهده قادراً على أن يهب وطنه كل ما يملك من ثمرات.

يخال لي أن حكمة سقراط "اعرف نفسك" كانت أكثر شيوعاً بين الأمم قبل أن يهل عليها النظام البرلماني، وأن الناس في الماضي كانوا أصح تقديراً، وأعظم تواضعاً منهم اليوم. فلم يكن كل واحد يعتقد في نفسه أنه صالح للحكم. كانت الأمم في الماضي تحسن اختيار الوزراء. أما في العصر الحديث فقد ضج الناس بالشكوى من سوء اختيار الوزراء، وانحطاط المستوى الوزاري.

في الماضي، كانت قائمة المرشحين والطامحين محدودة، فأما في عصرنا فقد طغى سيل الطامحين والطامعين، حتى أصبحت قائمة المرشحين ضافية

الذيول. لقد كان ينبغي أن تكون كلمة "مستوزر" صريحة في الدلالة على صلاحية الرجل للوزارة أي أن تتوافر له المؤهلات التي ترشحه للاضطلاع بأعباء المسئوليات، والنهوض بإدارة الشؤون العامة، من كفاية ليست مثار نزاع، ووطنية لا تحتمل الجدل، ونزاهة سياسية، واستقامة خلقية، لا ترق إليهما الشكوك. أما اليوم فقد انحط مدلول الكلمة وبات يشير إلى المتكالبين على كرسي الوزارة، أو بعبارة أخرى "المستوزر" هو الذي يصلح لان يكون ضمن "تشكيلة وزارية".

نعم لقد هانت الوزارة، في العالم بأسره، حتى طمع فيها، واحتل كراسيها، من لا يصلح أن يكون الموظف الإداري، أو العمدة النابه، وحتى جاهر "تارديو" في فرنسا، بأنه أهون على البرلماني وأيسر، أن يكون وزيراً للمعارف، من أن يكون معيداً في كلية.

ومن ذا الذي لا يكون، أو لا يعتقد في أعماق نفسه أنه يصلح لأن يكون ضمن أية "تشكيلة وزارية"؟! وما عليه أن لا يكون قد اكتسب مركزاً برلمانياً بأعماله المتواصلة، وأقواله المتتالية، وأن يكون قد عمل العمل الصامت في اللجان، وكتب التقارير المبحوثة المدروسة، وقام بالأعمال التي أنتجت للبلاد أبرك الثمرات، ماذا عليه أن لا يكون قد صنع شيئا من ذلك، ما دامت الأعمال المنتجة، والأقوال المثمرة لا توصل العامل. إلى منصب الوزارة ليجعل مواهبه وملكاته وجهوده رهناً بخدمة الوطن، وإنما الذي يوصله أشياء أخرى لا يستهان بها.

بل قد يجني عليه اجتهاده، وحفر بينه وبين الوزارة هوة عميقة لا يمكن اجتيازها بحال، إذ تثير أقواله سخط الزعماء حين يحسبون أنه ثائر متمرد. فيهمون بإخماد ثورته، خيفة أن تسري عدواها إلى الحزب فتهدد كيانه بالتصدع والانهيار. وما بالرجل من تمرد وإنما به عزة واستقلال في الرأي وإخلاص للحق والعدل. وإذا لم تصادف أقواله هوى في نفوس الزعماء، أخرجوه من رحمتهم، وبات من

المنشقين والخوارج المقصيين، لا عن الوزارة فحسب، ولكن من المنبوذين من حظيرة الوطن. ونشاطه قد يجعل نيران الأحقاد تتطاير من حوله، والمخاوف تحيط به، وشباك الدسائس تحاك له، والمصاعب تقام في وجهه، فيباعد بينه و بين النجاح في خدمة الوطن.

ولعلنا لا نكتم الحق شيئاً، إذا جهرنا، مع غيرنا من مفكري الأمم الأخرى، بأن عصرنا يضيق صدرة بالشخصيات القوية المستقلة، ولا يحتضن إلا الشخصيات الفانية المائعة.

حين آثرت فرنسا "بول دومير" على "جورج كليمنصو" في الاختيار لرياسة الجمهورية، وحبت بها "جاستون دومرج" دون "أرستيد بريان" وقد استحق النمر تقدير الوطن، وخدم بريان قضية السلام، ولم يكن واحدة من منافسيهما شيئا مذكوراً إلى جانب صاحبه – حين فعلت فرنسا ذلك هل كانت تدل على شيء إلا على أنها تهاب الشخصية، وترهب الاستقلال، وأنها قد آذنت بالاضمحلال؟ وروح غريبة تلك التي سرت في عصرنا. فترى الأقزام ترتدي أثواب العمالقة، وترى بعض العمالقة لا يودون بجانبهم إلا أقزاماً!

لقد أبت عبقرية موسوليني إلا أن يستأثر بسبع وزارات، وقليل هم المعاونون له الذين يرتفعون فوق المستوى العادي. وخصوم تشرشل يتهمونه بأنه يجمع حوله في الوزارة طائفة من "رجال نعم" أو وزراء من "حزب آمين" أو رجال صغار كما يسمونهم، أو أطفال كبار كما يقول الفرنسيون.

وهتلر، خصم الانجليز، هو الذي أبت عليه عبقريته ووطنيته، إلا أن يطبق مبدأ الإنجليز، فيضع الرجال اللائقين في المحال اللائقة بهم.

وفي أمم أخرى غير ألمانيا وإيطاليا وإنجلترا وفرنسا ترى الزعماء والقادة لا

يحتضنون إلا النمر البشرية على الرغم من أنهم يؤمنون بينهم وبين أنفسهم أن نجاح السياسي في مهمته موكول، الا بقدرته فحسب، ولكن بقدرة العصبة الصالحة التي تشد أزره، وعلى الرغم من أنهم من قوة الشخصية بحيث لا ينبغي أن يخافوا أن غيرهم يمكن أن يحدث "كسوفا" لشموسهم! فترى الوزراء الذين يضطلعون بالحكم معهم بمثابة التوابع التي تدور حول كواكب أكبر منها!

ليس من الضروري أبداً، كي يقفز "المستوزر" إلى كرسي الوزارة، أن يكون من دهاقنة السياسة، أو أساطين العلم، أو فطاحل الإدارة، لا بل ليس من الضروري على الاطلاق أن يكون قد فعل أو قال شيئا، فقد يكون عبقري الجهل، وقد يكون من أبطال الصمت وعظماء الجمود الذي يشارف الموت، ولكن كل أولئك ليس من الموانع للوثبة إلى كرسي الوزارة، وإنما تكفي أشياء أخرى لا تمت إلى المؤهلات الوزارية بسبب.

يكفي، كي يغدو المستوزر وزيراً، أن يكون من حزب، أو من شعبة، أو من "شلة"، أو أن تربطه برئيس الوزارة رابطة صداقة، أو مصلحة، أو يكون قد أدي خدمات مالية أو يرجى منه أن يؤدي خدمات مالية لحزبه، إلى آخر هذه السلسلة الطويلة التي يجب أن تبعد لا أن تدني من الوزارة.

مجرد الصداقة برئيس الوزارة تطفئ شهوة السلطة في نفس المستوزر وتصيره وزيراً ولو أن شبح الوزارة لم يكن قد طاف بخياله، أو مر بأحلامه، ولو كان توزيره مفاجأة للأمة. نعم، من الوزراء من وثبوا إلى منصب الوزارة، والبلاد لا تعرف عن أشخاصهم وأعمالهم كثيرة ولا قليلا، وقد تكون تجاربهم في السياسة والادارة غضة أو لا تجارب لهم على الاطلاق. والناس لا يعبدون إلا الشمس المشرقة كما يقول الانجليز، واذا رأوا القمر بازغا قالوا هذا ربنا، فإذا أفل قالوا لا نحب الأفلين. وكذلك صاحبنا النكرة، إذا بات في دست الوزارة صاغت له الصحف أكاليل

المدح كما تصاغ للغزاة الفاتحين، ونشرت عليه الورود كما تنثر على العاملين المجاهدين، وقالت الصحف، أو أوحى لها أن تقول، أنه من الشبان البارزين في محيط السياسة والاجتماع.

ولمجرد تأدية خدمة مالية للحزب في صورة أو في أخرى، او لمجرد مداعبة الأمل بتلقي معونات مالية، ترى شخصيات تطفر إلى كراسي الوزارة دون أن تعرف البلاد عن أشخاصهم فضلاً عن أعمالهم شيئاً، ومع هذا فلا يعدمون أبواقا تطير باستيزارهم كل مطار، فيقول بعضها إنهم نجوم لامعة، ويفتح البعض الآخر المزاد في المديح، ولا تدري كل تلك الصحف كيف يكون المحاق!

وقد تهدر كرامة الوزارة، ويعين فيها من ليست نزاهتهم السياسية فوق كل الشكوك لاعتبارات حزبية بحتة لا تمت إلى مصلحة الدولة بأية صلة.

ويراعى في تشكيل الوزارات الحزبية مصلحة الحزب أكثر من مصلحة الوطن، فيختار للوزارة من هم رضاه وسخطه لا من يصلح لها، وقد يكون رائد رئيس الوزارة، المحب إلى تركيز كل السلطات في يده، أن يجمع حوله نفرة يؤمرون فيطيعون. ولقد كان يقال في عصر هنري الرابع في فرنسا، أن الوزراء ليسوا إلا تابعين. وإذا كان في تلك التسمية قسوة، فلنتعاطف في التعبير، ولنقل أن بعض الوزراء، في عصرنا، سكرتيرون لا وزراء.

وعند تشكيل الوزارات الائتلافية، يراعى رئيس الوزارة، أو يراعى له، أن ي كون ملحوظة في التشكيل اعتبارات حزبية، واعتبارات برلمانية، أما الاعتبارات الوطنية في المحل الثاني أو الأخير. فيقع اختياره على العضو لأنه ذو نفوذ في الحزب، وإن لم يكن ذا مؤهلات للوزارة، فالمهم كسب التأييد الحربي لا كسب شخصية منتجة للوطن. ويقع اختياره على ذاك العضو لأنه من ذوي قربى رئيس الحزب الذي يهمه رضاه وغضبه. و يؤثر هذا المستوزر على قائمة المستوزرين

جميعاً لأنه من الناس الطيبين الذين لا يؤذون بعوضة، ويتخذ هذا الآخر لأن نزاهته السياسية واستقامته لا ترقى إليهما الشكوك وإن كانت كفايته للوزارة مثار جدل غير قليل. وتكرهه الملابسات البرلمانية على أن ينتقي وزراء حزبين أثير حولهم غبار، او أصابهم رشاش من اتهام. وقد تفرض عليه الأحزاب شخصيات لأرضاهم، ولا يتم بهم التجانس الوزاري. وقد تملى عليه إرادة الأحزاب المشتركة في الوزارة أشخاصاً برلمانيين، لم يعرف عن أحدهم أنه ارتقى منبر البرلمان مرة واحدة، أو وضع تقرير لمشروع من المشروعات، أو سأل أو استجوب أو قدم اقتراحاً أو مشروع قانون، لا بل لم يحضر الجلسات البرلمانية إلا مرات معدودات إلى حد أن تعيينه في الوزارة يكون مفاجأة غريبة لزملائه أعضاء البرلمان الذين حين يسمعون عن اسمه يزين القائمة الوزارية يتساءلون عن شخص ذاك الذي حباه الحظ، أو رضا الأقوياء، هذا المنصب الخطير.

وليس تأليف الوزارات القومية بأسعد حظا من الوزارات الائتلافية. فالذي يعهد اليه بتشكيل الوزارة القومية يراعي في الغالب تأييد الأحزاب أكثر مما يراعي أن تكون الوزارة متجانسة ومؤلفة من شخصيات مقتدرة تقوى على مواجهة المواقف الدقيقة.

وكثيرا ما يكون من عشاق الشخصيات الفانية فيحشد في صعيد واحد تشكيلة وزارية أن كانت متجانسة في شيء فإنما هي متجانسة في الضعف والقصور. وقد تملي عليه الأحزاب أشخاصا ليسوا من الكفاية الوزارية في شيء. وأبلغ من كل أولئك في الإضرار بالمصلحة القومية أن يغفل الشخصيات التي لا تظللها رايات الأحزاب، ويسقط من حسابه الرجال المستقلين الذين لا يذل الحرص أعناقهم.

ولا تريد أن نشرف الوزارات الادارية، والمحايدة، والانتقال، بالكلام عن تشكيلها، فإن هي إلا أسماء اخترعها السياسيون، وبدع ابتدعوها سداً للذرائع،

أو انقاذاً للموقف، أو ظناً منهم بأنهم بمثل تلك الطرق الملتوية، يهربون من تطاحن الأحزاب، ووسائل مثل هذه أن دلت على شيء فإنما تدل على مبلغ الأذى الذي يلحقه التناحر السياسي بالبلاد. فلسنا في الحق ندري كيف تكون الوزارة إدارية وهي بطبيعة المهام الملقاة على عاتقها سياسية بكل ما في كلمة السياسية من معنى. ولو صح أن تكون الوزارة إدارية لكان تأليفها عيشاً فارغاً، وحملاً ثقيلاً على عاتق الخزانة العامة، فوكلاء الوزارات يصلحون للقيام بالإدارة، ويوفرون على الأمة المرتبات الضخمة، والمزايا الأخرى التي لا يستهان بها التي يتمتع بها الوزراء ولا تسيغ افهامنا، وإذا أساغت فلا تهضم أن تكون الوزارة على الحياد، ولعلهم يعنون بذلك أنها تسوى بين الأحزاب، ولا يختل ميزان العدل في يدها، فلا تؤثر حزباً على حزب، ولا تحبو هيئة على حساب الهيئات الأخرى. ووزارة الحياد في هذه الصورة إنما هي عبث لا طائل تحته وفرار مكشوف من تقاتل الأحزاب على الحكم، وإلا فالمفروض، بل الواجب الوطني أن تكون كل وزارة على الحياد فلا ترجح كفة أحزاب على أخرى، بل المفروض، والدين في عنق كل وزارة حتى الحزبية منها أن يكون الانصاف شعارها، فلا تحاك، ولا تجامل، ولا تشايع أحدة حتى أنصارها وأشياعها. وإن كانت أوهام السياسة قد اخترعت هذين الاختراعين الضمان إجراء الانتخابات في جو حر لا تشوبه شوائب التطاحن الحزبي، فالواقع لا يشجع كثيرة فان هذه الوزارات المقول إنها إدارية أو محايدة تنزع جهرة، أو في الخفاء إلى مناصرة الحزب الذي يرتسم في الأفق السياسي انه سيظفر بالحكم لا محالة. فأما وزارات الانتقال فهي أقل الوزارات جدارة بالتقدير لأن الرجل، أو الرجال، الذين تطوع لهم كرامتهم أن يكونوا مجرد جسور يعبرها الساعون إلى الحكم، يكونون من النفر المسلوب الارادة، الضعيف الشخصية، الذي لا يقدم في السياسة ولا يؤخر.

لم تحقق الوزارات، سواء أكانت حزبية أم قومية، أم ائتلافية، أم إدارية. أم محايدة إلى آخر تلك السلسلة الطويلة من الأسماء ، الأمل المرجو منها في كفالة السلام الاجتماعي في الداخل، والسلم في الخارج، وخاصة لم تحقق ما يرجي في الاصلاح فراح المصلحون السياسيون والاجتماعيون يفكرون في أن يكون الوزراء من الفنيين. على أن هذه الفكرة تبهر لأول وهلة ولكن عند انعام النظر فيها، وخاصة عند التنفيذ، يتبين أنها غير عملية، وأنها لا تحل مشكلة تأليف الوزارات، ولا تدني الأهم من الإصلاح المنشود، فالملحوظ في الوزير الكفاية السياسية والإدارية أكثر من الفن، والحكم ذاته في. ولو أتيحت للوزير الكفاية في صورتها، وقام على وزارة ليست من فنه لاستطاع أن يضع من المشروعات وينفذها ما يربو على أضعاف أضعاف أعظم الفنيين. ذلك بأنه يستعين بكبار الفنيين، وقد لا يكونون من السياسة أو الإدارة في قليل أو كثير. ولقد ذكر التاريخ أن نابليون أعجب بمواهب أستاذ رياضة، وظن أنه يحسن القيام على وزارة المالية، فوضعه على رأسها. فما لبث أن أوقع الخلل والاضطراب في ميزانيتها فلم ير نابليون بد من أن يعفي وزارة المالية من مواهبه الرياضية ويعيده سيرته الأولى، أستاذ رياضة كما كان!

ليست العبرة بشكل الوزارة، وإنما العبرة بالرئيس الذي يؤلفها ولا تؤلف له، ويطبعها بطابعه، ولا يصطبغ بصبغة الذين يحركونه من وراء الستار، و يجمع حوله الصفوة والخيرة من رجال السياسة، و مختار نخبة صالحة ممن اشتهروا بحسن الادارة، وبرزت مواهبهم في عالم العلم والفن.

فأما كيف توفق الأمر إلى امثال تلك الوزارات، فنجاهر بأن من الضروري، بداءة ذي بدء، أن تطرح الفكرة الحزبية جانبا، وتوضع المحسوبية على الرف، ويختار الوزراء لكفايتهم دون التفات إلى ألوانهم السياسية، أو نزعاتهم الحزبية، ولو

من بين المستقلين. ورئيس الدولة هو الذي يدعو أصلح رجل في الدولة لتأليف الوزارة ثم يترك له ملء الحرية في تأليفها وتحمله كل المسئولية عن أعمالها وتصرفاتها في الحكم.

لقد ضاقت بعض الأمم ذرعاً بفساد النظام البرلماني، فهب نفر يفرضون أنفسهم على حكم البلاد فرضاً. والانقلابات السياسية هزات عنيفة ينبغي للأمم أن تتقها بكافة الوسائل وخير الوسائل وضع الرجال الصالحين في الأماكن الصالحة طوعاً بدل أن يضعوا أنفسهم كرهاً.

يقولون إن تقاليد النظام البرلماني تقضي أن يكلف زعيم الأغلبية في الانتخاب بتأليف الوزارة وأن يترك له الخيار في تكوينها من صفوف حزبه، ليتم التجانس الوزاري ولتتحمل الأغلبية مسئولية السياسة العامة. ولكن هذا الكلام بديع من الوجهة النظرية، ومن الوجهة العملية تحملت الأمم من آثاره التعسة شيئاً غير قليل. فقد يكون رئيس الغالبية غير قادر على الاضطلاع بتبعات الحكم. وقد يسيء اختيار الوزراء من حزبه ليعاونوه في الحكم. وقد يكون حزبه فقيراً ومقفراً من الكفايات، فيجيء تشكيل الوزارة ضعيفاً مهلهلاً. وفي كل حال فأن وزارة الأغلبية وزارة حربية لها كل عيوب الوزارات الحزبية.

لدى تشكيل الوزارة الحزبية تراعى مصلحة الحزب أكثر مما تراعى المصلحة القومية. فيدمج في الوزارة أشخاص أدوا أو يؤدون للحزب خدمات مالية، وعلى التحقيق ما أدوا ولا يمكن أن يؤدوا للبلاد خدمات. ويقحم على الوزارة وزراء يلحظ غضهم ورضاه أكثر بكثير مما تلحظ كفايتهم لتبعات الوزارة. وفي الحكم يكون همها الاحتفاظ بالكراسي بأي ثمن وإحباط دسائس الأحزاب الأخرى التي تحاول أن تغلبها عليها، وتحتلها من دونها، ولذلك تشهد التناحر السياسي في أسوأ مظاهره، والتطاحن الحزبي في أقبح معانيه، وتطل الفتنة بقرنها وقد تشب

نيران الحرب الأهلية، وفي كل الأحوال ترى المزايدات السياسية التي تضر بالطوائف والطبقات أكثر مما تنفعها، وعلى التحقيق تلحق أكبر الأذى بخزينة الدولة.

وفي البرلمان، وخارج البرلمان، تنصرف الوزارة الحزبية عن العمل الجدي إلى المهاترة والمكابرة ضد الخصوم السياسيين. وتقتل الحزبية روح الإنصاف فترى الوزارات الحزبية تغدق على أنصارها وتحرم الاكفاء، ولكسب الهتاف والتصفيق بغير الحق تسطو على الخزانة العامة المرضى الطبقات رضاءً سطحياً مؤقتاً. والوزارات الحزبية مرعي خصيب لتفشي المحسوبية، والمحسوبية تلقي الخلل والاضطراب في الأعمال العامة، وتشل إرادة الأكفاء عن العمل، و تزهد في الإنتاج، وطغيان الروح المادي يسود فترى كل فرد يقول: وبعد الطوفان! وترى كل واحد لا يسعى إلى انقاذ ما يمكن انقاذه ولكن إلى اختطاف ما يمكن اختطافه.

ليس المهم أن تنتصر الثورة، ولكن المهم أن ينتصر الزعماء على الثورة. وبعبارة أصرح وأوضح أن يعرف الزعماء بعد تسلم الحكم كيف يكبحون جماح أنصارهم، ويغضون من أطاعهم. نعم، فكل ثورة، وكل انقلاب، يكون فيها الصالح والطالح، والخيالي والعملي، والمغامر والمضحي، فأما الخياليون فيبتغون العدل المطلق، والجمال المطلق. وأما المغامرون فيريدون استغلال آثار الثورة لأنفسهم فيحتلون المناصب والمراكز وقد لا يفكر المنتصرون أول ما يفكرون إلا في التنكيل بالخصوم السياسيين، والبطش لمخالفيهم في الرأي. وقد تتورط الوزارات الحزبية في إيثار ذوي القربي، ومحاباة الأنصار، وحرمان الكفايات من الأحزاب الأخرى، وتحطم الأفلام، وتكميم الأفواه، وتعطيل الحريات السياسية في كل صورها. وتحسب الوزارات الحزبية خطأً أن ديناً في عنقها يجب أن تؤديه، بعد

الفوز في الانتخابات أن تكافئ أنصارها والذين عاونوها مختلف صور المكافأة ولو أرهقت الذين من غير حزمها ولو أقفرت الخزانة العامة، ولو ألحقت الضرر بمصالح البلاد.

ليست نزاهة الحكم أو النزاهة السياسية أن لا يكون الوزير مرتش، فهذا هو معناها الضيق فأما النزاهة في معناها الواسع فتتلخص في أن الوزير لا يجر لنفسه مغنها بالذات أو الواسطة. ولا يؤثر قريباً، ولا تحابي نصيراً على حساب المصلحة القومية، ويسوى بين الخصوم والأنصار في الحقوق والواجبات.

إن إيثار ذوي القربي هو الذي عصف بحياة عثمان بن عفان وخلافته. وإن المحسوبية الصارخة هي التي أطلقت الفوضى من عقالها في كل الأمم، وأيقظت الثورة من رقادها، في كثير منها. وإن الوزارات الحزبية هي مثار الشكوى في العصر الحديث، وفي كل مكان. فهي التي تمد المسيء بتوزيره حيال المطامع حتى ليشرئب بأطماعه اليها من لم يلق في حياته خطبة ولا كتب تقريراً، وكل ميزته أنه تربطه بكبير الوزراء صلات قوية، أو أنه يجيد حبك أطراف الدسائس، وأن حاسة الشم لديه قوية، فيتحسس ما يجري في أفق السياسة، وما تنسج خيوطه في ممرات البرلمان.

إن لاصطياد الوزارات صيادين مهرة بارعين، يعرفون كيف يطرحون الشباك ويلعبون في كل لعبة، ويأكلون على كل مائدة، ويمشون على كل حبل. وإذا عز عليهم الجلوس على مائدة الوزارة قنعوا بسفارة، أو مفوضية أو وكالة وزارة، وإذا أعوزهم أن يأكلوا مع الآكلين، لم يعوزهم أن يلتقطوا الفتات المتساقط في صورة وظائف في مظهرها متواضعة ولكنهم يعرفون كيف يستغلونها حتى تدر عليهم أخلاف الرزق.

وكما أن النوتية القدماء يتحسسون الجو فينبئون عن اتجاهات الريح، وعن

موعد هبوب العاصفة، فكذلك المستوزرون يعرف أكثرهم متى تقع الأزمة الوزارية، حين يرون مقدماتها وبوادرها، ويخبرون بنتيجتها المحتومة، ولو خيل إلى البعض، وخاصة أن الجو صحو والأرض لا تميد بهم، والكراسي لا تتزلزل من تحتهم، والذين لديهم حاسة الشم من المستوزرين ينبثون عن المحظوظ المجدود الذي سيعهد اليه بتأليف الوزارة، ويعرفون كيف يتقربون منه، ويبعثون الرسل اليه، يقترحون ولا يشعرون انهم موفدون، ويسترعون النظر والفكر إلى الذين تزدان هم صحيفة الوزارة!

وإذا بات المحظوظ في المركز الذي يجزى منه ويجازي عرف الوصوليون كيف ينحدرون إلى موضع الرضا من نفسه، فيكيلون له المدح ويعظمون أعماله ويفخمون أقواله ويصورونه السياسي الذي يتضاءل أمامه أساطين السياسة والاداري الذي ينكمش أمامه دهاقنة الادارة، فهو العبقري الفذ الذي لا يشق له غبار، وهو النزاهة مجسمة، والاستقامة تمثلت انسانا، وفي نفس كل عظيم ناحية ضعف للمديح، فما بالك إذا كان كبير الوزراء من وضعتهم الأقدار الساخرة في هذا المركز.

وينضوي المستوزر تحت لواء من يطلبه في غيرة وحماسة، ويظهر نفسه في مظهر الاخلاص للرئيس الموعود، و يبدي أنه موضع الثقة، وانه يجيد الوساطة لدى المقربين والأقوياء، ذلك بأنه يريدان أن يشترك في الحكم. وهذا المستوزر صديق لذاك المكلف بتشكيل الوزارة واذن فليهرع وليذكره بنفسه و كبير الوزراء يعد ويسرف في الوعود، ولكن إذا عزت على المستوزر الوزارة هذه المرة فليرقها كرة أخرى ولا داعى مطلقا لاستثارة غضب الذين اسقطوه من حسابهم.

ولو أنك درست نفسية المستوزرين، إبان أزمة وزارية، لأخذ منك العجب كل مأخذ فهذا يعتقد أن صداقته تشفع له وأنه لن يخدع، أو يخيب له رجاء رغم

أن المعروف عن الرئيس إنه يمنى كل واحد، ويطيل قائمة المرشحين، وذاك يؤمن إيماناً صادقاً وعميقاً بأنه واصل إلى كرسي الوزارة لا محالة، ويسخر من ذلك المخدوع الذي لم يرشح إلا ترشيح جرائد أو ترشيح مجالس ومنتديات.

وحين ترى القائمة الوزارية الضوء ترى وجوها ضاحكة مستبشرة، ووجوها عابسة مكفهرة، فبين اختيار هؤلاء، والتضحية بأولئك يقع الابتسام والعبوس ولكن العابسين يكظمون الغيظ لأنهم إذا عز عليهم الاندماج هذه المرة فليستبقوا الرضا والأمل عسى أن يبتسم لهم الحظ في تعديل وزاري مقبل. ولتأليف الوزارات جانها المحزن، كما أن لها جانها المضحك. فترى بعض الذين اعتقدوا أن الحظ قد أخطأهم في الدخول ضمن تشكيلة وزارية ينهالون بالطعن عليها، والنقد والتجريح لرجالها، ثم لا يلبثون أن يكونوا في حظيرتها، فينقلب طعنهم اكبارا و تجريحهم مدحاً وإيجاباً!

والتشكيلة الوزارية تأخذ لون الرئيس الذي يعمل على خلقها. فهذا رجل تفرضه الحوادث فرضا فيجتهد أن تكون الوزارة قوية يستطيع مواجهة الصعاب. وإذا جاءت الحوادث فوق مقدور الرجال خسيه انه عمل جهده. وهذا شخص يجمع بين رضا ذوي السلطان، ورضا الأقوياء، فيختار تشكيلته الوزارية من بين صفوف الذين يجمعون بين الحسنيين، رضا السلطة الشرعية، ورضا القوة الفعلية. وشخص يفرضه الأقوياء فرضة فيراعى في تشكيل وزارته رضا هؤلاء.

وتوزيع المناصب الوزارية يخلق للرئيس من المتاعب والمصاعب شيئا غير قليل فالرئيس له اعتبارات لها وجاهتها، وإن لم يكن لها وزنها عند الأحزاب، يريد أن يحتفظ لنفسه بالداخلية ويعطي المالية المستقل، ولكن الأحزاب تتنازع المالية والداخلية معا، وفي سبيل التوفيق بين المطامع المتصادمة، يقول قائل منهم، لنا وزارة ولكم وزارة. وفي العرف الوزاري، بعض الوزارات رئيسي. وبعضها ثانوي،

وفي صراع الأحزاب يبتغي كل حزب أن يظفر بالأولى، ويتخلى عن الثانية. ولابد من إرضاء أكبر عدد مستطاع من المطامع ولو على حساب خزينة الدولة وإذن فلا بد من خلق وزارات جديدة، ولا عليهم من بأس، فإذا كانت الوظيفة تخلق العضو، فأي منطق أعرج هذا الذي يمنع أن العضو يخلق الوظيفة. ولكن الحرج أن الطعام يقوي شهوة النهم، وخلق الوزارات الجديدة يكثر من عدد الطامعين.

في أية وزارة نضع مُحَمَّدا. أن له نفوذا كبيرا في حزبه، وحزبه ذو جلال وخطر، وإذن فمن الخطأ اسخاط حزبه فلنضعه في المالية وإن كان الرجل ليس من الشؤون المالية في كثير أو قليل. ومحمود في الحربية أم في العدل أم في الأشغال العمومية لضحه. إنه شخصية متعددة نواحي العظمة. أو ليس العظيم يصلح لكل. وإذن فهو يصلح لكل شيء. وأن كان محمود لا يصلح الشيء على الاطلاق. وبعد مشقة، وبعد رضا وسخط من جانب الأحزاب، ومع بقاء تيارات السخط والغضب تحت سطح الماء، تم التشكيلة الوزارية.

وتوزيع الوزارات هو أول خطوة في حياة المولود الجديد. ثم يحبو الوليد إلى الحكم. ثم تكون أول صرخة له البيان الوزاري. أو خطاب العرش. وليست هناك في قاموس، السياسة تسمية تثير الحيرة مثل هذه التسمية الأخيرة. فطاب العرش هو البيان الوزاري أو هو برنامج الوزارة الذي تطالع به المجلس التشريعي، وتعاهد عليه البلاد وخطاب العرش إما أن يضعه رئيس الوزراء، واما أن تضع كل وزارة الجزء الخاص بها. وفي الحالين يكون، غالبا، ضافي الأذناب، وخاصة في الحالة الثانية حيث تطنطن كل وزارة بمشروعاتها الاصلاحية التي نفذت، والمرتقب تنفيذها، ثم تحاول أن تطغى، في الكلام عن نفسها، على كل الوزارات الأخرى.

ويتناول الخطاب الكلام على السياستين، الداخلية والخارجية، ويقدم حساباً عن الماضي، ويقطع العهود، ويبذل الوعود، للمستقبل. وهنا تتجلى روح المزايدة

السياسية في العصر الحديث. فكل وزارة جديدة يحبوها الحظ بالحكم تجهد قريحتها في ابتداع الاصلاحات، واختراع المشروعات، وتحسين العلاقات الدول الأجنبية، وتقوية أسباب الدفاع الوطني في الداخل والخارج، وتشهد الأرض والسماء على أنها ستقضى على الفقر والمرض والجهل، وتداوي كافة العلل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتكون المثل الأعلى للإنصاف، فتسوى بين الطبقات، وتعدل بين خصومها وأوليائها على السواء، وفي الجملة تحقق للامة الرقي والرخاء.

وإذا كان الكلام هينا فليس العمل من الهنات الهينات. محاضر الوزارات الناشئة الوليدة أن تسرف في العهود، وأن تنثر المشروعات الاصلاحية على رأس الأمة وأن لم تكن إلا مشروعات على الورق. بل ما ضرها أن تصور الذين تقدموها في الحكم وقد خفت موازيتهم، وأما هي فقد ثقلت موازينها، ما دامت تبتغي كسب التأييد البرلماني، والتأييد البرلماني بحمد الله مضمون ما دامت تتمتع بالأغلبية.

والبرنامج الوزاري الذي يخلع عليه العصر الحديث ثوب خطاب العرش، ويسبغ عليه صبغة العهد المقدس، والذي ترسم الوزارة الوليدة حدوده ومعالمه، و تبسطه، أمام الممثلين البرلمانيين، بل أمام البلاد عامة، جملة وتفصيلا، لا ينال إلا قسطا ضئيلا من التنفيذ، وقد لا ينفذ منه شيء على الإطلاق، والكلام شيء، والتنفيذ شيء آخر.

وقد لا تلبث الوزارة الجديدة أن تجيء سيرتها في الحكم مغايرة تمام المغامرة لتلك الصورة الزاهية الألوان التي رسمتها لنفسها في خطبة العرش. فالمشروعات الاصلاحية التي تحدثت عنها وأطالت الحديث تبقي نائمة نوم أهل الكهف في اضابير الوزارات المختلفة، والحريات السياسية التي تكلمت عنها وأسهبت في

الكلام تكون معطلة أو كالمعطلة، والاستقلال القومي الذي ملات فمها بالحفاظ به وتقديسه يصبح مهيض الجناح، والنزاهة السياسية لا تمشي فوق كل الشكوك، ونزاهة الحكم يتطاير حولها غبار الشبهات، والمحاباة والمحسوبية تنشران ظلالهما السوداء. ولكي تأمن الوزارة النقد، وتتقي الحملات الشعراء، تعصف بالحريات العامة، وتزهد في تأييد العقلاء، بل قد تحارب العناصر الرشيدة، وترضى من غنيمة الحكم بما يدره عليها وعلى من إليها، ومن التأييد الشعبي بتصفيق وهتاف جماعة الدهماء الذين أغدقت عليهم. وخزينة الدولة هي التي تتحمل ثمن هذا التأييد الزائف. وخزينة الدولة هي التي ترزح تحت أعباء مشروعات الدعاية.

ومن الغريب أن كل الوزارات التي تزعم أنها شعبية لا تقيس قدرتها بالوعود التي تكميلها اللامة، ولا تقيس قدرة الخزانة العامة على احتمال أعباء المشروعات الخيالية، وتفكر في المصروفات ولا تفكر في سد النفقات، وتخترع مخيلتها المشروعات، ولا تبتكر الموارد القومية التي تغذيها، بل قد تهمل المرافق القومية كل الاهمال، وتغفل البحث عن موارد جديدة، وإذا ذاعت الخزينة تحت أثقال سياسة الاسراف مدت يدها إلى الاحتياطي، فإذا نفد الاحتياطي لم تنفد الحيل في القروض الأهلية والقروض الأجنبية.

وقد تكون الوزارات البرلمانية من العجز بحيث يقدر لها الاخفاق سلفا في تنفيذ البرنامج القومي. ويضاعف من الآثار السيئة لهذا العجز أن تستغل الحكم لنفسها وأنصارها، فتضيف إلى تعطيل مشروعات الاصلاح إرهاق الخزانة العامة وتهديدها بالإفلاس.

وتعلم بعض الوزارات البرلمانية يقيناً أن المشروعات الإصلاحية التي اكتظ بها خطاب العرش، والعهود التي تشبع بها البرلمانيين، والوعود التي تتخم بها الأمة، لا تقصر عن تنفيذها جهودها فحسب، ولكن يتعذر تنفيذها نظراً لحالة خزينة

الدولة، ولأن موارد البلاد محدودة إذ مازالت بكراً لم تستغل مرافقها كلها، ورغم هذا العلم الأكيد، فإن تلك الوزارات تحشد المشروعات حشداً وتعبئ الاصلاحات تعبئة، فترتكب إثم الرياء السياسي عمداً ومع سبق الاصرار.

قد يعترض علينا بأن المخاوف التي تساورنا من جراء الاهمال والمخالفات الخطيرة التي قذ تقرب من الآثام القومية، والاستغلال في أبشع صوره، والقصور في الشؤون العامة، يمكن أن يعالج كله أو بعضه بالرقابة البرلمانية والسلطة المخولة للمجالس التشريعية في اسقاط الوزارات، قلنا بأن التجارب القاسية الطويلة في كل الأمم التي اختارت النظام البرلماني، قد دلت على أن هذا العلاج ليس حاسما، فإن كانت للوزارة الأغلبية في البرلمان، شايعتها تلك الأغلبية وسندتها أن تهوى من كراسها، أخطأت أم أصابت، والتزمت جانب الحق والعدل، أم تنكبت الجادة، فأما أن روح التغلب الحزبي تطغى علمها فتنسيها كل اعتبار قومي، واما أنها تخشى أن تسقط الوزارة المشايعة وتحل محلها وزارة مخاصمة، واما انها تخاف حل البرلمان وخوض غمار معركة انتخابية جديدة، وفوق هذه الاعتبارات جميعاً لأن المشاهدات البرلمانية قد دلت على تبادل المجاملة بين النواب والوزراء، فالنواب يبتغون رضا دوائرهم الانتخابية ورضا الدوائر في أيدي الوزراء واذن فلابد للنائب من كسب رضا الوزير. والوزراء بحاجة إلى اصوات النواب ليبقوا في مقاعدهم وإذن فلابد من الاغداق في صورة خدمات وقضاء مصالح.

قد تكون الرقابة الشعبية أجدى ولكن يشترط لتحققها أن يكون الرأي العام قد بلغ من نضج التربية السياسية حداً جعله قادراً على أن يتجلى غضبه وسخطه في صورة تحمل الوزارة العاتية على أن تغادر كراسيها تحت سلطان ضغطه واستنكاره.

وصحيح أن صاحب السلطان، في النظام البرلماني، يملك حق إقالة الوزارات التي ساءت سيرتها في الحكم ولكن لا ينبغي أن ننسى أن أمثال تلك الوزارات،

رغم قبح سيرتها، قد لا تكون ما برحت مؤيدة من الأقوياء، وقد لا تكون ما زالت مستندة إلى أغلبية برلمانية تسندها بالحق وبالباطل، فتصبح إقالتها وقد أخذت صبغة الانقلاب السياسي، وتمسى مغادرتها للكراسي وقد أحدثت هزة في البلاد، ومن الصالح القومي تفادي الأزمات قدر المستطاع وإلا فقد تكون عمليات البتر لا معدي عنها لنجاة حياة المرضى.

ولئن كانت الوقاية خيراً من العلاج، وكان أحسن السبل لحفظ الأمن منع الجرائم قبل وقوعها لا قمعها والعقاب عليها بعد ارتكابها، فعندنا أن خير وسيلة لتحقيق الحكم الصالح في الأمم اختيار الوزارات اختيار موفقا من بادئ الأمر، أو أن يفرض الصالحون أنفسهم ما داموا يؤمنون أن خدمة الوطن ضريبة يؤديها الأكفاء، وأن الحكم أعباء وتكاليف لا مغانم وأسلاب.

قد دلت التجارب الطويلة على أن المسئولية السياسية ليست كافية لإصلاح أداة الحكم. ولا تحسب أن المسئولية الجنائية للوزراء قد تكون أكثر منها في إصلاح تلك الأداة توفيقاً. فالعنصر الذي يباشر المسئوليتين يكاد يكون في الحالين واحداً. والتواطؤ والتستر قد يتوافر وجودهما في الصورتين. والعابثون اللاعبون يعرفون كيف يخفون عبثهم ولعبهم بحيث لا تمتد يد العدالة الهم. واللاحقون قد يجاملون السابقين مخافة أن يصبحوا في مثل موقفهم. والخلف قد يشايع السلف لأنه تورط في مثل ما تورط فيه أو شر منه. والسفسطة الفارغة قد تسدل الستار على المخالفات الخطيرة، لا بل قد تغطي على الجرائم القومية خشية أن تكون في إثارتها إساءة إلى سمعة البلاد .. مع أن الاساءة إلى الوطن أبلغ الاساءة في ترك العابثين يفلتون من قبضة العدالة. والشعب القوي في وطنيته، المتين في خلقه، هو الذي يجزي المحسن بإحسانه، ويجازي المسيء على إساءته. وما في الدنيا أمة تخلو من العابثين، وما من حركة شعبية خلت صحيفتها من

المستغلين، والكمال المطلق في هذا العالم مستحيل، والخير كل الخير في الضرب على أيدي العابثين اللاعبين.

وإذا تعذر تحقيق المسئولية الجنائية تعذر تحقيق المسئولية المالية التي تتبعها، فإذا استحال الاثبات على الوزير الذي يرتكب الجناية في حق الدولة، استحال الحصول منه على التعويض المالي الذي ترتب على تلك الجناية.

وسواءً كان التعويض المدني المترتب في ذمة الوزير ناشئا عن عمل جنائي او عن إهمال خطير يضر بمصلحة الدولة، فالواجب الوطني يقضى في كل حالة أضر الوزير البلاد بعمله أن يصحح ذاك الضرر وأن لا يتهاون معه في الحساب حتى يدير كل قائم بالأمر الشؤون العامة مثل أو أحسن مما يدير شؤونه الخاصة.

ولقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الوزير قد يسيء إدارة شؤونه الخاصة ويحسن إدارة الوزارة التي يتولاها والعكس بالعكس وعندنا أن الوزير الذي لا يحسن القيام على أموره الخاصة من باب أولى لا يحسن القيام على الأمور العامة.

ولابد لنا هنا من التنبيه إلى خطأ شائع ذلك هو الاعتقاد بأن الحياة الخاصة شيء والحياة العامة شيء آخر فالمشاهد المحسوس أن حياة الفرد الخاصة تنعكس صورها على حياته العامة.

فالمغامر تنصب مغامراته على الحالتين، والمستهتر ينسحب استهتاره على جميع الصور، والاضطراب والتشويش يجاوز دائرة الحياة الفردية إلى دائرة الحياة الوزارية.

والمسئولية الوزارية في جميع صورها، من سياسية، وجنائية، ومدنية، قد لا تكفي لحماية الدولة من استغلال المستغلين للحكم وخاصة أن ذهنياتهم خصبة في ابتكار أساليب الاستغلال. ولو كانت الفكرة عملية لوجب جرد ثروة الوزير حين

دخوله الحكم وبعد خروجه منه، ورد الزيادة أن وجدت إلى خزينة الدولة اللهم إلا إذا أثبت الوزير، وتلك حالة عزيزة المنال، أنه نمى ثروته من وجوه مشروعة.

ولا تحسب أن وزيراً، يلتزم جانب النزاهة والاستقامة في الحكم، يستطيع الاحتفاظ بثروته، إن كانت له ثروة، كاملة غير منقوصة فضلا عن أن يزيدها أو يضاعفها. فالحكم النزيه يفقر ولا يغني. والسلطة تضحية لا استغلال. وتبعات الحكم ومشاكله تصرف عن تنمية موارد الثروة الخاصة أن لم نقل تصرف عن القيام عليها وإدارتها. ولقد يذكر التاريخ أن اللورد بركنهيد، وقد كان المحامي الذي يربح من صناعته أكثر من خمسين ألف جنيه في العام، ألح أن يعفوه من القيام على وزارة العدل، ليعود إلى صناعته فيخلف شيئاً لأولاده.

بل إن كل مشتغل بالمسائل العامة، أن اشتغل ولم يستغل، لم يلبث أن يشعر بأن الثروة المشروعة التي جمعها من جده وكده تتضاءل وتنكمش، وأن التركة التي خلفت له قد باتت تركة مثقلة مهددة بالضياع، أو تضيع فعلا. ولسوف يحفظ التاريخ صورة الزعيم الوطني مُحَمَّد فريد حية خالدة.

والمقياس الصحيح النزاهة السياسي هو ثروته قبل و بعد الحكم. فإن كانت قد تضاءلت فهو الخاص المضحى وإذا تضاعفت فهو محترف لا سياسي.

وناهيك بما يدره الاحتراف السياسي على صاحبه من المغانم. فرجال المال والأعمال مزدحمون ببابه أن كان من ذوي النفوذ، والشركات المالية تخطب وده سواء اكان في الحكم أم خارج الحكم. فالمستوزر لا يلبث أن يصبح وزيراً فيحقق الوعد المرتقب، ونفوذ التاجر السياسي ينفع في الحالين، وطلاب المراكز، وأصحاب الحاجات، يبسطون أيديهم إليه كل البسط، ومن ذا الذي يرجو نفعاً، أو يطلب صيداً، ثم يجعل يده مغلولة إلى عنقه فلا ينفح محترف السياسية، وتلك هي الوسيلة المضمونة لقضاء الأماني و الحاجات.

لا ندري إذا كان العصر الحديث كثير التسامح مع محترفي السياسة وإنما الذي ندريه أن الروح المادي قد تفشي، وموجة الاستغلال قد طغت، وأن خير وسيلة للقضاء على كل تلك الشرور، فوق المحاكمات الجنائية، والزج في أعماق السجون، هي تجريد المستغلين من كل ما استغلوه.

ليس الزهد من روح عصرنا، فأين نحن من تلك الصورة الرائعة التي يرسمها التاريخ لأبي بكر الصديق ﷺ. فيما يروى عن زهده ورضاه بالكفاف من العيش أن زوجته اشتهت حلوى، فقال: ليس لنا ما نشتري به. فقالت: أنا أستفضل من نفقتنا في عدة أيام ما نشتري به. قال: افعلي، ففعلت ذلك، فاجتمع لها في أيام كثيرة شيء قليل، فلما عرفته ذلك ليشتري به حلواً أخذه فرده إلى بيت المال. قال: هذا يفضل عن قوتنا، وأسقط من نفقته مقدار ما نقصت كل يوم وغرمه لبيت المال من ملك كان له.

هذا هو المثل الأعلى للنزاهة السياسية.

ولما ولي الخلافة رأى أن يستمر على استغلال ملكه والارتزاق من وراء عمل يده ولا ينفق على نفسه من بيت مال المسلمين شيئاً. وأصبح يوماً وعلى ساعده أبراد وهو ذاهب إلى السوق فلقيه عمر فقال: أين تريد؟ قال: إلى السوق. قال: أتصنع ماذا وقد وليت أمره المسلمين؟ قال: فمن أين أطعم عيالي؟ فقال: انطلق يفرض لك أبو عبيدة، فانطلقا إلى أبي عبيدة فقال: افرض لك قوت رجل من المهاجرين ليس بأفضلهم ولا بأوكسهم وكسوة الشتاء والصيف، إذا أخلفت شيئاً رددته وأخذت غيره، ففرضا له كل يوم نصف شاة وما كساه في الرأس والبطن.

تلك هي نزاهة الحكم في روعتها.

وأخرج ابن سعد عن ميمون قال: لما استخلف أبو بكر جعلوا له ألفين

فقال: زيدوني فإن لي عيالاً وقد شغلتموني عن التجارة، فزادوه خمسمائة.

وجمع عمر الناس بالمدينة حين انتهى إليه فتح القادسية ودمشق فقال: إني كنت امرأ تاجراً وقد شغلتموني بأمركم هذا فماذا ترون أن يحل من هذا المال؟ فأكثر القوم وعلى ﷺ ساكت. فقال: يا علي ما تقول؟ فقال: ما يصلحك ويصلح عيالك بالمعروف ليس لك من الأمر غيره.. فقال: القول ما قال علي بن أبي طالب.

يقولون إنا في عصر عملي يكره الأحلام والحالمين.

نحن في عصر مادي فترت فيه حرارة الناس في التعلق بالمثل العليا وانعدم إيمانهم بالمبادئ السامية أو كاد وأصبح من يتشبث فيهم بتلك المبادئ يسمى خيالياً يعيش في السحاب.

لسنا نطمع في مثل زهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وإنما نطمع بحق أن يترفق السياسيون في مس خزينة الدولة.

كان موسوليني لا يتقاضى شيئاً من مال الدولة وإنما يعيش مما تنتجه كتاباته في الصحف الانجليزية والأمريكية. وكان هتلر يتبرع بمرتبه لحزبه.

ولسنا، يعلم الله، نطالب السياسيين بأن لا يتقاضوا شيئاً من مال الدولة وإنما نطالبهم أن لا يأكلوا أموالها إلا بالحق. ليست المسألة مسألة نظم، وإنما هي أخلاق قبل كل شيء.

والآن، ماذا يحصل بعد أن تلقيالوزارة خطاب العرش؟ يناقش الرد على الخطاب في جلسة يضفون عليها ثوب الأهمية.

ويتألف البرلمان عادة من حزبين مختلفين، واحد يؤيد الحكومة، والآخر يعارضها، أو من أحزاب مختلفة، ومن جماعة المستقلين. ويسير النظام البرلماني سيراً

لا بأس به إذا لم يكن في الميدان السياسي إلا حزبان ولقد عاش هذا النظام ردحاً طويلاً من الزمن في انجلترا وليس فيها إلا حزبان يتناوبان الحكم، حزب المحافظين وحزب الأحرار. ولقد كان النصر في الانتخابات يعقد بلواء أي الحزبين يكون على رأسه زعيم قوى الشخصية يوحي الثقة في نفس الشعب البريطاني وبذلك يتسلم الحزب الغالب مقاليد السلطة ويشرف على مصائر الامبراطورية.

ولم يخل هذا النظام من العيوب، ولم يكن بمنجاة من النقد. فاستئثار الأغلبية بتشكيل الوزارة كان يحرم الأمة من الكفايات الحافل بها معسكر الأقلية. وكثيراً ما تكون الغالبية فقيرة في الرجال على حين تكون صفوف الأقلية عامرة بالكفايات، ولاشك أن كيان الامة يهتز هزات عنيفة، بين الحين والحين من جراء انقسام الأمة إلى معسكرين. المعسكر الوزاري الذي قد يشتغل بإحباط دسائس الخصوم السياسيين أكثر بكثير مما يشتغل بالمسائل العامة. والمعسكر المخاصم للوزارة الذي ينزع إلى سياسة الهدم أكثر مما يجنح إلى سياسة البناء.

ولعل الرغبة في خدمة الأمة، لا روح التقلب هي التي دفعت بعض زعماء الانجليز لأن يهجروا أحزابهم وينضموا للأحزاب الأخرى. فالتاريخ السياسي في انجلترا يذكران جوزيف تشمبرلن مرق من صفوف الأحرار إلى صفوف المحافظين وتولى وزارة المستعمرات في الوزارة المحافظة وأصبح من غلاة المستعمر من بعد إذ كان من متطرفي الأحرار ومع هذا فلم يأخذه الشعب البريطاني بهذا الخروج على حزبه مادام قد استبان له أن صالح الامبراطورية، لا جر المنفعة الذاتية، هو هدف تشمبرلن ورائده. وأقرب من ذلك عهداً أن تشرشل انشق على الأحرار وانحاز إلى المحافظين وتولى وزارة المالية في حكمهم ثم ما لبث في الحرب العالمية الثانية أن تقلد رئاسة الوزارة فتبدى في ثياب الدكتاتور، وما يدري العالم، هل ظروف الحرب القاسية هي التي حفزت رئيس الوزارة البريطانية لأن يجمع في يده سلطات مطلقة

أم أن النظام البرلماني قد شاخ حتى أوشكت الدكتاتورية أن تغلبه على أمره.

وما من شك في أن النظام البرلماني، مما يكتنفه من عيوب. ويتغلغل فيه من فساد يهيئ الجو لقيام الدكتاتورية، و يمهد الطريق الظهور الدكتاتور. حتى الذين يعمر الحكم البرلماني قلوبهم قد ضاقت صدورهم به حيناً. فلقد يذكر التاريخ أن بوانكاريه، إبان أزمة النقد في فرنسا، وقف في مجلس النواب، فصارح النواب، بأنه يستطيع أن يحكم فرنسا هم إذا أرادوا وبدونهم إذا لم يريدوا، ولقد سارع النواب إلى تأييد بوانكاريه إذ لمحوا في ثنايا كلامه المصير المحتوم الذي ينتظرهم إذا هم لجوا في مناهضة القائمين في الحكم، وأوغلوا في خصامهم.

ومهما اتسعت مسافة الخلف بين لهجة الدكتاتور ولغة البرلماني فلاشك أن عبارة بوانكاريه في تهديده للنواب الفرنسيين، تشابه عبارة موسوليني للنواب الإيطاليين، إذ صارحهم بأن في و سعه أن يجعل أبواب المجلس التي يخرجون منها أوسع من الأبواب التي دخلوا منها.

وإذ قال هتلر أن مجلس الريشستاج مؤلف من قطيع من الأغنام خاوية رؤوسها لم يكن أقسى من تارديو إذ قال أنه وهو رئيس وزارة كان عليه أن يتعامل مع تسعمائة متسول يقصد أعضاء مجلسي البرلمان من شيوخ ونواب، وأن الزعيم الشيوعي مارسيل كاشان بعد أن رسب في الانتخابات النيابية أقبل عليه وهو ينتحب ويناديه: لقد انتزعت الخبز من فمي! حتى رق تارديو لحاله فعمل على أن يعين عضوا في مجلس الشيوخ. ولم يكن كل أولئك أعنف من كليمنصو إذ كان في سياحة في الأرجنتين فرأى في مصحة للأمراض العقلية بيونس آيريس العاصمة المجانين مطلق السراح فقال بعبارته اللذاعة: "ليست هذه أول مرة أرى فيها بعض المجانين مطلقي السراح، فتلك هي الحالة في ..."

ونسوق على سبيل الفكاهة قصة يتندر بها الألمان. فقد زعموا أن مجلسا

ضم ثلاثة أحدهم ألماني والآخر انجليزي والثالث فرنسي وأحب كل منهم أن يفاخر بقومه. فقال الفرنسي: لقد بلغ التقدم العلمي لدينا شأوا بعيداً إلى حد أن الذي تقطع يده تركب له يد خشبية يستطيع الكتابة بها. قال الانجليزي: لقد بلغ التقدم لدينا شأوا أبعد إذ أن الذي تبتر ساقه يضعون له بلها ساقا صناعية يضرب بها الرقم القياسي في سرعة العدو! قال الألماني: بل لقد تقدم العلم عندنا بما لا يقاس فإن الذين تقطع رؤوسهم تركب لهم رؤوس خشبية. وها هم أعضاء في البرلمان!

ويميل النظام البرلماني في العصر الحديث إلى تعدد الأحزاب. حتى أن انجلترا التي عاشت طويلاً على نظام الحزبين قد شهدت مولد حزب العمال، وانشق الأحرار على أنفسهم ففريق مال إلى جانب العمال، وفريق انحاز إلى جانب المحافظين، وإذا أخذنا مأخذ الجد شعبة أوزولد موزلي وشيعة الشيوعيين، لقلنا أن فيها جماعة تمثل الفاشية، وأخرى تمثل الشيوعية.

وتفرق الفرنسيون شيعاً وأحزاباً، وأخذت تلك الأحزاب تتطاحن، والشيع تتقاتل حتى أعطت فرنسا صورة من العرب حين قارب ملكهم الزوال وآذن مجدهم بالاضمحلال.

وآذنت فرنسا في الحرب العالمية الثانية بالانهيار.

والنظام البرلماني يتراوح أو يترنح بين التقلقل الوزاري والاستبداد الحكومي. ففي بعض الأمم حمي وطيس القتال بين الأحزاب في سبيل الكراسي الوزارية إلى حد أن الوزارات لا تعمر طويلا. في الفترة بين ١٧ فبراير عام ١٨٧١ وأول نوفمبر عام ١٩٣٧ شهدت فرنسا مائة وزارة وزادوها ثلاثة! ولسنا بحاجة لأن نذكر ما جره عدم الثبات والاستقرار من نتائج وخيمة على فرنسا.

يقول تارديو: لو أن بسمارك أمهل في الحكم ثمانية شهور فقط، وريشليو أربعة لكاد انتاجهم أن يكون معدوما. فما بالك بالوزارات التي يسودها الأقزام ولا تعمر إلا بضعة شهور إنها تخرب ولا تعمر، وتهدم بدل أن تبني.

ويتنقل النظام البرلماني بين التفريط والافراط، ومن المقلقل إلى الاستبداد الوزاري. ففي بعض الأمم، ليست البرلمانات هي التي تراقب الوزارات وإنما الوزارات هي التي تتسلط على البرلمانات، وإذا لم تظهر المجالس النيابية الطاعة العمياء بطشت بها يد الحل وساقت أصحابها إلى حومة الانتخابات. ولعل عدد الوزارات في حالة التقلقل تعادل عدد الانقلابات في حالة الاستبداد الوزاري والشر في الحالين واحد.

وكل وزارة إلى الحكم تعتذر مقدما عن عجزها عن تحقيق وجوه الإصلاح فتنادي بأنها تلقت تركة مثقلة، وتجعل همها أن تعزو لنفسها كل الفضائل، و تجرد خصومها منها، و تنظر إلى الماضي بمنظار أسود، فأما أفق المستقبل فتراه مشرقا. ولا يلبث الحكم بما فيه من تبعات جسام، وما يحيط به من مشاكل أن يكشف عن زيف هذا الكلام.

والمغامرون الذين يحيطون بالوزارة الجديدة يجعلون بالهم إلى أمرين: الأمر الأول جر المغانم إلى أنفسهم، والأمر الثاني التنكيل بالخصوم السياسيين، والخلق القوي الذي يمكن أن يتحلى به رئيس الوزارة، ويتجلى في صحبه الوزراء هو الذي يمكن من إخماد نزوة النفع، وإطفاء شهوة الانتقام.

وإذ يناقش الرد على خطاب العرش تثور معركة كلامية بين المعارضين والمؤيدين للوزارة والمعارضون إما أن يكونوا من الحزب الذي على الحزب الغالب ويداعب الأمل في نيل الحكم إذا سقطت الحكومة القائمة، وإذن فهم مخاصمون الوزارة خصومة لا هوادة فيها والمعارضة قد تكون بريئة ترمي إلى خدمة المصلحة

العامة، وإما أن تكون معارضة تمليها الشهوات الحزبية وإذن فهي معارضة جامحة تنكب سبيل المصلحة العليا للدولة. وأما أصوات المستقلين فقد تغرق في طوفان الثرثرة الحزبية.

وترى المعارضين، في أغلب الأحايين، يحملون على الوزارة الحملات الشعراء بالحق وبالباطل، و يرسمون لأعمالها صحيفة سوداء، ويسمونها بميسم العجز، ويصفون مشروعاتها بأنها مشروعات دعاية، وعلى الجملة يجردونها من كل فضل ووطنية.

وكلا طرفي كل الأمور ذميم. وليس في الدنيا خير محض ولا شر محض وإنما الخير والشر مختلطان. والكمال لله وحده وفي الناس فضائل، ولا يخلو واحد منهم من الرذيلة. فالفضيلة والرذيلة ممتزجتان. ولكن تلك حكم أو لية يسقطها من حسابهم البرلمانيون. فالمعارضون قد لا يرون إلا سواداً، والمؤيدون المناصرون قد لا يرون إلا بياضاً. أولئك يرجمون الوزارة بالحجارة، وهؤلاء ينثرون على رؤوس رجالها الورود، و بين الغلو في الذم، والأغراق في المدح تضيع الحقيقة، وبين سهام الناقدين، ورباب المداحين، تذهب المصلحة العامة ضياعاً.

ولم تكن قد مضت إلا ساعات على وزارة ريبو في الحكم في فرنسا فلما واجهت مجلس النواب استقبل الزعيم الاشتراكي جوريس رئيسها بتلك العبارة اللاذعة: "إنك كالشجرة الباسقة التي لا ثمرة فيها، فأجابه ريبو في بديهة حاضرة: "ولكني لا أغتصب ثمار غيري ثم أدعيها لنفسي".

وفي عام ١٩١٢ اضرب عمال السكك الحديدية في فرنسا فلم يشأ بريان، وقد نشأ نشأة اشتراكية، أن يخمد الاضراب بالشدة والعنف، فتراق الدماء، و تزهق الأرواح، فعمد إلى تجنيد المضربين، فثارت عليه ثائرة الاشتراكيين، وقدم له استجواب في مجلس النواب، وكان أكبر الظن أن يطوح ذلك الاستجواب

بالوزارة. على أن بربان، الخطيب البرلماني الفذ، وقف في وجه الزوبعة كالصخرة العاتية وأهاب بخصومه وسط جلسة صاخبة، وجو عاصف ملوحا بيده. وهذه يدي ليس فيها أثر لقطرة من دم، فكسب المعركة، وظلت الوزارة في مقاعدها.

وأحزاب الاشتراكية، وفرق الشيوعية، تجعل جو البرلمانات، في العصر الحديث جواً عاصفاً. فالعنف في الغالب شعارهم، ونضال الطبقات دينهم، والثورة العالمية، أو الثورة المحلية، هي الهدف الذي يرمون اليه.

وتتوج جلسة مناقشة الرد على خطاب العرش بقصيدة في مديح الوزارة والاشادة بذكرها ومآثرها وينسج المناصرون على منوال مادح نفسه يقرئك السلام، ويسدل الستار على بقاء الوزارة متربعة في دست الحكم وعلى المعارضين يحرقون الأرم على الفريسة التي أخطاهم اصطيادها، وعلى أقوالهم التي ذهبت أدراج الرياح.

ويقولون أن الرقابة البرلمانية تتحقق بالسؤال والاستجواب. ولكن الأسئلة في الغالب ذات صبغة محلية بحتة، وإذا كان لها شيء من الخطورة احتال الوزير المسئول على الخلاص منها أما بالتفاهم مع السائل أن كان إلى التفاهم سبيل فيسحب السؤال أو يغط في نوم عميق وأما بالهروب من مجابهة الحقائق. ولا يكاد مصير الاستجوات يختلف عن مصير السؤال. اللهم إلا أن الثاني يثير ضجة، وقد يستحق أن تدق له الطبول، وينفخ له في الأبواق، ولكنه ينتهي دائماً بالانتقال إلى جدول الأعمال كأنما كان زوبعة في فنجان.

ولا تحسبن السادة الذين يؤلفون مجلس الوزراء يبحثون دوما المسائل الهامة وأنهم يتصورون مهمة مجلس الوزراء بصورة صحيحة ألا وهو توجيه السياسة العليا للدولة، وابتكار مشروعات الاصلاح، والعمل على تنفيذها، وأنهم يفهمون الحكم على أنه لصالح المحكومين لا لصالح الحاكمين، فقد يترسمون خطوات مجالس

المديريات، ويقتفون آثار المجالس البلدية والمحلية والقروية، ويعتدون على اختصاصات وكلاء الوزارات، ومديري الإدارات، فتشتد وطأة الجدل والنقاش بينهم من أجل تافهات الأمور، ويشغلهم استثناء المحظوظ، أو علاوة المجدود، أو تحسين معاش وزير، أو اعفاء منشأة من دفع رسوم جمركية – تشغلهم هذه التوافه عن أمور الدولة الجسام.

والمثل يهبط من أعلى، فهبط من مجلس الوزراء على كل وزير في وزارته، فيأبى الوزير أن يعترف أن مهمته أن يوجه السياسة العامة لوزارته، فيضع المشروعات ويعمل على تنفيذها وأن ليس من حقه أن يسطو على اختصاصات وكيل الوزارة، أو يعدو على ما هو من شان مدير الادارة. فينشغل بالتعيينات والدرجات والعلاوات والاستثناءات أكثر مما يشتغل بالسياسة العامة لوزارته. وهمه تعيين ساع اضعاف ما يهمه من تحقيق مصلحة عليا للدولة.

والعدوى تسري من قمة الهرم إلى قاعدته. فنرى الشعب محذو حذو الوزراء في الاهتمام بالصغائر، وتغليب المصلحة الذاتية على المصلحة العامة.

الحكم امتحان دقيق لمقدرة السياسي وهل هو رجل أعمال أم رجل اقوال. وكما تكونوا يولى عليكم. وكل شعب يعطى نوع الحكومة التي يستحقها. وكذلك كل سياسي يعطى المساعدون الذين يستحقهم.

والفارق بين السياسي ومحترف السياسة كالفارق بين المخلص والمخادع هذا يمكن أن يكون ضحية للخداع، وذاك له من خداعه ضحايا عديدون. ويتخذ بعض الساسة الدسائس شعارا لها غافلين عن أن الصراط المستقيم هو أقرب الطرق وأضمنها في الوصول إلى الغاية وأن الالتواء والتعريج لا يغني في الوصول إلى الهدف شيئاً.

والانتاج الوزاري يجب أن يكون انتاجاً في الأعمال لا الأقوال. فليس يكفي أن يلوك الوزير عبارات الانشاء والتجديد، وأنه قد أطعم الشعب من جوع، وكساه من عري، وآمنه من خوف على حين أن الحقيقة تخالف كل أولئك تمام المخالفة. وينبغي الترفق بالخزانة العامة وأن يجعل الوزير نصب عينيه كلمة لا برويير: "كم من الأقارب والأصدقاء يولد للوزير الجديد في ذات اليوم الذي يعين فيه وزيراً".

ولعل أهم عمل للوزارة هو الميزانية. على أن معظم الوزارات بجعل همه موازنة الميزانية كأن الموازنة هي كل شيء .. مع أن ميزانية الدولة تختلف عن ميزانية الفرد. فالفرد ينبغي له أن يبحث موارده قبل أن يبحث مصروفاته، ثم يجعل الثانية بقدر الأولى. على حين أن الدولة يجب أن تضع المصروفات ثم تبحث عن الموارد الضرورية لها. فما دامت المشروعات حيوية فالسياسة الاقتصادية الحكيمة تدبير الموارد اللازمة.

ومعظم الوزارات يجنح إلى فرض ضرائب جديدة بدل البحث عن موارد جديدة وخاصة بدل ضغط المصروفات، لأن ابتكار ضرائب جديدة أهون وأيسر من استغلال المرافق القومية، ولأن سياسة البذخ والإسراف هي التي تشبع الأقارب والأنصار.

وغريب حين يكون الأمر أمر إصلاح حيوي أن يملأ الوزير فيه بأن حالة الميزانية لا تسمح، في حين أنها تبدد بالاغداق على الأقارب والمحاسيب. وتخرج الميزانية من أيدى كثير من الوزارات حكومية لاشعبية، للمرتبات والمعاشات والمصروفات أكبر نصيب، على حين أن ليس للإصلاحات الشعبية أدنى نصيب.

ورغبة في بث الدعوى لنفسها، تحاول بعض الوزارات أن تصبغ ميزانيتها بالصبغة الشعبية، فتحشوها بالوعود ولكنها وعود خيالية، وتحشد المشروعات فيها وإنما هي مشروعات على الورق، ثم تملأ أفواه بعض الطبقات الصاخبة على حساب خزينة الدولة لتسكتها عن الصياح.

الفضائل التي يجب أن يتحلى بها السياسي كثيرة وخيرها فضيلة الشجاعة ومن أسف أن توافرها بين صفوف المشتغلين بالمسائل العامة نادر. فقليل بين السياسيين هم الذين لا يهربون من الاضطلاع بالمسئوليات، ويهربون من مواجهة الحقائق. وقليل هم الذين لا يميلون إلى إرضاء الجماهير بالباطل. وأقل من تقدموا جميعاً أولئك الذين يصمدون لثورة الرأي العام ما داموا يعتقدون في أعماق نفوسهم أنهم على الحق، وأن المصلحة العليا للدولة تطلب هذا الثبات.

المسئولية

المفروض أن الحكومة الشعبية تقوم على مبدأ أن من حق كل مواطن أن يراقب سير الأمور العامة، ويستوثق من أن الأداة الحكومية تدار على خير صورة، وأكمل وجه، فتدرأ الشرور عن المجتمع، وتكفل له أعظم قسط من الرخاء. ولكن العمل قد دل، بأجلى بيان، على اتساع مسافة الخلاف بين الأماني والواقع.

فمن الوجهة النظرية، مفروض أن كل من يستظل براية الدولة، ويتمتع بالحقوق المدنية والسياسية، سواء أكان غنيا أم فقيرا، عالما أم جاهلا، ينهض بواجباته المدنية نهوضا يحقق الثمرات المرجوة للمجموع. فان كان ناخبا أحسن اختيار ممثلي الأمة. وإن أصبح نائبا حمل أمانة النيابة عن الشعب. وإن أمسى موظفا آثر مصلحة المجموع على مصلحته الشخصية. وإن بات محلفا لم يختل ميزان العدالة في يده. وجملة القول أن أضحى مكلفا بخدمة عامة أداها كاملة بالقدر الذي تسمح به كفايته. ويقول الذين يتشيعون للحكم الشعبي أن قوة الديمقراطية كامنة في طيات مبدأ المسئولية الذي يساهم فيه كل مواطن بنصيب.

ومن الناحية العملية لم يحقق مبدأ المسئولية العامة كل ما كان يعقد به من آمال كبار، ونشأ عن بعثرة المسئوليات، وتفتيت التبعات، شيوع الفساد في الحياة العامة، واختلال الادارة الحكومية. وما لبثت التجارب القاسية أن كشفت عن موطن الضعف، وآمن المتحمسون للحكم الشعبي، من عهد بعيد، بأن ما هو شأن الجميع ليس شأن أحد.

إذا تولت الحكم جماعة محدودة، أو قبض على صولجان الدولة فرد، تركزت المسئولية في عدد محدود من صالحه ادارة الشؤون العامة إدارة حسنة. وإذا كانت

الجماعة على شيء من الكفاية، وعلى قدر من العقل وبعد النظر، وإن كان صاحب السلطان مستنيراً يقدر أين مصلحته، انتظم سير الأمور العامة، وتقدمت الأمة إلى الامام بأوسع الخطوات. وإن كان العكس أصبحت الحياة العامة، أسوأ منها في ظلال الحكم الشعبي، فالرقابة تصد تيار الفساد بعض الشيء.

حقاً لقد يكون حكم الجماعة المحدودة مشوباً بإيثار مصالحها الذاتية على امتيازات الطبقة التي هم منها، ولكن من المسلم به أن نصيب كل فرد من أفراد تلك الجماعة المحدودة في الادارة العامة الحسنة يربو على نصيب كل مواطن في الحكومة الشعبية. ومن البديهي أن الأرباح في شركة لا يجاوز مساهموها بضع عشرات، يزيد أضعافاً مضاعفة على أرباح شركة أخرى بعد مساهموها بالآلاف.

وإذا كان المجتمع مؤلفاً من عدة ملايين جنح كل فرد إلى قياس عمله وواجبه، بعمل وواجب جاره، ووزن تعهداته والتزاماته بميزان أقل الناس استمساكا بأحكام الضمير، ولم الشعر من نفسه الميل إلى الموازنة مع من هم أعظم مثابرة، وأكثر شعوراً بالواجب.

ولعلك إذا تسمعت إلى مواطن يناجي نفسه لسمعته يقول: لماذا أعطى للشؤون العامة أهمية أكثر من غيري من المواطنين؟ إن جاري لا يهتم إلا بشؤونه الخاصة وأراه ناجحاً في أعماله، موفقا في حياته، فلماذا لا أحتذى مثاله؟ وفيم العمل الصالح العام، وما يشتغل به إلا الذين لديهم وقت ليضيعوه؟ وعلام التعب في سبيل المصلحة العامة، وهناك نفر من الموظفين يتقاضون أجرأ كفاهم نصبهم أما أنا فلا أتقاضى كثيراً أو قليلاً؟

وقد ينسى هذا المواطن الذي يناجي نفسه على تلك الصورة، أن من بين المكلفين بخدمة عامة كثيرون يضعون مصالحهم الذاتية فوق مصالح الدولة، بل منهم من يثرون على حسابها.

ولا تقل أن تلك المناجاة من مخترعات الأوهام، فهي صدى لصوت غريزة الأنانية المتأصلة في أعماق النفس البشرية.

وكل نظام من نظم الحكم لا تجعل نصب عينيه أن المصلحة الشخصية هي الحافز لكل الناس إلا قليلا، ولندع صانعي النظم يصنعون من النظم ما يشاؤون جرياً وراه سعادة الإنسانية وتقدمها، فالأماني شيء والواقع شيء آخر، والمثل العليا في واد، وحقائق الإنسانية في واد غيره، والواجب أن توضع النظم لهذا العالم الذي نعيش فيه، لا لعالم نتخيله.

وليجهد الدعاة والاجتماعيون والأخلاقيون قرائحهم لابتكار اساليب التغذية روح التضحية، وتقوية الشعور بالواجب، فإلى أن يوفقوا في مهمتهم الشاقة ينبغي للإنسانية الرزينة المتعقلة التي تنشد السعادة والرقي بالقدر الذي يتمشى مع نواميس الكون أن تواجه الحقائق بدل أن تلف حولها وتدور.

والآن يجدر بنا أن نجابه الواقع.

إن أول واجب للمواطن أن يختار الذين يقومون بالأعمال العامة. ولقد يكون ذلك سهلا ميسوراً في دائرة شعبية ضيقة، فالمواطنون يعرفون بعضهم بعضا، ويقدرون من يستطيع الاضطلاع بالمسئوليات العامة، وضيق النطاق يجعل في الطاقة مراقبة المكلفين بالوظائف العامة، ومن أخل منهم بواجبه يكون جزاؤه الفصل من وظيفته.

واليوم، وقد اتسع نطاق الدولة، وأصبح المواطنون يعدون بالملايين بدل الآلاف، وانقطعت الصلات بينهم، وانعدمت المراقبة بينهم أو كادت، لم يعد الاختيار سهلا ميسوراً، و دب دبيب الفساد في الحياة العامة.

وبالنظر إلى تعذر مساهمة كل مواطن في إدارة دفة الشؤون العامة، واحتمال

المسئولية، ابتكرت قرائح السياسيين الحكومة النيابية، وتدرج سلم المراقبة من قاعدة الهرم إلى قمته، ووضع مبدأ المسئولية لضمان حسن سير الأداة الحكومية من أصغر موظف في الحكومة، إلى رئيس الدولة، إلى الشعب بأسره.

فالترقي في المسئولية تجعل الموظف مسئولا أمام رئيسه، والرؤساء مسئولين أمام الوزير، والوزارة مسئولة أمام البرلمان، والبرلمان مسئول أمام الأمة.

والعامل في الشؤون العامة إما أن يجزي أو يجازي فللمحسن إحسانه، وعلى المسيء إساءته.

ومعادن النفوس تختلف. فمن الناس، وهم الأقلون، من يتنبه فيهم الشعور بالواجب، فيكون لهم ترضية أدبية أي ترضية أن ينهضوا بالواجب على أكمل وجه.

والأغلبية تدين بالمصلحة الذاتية، فلا تنهض بالواجب إلا تحت سلطان الرهبة أو الرغبة. فمنهم من يخاف أن يطرد من عمله. ومنهم من يعمل على الاحتفاظ بمركزه. ومنهم من يرجو الترقية. وضعاف النفوس من الادنين يساعدهم الخوف من الأعليين على مغالبة وسائل الاغراء، والتورط في الآثام.

وبعض الناس يرجو الجزاء. والبعض الآخر يخشى العقوبة. ولو أن الناس جميعا لم يخضعوا إلا لسلطان ضمائرهم ولو كان لديهم كلهم الشعور بالواجب لكان ذلك هو المثل الأعلى للحياة العامة ولم تكن هناك ضرورة لتقرير مبدأ المسئولية، بل لم تكن هناك ضرورة لثواب أو عقاب.

ولكنا لا نمل من تكرار أن الخيال شيء والواقع شيء آخر.

والواجب أن تفرض الرقابة الحية اليقظة من رأس السلم إلى قاعدته، من الوزير إلى أصغر عامل في الدولة.

ومن المرجع في تقرير المسئولية و تقديرها؟

لقد كان الحاكم المطلق يركز مبدأ المسئولية على عامل الخوف، وكما يسرف في الجزاء لا يقتصد في العقاب، وقد يكون حز الرقاب جزاء الذين يعبثون بمصالح الدولة في اضأل صور العبث.

واذا انتقل الاستبداد من فرد إلى جماعة لم يتغير وجه المسألة، ولهذا لم يكن مجيبا أن يملأ أحد غلاة الثورة الفرنسية فيه بتلك الكلمة : "بالمسئولية أريد أن أقول الموت!"

وفي العصر الحديث حل الشعب محل الحاكم المطلق فبات هو المرجع في المسئولية. ولا يمكننا توكيد و تقوية المسئولية الا بالاعتماد على عامل الخوف وعنصر الضمير معا.

وفي عالم الصناعة والتجارة ليست المسئولية إلا مسألة حسن تقدير. والحال كذلك في كل فرع من فروع الادارة العامة. فالموظف مسئول أمام رئيسه المباشر، وفي آخر الأمر أمام الوزير، ثم أن الوزير مسئول أمام المجلس النيابي. ولو تحققت المسئولية على هذه الصورة لانتظمت اداة الحكم في الدولة.

ولكن عالم النظريات شيء والتطبيق شيء آخر. فالوزير يركز كل السلطات في يده، ويسلب السلطة من مديري المصالح، ورؤساء الادارات. واذا كانت الحرية هي أساس المسئولية فمن الظلم، بل من غير المعقول تحميل التبعة لمن ليست إرادتهم مختارة.

والشعور بالمسئولية يخلق من الرجل رجلا آخر يزن أعماله وأقواله ويقدر النتائج المترتبة على كل تصرف من تصرفاته، ويضع المقدمات الصحيحة لتنتج النتائج الصحيحة.

وضعف المسئولية أو انعدامها يزيد المتراخي تراخياً في عمله، والمستهتر إمعانا

في استهتاره. فتكوين الرجولة، وتكوين الشخصية، وتقوية الخلق، كل أولئك لا يكون إلا برياضة النفس على احتمال التبعات.

أفلا ترى أن الشاب حين يتزوج، ويضطلع بأعباء المسئوليات العائلية، يطلق النزق والطيش.

بل ألا ترى بصفة عامة أن الذين ينزلون إلى ميدان الحياة يشعرون بثقل المسئولية فيودعون الخيالات ويفكرون بطريقة عملية، وتصبح تصرفاتهم وتمسي في ضوء التفكير العملي.

وعظماء الرجال الذين كأنهم صبوا في قوالب حديدية هل تراهم اكتسبوا ذاك الخلود في التاريخ إلا لأنهم اضطلعوا بأعباء مسئوليات جسام.

وهل يستطاع فهم كلمة "ميرابو" في أن منصب الوزارة يجعل من الرجل رجلا آخر إلا على ضوء مبدأ المسئولية. فالوزير الذي يشعر بالتبعات الجسام الملقاة على عاتقه، قبل ضميره وقبل الدولة، لا يألو جهدا في النهوض بواجبه و يزن كل تصرف من تصرفاته ويقدر كل اشارة أو حركة من حركاته ويحجم حيث يخشى النتائج السيئة أو المريبة، ولا يقدم إلا حيث يتحقق الفائدة للمصلحة العامة ذلك بأنه يعلم أن كل شيء محسوب عليه. ولعل الشعور الصحيح بالمسئولية هو الذي يفسر كيف أن رجالا يخفقون في إدارة شؤونهم الخاصة و يلازمهم التوفيق في ادارة الشؤون العامة.

وهل يقولون هذا رجل مسئول إلا لأن أعماله وأقواله معدودة عليه فلا يحمل أن يتورط في التصريحات الطائشة أو الأعمال الضارة بمصلحة الدولة.

وهل يقولون عن رجل عمومي انه غير مسئول أو نصف مسئول إلا لأن أعماله المريبة أو الضارة، وأقواله الجزافية أو الجنونية، تحمل في ثناياها معنى الشك في سلامة تفكيره وصحة تقديره.

وأخيراً أو ليس المختل الشعور قد رفعت عنه التكاليف.

كل تلك الآراء لا يجهلها ولكن يتجاهلها أولئك الذين تضعهم الأقدار الساخرة في مناصب الحكم فيستأثرون بالسلطان، ويهربون من المسئوليات ويجردون الذين تحت إمرتهم من الحرية ثم معنون في الجنابة والتجني فيحملونهم التبعات، ويفرون هم أنفسهم من التبعات. وإذا كان المثل ينحدر من عل، وإذا كان الفساد يتطرق إلى رؤوس الأسماك قبل أن يدب في أجسامها، فلا عجب إذا كانت الرؤوس في الدولة فاسدة أو كانت نخرة خاوية، أن تتعفن أداة الحكم، وتدخل الأمة في دور الانحلال.

إن التصور الصحيح لمعنى الحكم وأنه لخير المحكومين، لا لخير الحاكمين، يقضي بأن يعطى كبار الموظفين ملء الحرية، ويحملون كل المسئولية، فإذا حاد بعد ذلك أحدهم عن طريق الحق، أو تنكب جادة الصواب، أو ارتكب أخطاء فاحشة، أو تورط في مخالفات خطيرة، أو انغمس في الاثم، أو أظهر من ضعف الكفاية وفناء الشخصية و تخاذل الإرادة ما يجعله غير صالح للقيادة والإدارة. وجب أن ينحى عن عمله في الحال ومؤاخذته أو معاقبته أن كان هناك مجال للمؤاخذة أو المعاقبة.

وليعلمن الذين يشفقون أو يصطنعون الإشفاق على سمعة الدولة أن تضار من مساءلة كبار الموظفين المتورطين في الإثم أو المرتكبين للمخالفات الحظيرة، أن التستر على الإثم ضرب من الاشتراك فيه و ليس ستارة يحجب الضعف الخلقي، وأن التراخي في معاقبة الجاني يغريه ويغرى غيره بالاندفاع في طريق الجناية. وأن الابقاء على الفاسد يشيع الفساد، والتطهير يبرئ الجسم الاجتماعي ويضمن سلامته.

ولكن الأنانية السياسية – قاتلها الله– قد تتخذ عملية التطهير وسيلة لمحاباة الأنصار والأشياع فتحشرهم في المراكز الشاغرة، وللكيد للخصوم السياسيين

بضربهم في أشخاص الذين تزعم مناصرتهم لهم، وتروح تخترع الأوهام والأباطيل فتتصايح بأن المقصيين عن مناصبهم لهم مذهب سياسي ولون حزبي وأنهم يقحمون الحزبية في عملهم، ويزجون بالسياسة في تصرفاتهم فيميلون إلى مناصريهم كل الميل. ثم تمون في الجنابة والتجني فتلصق بهم تهمة باطلة أو تجعل دعواها لإقصائهم أنها لا تمنحهم ثقتها الغالية أو أنها لا تنسجم معهم وأن من حقها أن تحشد الذين يطاوعون هواها في المبدأ.

إن المصلحة العليا للدولة تقضي بأن يؤمن الموظفون على وظائفهم فلا يكونون عرضة للتقلقل كلما حصل تقلقل في ميدان الحياة العامة، ولا يكون الموظف الكفء ريشة في مهاب العواصف السياسية يدخل في رحمة هذا الزعيم فيرفعه إلى السماك، ويخرج من رحمة ذاك الزعيم فيهوى إلى الحضيض أو يقذف به إلى الشارع.

والمبدأ الصحيح أن الموظف حر في اختيار اللون السياسي الذي يروقه، واعتناق المبادئ التي يؤمن بها، ولا يجوز أن يضار من أجلها، طالما كان موقفه سلبيا لا إيجابيا، فلا يعمل على الدعوة لها وترويجها بمختلف وسائل الدعوة والترويج، وعلى شريطة ألا يخلط بين عقيدته السياسية وبين عمله، فيجعل المحسوبية والمحاباة وسيلة لكسب التأييد لمذهبه السياسي، ويكيل للأولياء بكيل وللمخاصمين بكيل آخر.

لكن لا يفوتنا أن نذكر أن بعض الموظفين تصطبغ أعمالهم ومراكزهم بالصبغة السياسية لا محالة كالسفراء والوزراء المفوضين والوكلاء البرلمانيين والسكرتيرين وهؤلاء لا تثريب عليهم أن تبرز صفاتهم السياسية ولا خطر من ذلك اذ أن مصايرهم مرتبطة مصير الوزارة المشايعة لهم في الرأي.

ولا حرج على وزارة من غير مذهبهم السياسي أن تنتفع بالكفايات الفذة

بينهم اذا أمنت انتهاجهم للسياسة القومية لا للسياسة الحزبية والتاريخ يذكر أن نابليون انتفع بمواهب تاليران الدبلوماسية وملكات فوشية الادارية على الرغم من أنهما كانا من رجال العهد القديم، ومن ألد خصومه.

على أنه ينبغي التفريق بين الوكيل البرلماني والوكيل الدائم، فالأول مهمته سياسة حية ليكون الصلة الدائمة بين الوزارة والبرلمان فلا يصح أن يتدخل في الأعمال الادارية التي هي من اختصاص الوكيل الدائم والا اختلط الأمر واحتالت السياسة على الاستئثار بالسلطة وتوجيه الادارة الحكومية وجهة الصالح الحزبي.

والآن كيف السبيل إلى تأمين الموظفين على وظائفهم، واتقائهم شرور الزوابع السياسية والشهوات الحزبية؟ يذهب بعضهم إلى وجوب ألا يعزل الموظف من عمله الا نتيجة للمحاكمة جنائية أو تأديبية. ولا ننكر أن في هذا بعض الضمان لأكل الضمان، فلا يصح أن نسقط من حسابنا أن السياسة الجامحة، والحزبية الصارخة، لا تتورع عن تسخير العدالة، في بعض الأحيان، إلى تحقيق أغراضها واهوائها، وإشباع شهوة الانتقام في نفسها، واذن فقد لا تتعفف أن تلفت مجالس تأديب أو توحي إلى المجالس المشكلة بما تشتهي وتريد.

ويرى بعضهم أن في إنشاء مجلس الدولة وجعله مختصا بالنظر في كل خلاف يقوم بين الموظف والحكومة ضمانا للثبات والاستقرار في بيئة الموظفين أي ضمان، لا بل يسرف بعضهم في الآمال المعقودة على ما يسمونه مجلس الدولة فينادون بأنه كفيل بالقضاء على المحسوبية والمحاباة. وقد فات هؤلاء المتفائلين أن السياسة تضع أنفها في كل شيء، ويتسرب نفوذها إلى كل إدارة , فلا يعز عليها أن تنشئ مجلس دولة على هواها، ثم توحي إليه ما تشاء، وإذا كان الثناء كما يقولون مقارضة فكذلك الخدمات مبادلة.

ولا جدوى من ابتكار الضمانات لتأليف مجلس الدولة، ولا احاطته بسياج

من النظم يحميه من تدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما لم يكن لأعضائه من خلقهم عاصم، فالمسألة مسألة أخلاق قبل كل شيء.

لقد كان في فرنسا مجلس دولة على أحسن صورة يمكن أن تؤلف منها مجالس الدولة في العالم، ومع هذا فلم يستطع الحيلولة دون تفشي المحسوبية والمحاباة، وطغيان موجة الفساد، وتزعزع مراكز كبار الموظفين.

ليست مناصب المديرين سياسية وانما هي إدارية بحتة وعلى الرغم من ذلك فقد وجد في فرنسا وزير داخلية اكتسح منهم ستين مديرا على أثر تعيينه في منصب الوزارة ودعوي الانسجام قد تثار في الشرق والغرب تبريرا للمحاماة الأنصار على حساب الدولة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يدخل بعض الموظفين الاداريين والقضائيين الوظائف بطريق الانتخاب، ولما كان النفوذ والسيطرة للحزب الظافر بالأغلبية في الانتخابات العامة، ولما كان الناخبون لا يعرفون قليلاً أو كثيراً عن مؤهلات المرشحين لتلك الوظائف، فالحزب الغالب هو الذي يتولى الترشيح وهو الذي يساعد الموظف المرشح على الفوز في الانتخابات، فإذا تولى الحزب الديمقراطي السلطة رأيت الموظفين ديمقراطيين، واذا جاء الحزب الجمهوري إلى الحكم وجدت غالبية الموظفين من أصحاب اللون الجمهوري.

ولا تحسد أمريكا على هذا النظام لأنه فضلا عن التقلقل الاداري والحكومي، فإن الموظف الذي يكون مدينا بمركزه لحزب من الأحزاب لا يستطيع أن يتخلص من نفوذه ولو حرص.

وإذن فالضمان للقضاء على المحسوبية والمحاباة، وتأمين أصحاب الكفايات من الموظفين على مراكزهم، أن يقوم في الحكم رجال يجمعون بين الشعور بالعدالة،

والشعور بالواجب، ويستندون إلى رأي عام قد نضجت تربيته السياسية فيجمع بين تعضيدهم ومراقبتهم وبذلك يملكون القوة التي تخولهم أن يعيدوا إلى مراكزهم أولئك الموظفين الذين أخرجوا منها بغير الحق، ويقصوا عنها الذين حشرتهم الحربية فيها حشرا، ويصححوا المواقف، ويردوا الظلامات، فيقذفوا من النوافذ جميع الذين عينوا على هوى المحسوبية والمحاباة، ويلغوا الدرجات والعلاوات والاستثناءات التي أغدقت بغير حساب، وينصفوا المظلومين المحسوبين على الله وحده، ولا يحجموا عن تطهير الأداة الحكومية من كل ما علق بها من أدران ولا يقفوا عند هذه الحدود بل يضربوا على أيدي الوزراء الذين أوغلوا في الفساد، وأمعنوا في المحسوبية البشعة، والمحاباة الشنيعة، ويكرهوهم على أن يردوا الحقوق إلى أربابها، والأمانات إلى أهلها، ويردوا كل ما استغلوه بطريق مباشر أو غير مباشر، ويعوضوا تعويضاً كاملاً من أصابوهم بأذى.

والآن نتكلم عن مسئولية الوزير أمام البرلمان.

الوزير مسئول عن كل عمل في وزارته و مسئول بالتضامن مع الوزارة عن السياسة العامة أمام المجلس النيابي.

والسؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني ومحاكمة الوزراء كلها وسائل لتحقيق إشراف وهيمنة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وتحريك المسئولية الوزارية لوزير بالذات أو للوزارة كلها.

هذا من الوجهة النظرية. فأما من الوجهة العملية فيحق لنا أن نسأل: هل الرقابة البرلمانية قد أدت رسالتها؟ وما من شك في أن التطبيق العملي قد هدأ من حرارة المتحمسين للنظام البرلماني.

وأولاً فليس من الهنات الهينات أن يعلم البرلمانيون بما يجري بين جدران

الوزارات من خروج على القوانين، وثورة على مبادئ العدل، وتمرد على النظام وحسن الإدارة، فإذا علموا شيئا غابت عنهم أشياء، وإذا أدركوا سوءة لم يستطيعوا الإلمام بكل ملابساتها وتفاصيلها حتى يكون في وسمهم أن يلقوا عليها الضوء في البرلمان، وإذا تقطرت اليهم أنباء مخالفات، أو ترامت إليهم أخبار فساد، لم يكن من الميسور أن يجدوا من يطلعهم على بيان شاف يرتاح إليه ضمير الرجل المسئول فلا يجازف بأقوال جزافية، ولا يدلي بمعلومات خاطئة، ولا يرسل الكلام على عواهنه إرسالاً.

ثم أنسيت أن المرتكب حاول بكل الوسائل إخفاء سوءاته، وأن الموظفين الذين تقع السوءات تحت أنوفهم، أو يعلمون بها من طريق أعمالهم، أو يشتركون فيها اشتراكاً فعلياً، يمسكون عن الإدلاء بالمعلومات، خوفاً من الوزير المسئول، ورهبة من مسئوليتهم هم، وفرقا من أن يحل عليهم غضب الوزارة فتطوح هم من مراكزهم.

والسؤال إما أن يكون من نائب موال أو مخاصم، ففي الحالة الأولى لا يكون فيه أي إحراج للوزير المسئول، وكثيرا ما يصطبغ بصيغة الموالاة للوزارة إذ يتيح لها البيان عن إصلاح تزعم إجراءه، أو فساد تدعى القضاء عليه، وكثيراً ما يأخذ شكل أمنية أو التماس الإجراء إصلاحات محلية ترضى الدائرة الانتخابية.

وإذا كان السؤال من مخاصم للوزارة عز عليه الحصول على البيانات الصحيحة الوافية، فإذا كانت معلوماته فجة انقلب السؤال وبالا عليه، وإذا وفق إلى المعلومات فن الميسور للوزير المسئول الخلاص من الإجابة بصورة أو بأخرى، أو تشويه الوقائع، وتعذيب الحقائق، لتنطق عن الهوى، ومن السهل اللعب بالألفاظ حتى الأرقام، والإحصاءات يمكن تحميلها مالا تحتمل، وانطاقها بما يراد، وإذا أحرج الوزير المسئول أخرجته أغلبيته الصاخبة من الورطة.

كثيراً ما تطرح على الوزراء أسئلة محرجة، لأنها مرتكزة على وقائع صحيحة فيها مخالفة صريحة للقوانين واللوائح، ويدور في خلد البعض أن من المستحيل الاجابة عليها ومع ذلك يجاب عليها في غير مشقة ولا عسر ولا يعوز الوزير المسئول قسط من جمود الخد، ووهن الضمير، وغير قليل من السفسطة الفارغة، تسندها ضجة مصطنعة من جانب الأغلبية تخمد صوت النائب المتسائل، وصوت الحقيقة المعذبة، والفضيحة الصارخة.

وفيم الإحراج للوزير المسئول، والأمر هين لين. أو ليست قد قالت شريعة البرلمانيين أن الشأن في السؤال بين السائل والوزير؟ أو ليسوا قد حرموا التعقيب على السائل وسمحوا له على استحياء، أو على كره منهم، أن يستوضح الوزير مرة أو مرتين، ولو زاد زادته الرياسة تكميماً.

هذا ما يكون من أمر السؤال، فأما ما يكون من أمر الاستجواب فشيء آخر مختلف كل الاختلاف في المظاهر المحيطة، لا في النتائج المترتبة.

السؤال متواضع لا يحاط بضجة ولا يسرف في الاعلان عن نفسه، فأما الاستجواب. مفروض انه يحرك المسئولية الوزارية، ولذلك يحاط بالضجة والمظاهر، إذ يبلغ التناحر السياسي غايته، ويظهر التطاحن الحزبي على أشده، فأصحاب الأغلبية يبتغون الاستمساك بكراسي الحكم ما استمسك الأمر، والمعارضون يودون اقتلاعهم منها والحلول محلهم فيها. وتكثر الدسائس، ويطغى تيار المناورات البرلمانية.

ولا تحسبن الاستجواب يحرك المسئولية في كل حين، فقد اخترع خيال البرلمانيين ضرباً من الاستجوابات يثبت أقدام الوزارة بدل أن يزعزع مركزها، أو يزلزل كراسيها، وبيان ذلك أن يحصل التواطؤ بين الوزارة وبين نائب موال، فإذا تم لها اصطناعه أوحت اليه باستجواب تحسب انه يمكنها من الدفاع عن سياسة

تكون محل نقد ومؤاخذة، أو يطوع لها تبديد شكوك تثور في الجو السياسي، أو يتيح لها تنقية الجو من غبار بعض الفضائح، أو يمهد لها السبيل لمهاجمة خصومها السياسيين.

وإذا كان الاستجواب مقدماً من أحد المعارضين، سعت السياسة الموالية للحكومة إلى تعطيل نظره، وحبست الوزارة المعلومات عن النائب المستجوب، وأمعنت الأغلبية الحكومية في مناهضته، ومناهضة الخطباء المؤيدين للاستجواب، وكثرت المناورات البرلمانية وانتهى الاستجواب غالباً بالانتقال إلى جدول الأعمال وكأنما كانت زوبعة في فنجان.

وفي الأمم التي تطرح فيها الاستجوابات بالوزارة تكون الغاية، لا توكيد المسئولية الوزارية، ولكن انتزاع الحكم من الوزارة القائمة فلا يكون ثبات أو استقرار في السياسة العامة ويكثر التقلقل الوزاري بما يصحبه من الاضطراب في جو السياسة، ومن تعطيل لحركة الاصلاح، ومن إيثار لسياسة الهدم على سياسة البناء لأن كل وزارة تهدم ما بنت الوزارة التي أخلفتها في الحكم.

وقد ينتهي الاستجواب باللوم لوزير أو للوزارة بأسرها، أو بالتحقيق وبالاقتراع على عدم الثقة بالوزير أو الوزارة. فإذا انتهى الاستجواب باللوم وبقي الوزير أو بقيت الوزارة في كراسيها فهذا إمعان في الاستهتار بالمسئولية الوزارية. فأما التحقيق فيظل يجر ذيوله شهوراً بل سنين ولا يفضي إلى نتيجة ما.

وأما الاقتراع على الثقة بالوزارة فلا يؤدي حتما إلى إسقاطها وخاصة إذا كانت مؤلفة من حزب الأغلبية في المجلس التشريعي، فالمألوف أن تناصرها الأغلبية، أخطأت أم أصابت، وأفسدت أم أصلحت.

وللأغلبية في الإبقاء على وزارتها في الحكم حجج غريبة فهي تتساءل عمن

يخالفها ويكون أصلح منها، كان البلاد عقيم لم تنجب إلا سادتها الوزراء، وكان الأمة أقفرت من الكفايات وكان الحكم تخليد لا تقليد.

وتصيح الأغلبية في وجه الأقلية: من كان منكم بلا خطيئة فليرم الوزارة بحجر! وتنتقل من الدفاع للجهوم، وتكيل الاتهامات للمعارضين كيلا، كأنما جريمة بكر تبرر جريمة خالد.

وقد تلوح الأغلبية في وجه الأقلية يشيح حل مجلس النواب رجاء أن تبعث في قلبها الروع وتصدها عن الاقتراع بعدم الثقة.

وخوض معركة انتخابية جديدة ليس من الهنات الهينات ما فيه من متاعب ونفقات. ومن تأدية حساب للناخبين، لا عما تأدي للوطن من خدمات، ولكن ما أدى لهم هم أنفسهم من خدمات، وبذلك تنجح المناورة البرلمانية، وتخرج الوزارة من معركة الثقة سليمة معاناة، لا عليها ولا لها.

والأقلية إن لم يكن لها أمل في احتلال كراسي الحكم بعد مغادرة الوزارة القائمة لها، لا ترى لها مصلحة في التصويت بعدم الثقة، والمغامرة في معركة انتخابية جديدة وبذلك ترهق الوزارة ما استطاعت إلى ارهاقها دون أن تعرضها إلى خطر السقوط.

والتلويح بحل مجلس النواب، والتخييل بالاحتكام إلى الأمة في انتخابات عامة، واستفتاء الشعب في ساستها وموقف خصومها منها، سلاح ماض في يد الوزارة كثيراً ما يلزم المعارضين والساخطين جانب الطاعة والهدوء.

وبين الإفراط والتفريط يترنح النظام البرلماني فأما أن يسرف المجلس التشريعي في إسقاط الوزارات، وإما أن تسرف الوزارات في حل المجالس النيابية. وبين التقلقل الوزاري وهزة الانتخابات تداس مصالح الأمة بالأقدام.

ولقد أسرف بعض الوزارات في التهديد بالحل أو الحل الفعلي حتى مشى الناس بعضهم إلى بعض يتساءلون: هل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب، أم مجلس النواب مسئول أمام الوزارة؟

والخلاصة أن الوزارة إما أن تكون مؤلفة من أحزاب مختلفة إذا لم تتوافر الغالبية البرلمانية لحزب واحد، وفي هذه الحالة تكون في كل حين عرضة للسقوط كما كان الحال في فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية، وإما أن تكون مؤلفة من الأغلبية، و إذن يكاد يكون من رابع المستحيلات الاقتراع على عدم الثقة بها والتطويح بها من كراسي الحكم نتيجة لاستجواب برلماني لأن الأغلبية تسندها مهما كانت متداعية للسقوط.

وإذن فالمسئولية الوزارية مسألة نظرية بحتة يبدئ فيها علماء الفقه الدستوري ويعيدون ولا محقق لها من الواقع، لأن الفقهاء يعيشون في دنيا الكتب، ويطلون على دنيانا من نوافذ المجلدات، ولا يختلطون بحقائق هذه الأرض.

والاحتكام إلى الأمم أن كان ينتج نواباً يضطلعون بأمانة النيابة عنها، لا يمكن أن يحسن الفصل في الخصومات المطروحة عليه بين الوزارات والمجالس التشريعية على السياسة العامة وفي قضية الاصلاح.

وإذا كان الناخبون في كل الأمم لا يحسنون في العادة، الموازنة بين المرشحين والمفاضلة بين المتنافسين، فكيف يحسنون الفصل في الخصومة القائمة بين الوزارة الخادمة والمجلس المهدوم. وهم أن توافرت لهم عناصر الحكم في الخصومة لم تتوافر لهم عوامل فهمها وإدراك كنهها وأسرارها.

وترجيح كفة أحد طرفي الخصومة، والقضاء في الخصومات بالحق والعدل، موهبة قد أوتيها قليل من القضاة ذوي الخبرة والمران، فما بالك بقوم لا خبرة لهم ولا مران.

وإذن فلا عجب أن الذين يهاجمون النظام البرلماني في عنف وشدة يدعونه نظام عدم المسئولية.والظاهرة الغريبة الشائعة في عصرنا أن رجال السياسة بصفة عامة يتنصلون من المسئوليات، ويهربون ما استطاعوا من التبعات.

وإذا نزعت الأغلبية في المجلس التشريعي إلى بقاء الوزارة في الحكم بأي ثمن، باتت دريئة لها، وشريكة لها في الإثم، ومشاطرة إياها في المسئولية.

لكن من هم المسئولون بين أعضاء المجلس التشريعي؟ إن عددهم في كثير من أمم العالم يبلغ بضع مئات وإذن فالمسئولية بين هذا العدد الوافر تكون موزعة لا يدري أحد أين مستقرها ومأتاها، ولا يكاد يشعر بها إلا نفر قليل بين جماعة البرلمانيين.

ولا يمكن تعليل صدور كثير من القرارات الطائشة والتشريعات الفجة، من بعض البرلمانات، إلا على ضوء أن البرلمان جماعة، وأن المسئولية في الجماعة موزعة لا يكاد يحس بوطأتها أحد من المجتمعين، ولذلك ترى الجماعة تنزع إلى الاندفاع، وإلى التطرف، وإلى التورط في الأعمال الإجرامية في بعض الأحيان، وروح الجماعة توحي بعدم المسئولية، وتبعث الشجاعة في القلوب، وتنفي الخوف من النتائج والمسئوليات، لأن كل واحد من المجتمعين إما أنه يعتقد بعدم مسئوليته بتاتا، وإما أنه يشعر بأن نصيبه في المسئولية ضئيل.

وفي عصرنا الحاضر ألفت الشعوب أن تحمل البرلمانات أهون قسط من المسئولية، ولكنها تلقي بأحمال المسئولية الثقيلة على كاهل الوزارات. وتعليل تلك الظاهرة، أن الوزارات تؤلف عادة من قادة الحزب الذي له الأغلبية في البرلمان، وتواجه البلاد بتنفيذ السياسة العامة وتطبع الشؤون بطابعها الحزبي، وتتقدم إلى البرلمان بالدفاع عن سياستها، لأنها هي صاحبة تلك السياسة، وكان البرلمان لا ناقة له فيها ولا جمل!

والشعب الساخط، إذا رأى الأمور تحرجت، والأفكار اضطربت، والفساد تغلغل، وحركة الإصلاح شات، والهدم أربي على البناء، فإنما يصب جام سخطه وغضبه على الوزارة أولا ثم على البرلمانيين.

ولسائل أن يسأل: أمام من يكون المجلس التشريعي مسئولا؟ والجواب أنه مسئول أمام الناخبين وحدهم وهذه المسئولية لا تتحقق إلا في الانتخابات العامة حيث يؤدى الممثلون حساباً عن وكالتهم.

لكن متى تكون الانتخابات العامة؟ يقول النظام البرلماني إن الفترة التي تمضي بين إجراء انتخابين هي خمس سنوات، وأن عمر المجلس التشريعي منذ أن يولد، إلى أن يلفظ أنفاسه الأخيرة يجب أن يكون خمس سنوات لا تزيد ولا تنقص. ولئن سئل بحق عن عمر المجلس التشريعي، وعن موعد إجراء الانتخابات العامة لوجب أن يكون الجواب: علمها عند الوزارة!.

وفي الفترة التي تمضى بين انتخابين يمكن أن يصدر المجلس النيابي قوانين، أو يوافق على اجراءات للسلطة التنفيذية لا توافق أغلبية الشعب عليها.

ولا يستطاع دائما إجراء انتخابات عامة، وإذن فالضرر محقق، والشر واقع لامحالة. وإذا افترضنا حصول انتخابات عامة فهل حقا أن الشعب يحاسب النواب حساباً عسيراً؟ أن الناخبين يعنون أكثر ما يعنون بإعادة انتخاب النائب الذي يواسيهم ويهنئهم، ويؤدي لهم خدمات شخصية، ولا يحفلون في كثير أو قليل بالنواب الذين يكرسون كل جهودهم لخدمة الصالح العام.

وفي الاستفتاء الشعبي لا تأتي نتائج التصويت بالمرات المرجوة إلا إذا كان الشعب محدود العدد، وكان قد بلغ مستوى رفيعاً من نضج التربية السياسية. وفي كل حال، فأبان الانتخابات العامة، واستفتاء الشعب، تروج أساليب التدجيل

والتهريج، فيخدع الناخبون عن ثقتهم وأصواتهم.

إن بعثرة المسئولية و تفتيتها يجعلها تتوارى بتاتاً. وأن توزيع المسئوليات يدفع كل فريق لأن يطرح على عاتق الفريق الآخر، وقد يتهاون أو يتغافل عن الحساب مخافة أن يصبح في موقف المسئولية.

وقد تكون يقظة الرأي العام، وتنبه الصحافة، ضماناً لتوكيد المسئولية أجدى وأفعل من كل الضمانات الظاهرة. إن المسئولية في الإدارة سهلة ميسرة ما دام كل امرء يكون مسئولا أمام رئيسه.

أفلا ترى أن رئيس العمال يفرض رقابة حية على جميع العمال في المصنع. وكذلك الوزير في وزارته يستطيع أن يجزي ويجازى فتتحقق الطاعة والنظام..

ولكن المسئولية موزعة على عدد كبير من اعضاء المجلس التشريعي، وليس في الواقع من يراقبهم او محاسبهم، ولهذا يكون إنتاجهم ضعيفاً، او مشوهاً مشوباً، وتقل عنايتهم بالمصلحة العامة.

إن الوزير في الحكم المطلق يكون مسئولا امام المستبد، ويعلم علماً ليس بالظن أن حريته أو رأسه هي الثمن الذي يدفعه حين يحيد عن الطريق، فأما الوزير في النظام البرلماني فمدين بكرسيه إلى الجمعية التي هو عضو فيها، فيجاملها لتجامله، ويشايعها لتشايعه، والوزير بحاجة إلى النائب ليصوت على الثقة به، والنائب محاجة إلى الوزير ليقضي له مطالب دائرته الانتخابية.

وهب أن مسئولية البرلمان أمام الشعب تحققت، وجد من الأمور ما يستحق اللوم، فعلى رأس من من أعضاء البرلمان ينصب اللوم؟!

و من يكون لسان الشعب الناطق، فيحاسب من يستحق الحساب؟ ستقول الصحافة. ولكن أن تنس فلا ينبغي أن تنسى أن الصحافة وإن أدت رسالتها وفي

كثير من الأمم، وفي كثير من الأحيان، على خير وجه، وأكمل صورة، إلا أنها ليست بمنجاة من تأثير البرلمانيين، فيستطيعون تكميمها بوسائل الترغيب والترهيب.

وتحتمل الأحزاب شطرةاًكبيراً من المسئولية فإذا صلحت صلحت الحياة العامة، وإذا فسدت دب فها دبيب الفساد. ولعل في مراقبة الأحزاب بعضها البعض أعظم ضمان لتوكيد المسئولية. فالحزب الذي يتولى مقاليد الحكم من صالحه أن يسير سيرة حسنة فيحقق وجوه الإصلاح في جميع نواحي الحياة العامة، ويحتفظ بحرية الأمة وكرامتها، ويؤثر المصالح العامة على مصالحه الخاصة، ويعدل بين أوليائه وخصومه، ويتفادى الفضائح من أي نوع كانت.

قد يكون الشعب مخدوعاً ولكنه لا يبقى مخدوعاً إلى الأبد، وقد يصبر الشعب ويصابر ولكنه في النهاية يضيق صدره، وينفد صبره، وإذا تنبه الشعب فهب، حطم الأصنام التي عبدها حيناً.

وقد يعمل الشعب الفوضى، ويسأم الفساد فيصبو إلى النظام، ويزهد في الحرية الزائفة، فيسلم قياده طائعاً إلى دكتاتور ينقذه من مخالب الفوضى، وينزعه من براثن الفساد، كما صنعت فرنسا مع نابليون، وايطاليا مع موسوليني، وألمانيا مع هتلر.

والشعوب تسقط الوزارات قبل أن تسقطها البرلمانات، ولذلك فمن الحكمة السياسية ألا يغتر الحزب القائم في الحكم ويعتز بالثقة البرلمانية ما لم يكن حائزاً على ثقة الشعب و تأييده.

ولا يستهين الحزب الغالب الحاكم بقوة المعارضة، فقد يحسها هزيلة ضئيلة وهي في الواقع قوية مقتدرة، وقد تكون اليوم محدودة وغداً تتسع دائرتها، وخاصة

إذا غذاها بأخطائه فلا تلبث أن تكشف عنها وتستغلها في الدعاية ضده.

ولا يركنن زعيم من الزعماء إلى دوام ثقة الأمة، ولا يستهترن بقوة خصومه، فإنما يبقى الزعيم قوياً مهيباً طالما كانت أعماله في دائرة المصلحة الشعبية. فإذا تنكب عن جادة الحق والصواب لم يأمن أن يسقطه الشعب من حالق.

لقد دلت التجارب السياسية على أن المواطن لا ينبغي أن يعطي إلا القليل من المشاغل العامة، وكما أن في الحروب تتركز المسئولية في أيدي القادة وأركان الحرب، فيكون من العدل أن يسألوا عن النصر والهزيمة، فكذلك يجب، في سياسة الشعوب، تركيز المسئولية في عدد قليل من الرؤوس يستطيعون النهوض بالأمة إلى الأمام.

الزعماء والأمم

توجد الزعامة في كل البيئات الحية. إذ هي جزء من الحياة النابضة. فحينما وجدت جماعة من الكائنات الفيت الزعامة على رأسها، وفي قيادتها.

أرأيت إلى جماعة الطير كيف ينتظم بعضها أسراباً فيكون في طليعة كل سرب بعض الطير يتولى الإرشاد والقيادة؟ ثم أرأيت إلى الحيوان الذي يؤلف قطعاناً كيف أن كل قطيع يكون على رأسه قائد يجنبه المهالك ويهديه إلى الهدف؟

بل الزعامة موجودة في عالم النحل والنمل، وهي تفرض على الجماعة النظام والطاعة، والجماعة تدين لها بالطاعة والنظام.

ولم تشذ الجماعة الإنسانية عن تلك الظاهرة الحيوية. فحيثما وجدت شعرت بالحاجة إلى الشخصية القوية التي تتسلم قيادها فتدبر أمورها. وحيثما وجدت تلك الشخصية القوية أحست من نفسها طموحا لأن تفرض على الجماعة إرادتها لتدير شئونها.

وسواد الناس يميل بطبعه إلى السير وسط القطيع الانساني. فأما الذين يمشون عليه ليسوقوه إلى الغايات طوعا أو كرها، أو يمشون في طليعته ليترسم خطاهم سعيا وراء الأهداف التي يتطلبها، فأولئك هم الذين حباهم الله بمواهب القيادة، وملكات الزعامة، فأصبحوا قادة وزعماء.

وإنما يجنح الإنسان إلى المشي في غمار القطيع الإنساني لأنه اتكالي بطبعه، يعتمد على الغير، ويلقي بأحماله على ذلك الغير، ولأنه هياب وجل يخاف الأخطار والمجازفة، ويخشى الاضطلاع بالمسئوليات، فيكسب وسط المجموع قوة

وشجاعة، ولأنه في الغالب محدود الذكاء أو معدومه، فقبر في المواهب والملكات، فيشعر من نفسه الضعف في التمييز بين النافع والضار والعجز والقصور عن إدارة شئون نفسه فضلاً عن ادارة شئون الجماعة.

والذين خلقوا لقيادة الرجال هم أولئك الأفذاذ الذين توافرت لهم الصفات التي يفقدها الأفراد عادة.

والطبيعة ضنينة بالمواهب والملكات، فقد تمر على الأمة عصور قبل أن يظهر فيها زعيم سياسي يشار إليه بالبنان، ويخدم بلاده، فيخلد اسمه في التاريخ.

والرجال قليل. والعبقريون في التاريخ أقل، فقد تمر أحقاب ولا يظهر عبقري واحد في عالم السياسة أو العلم أو الفن.

بل لقد تجنى بعضهم على العصر الحاضر فقال إنه لا ينجب عبقريات. وعندنا أن هذا ظلم له، فهو حافل بالعبقريين في مختلف فروع الحياة العامة. وإنما جر عليه هذا الجور في التقدير، أنهم أحياء بيننا. والحياة مثار الأحقاد، والتنقص من الأقدار. ولا كرامة لنبي في بلده – و مغني الحي لا يطرب، والصورة لا تقدر روعتها، وجلال الفن فيها، إلا إذا وقف الرائي بعيدا عنها، والعبقري بعد أن يموت تخفت الأحقاد من حوله فيقدر تقديرا منصفا، وإن كان سابقة لعصره فلم يفهمه عصره فهمته العصور القادمة وقدرته الاجيال المقبلة. والعظيم كلما ترامى التأريخ على موته أحيطت ذكراه بهالة من المجد، وأحيط اسمه بغير قليل من الأساطير.

والطبيعة مقتصدة في الحسن إلى حد الشح والكزازة، مسرفة في القبح إلى درجة السخاء والسفه. وهذا القانون في علم الحياة لم يفت قريحة الشاعر الجاهلي القائل:

بغــــاث الطـــير أكثرهــــا فراخــــا وام الصــــــقر مقــــــلاة نـــــزور

وفي أسفل سلم الكائنات نجد الطبقات الدنيا منها تتكاثر بالملايين، فإذا ارتقيت قليلاً في درج السلم هداك البحث إلى أنها تتوالد وتتناسل بكثرة ملحوظة حتى إذا بلغت إلى قمة السلم حيث توجد الأحياء العليا وجدتها لا تنتج إلا قليلاً.

ومن أقسى قوانين الحياة أن العبقرين لا ينجبون كأنما قد استنفدوا كل حيوية فيهم، أو كأنهم قد أدوا ضريبتهم للحياة كاملة فلم يعودوا مدينين لها بشيء. فإذا انتجوا لم ينجبوا، ولم يأتوا للمجتمع إلا بأبناء لا يدانونهم في المواهب والملكات.

وللطبيعة حكمة لا تعلو عليها حكمة، فلو أن الناس كانوا متساوين في المواهب والملكات لاختل نظام المجتمع إذ يصبح شانه شأن أركان حرب بلا جيش.

والزعامة طبيعية فليس يمكن تصور جيش بغير قيادة عامة. والذين تتوافر فيهم صفات الزعامة قليلون فأنت تجد الجيش المؤلف من ملايين الجند على رأسه قائد واحد.

وأية بيئة لا تخرج إلا قليلا من الزعماء، وكثيرين في المستوى العادي أو تحت المستوى العادي. فالمعهد الدراسي يخرج مئات من الطلبة بينهم نابغ واحد. أو ليس من بينهم نابغة على الإطلاق. والكليات الحربية تخرج العديد من العسكريين ولا يصلح منهم القيادة إلا القليل.

والزعيم يولد زعيماً بمعنى أن تكون فيه الصفات التي تهيئه للزعامة. فليس من الإسراف في القول أن بعض الزعماء لو شاءوا ألا يكونوا زعماء ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

واذا اختلفت المواقف اختلفت مظاهر الزعامة، ولكنها زعامة في كل الأحوال. فلقد قيل لو أن "دانتون" لم تهيء له الظروف الثورة الفرنسية ليكون زعيما فيها، لكان من كبار قطاع الطرق، لأن شخصيته القوية تفرض نفسها على كل مجتمع، ولأن طبيعة تجعل منه زعيماً في كل الأحوال أراد أم لم يرد.

وإنك لتستطيع أن تلمح مظاهر الشخصية، وآيات الزعامة، في صفوف الناشئة. فإذا أراد الصبية والأطفال أن يلعبوا، فوزعوا أنفسهم إلى فرقتين أو فرق، سمعت ضعيف الشخصية يخافت: أنا مع من! بينما قوي الشخصية يرسل الصيحة: من معي! ذلك بأن الأول من الذين يعطون زمامهم لغيرهم، ويلقون قيادهم إلى من هم أقوى شخصية. وأما الثاني فمن طائفة الذين خلقوا لقيادة الرجال.

والرجل ابن الطفل. فلا حرج علينا أن نعود بالفكر والنظر إلى عهد الطفولة لنلمح مخايل الزعامة. أرأيت إلى الأطفال كيف يأخذ الواحد منهم دور الفارس يمسك بعنان الجواد فيسوقه إلى الأمام، ويرتضي الآخر أن يكون الجواد يوضع له العنان فيساق؟ ذلك بأن فريقا من الناس خلق للقيادة وفريق خلق ليقاد.

والزعامة طبيعية فهي لا تورث. وصفاتها مختلطة بلحم الزعيم ودمه، ممتزجة بروحه وعقله، فلا يمكن اكتسابها محال، إلا إذا استطاع العاطل من ملكة الشعر أن يصبح شاعراً، والخلو من موهبة الفن أن يمسي فناناً.

والزعامة فوق أنها تولد مع شخص الزعيم فإنها تقوى بالتجربة والإعداد، وتصقل بالمران والممارسة، فلا يمكن أن ترتجل ارتجالاً.

والنتيجة الطبيعية لهذا التدليل المنطقي المؤيد من الواقع، إن من كان عاطلا من صفات الزعامة ثم أراد أن يتلقى ميراثها، ويملأ فراغها، بات كالقزم يتبدى في

ثوب العملاق، وظهر مظهر قيصر الكرنفال. ومن تكلف أن يسلك مسلك الزعيم، ويسير سيرته، وهو ليس من الزعامة في شيء، لا يكون أكثر من اللاعبين في مسارح التمثيل، ولا خيراً من المهرجين في الاجتماعات العامة، وجزاؤه الحق أن يصبح ويمسي ضحكة الضاحكين، وسخرية الساخرين.

والعوامل التي تهيء للزعامة السياسية ثلاثة: الوراثة والبيئة والتربية. ثم لابد من الظروف المواتية، والجو الملائم. ولئن ذكرت الزعامة ذكرت الشخصية إلى جانبها في الحال.فلا مندوحة للزعيم عن الشخصية القوية.

ولكن ماهي الشخصية؟ مسألة حيرت علماء النفس وأراقت كثيراً من فكرهم وحيرهم على غير طائل .. فلا تطمع منهم في تعريف يكشف عن سرها وكنهها أو وصف يرسم حدودها ومعالمها ومظاهرها، واقنع مني بهذا القول المتواضع: الشخصية تفوق يجعل لبعض الناس سلطانا على مواطنيهم بصفة خاصة وعلى الناس كافة بصفة عامة.

ولكننا لم نخرج بهذا القول من ظلمات الابهام إلى نور الإيضاح. فهل الشخصية سحر اختص به فريق من الناس ولم يكتشف علم النفس إلى اليوم سره؟ ولكن علم النفس مازال وليداً ناشئاً يتحسس الطريق في مجاهل النفس الإنسانية ويضرب في بيداء الحدس والتخمين ليهتدي إلى العوامل التي تحرك الأفراد والجماعات. أم الشخصية جاذبية، ومغناطيسية، تمكن أصحابها من التسلط على هوى الغير؟

إن التنويم المغناطيسي يقدمنا خطوة بل خطوات في هذا السبيل، ويقرب إلينا فهم الشخصية بعض الشيء. أليس هو النتيجة المحتومة لتغلب إرادة قوية على إرادة أضعف منها. ولكن لماذا يكون قوم أقوياء الإرادة وآخرون ضعافها فيتسلط الأولون على الآخرين؟

عدنا إلى الابهام فلنقنع بنتائج وآثار الشخصية دون الالمام بها، كما قنعنا إلى الآن بآثار الكهرباء دون أن نصل إلى إدراك كنهها ولهذا فلا ننكر الشخصية كما لا ننكر الكهرباء.

ترى رجلا فتكبره وتهيبه قبل أن يتكلم. وتشهد آخر يتصدر المجلس فيحاط بالإجلال والاعظام. وتنظر غيرهما يقبل على اجتماع عام فيفسح له الطريق، ويخلي له المكان اللائق. وهذا خطيب يتكلم فيتسلط على مشاعر السامعين فيهزم إلى الخير أو يستثيرهم إلى الشر، وقد يبلغ من تسلطه عليهم أن يدفعهم إلى الاجرام أو يزج بهم في أتون الحرب أو الثورة. وذاك كاتب يكتب فيتسلط على أهواء القارئين فيوجههم الوجهة التي يريد.

قد تكون الشخصية كهرباء تسري من صاحبها إلى غيره من الناس. وما هي عناصرها؟ أهي بسطة في الجسم تجعل صاحبها ملء السمع ملء البصر، وجمال في التقاسيم، وجلال في الملامح، يملا العين روعة وجلالاً؟

ولكن نابليون كان ضئيل الجسم زري الهيئة، تكاد تقتحمه العيون إلى حد أنه حين دخل على "باراس" ليقدم له الخطة العسكرية التي وضعها الضرب النمساويين في سهول لومبارديا بإيطاليا، أشفق أن يكون صاحب الجسم الناحل الذابل، وذاك الوجه الشاحب الحائل، وتلك الهيئة العثة الرثة، بعقله مس من الجنون. ومع هذا فحين تولى نابليون قيادة الحملة، وائتمر القواد على قيادته، كان يلقي على الواحد منهم النظرة الهائلة الرهيبة فيرده عن التمرد والعصيان إلى الطاعة والنظام، بل كان يأخذ بعض القواد من آذانهم جهرة وعلانية فلا يجأرون ولا يتململون بل يعدون ذلك من الإمبراطور شرفا لا يعادله شرف.

وكان ميرابو دميم الخلقة أحدث الجدري بوجه تشويها أي تشويه ،ومع ذلك فقد كان إذا نهض للخطابة ملك القلوب والأسماع.

أم الشخصية فيض في الذكاء؟ ولكن التاريخ يقول لنا أن بعض الزعماء الذين كان لهم على أنصارهم سلطان أي سلطان لم يكونوا في الذكاء فوق المستوى العادي.

أم هي وفرة في العلم، وسعة في الاطلاع، وخصب في الفكر والإنتاج؟ يحدثنا التاريخ، ويناديناالواقع الملموس أن كثيرا من الزعماء الذين يلعبون بأشياعهم كما يلعب بالدمى والشخوص ويدين لهم بالطاعة والولاء أعظم الرؤوس نضجاً، وأحفلها بالعلم والعرفان ليسوا من العلم في كثير أو قليل.

بل ليس من الشذوذ في شيء، وإن كان خروجا على ما تواضع الناس عليه، أن يقال أن التبسط في العلم لا يتمشى مع الزعامة الجريئة المقدامة. فالزعامة الحقة هي التي تتزود بالإرادة القوية، وتتسلح بالإقدام و مضى إلى غايتها مستهينة بالعقبات، مستخفة بالمصاعب، لا تحفل برضا الناس وسخطهم ولا تعباً بالأوهام الموروثة ولا تقيم وزنا للتقاليد العتيقة البالية. وقد لا تتحرج ما دامت الغاية شريفة، عن اللجوء إلى وسائل قد تخدش الضمير الحي الحساس. فأما تدرك العلم فيعلم صاحبه أن ينزع عن الغرور، وأن أن الإنسان لاحول له ولا قوة أمام نواميس الطبيعة الثابتة، وأن كل شيء نسى في هذا العالم، وأن الحوادث كثيرا ما تأتي فوق مقدور الرجال، وأن الحظ يلعب دورا هاما في حياة الأفراد والشعوب، ولابد للنجاح والتوفيق من الظروف المواتية، والبيئة الصالحة لنمو الدعوة، وأن النفس البشرية معقدة غاية التعقيد خبيثة إلى أقصى حدود الخبث، وان المسائل الإنسانية ليست من البساطة بالحد الذي تبدو به، وإنما هي معقدة متشابكة، وإن التاريخ يعيد نفسه، وإلا جديد تحت الشمس، وتلك الأمور وأشباهها لو قلبها الزعيم على وجوهها المختلفة الأحجم بدل أن يقدم.

والتفكير العميق الدقيق يحمل على الشك، وعلى الاعتقاد بأن الأمور هباء،

والدنيا كلمة جوفاء، والتشكك يحمل على التردد والاحجام، والاستخفاف بالجماعات و بالأشياء يشل الإرادة عن العمل، و يصيب المجهود بالعقم، وقد يخلق التفكير فيلسوفاً حكيماً أو مفكراً عظيماً أو متصوفاً كريماً ولكنه لا يخلق زعماً.

والناس بين فريقين: فريق المتأملين وفريق رجال العمل. فأما المتأملون فهم الذين يكتبون التاريخ، وأما رجال العمل فيهم الذين يصنعون التاريخ. وقد يكون الغرور من نصيب الأولين، فأما الطموح فين حظ الآخرين وفي كل حال فإن قيادة الشعوب والنهضات والثورات الرجال العمل لا للمتأملين.

طائفة رزقت غزارة الفكر وخصب الخيال، تطلق افكرها وخيالها عنان التأملات، و تسلط أضواء هما على مشكلات هذا العالم، وتمضي العمر في الدرس والبحث والتنقيب ويكون منها الفلاسفة و الحكماء والعلماء والشعراء وأولئك هم المتأملون. وطائفة أخرى لرجالها عزم جبار وإرادة لا تنثني ولا تلين وإقدام يتخطى العوائق ويذلل المصاعب، ويستهين بالأخطار حتى الموت في سبيل الغاية، وأولئك هم رجال العمل الذين يتولون قيادة الشعوب ويغيرون وجه التاريخ.

رجال الفكر يوجهون أفكارهم إلى النقد والتحليل وربما جعلوها لتوجيه الأفراد والشعوب. فأما رجال العمل فهمتم التنفيذ ومجهودهم ينصرف للهدم والبناء.

والطموح هو الصفة التي تميز كل الزعماء السياسيين، ولكن الطموح إلى ماذا؟ إلى إظهار قوتهم واشعار مواطنيهم بتفوقهم بالمجهود الشاق المضني بل المجهود الجبار. وفي أي سبيل يكون الطموح؟ في سبيل التسلط على شعوبهم، وتسلم قياد الحكم والسلطان فيها، وتوجيهها لخير الشعب أن كان الزعيم

صالحة، أو لتحقيق المطامع والأغراض الشخصية أن كان الزعيم غير صالح. وما الذي يحفز الزعماء إلى التوثب و الطموح؟ روح التضحية وحب الخير للمجموع إذا كانت وجهة الزعيم الخير، والأنانية و شهوة التسلط وإشباع الأهواء، إذا كانت وجهته للصالح الشخصي.

ولا يكون الرجل خليقاً بلقب الزعيم الوطني حتى يجعل قبلته المصلحة العليا للدولة، وحتى يحج بجهوده و آماله إلى كعبة الوطنية، فإذا اتخذ من ذاته صنما ليعبده، وآثر مصالحه الذاتية على المصالح العامة، بات مهرجاً لا زعيماً.

والمهرج السياسي يترخص في ضميره فيستحل كل وسيلة، ويستبيح كل محذور في سبيل تحقيق أغراضه وأهوائه، و إشباع مطامعه وشهواته.

لا يتورع عن أن يضع يده في يد سالب حرية بلاده أن كان يرى في هذا السبيل الوثبة إلى كراسي الحكم أو البقاء فيها، ولا يعدم السفسطة الفارغة التي يبرر بها هذا الإثم القومي ولا الرياء السياسي الذي يظن أنه يحجب التورط في الإثم، فينادي، في غير ورع ولا حياه وبأعلى الصوت وملء الفم، أنه قد أنقذ الموقف، أو أن الحكمة السياسية والمصلحة العليا للدولة توحيان بتلك المرونة ..

ولا يتعفف عن أن يصبح للجماهير مقوداً لا فائدة مادام يتخذ من أكتافها سلماً يصعد عليه، ومن أكفها وحناجرها، معاول للهدم والتخريب، لا للبناء والتعمير، ومادام يستطيع أن يتخذ منها أدوات طيعة يسلطها على خصومه السياسيين تسومهم سوء البطش والتنكيل.

ولا يتراجع ضميره عن أن يحشو خطبه و بياناته وأحاديثه بالهجو والاقذاع والافحاش فيفسد الذوق العام، وبنى على الأخلاق الشعبية، والفضائل القومية، وينصر الباطل ويخذل الحق، ويسيء إلى الحرية، وإلى الحياة النيابية، بدل أن

يضمن أقواله المبادئ الصالحة، والتعاليم الحقة التي تكون نبراسا للحياة العامة، وللشهب هادياً ومرشداً.

ولا يحجم عن أن يحارب خصومه السياسيين بكل سلاح غير مشروع مادامت الحرب اتكفل له الغلبة عليهم ولو على حساب الكفاية والوطن.

ولا يتحرج، إشباعا للأثرة ولو بإيذاء الوطن، عن أن يقصى الكفايات، ويحتضن النكرات.

ولا يتأثم، إرضاء هوى الأقارب والأشياع، من أن يشيع المحسوبية و المحاباة، فيفسد أداة الحكم أما إفساد.

وقد تنتصر الثورة ولكن لا ينتصر هو على الثورة، فلا يكبح جماح أنصاره، ولا يقمع شهوات أذنابه وذيوله، بل يحشرهم في المناصب والمراكز، ويؤثرهم بكل مغانم الحكم على حساب الكفايات المهضومة التي تحتقر تمريغ الجباه تحت أقدام الأقوياء.

ولايرعوي عن هدم الوحدة، وشق الصفوف،مادام في ذلك انتصار له على الجماعات المناهضة له، والأحزاب المخاصمة إياه.

ولا يستنكف من جعل الهدم ديدنه، بدل أن يكون البناء غاية جهوده، بهدم الرجال والأشياء، ويقوض صروح الحق والعدل والحرية،. ويشل حركة الإصلاح، لأن معبوده شخصه لا الوطن.

وشر ما تنكب به الحركات الوطنية، والنبضات القومية، هو تسلط العبقريات الهدامة.

وفي الناس العبقري الهدام، والعبقري البناء. كما أن فيهم الرجولة الشريرة والرجولة الخيرة، والأثرة شعار الأولين، والإيثار عقيدة الآخرين.

والعبقري الهدام، اذ تبدى في ثياب الزعيم السياسي، جعل عبقريته. ومواهبه الخطابية وملكاته الكتابية، وارادته الحديدية، وجهوده الجبارة. وقفاً على إزهاق الحق، وإحقاق الباطل، وقلب الحقائق والدقائع، وإشاعة الأخطاء، وقلب الصواب خطأ والخطأ صوابا، وإلهاء الشعب بالقشور دون اللباب، وتوجيه المجهود الوطني لا إلى مجاهدة الغاصبين ومناهضتهم ولكن إلى التطاحن الحزبي والتناحر السياسي، والانصراف عن قضية الحرية والإصلاح إلى الاقتتال، والاهتمام بالأشخاص، ويسخر بلاغته وفصاحته لهدم خصومه لا لهدم معاقل الاستبداد، وصروح الاستعباد.

والمهرج السياسي يمهد الطريق للدكتاتورية أو لطغيان الجماعات.

والعبقري الهدام يهدم الكفايات ولا ينشئ كفايات غيرها، فإذا خلا مكانه لم يوجد من تملأه فتتضاعت الفوضى التي كانت سائدة في عهده.

ونعود إلى الزعيم السياسي الحقيق بهذا اللقب من البيان السابق يتجلى أن المزايا التي يجب توافرها في كل زعيم هي: الشخصية، والارادة والإقدام. فأما الشخصية، وأن شئت فالهيبة، فهي سر التسلط والسلطان، وسريان العقيدة من نفس صاحبها، إلى نفوس أصحابه، ومن انطباع عواطفه وانفعالاته على وجوه أنصاره وأشياعه إلى حد أن يستطيع توجيههم الوجهة التي يريد. وأما قوة الارادة فهي التي تبتسم الخطوب والصعاب، والفشل والهزيمة، ولا يجد اليأس إلى قلب صاحبها سبيلا. بل يعود فيكرر المجهود أو يضاعفه حتى يبلغ الهدف أو يموت دون الغاية. وأما الأقدام، فهو الذي يستهين الأخطار، ويستخف بالعقبات. ويجاهد ثم يجاهد حتى يصل إلى المطمح الاسمي.

قد يمكن تقوية الشخصية، وتربية الارادة، وإذكاء روح الاقدام، ولكن من الخيال المحض الظن بإمكان خلقها خلقا، وايجادها من العدم.

ولهذا الاعتبار،فلابد للزعيم السياسي، فوق تلك المواهب الطبيعية، من المران والممارسة الاستكمال أسباب الزعامة.

وقوة الإرادة أظهر في الشبان منها في الشيوخ، ولذلك نجد أن معظم الزعماء السياسيين الذين تصدروا النهضات الشعبية، أو تصدوا لقيادة الحركات الوطنية، أو نصبوا أنفسهم التوجيه الثورات القومية، كانوا من الشبان. لكن ليس معنى هذا أن الشيوخ لا يصلحون الزعامة السياسية فمنهم من هم أقوى من الشبان ارادة، وأصلب منهم عودة، وأكثر اقداما، مضافا إلى كل أولئك التجارب الناضجة ولذلك يتولون قيادة أممهم في أدق الأوقات، وأحرج الساعات، التي تجتازها في تاريخها.

وللزعيم السياسي عن عقيدة سياسية تملأ جوانب نفسه، فيجاهد في سبيل نصرتها ولو كلفه ذلك الجهاد التضحية بالنفس والمال والايمان هو الذي زحزح الجبال عن أماكنها. ولابد أن يكون الزعيم مقتنعا بالفكرة، مؤمنا بالعقيدة، حتى يستطيع أن ينفذها إلى قلوب أصحابه وأنصاره، ويجعلها تتغلغل في نفوسهم. فان كان ينادي بغير معتقد، ويقول خلاف ما يفكر، فهو أدنى إلى الياء السياسي منه إلى الزعامة السياسية، وان كان قلبه مقفراً من الإيمان الوطني، و فسه خواه من العقيدة السياسية بحق بلاده في الحرية والإصلاح فهو ممثل لا زعيم سياسي.

أفيؤمن باستقلال بلاده؟ إذن فليوطن نفسه على احتيال كل تضحية حتى الاستشهاد في سبيل تلك العقيدة السياسية. ولا يهادن الغاصبين الذين يتنكرون للاستقلال فينكرونه، ولا يتراخى ولا يجامل، ولا يلبس الحق على مواطنيه، فيحل اليوم ما حرم بالأمس، ويلعب بالألفاظ، ويعبث بالصيغ والأشكال، ويحمل العبارات مالا تحتمل من المعاني، و يعذب النصوص لينطقها ما لا تنطق به، ويصور لهم الحرية الزائفة حرية صحيحة والاتفاق المشوب استقلالا لاشك فيه

والحماية المقنعة تحرراً سافراً فليس من الزعامة السياسية في شيء أن تكون خادعا لشعب مخدوع.

ولو صح أن الاخلاص فوق الكفاية لكانت هذه القاعدة أصح ما تكون في الزعامة السياسية فإخلاص الزعيم أولاً وقبل كل شيء.

والصراحة والشجاعة هما الفضيلتان السياسيتان اللازمتان لكل زعيم سياسي ومن الأسف والأسى أن توافرهما نادر.

والإخلاص يملى على الزعيم أن يصارح الشعب بالحقائق وأن يسمى الأشياء بأسمائها، والشجاعة توحي إليه أن يجهر بالحق ولو كان مر المذاق وعرضة لسخط الشعب ونقمته.

أجل أن الزعيم السياسي الذي لا يعرف كيف يضحي، عند الضرورة، بحب الشعب له، وإعجابه به، وتقديره إياه، في سبيل الأخذ بيده ووضعها على الحقائق، لا يستحق أن يكون زعيماً.

قد يكون الشعب ضحية للتضليل، فريسة للتغرير، وقد يكون من الضرورة إخراجه من الحماية والغواية وتجنيبه طرق الشر والضلالة، فالزعيم الذي يحجم عن النصح والارشاد، والهداية بالحق مخافة أن يفقد حب الشعب له، لهو دخيل على الزعامة لا زعيم.

إن الجماهير سريعة التصديق، سريعة التأثر والتقلب، منعدمة ملكة النقد سريعة النسيان، سهلة القياد لمن يداعب أهواءها سلسة العنان لمن يتملق شعورها وعواطفها لا تحب مواجهة الحقائق فتنفر ممن يبصرها بها، وتجنح إلى تبسيط الأشياء فيمج من يوقفها على المصاعب والمشكلات والتعقيدات، السبيل إلى إقناعها مخاطبة شعورها دون عقلها، فالرجل الذي تجاري الجماعات على أهوائها،

وهو لا شك يعلم روح الجماعات في سبيل تصفيقها وهتافها، وحبها إياه أولى به أن يكون في عداد المهرجين لا في صفوف الزعماء السياسيين.

أفيؤمن الزعيم السياسي بالحرية؟ إذن فهو يجاهد الاستبداد في أية صورة ظهر. يكافح الحكم المطلق ولو لاقي في هذا السبيل شر ضروب العنت، وأسوأ ألوان التعذيب والتنكيل. ويناضل الطغيان، طغيان الفرد وطغيان الجماعة، ولو استهدف العواصف السخط والبغضاء، وتحمل مضض الحرمان.

أفيؤمن الزعيم بالإصلاح؟ إذن فهو يجاهد في سبيله رجاء أن يبلغ بأمته المكان اللائق بها، ولو أصبح هدفا لحملات التشنيع والافتراء، وأمسى يلاقي من جمود الشعب واستمساكه بالقدم البالي عنتاً ونصباً.

إن الذي ينصب نفسه لنصرة قضية الإصلاح يقدر أن له خصوما يقيمون في جهة المصاعب وينشرون في طريقه العقبات وينسجون له خيوط الدسائس والمؤامرات ويتبرعون له بالاتهام، ويلصقون به العيوب ذلك بان الاصلاح ينتزع المغانم من بين أيديهم ونجاح الزعيم يضرم نار الحقد في صدورهم ويفوت عليهم استغلال النفوذ وأذن فهو يمضي قدما يرضى الحق والضمير.

وقد يكون الزعيم السياسي سابقاً لعصره فلا يفهمه عصره ومن جهل شيئا عاداه، ومن لم يفهم زعيم ناصبه العداء ولذلك يلقى عنت ومشقة من الجمود أكثر من المناهضة. ولعلنا لانحنى على الحق و الواقع إذا قلنا أن الزعيم غاندي جاء متقدما لأمته ولهذا فان جهوده الوطنية ومساعيه السياسية لم تنتج الثمرات المرجوة منها.

وهنا يبدو لنا خاطران: الأول التساؤل عن موقف الزعيم من خصومة والأسلحة التي يحاربونه بها، والكيد الذي يشهرونه في وجهه، أيحارهم بالأسلحة

التي يحاربونه مها أم يتعفن فلا يحارب إلا بالأسلحة المشروعة، و يحاربهم في وسائلهم أم يتورع عن اللجوء إلى الوسائل التي لا تشرف صاحبها.

المسألة شائكة وتثير في الذهن كل ما يتصل بالسياسة الماكيافيلية، فقد يقال أن الغاية تبرر الوسائل، ومادامت غاية الزعيم وقبلته هي المصلحة العليا للدولة فلا جناح عليه أن يحبط كيد خصومه بكل الوسائل. وقد يقال أن التعفف عن منازلة الخصوم بنفس أسلحتهم قد يكون مدعاة الهزيمة، ومدرجة للخذلان.

ولكن الفوز للحق في النهاية، والحقيقة لابد أن تظهر مهما غشت عليها سحب الباطل، ولئن تكبو العدالة اليوم فهي لابد ناهضة غدا سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلاً.

وإذن فخير للزعماء وأبقى أن يلتزموا جادة الشرف في نضالهم ولو هزموا مؤقتا، و قد تكون الهزيمة مشرفة وإن تركت في النفس مرارة، والتاريخ حكم عدل، فلا يلبث أن يقيم الميزان فيحكم للزعماء أو عليهم.

هالت "جمبتا" وأقضت مضجعة الشروط الفادحة التي فرضها بسمارك على فرنسا للصلح بعد أن وضعت حرب السبعين أوزارها فأراد الوطني الفرنسي الكبير أن يسعى لتخفيف آثارها فقابل المستشار الحديدي، أو رجل الدم والحديد كما يلقبونه، فطلعت الصحف الفرنسية الناطقة بألسنة خصوم جبتا تنذر بالويل و تحمل على المواطن الفرنسي العظيم الحملات الشعواء، وتتهمه جهرة وعلانية بالخيانة العظمى للدولة، وأنه يأتمر بالوطن مع أعدائه، ولكن ما لبثت سحب الباطل أن تبددت، وظهرت شمس الحقيقة في روعة جمالها، وقوة جلالها، وتجلى أن جمبتا عرض سمعته الوطنية لأن تمس، وحب الشعب له أن ينتقص أو يزول في سبيل تحقيق مصلحة بلاده.

فأما الخاطر الثاني فهو واجب الزعماء ألا يقحموا الدين في السياسة، فالدين هو الوتر الحساس، وقد يتخذه أعوان السوء أداة لا ضرام نار الفتن السياسية، وإذكاء جذوة الحرب الأهلية، وقد تكون في الوطن عقائد متباينة فلا ينبغي أن يعمل أحد على استثارتها وتصارعها.

والزعيم الذي يوطن نفسه على تحقيق الاصلاح يوطنها في الوقت نفسه على احتمال كل المناهضات، علما منه بأنه لا بد أن يأتي يوم يؤتى الاصلاح ثمراته فيقدره مواطنوه قدره ويذهب في الهواء كل ما أثير حول اسمه وعمله من حملات شعواء هوجاء.

نعم، قد يصطدم المصلح بمصالح بعض الطوائف التي تتنكر لكل جديد تحسبه يعصف مصالحها الذاتية، فتدافع الاصلاح والمصلحين بكل ما فيها من قوة.

في عام ١٩٠٩ كان لويد جورج وزيرا للمالية في انجلترا. فتقدم بميزانية حرب والسلام ملء العالم. ولكنها كانت حرباً أجج نيرانها على دهاقنة المال، وجعل لهم الخيار بين أن يرفعوا راية التسليم أو يصطلوا نيران حرب لا رحمة فيها ولا هوادة. واشرأب العالم بعنقه يتطلع، وأرهف سمه ليسمع ما يهتف به ذاك الذي خرج من بين صفوف عامة الشعب، فأخذ يملأ سمع الدنيا بكلمات الانسانية والعدالة، وينبغي أن ينشئ في انجلترا نظام التأمينات الاجتماعية، ليحقق مبادئ العدل الاجتماعي وينهج نهج بسمارك في ألمانيا، فيضع بذور الاصلاح في بريطانيا، فيأمن التصادم بين العمل ورأس المال، ويضع حدا لحرب الطبقات التي تمزق الوحدة القومية.

ويحمل الأغنياء على المساهمة في تحسين حال الفقراء، لا بالإحسان لأنه لا يستجدي، ولكن بفرض ضريبة عقارية تغل على الخزانة العامة أربعة عشر مليونا من الجنيهات.

وثار في وجه المحافظون والملاك العقاريون، وأحبط مجلس اللوردات مشروعه، فلم تبق مندوحة عن الاحتكام إلى الأمة.

وفي الاستفتاء قالت الأمة كلمتها عالية رهيبة، وانهال اللوردات على أن الشعب بالشتائم والتجريح، وقالوا إنهم لم يروا ولم يسمعوا بزعيم شعبي أشد إمعانا في العار، وأكثر إيغالا في الخزي، وكتب لورد يقول: "وددت أن أراه ممزق الأوصال بأنياب كلاب صيدي الأربعين!". وجعل أحدهم لرجاله نذر أن يطعمهم شواء ثور بعد سقوط هذا الوزير من كرسي الوزارة.

على أن القرن العشرين كان أقوى من عنت اللوردات و لجاجتهم في الباطل، فعقد النصر بلواء الأحرار في الانتخابات العامة، وأقر مجلس اللوردات مشروع الميزانية كارها بما فيها من ضريبة الأربعة عشر مليونا لتحسين حال الطبقات الفقيرة. وإذ نهض اسكويث يضفي الثناء على لويد جورج كانت عين ربيب الشعب على الشرفة التي بها عمه الشيخ العجوز الذي أقبل على مجلس العموم البريطاني ليرى بعينه الثمرة الناضجة لتربيته وتعليمه، والتضحيات التي أغدقها بسخاء في الماضي.

وللبيئة في تكوين الزعماء السياسيين أثر أي أثر. فمنهم من تخرج في مدرسة الفقر. والغنى وبطر ويثم الهمة ويدعو للترهل والاسترخاء والخمول والجنود عن السعي في سبيل الرزق وتخاذل الارادة لدى أول صدمة. والفقر يشحذ الهمة، ويشدد العزيمة، ويدفع المرء إلى الخروج من غمرة البؤس والشقاء.

والفقر يجعل صاحبه يحتك بالطبقات الفقيرة، فيدرس أحوالها، ويلس بؤسها وشقاءها ويتعرف مواطن الداء فيها، و مكان العلاج لها، ويحس بإحساسها، ويشعر بشعورها، حتى إذا تسلم مقاليد السلطة، وأصبح في وسعه أن يحقق وجوه الاصلاح، بات أكبر همه إصلاح حال الطبقات الفقيرة.

ومنهم من يتخرج في مدرسة الجيش. والجندية تعلم مجابهة الأخطار، واحتمال المسئوليات، فإذا أصبح الزعيم في الحكم استطاع أن يواجه الأخطار، وأن يضطلع بالتبعات الجسام.

ومنهم من يتخرج في مدرسة الصحافة، والصحافة تعلم من يمارسها آلام الشعب وآماله، والسبيل إلى تحقيقها، وتعلمه كيف يبث الدعوة، ويبلغ رسالة الإصلاح، فإذا أضحي في الحكم، كان له سلطان على الشعب يوجهه الوجهة الصالحة.

ومنهم من ينشأ في مدرسة السياسة ويتدرج فيها، وينبت في بيئة سياسية محدودة، ثم ينتقل إلى غيرها أرحب منها فينمو ويترعرع حتى يصبح زعما سياسيا ينضوى الناس تحت لوائه، ويبشرون بدعوته، يبدو صغيرا ثم يكبر، يكون عضوا في مجلس بلدي، ثم نائباً أو شيخاً، ثم وزيراً، ثم صاحب مذهب في السياسة.

والمجتمع السياسي يؤثر الأخذ على العطاء. بل تراه يحب أن يتقاضى كثيراً، ولا يبذل قليلاً أو كثيراً. ولهذا الاعتبار ليس أبغض إليه من الأناني الذي تحسب أن الناس مسخرون لقضاء لباناته، بل أن الدنيا ما خلقت إلا لإرضاء أهوائه، وإشباع شهواته.

وقد تكون البيئة السياسية فاسدة متحفنة و لكن الزعيم السياسي لا ييأس من بث دعوته وله في رسول الله أسوة حسنة.

سعى رجال من رؤوس قريش وفي طليعتهم أبو سفيان بن حرب إلى أبي طالب فصاحوا به: "يا أبا طالب أن ابن أخيك قد سب آلهتنا، وعاب ديننا، وسفه أحلامنا، وضلل آباءنا، فأما أن تكفه عنا، وإما أن تخلى بيننا وبينه، فانك على مثل ما نحن عليه من خلاف فسنكفيكه".

وأهاب أبو طالب بابن أخيه .. "فأبق على وعلى نفسك ولا تحملني من الأمر مالا أطيق".

وأجاب رسول الهدى والحق بصوت الإيمان: "يا عم، والله لو وضعوا الشمس في يميني، والقمر في يساري، على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله، أو أهلك فيه، ما تركته.

ولبث النبي الكريم يجاهد في سبيل الله حتى ظهر الحق على الباطل، والهدى على الضلال، ودخل الناس في دين الله أفواجا.

إن قوة الإرادة هي أبرز صفات الزعيم. و لقد ذهب "دارون" إلى أن العالم خاضع لقانون تنازع البقاء. وعارضه "نيتشه"، فقال بل العالم خاضع لقانون إرادة القوة. وفي الحق فإن كل الزعماء يحاولون أن يبسطوا سلطانهم على مواطنيهم.

وسبيل الزعماء إلى بسط نفوذهم على شعوبهم هي قوة الاقناع، والخطابة أقوي اداة للإقناع. ولذلك ترى معظم الزعماء السياسيين من الخطباء المفوهين.

ومهما تكن قوة الزعيم فلابد له من الظروف المواتية، والجو الملائم، ليكتب له التوفيق. صحيح أن بعض الزعماء، في ساعة زهو وخيلاء، قد قال اذا لم توجد الفرصة خلقها خلقا، ولكن هذا أدني إلى الخيال منه إلى حقيقة الواقع، والزعيم الحق هو الذي ينتهز الفرصة حين تتاح له.

والمناهضة لا تدعو إلى إخفاق الزعيم وإنما تدعو إلى شحذ همته، وصقل إرادته، فان ارادة القوة تصحبها الجهود الجبارة لفرض النفوذ والسلطان. وإنما يفت في ساعده الجمود وتخمد حرارة أمانة مؤامرة الصمت وعدم المبالاة.

ويمكن الحكم على قوة الزعيم وإخلاصه بالرجال الذين يتخيرهم للعمل معه. فالشخصية القوية لا تخشى أن يكون إلى جانبها شخصيات بارزة إذ تؤمن بان

شمسها لا تكسف. والزعيم الذي جعل وجهته خدمة الوطن، لا خدمة أغراضه الخاصة، يستثمر كل الكفايات التي يستطيع استثمارها.

والأنانية ونقص الذكاء هما اللذان يحملان الزعيم يحتضن النكرات ويتنكر للكفايات، جهلا منه بأن الطاقة البشرية محدودة، وإن تركيز السلطات كلها في يد واحدة دون الاستعانة بالأكفاء الذين يعطون ملء الحرية، وتحملون كل المسئولية، يؤدي إلى ضعف الانتاج أو انعدامه، فضلا عن إشاعة الفوضى والاضطراب في الأعمال العامة، على حين أن الاستعانة بالمقتدرين يضاعف الإنتاج. وتوزيع العمل يطبعه بطابع النظام.

والزعيم الذي لا يدرك أن مهمته القيادة العامة، والإشراف والهيمنة، ورسم الخطط، ووضع البرامج، لا التدخل في كل صغيرة وكبيرة، إنما هو مدسوس على الزعامة.

ولا تحسبن أن اختيار الزعيم اللذين يعاونونه أمر هين، واكتشاف الرجال مسألة بسيطة وإذا كان سقراط يطالب كل إنسان بأن يعرف نفسه، فأولى أن يكون من الصعب معرفة غيره، ومن يقع عليهم الاختبار يجب أن يجمعوا بين الكفاية والخلق، وفي بعض الناس ذكاء وليست لهم عقول فيكونون سريعي الفهم ولكنهم فقدوا حسن التقدير فلا يربطون الأسباب بالمسببات، ولا يرتبون النتائج على المقدمات فتأتي أحكامهم على الأشخاص والأشياء جد مخطئة. ولبعضهم ذكاء كاذب. والمراؤون والمتملقون يجيدون التمثيل والتبدى في مظاهر الخلق المتين، وخاصة يجيدون الوصولية، والتسلط على هوى الزعماء.

وفي كل زعيم ناحية ضعف، فهذا يحب أن يعلق الناس كبرياءه، وذاك يريد أن تنحني أمامه الرؤوس وتفتي فيه الشخصيات، ونقطة الضيف هذه هي الثغرة التي ينحدر منها أصحاب الرياء والملق إلى التمكن من قلبه.

ولسنا في الحق ندري أي الزعيمين أشد جناية على الوطن، الذي يقضي على الكفايات، أم الذي يغفل تربية الكفايات، فهذا جنايته إيجابية، وذاك جنايته سلبية، ولكن الجناية هي الجناية، والثمار المرة هي الثمار المرة.

والغالب أن شهوة القضاء على الكفايات تكون مصحوبة بروح الإغفال لتنشئة الكفايات، وهذا مما يضاعف من جرم الزعيم.

وإدارة الشؤون العامة غير إدارة الشؤون الخاصة، والعناية التي يجب أن تبذل في سبيل الأولى أضعاف أضعاف ما تبذل للثانية.

ولكن من أسف أن المشروعات الخاصة قد طغت في عصرنا على الأعمال العامة واجتذبت كثيرة من الزعماء و أصحاب الكفايات وحرمت منهم الحياة السياسية. فالطموح الذي يملأ جوانح الزعيم أو رجل السياسة، والإرادة القوية، والإقدام والقدرة على العمل والكفاح، كل أولئك قد يجد له متصرفا في إدارة مشروع صناعي أو تجاري أو مالي ضخم، وتلك مشروعات تدر أرباحا وفيرة لا بل أرباحا خيالية، وأرقاما فلكية، على حين أن السياسة لغير السياسي المحترف، تفقر ولا تغني، فضلا عما فيها من حرب غير شريفة، وهذا الذي جعل الكثيرين من ذوي الكفاية يعتزلونها ويقبلون على المشروعات الاقتصادية، مما جعل المستوى السياسي يهبط كفاية وخلقاً.

ولكن، ما يزال في السياسة، الاشتغال يربو على الاعتزال. ففوق أنها ترضى الطموح أكثر من غيرها من الأعمال، فإنها تمهد أمام صاحبها الطريق لأن يصل إلى أسمى مناصب الدولة. ولعل هذا العامل الأخير هو الذي يغري الشبان بها رغم خيبة الأمل التي قد تخلفها لهم والمرارة التي تتركها في نفوسهم.

ولقد أسرف الناس في توزيع ألقاب الزعامة .. إأما إسراف إلى حد أن

يطلقوها على الأقزام الذين تختالون في أثواب العمالقة، والمهرجين الذين يتكلمون ولا يقولون شيئا، والعاجزين عن إدارة شؤونهم الخاصة فكيف بإدارة الشؤون العامة، والذين وضعتهم الأقدار الساخرة في مراكز ليسوا منها في كثير أو قليل، فأكسبتهم سلطاناً زائفاً على مواطنيهم، موقوتاً بوجودهم فيها، يحاولون استدامته بالتغرير وإطلاق الإشاعات.

وأقحم على الزعامة كثيرون من المهزومين في معركة الحياة. فهذا محام عزت عليه القضايا، وذاك طبيب أعوزه المرضى، وغيرهما معلم أقفرت مدرسته من التلاميذ، يتصدرون للزعامة ويتصدون لقيادة الرأي العام، لأنهم وهبوا القدرة على الثرثرة، وصف الكلمات، ورصف العبارات، ولأن الديمقراطية، والانتخاب المباشر، وطغيان نفوذ الجماهير، كل أولئك قد هيأ الجو لمهزومي الحياة أن يتصدروا موكب الحياة.

أو ليسوا قد قالوا أن الأعور في بلد العمان سلطان. فلم لا يكون مهزومو الحياة، وهم على كل حال فوق مستوى الدهماء العقلي، وقدرتهم على تزويق الألفاظ، وتنميق الكلام، تجعلهم فوق العامي المبتذل، زعماء وقادة.

والزعيم صورة من مزاج الأمة العقلي. فالأمة التي تسود فيها الروح الحربية، وتؤثر النظام على الحرية، تتطلب وتنجب الزعيم القوي الذي يفرض إرادته عليها فرضاً. والأمة التي تتغلب عليها روح الأنانية تمجد الزعيم السياسي الذي يحقق لها مطامعها ولو حاد عن صراط الضمير، وتنكب شرعة الحق والعدل، والأمة التي عاشت تحت أثقال الاستبداد فشاعت بين صفوفها طبائعه، ترتضى الزعيم الطاغية الذي يتبرم بالصراحة والحرية.

لقد درج الشعب البريطاني على أن يعبد رجلا بدل أن يقدس عقيدة. وهذا الرجل الذي يتسم بسمة المكافح، ويبدو في صورة البطل، هو الذي يحيطه

الشعب بإعجابه، ويغمره حبه، ويضفي على رأسه أكاليل الغار، دون التفات إلى عقيدته السياسية، ودون تحرج من احتفاظه بها، أو خروجه عليها، مادام هو لم يهن ولم يتخاذل، وما دامت جهوده مكرسة الخدمة عظمة الامبراطورية البريطانية.

والمثل الأعلى عند الشعب البريطاني هو السياسي المقتدر، لا العقيدة السياسية الخلابة. يطالبون الزعيم السياسي أن يكون غير وجل ولا هياب، وأن يكون كتلة نشاط ومثابرة، وعلى تمام الأهبة للنضال والاحتمال، فيمثل فضائل الجنس.

وإنك لتلمس تلك النزعة في الشعب البريطاني حين تطالع أدهم فنجد أن الجزء الأعظم فيه وقف على تاريخ حياة عظماء الرجال.

وعبادة الأبطال طبيعية في النفس البشرية وهي أبرز ما تكون في الشعب الانجليزي. والناس أن يعبدوا شخصاً، عبدوا شيئاً أو فكرة.

وتقدير الانجليز لعظمائهم هو الذي يدفعهم إلى رفع كل رجل يتوسمون فيه القدرة على القيادة الشعبية ، ففي سني ١٨٤١، ١٨٥٧، ١٨٨٠، أيدوا في الانتخابات العامة بيل، وبلمرستون، وجلادستون، على التعاقب، حتى ظفر كل منهم بالأغلبية، وتولى الحكم، وقبض بيديه على مصاير الإمبراطورية، واصطبغ البرلمان بصيغته، لا لأنهم يؤثرون الأحرار على المحافظين، ولا لأنهم يفضلون مبادئ هؤلاء على مبادئ أولئك، ولكن لأنهم يبتغون فوز الزعيم القوي الذي يحتفظ بالإمبراطورية، ويضيف إلى مجدها وعظمتها.

وقل ما شئت عن ديمقراطية انجلترا، والروح الدستورية التي يتشبع بها أفراده والتي هي عريقة فيهم، وعن تجلى روح الحرية بين صفوفهم، فان الزعيم القوي

الذي يؤثره الشعب بحبه يصبح دكتاتوراً، وتعيش الأمة تحت سلطان دكتاتورية موقوتة.

وهل الزعماء إلا قياصرة وزاريون إلى جانهم أصحاب سلطان لا سلطان لهم؟ وهل كان تشرشل إبان الحرب العالمية الثانية إلا دكتاتورا في أوسع حدود الكلمة؟

وللزعماء الانجليز حرية مطلقة في أن يختاروا من المبادئ ما يشاؤون، وينتهجوا من الخطط ما يريدون، ويثبوا من التطرف في الحرية إلى الإيغال في المحافظة، ويطفروا من الاعتراف بحرية الشعوب إلى تضييق حلقات الاستعباد حول أعناقها، فكل هذا حل لهم مباح ما داموا يصدرون فيه عن الرغبة الصادقة في خدمة بلادهم.

وليس على الزعيم حرج أن يسعى إلى الحكم من طريقه المشروعة لينتقل من ميدان الكلام إلى ميدان العمل. والحكم هو المحاك الصادق المقدرة الزعيم السياسي. ولا بد لكل زعيم من برنامج شامل لوجوه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والحكم هو الميدان الصالح لتحقيقه.

وسواء أكان الزعيم في الحكم أم كان خارجه فالواجب الوطني يقضى بالسعي لاستقلال بلاده أن كانت مهضومة الحق، منقوصة الحرية، لا يتسامح في حق، ولا يهادن سالب حرية.

وإن كانت بلاده مستقلة عمل على الاحتفاظ بذاك الاستقلال، وإعزاز جانبها، وقدرتها على دفع كل مغير طامع، وتوثيق روابط المودة بينها وبين الدول الأجنبية، وعقد المحالفات التي تكفل لها القوة، والاتفاقات التي تجعل لها مكانة اقتصادية محمودة.

وسواء أكان الزعيم في الحكم أم كان خارجه فالنزاهة السياسية توجب عليه ألا يستغل نفوذه على أية صورة من الصور.

حقاً إن الجهاد السياسي يتطلب نفقات طائلة فلا تثريب على الزعيم السياسي أن يتقبل الإعانات المالية التي تقدم اليه لمواجهة تلك النفقات مادامت الغاية منها تقوية الدعوة السياسية و تحقيق برنامج الإصلاح، ومادامت لا تحمل طابع الرشوة التي تفقد استقلال الرأي أو تفسد الضمير، وتخدش النزاهة السياسية أو نزاهة الحكم على السواء.

لقد كان معروفاً أن حزب النازي في المانيا يتناول اعانات مالية ضخمة من كبار رجال الصناعة لسد نفقات الحملة الانتخابية، والظفر بالأغلبية في مجلس الريشستاج وتولى الحكم لتحقيق البرنامج القومي في الداخل والخارج.

وكذلك الفاشية في إيطاليا كانت تتلقى المعونة ليشتد ساعدها وتستطيع القضاء على الفوضى وتطهير الأمة من المفاسد و تحقيق الاصلاح ورفع اعتبار ايطاليا الدولي.

والمحافظون والأحرار في انجلترا كانوا وما زالوا يتلقون المعونات المالية للقدرة على النضال السياسي.

وفي مصر، من عهد مصطفي كامل إلى اليوم، يتقبل الزعماء السياسيون المساعدات المالية التي تساعدهم على بث الدعوة للاستقلال وتهيئة الجو للإصلاح.

كل هذا لا غبار عليه، ولا شائبة تشوبه. ولكن المأخذ أن يبسط الزعيم يده للمال ثمنا لنفوذه أو أجرا على جهوده.

كان ميرابو أعظم خطباء الثورة الفرنسية على الإطلاق معروفا بأنه ملكي

النزعة، وأنه يبتغي أن تكون فرنسا ملكية دستورية، ولما هبت رياح الثورة على الملكية، وخيف علمها من التقوض والانهيار، سعي البلاط الفرنسي إلى التقرب من الخطيب العظيم، وكسب نفوذه وتأييده، وربما تسخير بلاغته في سبيل حماية الملكية من التداعي، ومن أجل ذلك بذل له المال بسخاء ليوفي ديونه التي كان مثقلا بها، وليكون له مرتب شهري يقوم بنفقاته، وسد حاجاته.

وعلى الرغم من أن ما كان يطلب من ميرابو يتفق مع ميوله ومشاربه، ويتمشى مع نزعاته ورغباته، وربما كان إنقاذه للملكية، وصبغها بالصيغة الدستورية، إنقاذاً للثورة نفسها وتوجيهه لها في طريق البناء بدل الهدم، والتعمير دون التخريب، والاصلاح من غير إراقة الدماء وإزهاق الأرواح، فان المال الضخم الذي تلقاه ينطبع بطابع استغلال النفوذ، فما نحسب أنه يفوت ذكاء رجل الدولة العظيم أن مقاصد البلاط ومراميه الخفية كانت تخالف ما يتظاهر به، وتخالف ما يرمي اليه هو شخصية، وخاصة لأن النصائح التي بذلها للبلاط ثمنا لتلك المعونة، كانت تصطبغ بصبغة السياسة الماكيفيلية البحتة إذ كان يذهب إلى أن الغاية تبرر الوسائل وأن من المباح أن ينصح الملكية بأن تورط غلاة الثورة في الأخطاء، وان تفقده الثقة التي يتمتعون بها في عيون الشعب، وأن تمد لهم في حال الفوضى والطغيان حتى يتبين للشعب سوء سياستهم فينفض من حولهم.

وليس يكفي أن يكون للزعيم برنامج سياسي، بل لابد له من آراء واضحة، وخطة مرسومة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، فقد اتسعت اختصاصات الدولة في العصر الحديث وأصبحت مطالبة بأن تكفل لكل فرد فيها قسطا من الرخاء. إن كان من غلاة المذهب الفردي وجب أن يجهر بمبدئه، ويعمل على ترويجه وتطبيقه، وإن كانت له نزعة اشتراكية وكان يؤمن بأن الاشتراكية المعتدلة تضمن تحقيق مبادئ العدل الاجتماعي جهر بذلك غير هياب ولا وجل، وعمل

على تنفيذه، ثم لابد له من المناداة بالإصلاح الاجتماعي والعمل على وضع قواعده حتى يكون بناء المجتمع سليماً.

وسواء أكان الزعيم في الحكم أم كان خارجه، وجب أن تكون سياسته الخارجية والداخلية ثابتة لا عوج فيها. قوة واعتبار للدولة في الخارج، وتقدم وإصلاح لها في الداخل.

وإذا بات في الحكم، وضع نصب عينيه أنه يحكم لمصلحة المجموع لا لمصلحة حزبه أو هيئته، وبذلك يسوى بين خصومه وأوليائه في الحقوق والواجبات.

ليس الزعماء بالأمة وإنما الأمة بالزعماء، والأمة التي تحمل رايتها زعيم سياسي مقتدر مخلص هي التي تبلغ قمة المجد والسلطان والاصلاح.

من المسئول .. الأمة أم الزعماء؟

في مصر نهضة فكرية تنزع إلى التحرر من أغلال الماضي، والوثبة بالبلاد إلى ما يرتسم في أفق المستقبل من رق ومجد. وفي تلك الثورة الفكرية تشهد مزيجا من الألم والأمل: ألم مبعثه هذا اللون من الانحلال الخلقي الذي تفشى بين طبقات الأمة، والذي يملا القلوب آسى، ويضاعف من مظاهر الألم، ركود الحركة الإصلاحية. ونحن نرى الأمم تسير إلى الأمام بأوسع الخطوات، ولا نستطيع اللحاق بها. وأما الأمل فمثاره الحيوية التي مازالت تملأ الأمة وماضيها، ومواردها التي تبوئها مكانا بين أعظم الشعوب حضارة.

تلك صورة صادقة، لا هي سوداء قائمة ولا هي زاهية الألوان.

فمن المسئول، الأمة أم الزعماء؟

سؤال يتوارد على كل خاطر، ويتردد على كل لسان، وتفيض به الأندية الخاصة والعامة في كثير من الأحيان. وقد يكون مثار جدل تختلف شدة ولينا باختلاف الأمزجة والعقليات التي تتناوله بالتحليل والنقد. ففريق يحملون الأمة كل تبعة، ويخلون الزعماء من كل مسئولية، وطائفة يقلبون الوضع، ويعكسون الآية، فيضعون المسئولية على رؤوس الزعماء، ويبرئون الأمة من كل تبعة.

فأما الذين يلقون المسئولية على الأمة فيقولون إنها قد رزحت تحت أثقال السلطة الأجنبية السنين الطوال، فتغلغلت في نفسها طبائع الاستبداد، وفقدت الجم من الفضائل القومية، فتفشي الرياء في أبنائها، وانعدمت الشجاعة الأدبية بين صفوفها، وتوارى الاستقلال في الرأي، وكثر بين المواطنين التواكل والتخاذل،

واختفي الروح القومي فأصبح كل فرد يعيش لنفسه، لا للدولة، ويضع مصالحه الذاتية فوق المصالح العامة، ويتوج كل أولئك بالجمود على التقاليد العتيقة البالية إلى حد جعل عاهل قصر الدوبارة ينادي بأن من يحاول تحويل المصريين عن تقاليدهم التي درجو عليها طوال السنين لا يكون لمحاولاته من أثر أكثر من الأثر الذي يتركه مدفع يضرب في جبل من الطين!

وأما الذين يحملون القادة كل تبعة فيقولون، تراوحا بين الدفاع والهجوم، أن الأمة ما زالت بخير، وفضائلها القومية ما برحت كامنة في أعماق نفسها لم يعصف بها الفتح، ولم يقتلها الاستبداد، وهذه الفضائل الكامنة لا تلبث أن تجد الفرصة السانحة للظهور حتى تتجلى، في روعة جمالها، و قوة جلاها. والمصري لا يعوزه الذكاء فهو بين الشعوب الأخرى شعلة ذكاء، ولا ينقصه الصبر والجلد على العمل، فالفلاح المصري مضرب الأمثال في الجد والمثابرة، وطبيعة بلاده تساعده على النهوض إلى الأمام، ومن كانت لهم هذه السماء الصافية و المناخ المعتدل وذاك النيل المبارك و تلك التربة الخصبة باتوا خليقين أن يصبحوا في طليعة الشعوب الناهضة.

وإنما يعوز المصريين الزعماء والقادة الذين يوجهونهم الوجهة الصالحة.

وليس من غرضنا، علم الله، أن تتربع في منصة الأحكام، ثم نشرع في توزيع المسئوليات و نثر الاتهامات، وانما غايتنا أن نضع الحقائق في نصابها، و نتعرف مالنا وما علينا، حتى نبلغ ذروة المجد، بدل أن نساق إلى هاوية الانحطاط.

وخير للأمم أن تواجه الحقائق من أن تلف حولها وتدور. ليس أدل على حيوية هذه الأمة، واستعدادها للرقي، من أنها في كل مرة وجدت الزعيم الذي توافرت فيه صفات الزعامة، يتسلم قيادها، ويوجهها الوجهة الصالحة، كانت تمشي في طريق التقدم بخطى واسعة، وتنهض نهضة مادية وأدبية رائعة تملك إنجاب العالم المتحضر.

بعث ربك فيها قائداً فكرياً، وزعيماً دينياً، ومصلحاً اجتماعيا، ذلكم هو الإمام مُحَّد عبده، فوفق جهد طاقته بين الدين والعلم، وأوجد نهضة فكرية حررت العقول من إسار التقليد، وذل التقييد، ودفعت بالبلاد إلى التمشي مع روح العصر الذي تعيش فيه.

وخرج من بين الصفوف الزعيم الشاب مصطفى كامل، وكان قلبه الكبير الفياض يمتلئ بحرارة الايمان الوطني، ويفيض بالإخلاص واليقين، وكانت نيران حماسته لا تخبر وقوة عزمه لا تخمد، وصلابة ارادته لا تهن ولا تلين، فمازال يذكي في صدور قرمه شعلة الوطنية، وينشدهم أناشيد الاستقلال والحرية، حتى لم يبق مصري تظله سماء مصر، وينزل على ضفاف النيل، حتى آمن بحق بلاده في الاستقلال والحرية، ولم ترهبه ربة الأساطيل والجيوش فشرع يتغنى: وبلادي، بلادي، لك حبى وفؤادي.

وخرجت انجلترا من الحرب العالمية الأولى، والنصر معقود بلوائها، ورفضت حق مصر في أن تقرر مصيرها بنفسها وفقاً لمبادئ ولسون التي ملأ بها سمع العالم، وأبت أن تصادقها على الاستقلال والحرية، وتتواصى معها بالتضامن في سبيل خدمة قضية السلام، وحين تخطفت القوة الغاشمة القادة لحملتهم إلى جزيرة مالطة، هبت الأمة هبتها، وأقسمت ألا تفتر حرارتها في النضال حتى تكسر قيود الاستعباد.

وإنما ضربنا لقومنا الأمثال لتدلل، إذا احتاج النهار إلى دليل، على أن الأمة مازالت بخير، وأنها على تمام الأهمية للنهوض إلى الأمام كلما وجدت من يمشي في طليعتها، ويحمل رايتها فيحسن قيادتها، ويوجهها الوجهة الصالحة.

ولو أن جيشاً كان مؤلفاً من خيرة الجند، وتوافرت له العدة والعدد، ثم أعوزه القائد البارع لكان حظه من الهزيمة أضعاف حظه من النصر، وهل تشق السفينة

عباب البحر وسط العواصف والأنواء، وتتفادى الارتطام في الصخور، وتبلغ شاطئ الأمان إلا بالربان الماهر؟ وهل يسير القطيع الانساني إلا إذا وجد الزعيم القوى القادر الذي يهش عليه، أو يسير في طليعته؟ أروني أمة، في التاريخ القديم والحديث، بلغت ما بلغت من تقدم ومجد، إلا برجل عظيم وضعته العناية الإلهية على مصادرها.

إن نهضات الشعوب من عمل فرد أو أفراد لا من صنع الجماعات.

استقرىء تاريخ اليونان والرومان والفرس والعرب و الفرنسيين والألمان والانجليز وغيرهم من شعوب العالم تجد أنها تبلغ قمة القوة والمجد حين يكون على رأسها زعماء صالحون.

على الذين يجد اليأس سبيلا إلى قلوبهم من نهضة الأمة أن يذكروا أن إيطاليا مدينة باستقلالها لجهود كافور ومازينى وجاريبلدي، وألمانيا بوحدتها إلى بسمارك، وإيرلندا باستقلالها إلى ديفاليرا. ثم ليرجعوا البصر في النهضة التركية الحديثة فيجدوا على رأسها "كمال أتاتورك" ذلك الزعيم الذي جعل من شعب مزقت الحرب العظمى ملكه، شعباً منيع الجانب عزيز الحوزة، تخطب الدول وده، وأمة ناهضة تعجب بنهوضها الأمم جميعاً. ومن كان يحسب أن المانيا تنهض من أغلال معاهدة فرساى بتلك السرعة العجيبة التي أذهلت العالم أجمع، بل من كان يظن أن تخطى ايطاليا كل هاتيك الخطوات في سبيل التقدم وقد كانت توشك أن تقع فريسة للفوضى.

بدل الاستقراء التاريخي على أن نهضة كل أمة تبدأ برجل أو حفنة من الرجال، وأولئك هم القادة، ثم متى ألقوا البذور في التربة الخصبة أتت بأبرك الثمرات. والرقي من عمل الزعماء الذين حباهم الله بالمواهب والملكات، لا من عمل الجماهير، والجماهير أن لم يقيض لها الله من يقود زمامها إلى الخير، كانت

أميل إلى الهدم والتخريب منها إلى البناء والتجديد، والقطيع الانساني ينقاد لمن يتولى قياده بيد قوية حازمة، ولا يصلح القطيع القيادة نفسه محال، كما لا يقود الجيش نفسه بنفسه. وكافة الاختراعات والاكتشافات في ميادين العقل والعلم التي غيرت وجه التاريخ وأخرجت الإنسان من ظلمات الجهل والهمجية إلى نور العلم والمدينة إنما كانت من عمل أشخاص معدودين موهوبين.

ولسنا نجاوز الحق والواقع إذا نادينا بأن المثل يهبط من أعلى، ولذلك قالوا أن الناس على دين ملوكهم، وأن الصغير يسير على نهج الكبير، والمغلوب يحتذى مثال الغالب، والضعيف يترسم خطى القوى، وإنما الإصلاح والإفساد في المجتمعات الإنسانية ينحدر من عل.

وقيادة الأمة المصرية ليست من الصعوبة بمكان. فالشعب المصري سلس القياد، ذكي، موحد الغايات، موحد الجنس واللغة، موحد الذكريات التاريخية، لا تمزقه الخلافات الجنسية والدينية والتاريخية التي تمزق أوصال كثير من الشعوب الأخرى.

والجمود الذي نشكو منه يمكن تحريكه بالتربية والتعليم اللذين يحملان من الفرد شخصية تستطيع أن تشق طريقها في الحياة لا مجرد أداة في ماكينة الحكومة. والأنانية وعدم الاهتمام المسائل العامة وإيثار المصلحة الفردية على مصلحة المجموع كل أولئك يمكن القضاء عليه بالتربية الوطنية، والفقر والمرض والجهل وسائر الأدواء الاجتماعية التي نشكو منها مستطاع علاجها بالبرامج الاقتصادية الصادقة التي شعارها أن الفرد للجموع والمجموع للفرد.

ولكن أين من يفهمون روح العصر؟

وأين من يفهمون معنى الحكم؟

تلك هي المسالة!

والآن: من أشاع الانقسام في صفوف هذه الأمة، وجعلها شيعاً وأحزاباً تتقاتل وتناحر؟ ومن أصار الحركة الاستقلالية حركة مناصب وزارية ووظائف حكومية، وجعل الموظفين يؤمنون بينهم وبين أنفسهم أن وسيلة الترقي الزلفي والملق لا الجد والمثابرة، وألقي في روع الطلبة أن الهتاف والتصفيق طريق الوثبة إلى الوظائف؟ وعلى كل مشتغل بالمسائل العامة أن من الحكمة السياسية اختطاف ما يمكن اختطافه والإثراء على حساب الدولة، وزهد الناس في الحرية والوطنية، وحرك في النفوس عوامل الأنانية حتى صار الشعار. ومالي ألا أعني بشؤوني الخاصة وبعدي الطوفان او من هم أولئك الذين جعلوا حركتنا الإصلاحية تدب دبيب السلحفاة حينا، وتكبر وتتعثر أحياناً؟

تلك أسئلة تدمى لها القلوب، ولسنا نتردد في الجهر بأن الذين وضعتهم الأقدار في مكان الزعامة من هذه الأمة هم الذين يتحملون من المسئولية أكبر نصيب، وأن هذه الأمة الوادعة المستعدة للرقي قد تبهر العالم بنهضتها إذ تفلت من قيود الرقابة الأجنبية ويقيض الله لها زعماء يقودون خطواتها إلى الرقي المنشود.

السياسة الماكيافيللية

الغاية تبرر الوسائل: ذلك هو شعار الماكيافيللية التي تبرر القوة والعنف والخداع بل والجريمة نفسها في سبيل المصلحة العامة.

لم تكن تلك السياسة التي لا ضمير لها وليدة تفكير الكاتب والمؤرخ الإيطالي بل قد ولدت مع الإنسان في يوم واحد لأنها مشتقة من طبيعته، وإنما انطبعت بطابع ماكيافيللى، والتصقت باسمه لأنه جهر بها، وإن لم يتح له العمل بها، على حين أن غيره من مارسوا السياسية وزاولوا الشؤون العامة، قد طبقوها حرفا بحرف، وإن لم يصارحوا بكلمة منها.

نعم، ما نبتت فكرة السياسة الماكيافيلية في رأس الكاتب الإيطالي، ولا كانت عبقريته السياسية هي التي ابتدعتها، فقد وجدت في كل الأمم، وفي كل عصور التاريخ، وإنما رسم صورة صحيحة بارزة لما كان يصنعه رجال السياسة في عصره، جهرة وعلانية، أو في الظلام ومن خاف الاستار.

والرياء السياسي الذي مزق المؤرخ الفلورنسي عن وجهه القناع، هو الذي أثار ضده الحملات الشعراء. فبعض المشتغلين بالسياسة يرتكبون الجرائم التي يثور عليها الضمير الإنساني ويقترفون الآثام التي تتقزز منها النفوس، ويجترحون أخزى الفعال التي تندى لها الحياة، غير متأثمين ولا متحرجين، ولكنهم لا يحبون أن يسمعوا أن سياستهم تنافي الشرف والضمير.

بل الرياء السياسي هو الذي يلبس الحق بالباطل، ويضفي على المخزيات المنديات أثواب المجد، ويسبغ على الجرائم السوداء صور البطولة الخالدة.

يصب المستعمرون الويلات على رؤوس الشعوب المغلوبة على أمرها ثم يتبجحون بأنهم ينشرون الوية الحضارة في ربوعها، ويشن الغزاة والفاتحون أقسى ضروب العدوان ثم يرفعون عقيرتهم بأنهم إنما يخوضون غمار حروب دفاعية شرعية. ويضرم الطغاة والمستبدون الحروب الطاحنة الدموية في سبيل التسلط والسيادة، واغتصاب الموارد الجديدة، والاحتفاظ بما اغتصبوا في الماضي، ثم لا يستحون أن يقولوا إنهم إنما يحاربون في سبيل المثل العليا التي تقدسها الانسانية، ويجاهدون لنصرة قضية الحق والعدل والحضارة الانسانية.

ولعل فريدريك الأكبر كان الوحيد بين الغزاة الفاتحين الذي جهر بأن حروبه في سبيل تقوية نفوذ الدولة وبسط سيادتها.

ومهما يكن شعور المرء حيال المعسكرين المتطاحنين في الحرب العالمية الثانية، فلا ريب أنه يكبر المعسكر الذي ينادي بأنه يقاتل في سبيل المجال الحيوي، إذ أن له، على الأقل، فضيلة الصراحة.

وماكيافيللي، ما إثمه أمام التاريخ؟ إثمه الذي يضيق عنه العفو أنه عرض سياسة الشدة والمكر دون أن يتصنع الغضب منها، ويصطنع الحملة عليها!

وما جريمته؟ جريمته التي لا يتسع لها غفران رجال السياسة أنه أبان كيف أن المرء يستطيع، مدرعا بالقسوة، متوسلاً بالخديعة، أن يحرز السلطان، أو يحتفظ بالسلطان، دون أن يتحمل التقزز من تلك الوسائل؛ كان الكاتب يلام لأنه لم يتخذ الرياء دينا، والفنان البارع الذي يبرز القبح في صورته يذم لأنه لم يمانع في فنه أو يداجي فيخلع على القبح ثوب الحسن، ويواري من القبيح دلائل قبحه!

ما كانت السياسة ترقب ظهور الكاتب الايطالي على المسرح السياسي لتمعن في الكذب، وتوغل في الخداع، وتلغ في الدماء، فما كان صاحب الأمير و

مجددا بل كان مسجلا، ومن عهد بعيد تواضع الناس على أن السياسة هي تارة فن الكذب، وطوراً فن الخداع، وفي بعض الأحيان حبك أطراف الجريمة.

ولكننا لا ننصف صاحب "الأمير" إذا لم نعترف له بأنه قد ابتدع وابتكر حين وضع قواعد سياسة الواقع، ونبذ سياسة الخيال، وجريمته التي لم ولن يغتفرها له رجال السياسة أنه رسم حدود السياسة التي يجرون عليها، ولم يجاره في إخفاء معالمها وآثارها، فأسقط أقنعة الرياء عن وجوههم.

وهل كان دهاة السياسة ودهاقنتها بحاجة إلى مؤرخ فلورنس ليستحلوا الكذب فيكذبوا على الله وعلى الناس وعلى أنفسهم، ويستبيحوا الرياء فيقولوا غير ما يفعلون، ويعلنوا غير ما يبطنون، ليخدعوا خصومهم وأولياءهم على السواء، ويستمرئوا القسوة فيسوموا خصومهم سوء الخسف والنكال، ويصادروا أملاكهم في شر صور المصادرة؟

لم يكن صاحب الأمير معلة لرجال السياسة وملقنا إياهم مبادئ السياسة الماكيافيلية وتعاليمها، بل كان فناناً يرسم بريشة المصور، وسائلهم وأساليبهم، فاستحق غضب العامة وسخطها، وتصنع الاشمئزاز من جانب الذين فضح أساليبهم وإن كانوا غارقين في الإثم إلى أذقانهم.

ولئن كان بعض الساسة، في الماضي والحاضر، يحملون كتاب "الأمير" بشمالهم أينما حلوا وارتحلوا، فليس ذلك لأنهم يجهلون ما يحمل بين دفتيه من تعاليم شيطانية، ومبادئ جهنمية، أو لأنهم يشعرون من أنفسهم بالحاجة لأن يتغذوا بها، أو يسيروا على ضوء نارها لا نورها، ولكن لأنهم يبتغون أن يكون مذكراً لهم بوجوب الاستمرار والمثابرة على السياسة العملية حتى يكتب لهم النجاح أو ما يحسبون أنه النجاح.

ومن الظواهر النفسية أن شهوة الحكم، وممارسة السلطة، توحي إلى صاحبها الخديعة، وتعلمه كيف يلجأ إلى الشدة، ويعمد إلى العنف. ومجاهدة النفس هي الجهاد الأكبر، فمن الصعب ممارسة الحكم مع التزام جانب الانصاف والعدالة والاعتدال. فالحكم يغير النفوس الضعيفة لا محالة، والسلطة تشيع الفساد في جوانها، وما ينجيها من التغير، ويعصمها من الفساد إلا قوة الخلق، و تلك ميزة لا ينالها إلا الأقلون.

هذا رجل كان عدله مضرب الأمثال، وإنصافه حديث المجالس العامة والخاصة، واعتداله محل إعجاب الخاصة والعامة، فلما دار الزمن دورته، وأصبح على رأس الحكم فإذا بميزان العدالة يختل في يده، وإنصافه ينقلب تحيزا وتشيعاً، واعتداله يستحيل تهوراً واندفاعاً.

كان يطالب بالحرية لخصومه وأنصاره فأصبح يحلل الفوضى لأنصاره وحرم الحرية على خصومه. وكان يتهم خصومه بأنهم يتخذون الأجانب أولياء لهم فأضحى يستعين بالسلطة الأجنبية لتوصله للحكم وتبقيه فيه.

وكان يبدى القصد والاعتدال في مطالبه ورغباته فأمسى يغدق على نفسه وذويه.

وكان يتبرم بالمحسوبية والمحاباة فبات يتورط في ألوان المحسوبية وضروب المحاباة.

وذاك رجل كان ينعي على خصومه مصاغة الغاصب، فلما أصبح في الحكم إذا به يصانع هذا الغاصب.

وكان يتهم خصومه يخنق الحريات السياسية فإذا به يجهز عليها إجهازاً تاماً.

وكان يعيب على خصومه إيثار الأقارب والمحاسيب والأذناب والذيول فإذا

به لا يؤثر فحسب بل يغدق الاغداق كله على فريق وينكل في شر صور التنكيل بفريق آخر.

وهكذا يحق القول بأن الرجل في الحكم غيره خارج الحكم.

والذين في الحكم يحيط بهم في العادة جيش من المتملقين يداعبون كبرياءهم، ويزينون لهم الباطل، و يصورون لهم الأوهام حقائق، والخيالات وقائع، وينسبون لهم كل الفضائل، و يلصقون خصومهم كافة الرذائل، ففي السياسة يبزون عمرو بن العاص وريشليو وبسمارك وفي الحرب يتضاءل أمامهم خالد و نابليون وفي الإدارة ينكش إلى جانهم زياد وجورنج.

وفي النفس البشرية، حتى نفس العظيم، جانب ضيق يزدهيه النصر، ويطغيه النجاح، وينحدر من ثغرته المتملقون فتصاب بنوع من الدوار يذهلها عن حقائق الواقع، ويجعل المستحيل في نظرها ممكناً مستطاعاً. ولقد صدق نابليون حين قال أن السلطان يعصف بعقول الرجال .

ولا تحسبن السياسي يتخير الوسائل التي تكفل له بلوغ أهدافه، وتحقيق غاياته، بل جلهم أن لم يكن كلهم يترخص في ضميره، ويضرب صفحة عن الخلق، ويختار منها ما يضمن إصابة المرمى ولو مشى على جثث الأبرياء، وخاض بحر من الدموع والدماء.

ولكي يبرروا صنعهم يقولون مع ماكيافيللى: إن الغاية تبرر الوسائل وهم لا يجهرون بهذا النداء أو يخافتون به، وإنما يقولونه بينهم وبين أنفسهم تهدئة الثائرة الضمير أن كانت لهم بقية من ضمير، وأمام الناس يجهدون قرائحهم لإثبات أن أعمالهم فوق متناول الشكوك، ووسائلهم لا ترقى اليها شبهة من باطل، أو تتعلق بها ريبة من ظلم.

أو ليسوا يبتغون خير المجموع وخير المجموع فوق كل شيء وقبل كل اعتبار؟ أو ليست مصلحة المجتمع مقدمة على مصلحة الفرد، وتضحية الجزء مباحة بل واجبة في سبيل الكل، فما ضرهم أن يضحوا ولو كان في التضحية شهية من ظلم؟ أفلا يبتر العضو المريض من الجسم فاجر مهم أن يبتروا الأعضاء المريضة من جسم المجتمع؟ أو ليس في وجود بعض الأفراد خطر يتهدد كيان الدولة، فما عليهم أن يزيلوا الخطر بالملائم من الوسائل؟

وللسياسة لغتها الخاصة فإن هي همت بارتكاب جريمة يمجها الضمير الإنساني هيأت الجو لها بقولها: إن أمن الدولة وسلامتها قبل كل شيء! والسلام العام فوق كل اعتبار! والضرورات تبيح المحذورات! وهكذا من تلك العبارات الخلابة التي تفيض بها قواميس السياسة والتي إنما تستخدم لتبرير أبشع الجرائم، وأشنع الآثام.

والسياسة سموم تفسد الضمائر ولكنها تضع السموم في أقراص كي يسهل إساغتها وازدرادها فتنادي: الغاية تبرر الواسطة: والقوة تزهق الحق: والقوى يسحق الضعيف ويمحقه: وسلامة الشعب هي القانون الأعلى الذي تنحني أمامه الرؤوس وتعنو له الجباه.

ولقد قالت مدام رولان يوم سيقت إلى الإعدام وقبل أن تطيح رأسها تحت المقصلة: رأيتها الحرية! كم من الجرائم ترتكب باسمك!

ومن الحق أن يقال: "كم من الجرائم ترتكب تحت ستار أمن الدولة وسلامتها".

لقد أكره سقراط على تجرع السم بدعوى إنه يسمم عقول الشبيبة الأثينية فيهدد أمن الدولة وسلامتها.

واضطهد امبراطور الرومان المسيحية في شر صور الاضطهاد لضمان أمن الدولة وسلامتها وأعمل شارل التاسع في البروتستانت ذبحاً وتقتيلاً، وأمعن لويس الرابع عشر فيهم طرداً وتنكيلاً، في سبيل أمن الدولة وسلامتها.

وأجهز نيرون على أمه احتفاظا بأمن الدولة وسلامتها! وقتل الحسين بن على باسم أمن الدولة وسلامتها! وأعدم نابليون الدوق دانان بدعوى حماية أمن فرنسا وسلامتها.

ولعلنا لا نتجنى على حقائق التاريخ، ولا نظلم الحق والواقع، إذا جاهرنا بأن مبدأ أمن الدولة وسلامتها هو الذي حدا بمحمد علي باشا إلى استئصال شأفة المماليك إذ كانوا يعيشون في أرض مصر فساداً.

وخلاصة القول في مذهب ماكيافيللى السياسي أنه ينادي بنظرية الخلق المزدوج، فواحد للحياة الخاصة، وآخر للحياة العامة.

ففي الحياة الخاصة يجب التشدد، فأما في الحياة العامة فلا حرج من الترخص غير قليل، وقتل أمرئ في غاية جريمة لا تغتفر، ولكن قتل شعب آمن ليست مسألة فيها نظر فحسب، بل وتتسع لها ساحة الغفران!

والسرقة جريمة تستنكرها كل الشرائع السماوية والوضعية ولكن سرقة شعب لا حول له ولا قوة تجعل مرتكبيها من رجال السياسة يقابلون من مواطنيهم بعواصف من التصفيق والهتاف!

والقتال بصفة عامة جريمة منكرة، ولكن الوثبة على أمة مطموع في جاهها ومواردها و تمزيقها شر ممزق، وغصب مواردها، هذا القتال الدموي الذي تسمية السياسة حرباً مشروعة موفقة، ونسميه قتلا منظما، هو حل مباح في نظر الماكيافيللية!

وقتل الفرد جريمة من أبشع الجرائم، ولكنه مباح أن كان الغرض منه إزالة خصم سياسي يعترض سبيل الماكيافيللية، أو يهدد سلامة الدولة في نظرها!.

واغتصاب ملك الفرد محرم في نظر شرائع السماء والأرض، و لكن مصادرة أملاك الخصوم السياسيين حلال في شريعة الماكيافيلية إذا كانت الغاية منه تقليم أظافر الشر فهم، ومنع أذاهم للدولة.

وترى بعض الذين يقدسون العدالة في حياتهم الخاصة يحسبون أن كل شيء في السياسة مباح.

في حياتهم الخاصة لا يؤذون بعوضة، فأما في الحياة العامة فيبالغون في أذى خصومهم السياسيين. يعتقلونهم بغير الحق، وبغير أن يكون من حريتهم خطر، ولكنهم يسترون شهوة الانتقام في نفوسهم بستار أمن الدولة وسلامتها.

يلقون هم في أعماق السجون، وينفونهم أو يشردونهم، ويصادرون أملاكهم ثم يقولون أمن الدولة وسلامتها، وتلك أعاليل في أباطيل.

ويكممون أفواههم، ويحطمون أقلامهم، ويفضون اجتماعاتهم، ويغلقون نواديهم، وعلى الجملة يحرمون علمهم كل مظاهر الحريات السياسية تحت ستار الدعوى بأنهم يحمون أمن الدولة وسلامتها.. بل يقتلونهم قتلا أدبيا بأن يثيروا في وجوههم حملات التشنيع والتشهير، والكذب والافتراء، ويسلطوا عليهم الدهماء يسومونهم سوء العذاب، ويرموهم ظلمة بالخيانة والمروق ثم يزعمون أنهم يصنعون كل أولئك في سبيل المصلحة العليا للدولة.

ويصادرونهم في أموالهم وأرزاقهم باسم العمل للمصلحة العامة.

وخداع الجماهير، أو ليس من صميم السياسة الماكيافيلية؟

وخديعة الشعب وتصوير الحماية المقنعة على أنها استقلال لا يأتيه الباطل

من بين يديه ولا من خلفه، أو ليس لب وجوهر الماكيافيللية؟

ونحب أن ننبه الأذهان إلى أن الماكيافيللية تقصد إلى تحقيق غاية شريفة ولكن بوسائل ملتوية أو أساليب غير شريفة. وهذا الذي يخفف من وقع آثارها في النفوس. فأما إذا كانت الغاية والوسائل معا غير شريفة فهي سياسة إجرامية بكل ما تحمل كلية الإجرام من معنى.

والأمثال التي ضربناها، والشواهد التاريخية التي سقناها إلا قليلا منها، تدل أصرح الدلالة على أن الغايات المنتحلة لم تكن في صالح الدولة وإنما كانت في صالح الطغاة والمستبدين أنفسهم، إذ كانوا يرمون إلى الاحتفاظ بأشخاصهم ومصالحهم، لا حماية أمن الدولة وسلامتها.

والذي يضاعف من خطر وخطورة السياسية الماكيافيللية أنه يكاد يكون من المتعذر التفريق بين الغاية والوسيلة، وكل الماكيافيليين الذين سبقوا أفكار الكاتب الإيطالي، وجاوزوا الحدود التي رسمها في كتابه "الأمير" بمراحل، إذا رموا إلى غايات إجرامية بوسائل إجرامية كانوا يتجنون على الحقائق، ويظلمون الوقائع، فيصورون العمل لأشخاصهم عملا في سبيل المصلحة العليا للدولة، والوسائل البالغة في الإجرام وسائل مشروعة.

لقد أراد نابليون أن يضرب الملكية في شخص الدوق دانان، وأن يصبغ الوسيلة إلى تلك الغاية بالصبغة الشرعية، فلم يقتل الدوق الشاب غيلة وغدرا، وإنما قتله بأيدي قضاة إذ لفق لمحاكمته بمجلس عسكريا من صنائعه ما لبث حتى قضى عليه بالإعدام في محاكمة مأساة للعدالة لمن ينظر و مهزلة لمن يتأمل، ثم ما لبث حكم الإعدام الذي بيت للبريء بليل أن نفذ، فمزق صدر الدوق الشاب برصاص الجند.

والمستبد الأبله هو الذي يغتال ويسجن وينفي ويشرد ويعذب بيده، وله عن كل أولئك بأن يسخر العدالة لأهوائه، ويضرب خصومه بأيدي قضاة من صنعه وصنائعه.

وسيف المستبد إذا أهوى على الرؤوس أفزع الضمائر، وأثار السخط والاشمئزاز. فأما سيف العدالة أو ما يظن أنه العدالة فإذا أعمل في رقاب الأبرياء فإنه يفجع ولكنه يخدع، أو قل إنه يوجد للمستبد ما يستر به وجهه أمام الرأي العام، وأمام التاريخ.

وللسياسة قدرة خاصة على تغطية المظالم بغطاء من الأعذار الكاذبة، وستار من الحجج الواهية الواهنة. والطامحون الطامعون يقسمون جهد إيمانهم أنهم يسمون مصالح الدولة على مصالحهم الخاصة، وأن ضمائرهم لا تثقلها شبهة من خداع، وصحيفتهم لا تشوبها شائبة من ظلم، وأيدهم بريئة من دم الجريمة.

وأكثر ما تتجلى الماكيافيلية في السياسة الدولية، وعلاقات الدول بعضها ببعض. فإذا كانت الدولة تتورع أو تعفف في معاملة الذين يستظلون برايتها فإنها تستبيح لنفسها كل وسيلة في معاملتها للدول الأجنبية تحت ستار حماية كيانها من خطر العدوان، وبدعوى أن تنازع البقاء يبرر كل وسيلة.

وقد لا يكون من الغلو والإسراف قول قوم أن الدبلوماسية هي فن الكذب والخداع.

من حق كل دولة أن تحافظ على استقلالها ضد كل مغير طامع. ومن واجبها أن تمهد لمواطنيها طرق التجارة والسياحة في البلاد الأجنبية دون أن يعوق نشاطهم عائق، أو يكدر عملهم مكدر. وتلك غايات شريفة، وأهداف مشروعة، ليس ما يمنع الدولة من العمل لها بروح العدالة والصداقة مع الأمم الأخرى. على

أن الدول جميعاً، مهما كان شكل حكومتها، ملكية أو جمهورية، وديمقراطية أو دكتاتورية، قد رمت إلى أهداف غير مشروعة بوسائل كثيراً ما كانت مما يمجه الشرف، ويلفظه الإنصاف.

فكم هاجمت انجلترا شعوباً آمنة مطمئنة متسلحة بأعذار واهية واهنة، ومدرعة بقول كقول دزرائيلي: "إن الشؤون الخارجية هي شؤون الإنجليز في الخارج!" أي أن كل وسيلة مباحة في سبيل حماية مصالح الإنجليز المزعومة الموهومة بين ربوع الأمم الأخرى! فما هي الماكيافيلية أن لم تكن هي هذه؟!

ولا يعدم زعيم الأحرار جلادستون أسباباً يلفقها لتبرير عدوانه، وصورة يموه بها على العالم لإخفاء تجنيه. فقد كان يقول: نحن لم نضم مصر، وإنما نستبقي حامية فيها! ولم نبتلع السودان ولكن جيشة انجليزيا يشق طريقه إلى الخرطوم!

وسلسلة الاعتداءات البريطانية كثيرة الحلقات ولم تكن خاتمتها استلاب جزيرة قبرص واستقلال الترنسفال.

ولعل بلمرستون حين قال إن الإنسان حيوان مقاتل منازع كان يصف نفسه بصفة خاصة، أو يرسم صورة صحيحة صادقة للدبلوماسيين الإنجليز بصفة عامة.

والإنجليزي في حياته الخاصة مثال الخلق القويم ولكنه في معاملته مع الدول الأخرى كثيراً ما يقفر قليه من الرحمة والشفقة، وتتجرد نفسه من العدالة والكرم.

وهو في الدبلوماسية يصانع الأقوياء، ولكن إذا كان الأمر أمر تصفية الحساب مع الضعفاء والمستضعفين لم تجد الرحمة إلى قلبه سبيلا.

وما يخفف من وقع سياستهم في نفوسنا إلا وطنيتهم، فسياسيوهم يبذلون كل مرتخص وغال في سبيل وطنهم، وقد يضحوا حتى بأسمائهم وتقدير العالم لهم، في

سبيل مصلحة الإمبراطورية البريطانية ومجدها.

وأينما وجد الإنجليزي وجدت انجلترا وتلك الوطنية الصادقة، وإن كانت في كثير من الأحيان متعصبة متبجحة.

والانجليز الذين حرموا الاتجار بالعبيد عام ١٨٠٧ والاتجار بالرقيق عامة في سنة ١٨٣٣ هم الذين أسرفوا واستعبدوا ربع سكان الكرة الأرضية حتى أصبحت الشمس لا تغيب عن استرقاقهم للشعوب أبدا. وصحيفة فظائعهم في المستعمرات حمراء قانية.

فلم تكد تبدو بوادر ثورة في جميكا حتى هال العالم أن يشهد مآسي دموية إذ نظم الإنجليز ضد العبيد من سكان الجزيرة الأصليين أقصى ضروب الصيد كما يصطادون الحيوان. وقد كان بعض ضباط الجيش يتلهون بهذا الصيد كما يتلهون برياضة دموية، وكان بعضهم يتبجح بأعمال همجية وحشية لم يرتكبها.

وفي أفريقيا طلب أحد ضباط ستانلي جمبسون أورفيل أن يشهد أكل لحوم بشرية، بفتاة، فقطعت أجزاؤها ثم بقرت بطنها، تحت سمع الضابط وبصره، وهو لا يحرك ساكنا في سبيل انتزاعها من ذاك المصير المشئوم!

فأما حيال الأجناس الأكثر حضارة فلم يكن مسلك الإنجليز يختلف عن هذا المسلك. ففي كندا، والولايات المتحدة، والهند ومصر، لم يشأ الإنجليز أن يرتبطوا مع الوطنيين برابطة الزواج، ذاك بأنهم يعتقدون أن جنسهم هو أرق الأجناس البشرية فلا يحل أن تمتزج الدم السكسوني بدم آخر، وأن الانجليزي هو الانسان الأعلى فلا يصح أن ينزل إلى مصاف الشعوب الأخرى. ولعل هذا هو العامل النفساني الذي يطوع للضمير البريطاني أن يعامل الشعوب الأخرى معاملة كلها غلظة ووحشية.

فتلك العزلة الفخمة التي أحبت انجلترا أن تعيش فيها طوال العصور، وذلك الترفع الذي فصل بين الإنجليزي وبين الشعوب الأخرى، هو الذي حدا بهم إلى التفكير في إهلاك الوطنيين واستغلالهم، بدل مصادقتهم ومصافاتهم.

فقد أبادوا الهنود الحمر، وأبادوا واستغلوا الإيرلنديين، واستغلوا الهنود والمصريين، وبطشوا ونكلوا بجنوب أفريقيا وفلسطين وغيرهم من الشعوب التي تقف في طريق أطاع السياسة الاستعمارية.

ولقد رسم "بيرك" صورة صادقة بليغة لأولئك الموظفين الشبان الذين كانوا ينطرحون على الهند يحفزهم الطمع والشراهية، وتحركهم روح المغامرة التي تضطرم بين جوانحهم، وما كان الهنود يشهدون إلا طائفة من الطيور الجارحة تتلوها طائفة أخرى من الطيور الجارحة، وكلها لا ينطفئ لها من الدماء ظمأ، ولا يشبع لها من اللحوم نهم.

ويضيف "بيرك"، إن الانجليزي بعد أن يحرز ثروة طائلة في الهند في فترة وجيزة، ينقلب إلى بلده، فيغدق على مواطنيه الإغداق كله، فيحمد له العامل والزارع تلك اليد المنصفة السخية التي انتزعت من فم الفلاح البنغالي نصيبه الضئيل من الأرز والملح انتزاعا.

ولما شبت ثورة سدبابيس أخذ ضابط شاب يدعى هودسون على عاتقه أن يحكم وينفذ الحكم بنفسه في أمراء دلهى الذين وقعوا بين يديه ، وعد هذا العمل في انجلترا عملا وطنيا ممدوحا.

وإذ أعلن في مجلس العموم البريطاني نبأ ضرب الاسكندرية بالقنابل قوبل ذاك التصريح مظاهر الفرح، والغبطة، وعاصفة من الهتاف، كأنما كانت طائفة من صبية المدارس تشهد ألعاب نارية، لا جمعية أعضاؤها لهم رؤوس بها يعقلون،

ومسيحيون لهم قلوب ها يشعرون، قيل لهم أن مدينة تضم بين جوانحها ٢٠٠,٠٠٠ نسمة من عباد الله الذين يستحقون الرحمة قد دكت بالقنابل، وحصدت صفوف أبنائها بالمدافع الرشاشة، في غير شفقة ولا رحمة، بل كأنها كانت لعبة أطفال، لا تقتيل رجال!

والتاريخ يعيد نفسه، فيعيد ذكريات مأسي الاستعمار البريطاني، فنحن نذكر ولا ننسى، فقد انتقشت الذكرى على قلوبنا بحروف من نار، أنه لما وقعت فتنة الاسكندرية عام ١٩٢٠ كتبت صحيفة الايجبشيان ميل مقالاً وحشياً تطالب فيه بني قومها من الإنجليز أن يبيدوا المصريين بالدبابات كما تباد الحشرات اللداغة.

والشيء بالشيء يذكر. ففي مستهل الحرب العالمية الثانية نذكر أنا قرأنا كتاباً في "مجلة العالم" يقترح فيه صاحبه حين يعقد النصر بلواء الانجليز، ويغلبون الألمان على أمرهم، أن يصنعوا بهم ما صنع الرومان بقرطاجنة إذ ذبحوا نساءها وأطفالها وشيوخها وجعل سيبيو الأفريقي بعاليها سافلها!

ويفيض القلب أسى، بل يكاد يقطر دما، حين نذكر أن الانجليز في مأساة دنشواى، في سبيل القصاص لرجل من رجالهم أثبت الطبيب الشرعي أنه مات بضربة الشمس، قد أعدموا أربعة، وجلدوا اثني عشر، وكان التنفيذ الجهنمي الوحشي بمرأى ومشهد من ذوهم.

وما زالت نفسي تهتز من الأعماق كلما ذكرت أن هؤلاء المستعمرين الانجليز، إبان ثورة ١٩، كانوا يمرون بقطار مسلح لإخماد الثورة، وإذ شهدوا عند بلدة ميت القرشي من أعمال مركز ميت غمر جماعة من الغلمان والصبية يقيمون مظاهرة سلمية بريئة، أوقفوا القطار، وترجلوا، وأخذوا يفرغون رصاص بنادقهم تمزق صدور الصبية تمزيقا فمن هرب منهم من الموت، فاختبأ في زراعة القمح وهي لا تخفيه عن أعين متحجري القلوب، غلاظ الأكباد، ولا عاصم له من نيران

البنادق، أنهضوه فمزقوا صدره تمزيقا، حتى لقد وجد في بعض تلك الصدور الغضة الصغيرة ست رصاصات أو يزيد، وانجلت المأساة عن قتل أكثر من أربعة وعشرين غلاما.

والصفحات الدامية التي كتبها الاستعمار البريطاني في مصر إبان الاحتلال وبعد الاحتلال لا تشرف سياسة في التاريخ.

ولتجدن ساسة الانجليز أشد الناس حملات على السياسة الماكيافيلية وهم يطبقونها حرفا بحرف ويزيدون عليها ما لم يخطر للكاتب الإيطالي ببال. أرأيت كيف سخروا ماطية ليصطنع مشادة مع حوذي مصرى، فيتخذوا من ذاك الحادث المفتعل، وسيلة لإشعال نيران الفتنة في الاسكندرية تمهيدا لتبرير ضربها بالقنابل، وتهيئة الجو لهدم استقلال مصر، وأخذها غنيمة باردة، ولقمة سائغة؟

ومن يوم أن ساق بونابرت الحملة الفرنسية على مصر ليتخذ منها نقطة الارتكاز للوثبة على الهند أثمن جوهرة في التاج البريطاني، طمع الاستعمار البريطاني في مصر درءا للخطر على طريق المواصلات البريطانية، ولأن مصر لقمة دسمة، لموقعها الجغرافي إذ هي ملتقى خطوط العالم، وتصل بين بحرين، وتربط بين ثلاث قارات، ولأن فيها من المرافق والموارد ما يسيل له لعاب الاستعمار، وقد دل التاريخ على أن من يتسلط عليها من الغزاة و الفاتحين تكون له الغلبة في العالم، ويكون في قمة القوة، وذروة المجد.

وإبان الثورة العرابية مثل السر ادوارد ماليت أدوار السياسة الماكيافيللية أبدع تمثيل وأحكمه فملأ آذان العرابيين بكلمات التحريض ويشجع الخديوي توفيق على المقاومة رجاء أن يحدث الاحتكاك و التصادم الفتنة المبتغاة ثم ما لبثت السياسة الماكيافيلية أن داست استقلال مصر تحت أقدامها تحت ستار الدعوى الباطلة بأنها إنما تبتغي حماية العرش الخديوى! وطوال عهد الاحتلال هل

كانوا يفعلون إلا أن يسلطوا علينا صنائعهم وعمالهم وغرس نعمتهم، ونبت أيدهم؟

لقد قال أحد غلاة الاستعمار الانجليز إنه ليس من الحكمة السياسية في شيء أن ندع الثمرة تنضج حتى تنفصل عن الشجرة، وبعبارة أخرى ليس فيها شيء من المجاز والتخييل، أو بالحقيقة العارية المتجردة من الحياء والضمير، يجب علينا نحن المستعمرين الانجليز ألا نسمح لمستعمرة أن تنهض مخافة أن تنفصل عن الإمبراطورية البريطانية بل ينبغي أن نبقيها في حضيض الفقر والمرض والجهل حتى تهدر آدميتها فلا تطالب بحق وانما تجتزىء بالكفاف من العيش!

وكذلك صنعوا مصر فيدهوروها في أعماق هاوية الفقر والجهل والمرض بعد أن قضوا بين ظهر أنها أكثر من ستين عاما كانوا خلالها وطوالها أصحاب النهى والأمر والحل والعقد، تعتبر إشارة المستشار الانجليزي للوزير المصري بمثابة أمر ليس إلى الفرار منه سبيل، وكان في وسعهم، لو أرادوا أن ينشئوا جيلين جديدين صالحين ينهضان بمصر نهضة سريعة مثل الأمم الأخرى الفتية الناهضة.

وكل الذي نجح فيه الإنجليز أنهم أنشأوا طبقة همها في بطنها، مسخوا شعورها، وأفسدوا نفسها وعقيدتها، بل أهدروا آدميتها إلى حد أن أصبحوا، إبان الحرب العالمية الثانية، يقبلون اليد التي تلطمهم وتسلب حريتهم واستقلالهم. وانحطوا في دركات الحيوانية إلى حد القول، في معرض الموازنة بين الألمان والإنجليز، من نعرفه خير ممن لا نعرفه

وتلك لغة العبيد، ولهجة المستخذين الذين لا يأبون أن يكونوا مطية لكل راكب، كأنما حرم على مصر أن تطمح إلى الاستقلال والحريه، وقدر عليها أن تكون مركوبة إلى الأبد. والسياسة الماكيافيللية هي التي ابتدعت النظام البرلماني في مصر، ففرقت المصريين شيعاً متناحرة، وأحزاباً متطاحنة.

وكما تدين في الهند بمبدأ: فرق تسد، وتستغل الشعور الديني في أقبح صور الاستغلال ليقاتل الهنود بعضهم بعضا ويجد المستعمرون الثغرات التي ينحدرون منها لتحقيق مطامعهم وأغراضهم، كذلك فعلت في مصر، فكانت تمني هؤلاء بالحكم تارة، وتمنى به أولئك طورا، وتستغل الخلافات السياسية، فتمزق أوصال الوحدة الوطنية كل ممزق، وتبلغ غايتها من تزييف الحرية والاستقلال.

والسياسة الماكيافيلية هي التي أزجت إلى المصريين مشروعات ملنر وكرزون وهندرسون ومعاهدة التحالف والصداقة، ووثيقة الشرف والاستقلال، وكانت في كل واحد منها تصور الحماية المقنعة استقلالا لاشك فيه، والحرية الزائفة حرية لا شائبة فيها.

وكيف اجترأ المدعون على الدعوى بأن مصر، بعد معاهدة التحالف والصداقة، كانت تنعم بالاستقلال، وقد أكرهت وزارة إبان الحرب العالمية الثانية على مغادرة الحكم نزولاً على هوى الانجليز، وطوعا لطغيانهم، وحملت وزارة أخرى إلى كراسي الحكم بالقوة المادية الغاشمة. والذين يشايعون تلك السياسة الماكيافيللية هم إما ما كيافيلليون أو مغفلون. فهي تقوم على الغش والخديعة. فإن كانوا يعلمون أنه استقلال زائف وعلى الرغم من علمهم هذا يلبسونه على الأمة انطبق عليهم الوصف الأول، وإن كانوا يجهلون فلا تمحيص لهم عن الالتصاق بالصفة الثانية.

والسياسة الانجليزية من ربات السوابق في الماكيافيلية. فقد أباح الكاتب الإيطالي السياسي أن يخلف وعده أو ينكث عهده. والدبلوماسية البريطانية التي أشهدت الأرض والسماء في أكثر من ستين وعدة رسمية، أن جنودها ستجلى عن وادي النيل، قد نكلت عن وعودها، و نقضت عهودها، فلم يتحقق الجلاء وإنما ظل كابوس الاحتلال جاثما على صدر النيل.

وخاض العرب غمار الحرب العظمى إلى جانب الحلفاء إذ دخلت عليهم

الغفلة فحسبوا إنهم يؤيدون قضية الحق والعدل وحرية الشعوب والديمقراطية إلى آخر تلك السلسلة من الكلمات السحرية، وكان واجب الشرف والأمانة يقتضي الدبلوماسية الانجليزية أن تبر بوعدها فتحقق للشعوب العربية حريتها واستقلالها، ولكنها في الوقت الذي كانت تلوح للعرب بتلك الوعود كانت تدير مؤامرة واسعة النطاق ضد الكيان العربي في فلسطين فصدر وعد بلفور المشئوم الذي يجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود، فلما وضعت الحرب أوزارها إذا بسيول اليهود تتدفق على فلسطين وتعمل على إجلاء العرب عنها والقضاء عليهم فيها وإذا بإنجلترا تلبس جلد النمر وتنكر وعودها وتتنكر لعهودها واذا رفع العرب صوت الاحتجاج ضد تلك المظالم الصارخة أخمده الانجليز بالحديد والنار واذا هموا بالمطالبة بديع الخطر عن كيانهم نكل هم المستعمرون في أفدح وأقسى صور التنكيل. فكانت مأساة فلسطين الدامية هي الشهادة بأن السياسة البريطانية قد أشربت روح الماكيافيللية وتغذت بتعاليمها بل قد اختلطت بلحمها ودمها. ويمينًا غير حانثين فيها ولا متراجعين عنها لو قدر لماكيافيللى أن يبعث من قبره لكان لزاما عليه أن يتتلمذ على الدبلوماسية الانجليزية ويتلقى عنهم تعاليم ومبادئ السكسونية التي بزت الماكيافيللية بمراحل، وتخطت أفكار وخواطر الكاتب الايطالي بما يسبق الوهم والخيال.

لقد تغلغلت السكسونية في نفوس الانجليز السكسونيين إلى حد أن الشعب الانجليزي يرفع إلى مصاف الابطال بل مصاف أنصاف الآلهة أولئك الدبلوماسيين من رجال الذين يتجردون من الضمير ويتعرون من الانسانية فيقتطعون من لحوم الشعوب ليضيفوا إلى جسم الامبراطورية البريطانية، ويبطشون تحريات الأمم ويعصفون باستقلالها ليضموا جوهرة جديدة إلى جواهر التاج البريطاني ويجعلوا مجدا فوق مجد مجموعة الأمم البريطانية الحرة!!

واستعرض تاريخ المآسي البريطانية في إيرلندا والهند واستراليا ومصر والترنسفال وفلسطين وغيرها وغيرها من الشعوب البائسة التي التقت بها الأقدار القاسية في طريق المطامع البريطانية تؤمن بأن هؤلاء الانجليز يعتقدون أنهم معفيون من واجبات الانسانية حيال الشعوب الأخرى التي يعتبرونها أقل منهم ما لا يقاس، وإذن فكل فظاعة وقسوة ووحشية وهجمية مباحة ضدهم، وكل أمر في معاملتهم حلال.

ويرمي الإنجليز غيرهم بدائهم ثم ينسلون. فتراهم يتهمون بسمارك بأنه دبلوماسي مجرد من الضمير، ويأخذون الألمان باعتناق مبدأ العنصرية وأن جنسهم فوق الأجناس البشرية جميعاً، ويهزون للألمان ارتكاب فظائع هم فيها، بشهادة العالم أجمع، أساتذة المتوحشين أجمعين.

لقد قيل أن رجال الثورة الفرنسية الذين ركبوا من التطرف والغلواء، وغلاة اليعاقبة الذين أقفرت قلوبهم من كل أثر للرحمة، كان يمكن أن يكونوا موظفين أمناء، وأرباب عائلات تفيض صدورهم بالرحمة والشفقة، وأصحاب مروءة ونجدة يخفون لإغاثة الملهوف، وينهضون خفافاً وثقالاً لنصرة الضعيف العاني، لو لم تنتزعهم الحوادث الجسام، إبان الثورة الكبرى، من أحضان الحياة العادية، فتلق بهم في معمعان السياسة المتأجج.

وكذلك الإنجليز يمكن أن تكون ضمائرهم حية، ونفوسهم مشبعة بالحرية، وقلوبهم عامرة بمبادئ الإنسانية، حين يعاملون الإنجليز بني جلدتهم. فإذا اجتازوا حدودهم، وأصبحوا وجها لوجه أمام الأجانب طلقوا مبادئ الحرية والإنسانية جميعاً. فهم يؤمنون بالتضامن القومي ويكفرون بالتضامن الإنساني. والمصلحة هي التي يولون وجوههم شطرها، ومهما يفعلون، فسيجدون رأياً عاماً على تمام الأهبة لأن يصدر حكمه ببراءتهم.

وطابع السياسة الخارجية الإنجليزية هو التضحية بكل مصلحة أجنبية على مذبح المصالح البريطانية. فالأمانة والصدق والإنسانية و الرحمة بالضعفاء حق في جانب المانش الإنجليزي، باطل في الجانب الاخر.

إن التاريخ ليذكر الوسائل الماكيافيلية التي لجأت إليها السياسة البريطانية للفصل بين القطرين الشقيقين: مصر والسودان، وقد ربط بينهما النيل برباط مقدس لا تنفصم عراه، والمأساة الدامية التي مثلها الاستعمار البريطاني في حملة السودان، وحرب الدراويش، والتنكيل بالمهديين. فقد روى الرواة الثقات أن كتشنر، وقد كان على رأس الحملة، أمر بألا يؤخذ أسرى، وأن يجهز على الدراويش الذين يقعون في قبضة جنوده بغير شفقة ولا رحمة وروت صحف عدة أنه بعد الاستيلاء على الخرطوم، أعطيت التعليمات من القائد العام السردار كتشنر الذي كان متغيبا، مما سمح الإنجليز أن ينتهكوا حرمة قبر المهدي، وفصلت الرأس عن الجسد ثم أعطيت لأحد أقرباء جوردون فاحتفظ بها حينا كأنها إحدى التحف العجيبة، وانتزع الضباط أظافر الميت جعلوا منها حلقات وشواهد حلوا بها سلاسل ساعاتهم!

ولما أريد مكافأة كتشنر على فتح السودان، ونهض عضو من أعضاء مجلس العموم البريطاني فيه بقية من ضمير هوجون مورلى، معارضا محتجا على تلك الأعمال الشائنة التي تتقزز منها الإنسانية، وتتقزز منها الشفقة الطبيعية التي أودعها الله قلوب الإنجليز، كما أودعها قلوب البشر جميعاً، لم يجد صوته صدى، ولم يصادف هوى في بقية الأفئدة المتحجرة، فلم ينل اقتراحه إلا ٥١ صوتا ضد ٣٩٣! فأرسل الصيحة عالية مدوية فكان هو مرسل الصوت ورجع الصدى إذ اصطدمت الصيحة بقلوب غلف، وآذان فيها وقر، وقال في براعة المقطع من خطابه: إنه اليوم المشئوم أن يكون لنا ضميران، واحد لوطننا، وآخر للأرض

الواسعة الشاسعة التي لا يمكن أن تحيط بها أنظاركم".

والآن فاستمع إجابة بلفور. فليس للإنسانية والرحمة فيه أدنى نصيب. وكان امتداحه الكتشنر قائمة على أساس أنه لم يفعل إلا ما أوحى به إليه ضميره، ولم يأذن إلا بما قدر من الوجهة السياسية أنه في صالح الأمة التي نصب نفسه خادمة لها. ثم أضاف بلفور على استحياء، إن صح أن الخجل يجد سبيلا إلى تلك الوجوه الاستعمارية، أن كل اولئك قد يكون منافية الذوق واللياقة وحسن السلوك. وهذا هو الستار الوحيد الذي وجده الخطيب ليسدله على تلك الصبيانيات البشعة الشنيعة، وذلك الانتهاك الفظيع لحرمة المقابر، والتدنيس المثير لحرمة الموتى الذي هز الضمائر الجامدة من الأعماق!

وإذ أثيرت في نفس التاريخ، مسألة استعمال رصاص دم دم في حرب البوير بمجلس اللوردات، دفع اللورد هاملتون المتكلم بلسان الحكومة الاعتراض ببساطة فقال أن الرصاص العادي لا يحمي الجنود الذين يستعملونه حماية كافية. وإذن فتلك القذيفة الجهنمية الفتاكة التي تجعل الجروح قاضية على حياة من يصاب ها، إنما اعتبرت مجرد حماية للجنود البريطانية. وقد حول الإنجليزي بصره عن الجريح المصاب بتلك القذائف الفتاكة، وعن جرحه الدامي الغائر الذي لا يمكن برؤه، فإن تنزل إلى النظر فيها فلكي يقول، في بساطة، أن للبوير جلوداً أشد صلابة من جلود السادة الأوربيين، وأن لابد لأصابتها بجروح مماثلة من رصاص أشد فتكاً. وكذلك ينظر الإنجليز لمن يتبرعون لهم بصفة الطبقة المنحطة!

وليس من غرضنا أن نتتبع تاريخ الدبلوماسية الإنجليزية في جميع مراحله، وإنما أردنا بإيراد التجارب القاسية، والمآسي الدامية التي عانتها منها الشعوب، أن ندلل على أنها قد تخطت حدود السياسة الماكيافيلية وجاوزت كل ما كان يمكن أن تمر بوهم أو خيال مؤرخ فلورنس، وأن الأمم التي تتعامل معها تكون مجرمة في

حق أبنائها إذا لم تتنبه لتلك الحقائق الأليمة، والوقائع المريرة، فتعرف السبيل إلى توقيها والنجاة منها.

ليس الإنجليز دهاة السياسة، ودهاقنة الدبلوماسية، بقدر ما للشعوب التي تتعامل وإياهم عبقرية الجهل، نابهة في الغفلة والبلاهة. ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، ولكن العالم الإسلامي، والعالم العربي، وبني قومنا المصريين، يلدغون من جحر السياسة البريطانية المرة بعد المرة، والكرة في إثر الكرة، ثم لا يفتحون عيونهم لاتقاء الأخطار التي تنساب من أوكار المكيافيلية.

والحقيقة التي يجب الجهر بها هي أن مكر السياسة الإنجليزية لا ينطلي على رجل في المستوى العادي، ولكن النفوس الصغيرة الحقيرة التي تجعل مصالحها الذاتية فوق المصالح القومية، تمشي في ركاب الأقوياء لتحقق أغراضها وأهواءها، وتدرك مرامي السياسة وتتطوع لإخفائها، وتلمس الأخطار المحدقة بالدولة وتتبرع بخداع الشعب والتوبة عليه، ثم تمعن في الرياء السياسي فتصور أصحابها المثل العليا للإخلاص والوطنية والتضحية والله يعلم أنهم دمى تعبث بها المكيافيلية، أو شخوص تحركها من وراء ستار.

ولسنا نثير حملة منظمة ضد الاستعمار البريطاني ونهمل غيره عدة، أو نصفي حساب المكيافيللية السكسونية بصفة خاصة، ثم نغفل عن الدبلوماسية الغربية بصفة عامة. فقد كتب الاستعمار الفرنسي في تونس والجزائر ومراكش وسوريا أسود الصفحات، وارتكب البلجيكيون والهولنديون من ضروب القسوة، وألوان الوحشية، ما تقشعر لهوله الأبدان.

وفي إيطاليا نبتت المكيافيللية، ومن إيطاليا خرجت المكيافيلية الطامحة المتبجحة تطغى على طرابلس والحبشة، وتنكل بأهليهما تنكيلا. وعلى العموم فالحضارة الأوروبية تنكر الماكيافيلية ظاهراً، ولكنها تطبقها سراً وعلانية. ولم يرتفع

الخلق الدولي بل انحط. وكل دولة تريد أن تخدع جاراتها ومنافسها أو تقضى عليها القضاء الأخير، والسياسة السرية ترتكب من المخازي ما لا يخطر ببال. ولأن صح أن هذا يعزينا نحن الشرقيين بعض العزاء عن معاملة الغربيين لنا، ما داموا يعاملون بعضهم بعضا على هذه الصورة، فأخلق به أن يوقظنا من نومنا إيقاظا خشنا فتسقي الأخطار الداهمة.

ولئن هتف الغربيون بالديمقراطية فهي عندهم وليست مادة للتصدير. وإذا نادوا بالحرية والمساواة والإخاء فهي احتكار لهم وليست من نصيب الشرقيين. ولو تشدقوا بالاشتراكية والشيوعية و العدالة الاجتماعية فهي احتكار الجنس الآري لا للجنس السامي. أرأيت كيف أن روسيا السوفيتية التي ظلت حين تلبس أمام العالم مسوح التقوى عن الاستعمار، والورع عن العدوان، قد أحيت عهد روسيا القيصرية، فصنعت بفنلندة ما صنعت، واجتاحت دول البلطيق وبولنده وغيرها من الشعوب المسالمة لها؟!

إن العدالة الدولية لاوجود لها في قاموس السياسة. فكم من دول شنت الغارات على دول أخرى لأسباب تافهة، وجرت وراء التهام أقاليم غنية لتضاعف من ثروتها على حساب الأمم المغلوبة على أمرها، ورمت إلى ملء خزائنها، أو جيوب بعض مواطنيها إضرارا بجاراتها، وجعلت قوتها في خدمة أولئك الذين يزعمون أنهم بتكوين ثروات ضخمة خاصة لهم يزيدون الثروة القومية بما يجلبون للوطن من أموال.

والدول التي ترمي إلى تحقيق تلك الأهداف تعمل تحت ستار القوانين التي تتقنها تلفيقاً لمصلحتها الخاصة. فإن كانت قوية أساءت استعمال القوة وسخرتها لخدمة الظلم والعدوان ولم تجعلها في خدمة الحق والعدل، متصايحاً بالمبدأ القائل: إن الغاية تبرر الوسائل، ومشهداً الأرض والسماء على أنها لا تعمل إلا بما تمليه مصالح شعوبها.

ولقد امتهنت حسن النية من أقدم العصور، يوم كانت أثينا الديمقراطية تذبح من تغزو بلادهم، أو تسوقهم إلى الرق والعبودية، إلى أن طلع على الدنيا عهد لويس الحادي عشر وسيزار بورجيا، ومن عهد ماكيافيللي المعاصر لبورجيا إلى فردريك الثاني ملك بروسيا الذي استهل حياته الأدبية بكتاب أعده لإدحاض وتفنيد مبادئ رجل الدولة الفلورنسي.

العدل أساس الملك.. تلك حكمة جميلة وصادقة ولكن السياسة لا تؤمن بها، أو تصطنع الأمان ولكنها لا تعمل بها. بل لقد ذهب بعض الساسة إلى حد القول بأنه لا يمكن الحكم مع التزام جانب العدالة المطلقة. فبعض الظروف، وبعض النفوس، تكره الحاكم على تخطي قواعد العدل الإحباط فتنة تبيت بليل، أو إخماد أخرى مشبوبة النيران، أو للردع والزجر باصطناع الشدة في العقوبات.

ونحن من جانبنا نعتقد بأن من الخطأ القول بأنه لا يستطاع الحكم من غير أن تنتهك حرمة العدالة، بل نذهب إلى أبعد من هذا وننادي بالحقيقة وهي أن الدول لاتحكم حكما صالحا إلا بالعدل والعدل وحده. على أن الحكمة والسياسة لا تلتقيان. فبينا تؤذن الأولى في الناس بعدم الانحراف عن جادة العدل، إذا بالثانية تمضي في طريق الظلم والعسف والفساد لا تلوى على شيء.

وفي إيطاليا التي أورق في ظلها كتاب "الأمير" كان الأمراء يتخذون من السياسة أداة للخداع، والقتل، والتسميم. وعبثا حاولت المسيحية في كفاحها للماكيافيلية أن تقتلع جذورها من النفوس. بل أكثر من هذا أن الماكيافيلية هي التي استغلت الشعور الديني، وسخرت رجال الدين لتنفيذ أغراضها وأهوائها، فكانت الحروب الدينية الطاحنة وهي في جوهرها سياسية، وكانت الإضطهادات، ومحاكم التفتيش للتنكيل بالخصوم الذين يتوجس الطغاة والمستبدون منهم خيفة لا لحماية الدين.

وفي الأمم المتحضرة، كانت ولا تزال القاعدة المتبعة في السياسة هي أمن الدولة وسلامتها التي تبيح استخدام كافة الوسائل بما فيها القوة و الخداع والجريمة نفسها. فأمن الدولة و سلامتها هو الذي حدا بفرديناند وايزا بيلا إلى طرد اليهود من أسبانيا. وهو الذي حفز ملوك إنجلترا إلى ارتكاب سلسلة طويلة الحلقات من الأعمال المنافية لأبسط قواعد العدل.

والشعب الإنجليزي نفعي بل التضحية مختلطة بلحمه ودمه. لذلك تراهم يخلطون بين النافع والعادل، ورجال الدولة منهم يرتكبون المظالم الصارخة ثم يبررونها بأن أمن الدولة قد جعلها ضرورية لا مفر منها. فهم لا يبحثون عن جانب العدل في الأمور، وإنما يتلمسون جانب النفع فيها، أو بعبارة أخرى أن كل نافع في عرفهم عادل. ويتجلى هذا الخلط بين النافع و العادل في خطب أشهر مشاهير رجال الدولة من الانجليز. ففي عام ١٨٢١ نهض دكننج، يكافح إقصاء الكاثوليك عن حظيرة البرلمان، فسلم بأن هذا الإقصاء عادل لو أنه كان ضرورية، ولكي يدلل على أنه غير عادل، أثبت أنه غير ضروري. ولما ذكر القوانين الظالمة التي صدرت ضد الكاثوليك في عهد جاك الأول قال ركنتج: "مهما كانت تلك الإجراءات ظالمة فإن أمن الدولة قد جعلها ضرورية".

وفي الحرب، تضرب انجلترا الحصار البحري على خصومها رجاء أن تحملهم على إلقاء السلاح والتسليم والركوع أمامها. وفي القانون البحري قيود وضوابط لهذا الحصر تفادياً من إلحاق الضرر بالدول المحايدة. ولكن انجلترا ترهق المحايدين من أمرهم عسرة. فبينا ترى بعض الدول لاتعد من المواد الحربية المهربة إلا الأسلحة والذخائر، إذا بإنجلترا تجعل قائمة التهريب ضافية الذيول والأذناب، فتقحم عليها المواد التي يمكن أن تستخدم في الصناعات الحربية والتي يحتاجها المتحاربون، بل أن دائرة التحريم مرنة في شريعة السكسون إلى حد مطها وجعلها

تشمل المواد الغذائية لسكان المدنيين، أي إنه ليس حصرة بحرية يرمي إلى تجريد العدو من السلاح الذي يقاتل به، ولكنه تجويع يكرهه على الترامي تحت أقدام الانجليز. وفي تفتيش السفن المحايدة ترتكب البحرية الانجليزية كل ضروب الإرهاق والعنف. والاعتزاز بالقوة والاستهتار بالضعف هما شيمة السياسة الانجليزية.

كان بالمرستون يلا سمع العالم بأنه سوف يطوح بكل دولة لا تتنحى عن طريقه. وكان دائم التلويح بقبضة يده حتى ولو لم يهو بها على رأس خصمه. فلما أبطأ ملك نابولي في إلغاء احتكار الكبريت الذي اعتبره بلمرستون ضارة بالتجار البريطانيين سارع بإصدار الأوامر إلى الأسطول البريطاني بأن يقوم مظاهرة بحرية ولمح إلى أن من الخير أن يصر على التظاهر حتى ولو سلم الملك على طول الخط فكتب إلى الوزير البريطاني في نابولي بتاريخ ٢٠ ابريل سنة.١٨٩ يقول: وإني ليعجبني ما ألمعت إليه في إحدى رسائلك من أنه حتى ولو أعطت الحكومة النابولية التأكيد الذي طلبته فان أمير البحر السرستو بفورد يقدم على نابولى،

وكان هذا التلويح بالقبضة الحديدية يقابل بعاصفة من التصفيق والهتاف من رجل الشارع وكان بلمرستون يدرك روح التجنى التي يتشبع بها مواطنوه وبات أستاذا في فن إضرام نيران حماستهم وغضبهم. وكلما جد الجد واحتدم النضال صاح دهماء لندن و ترددت الصيحات بين جدران نوادى لندن: نحن بحاجة إلى بلمر ستون. وشعورة منه بتلك القوة التي تشد أزره و تسند ظهره كان يتعإلى على التاج والوزارة. وكانت الملكة فيكتوريا والأمير كو نسورب ورئيس الوزارة المفروض

أنه رئيسه، دائمي الشكوى على غير جدوى من فقده الاحترام للعرش والدستور و نظام الوزارة.

وكم سمعوا لأول مرة بضربات سياسية ورسائل حيوية، تورط الحكومة والشعب معا ولكن بعد فوات الأوان وكان عذره الذي يدلي به أن طريقة

استشارة الغير طويلة غير مجدية وضارة أبلغ الضرر بسياسة خارجية مستنيرة ولئن كان الدستور يتطلبها فما كان يأبه للدستور! وإن كان رؤساؤه يزجرون فما كان يعبأ بزمجرتهم! ولن تذمر الذين يشاطرونه المسئولية، فا كان يحفل بتذمرهم ولقد كان في وسعهم أن يفعلوا ما يشاؤون ولكنه هو وأغلبية الجمهور تظاهره يعلم ما يصنع مهم و أخيرة لما ظفر به خصومه و ظهروا عليه قابل انتصاره بابتسامة متعزيا أنها دقة بدقة، وإذ تورطت انجلترا في حرب القرم اتجهت الأنظار إلى بلمرستون على أنه الرجل الذي لابد منه والسياسي الوحيد الذي يستطيع إنقاذ المملكة.

ومن بدء عام ١٨٥٠ إلى نوفمبر ١٨٩٣ كان مطلق اليد في توجيه السياسة البريطانية ولم يكن لأحد عليه سلطان. على أن سياسة الخداع التي طالما انتهجها ما لبثت أن اصطدمت بسياسة أخرى بعيدة الغور بالغة الدهاء، حتى تمزقت فتهتكت، وكان تمزيقها بيد بسمارك الذي لم يفطن بلسرستون إلى ظهوره على المسرح السياسي. ولم يظهر اسم رجل الدم والحديد في تاريخ حياة بلمر س تون، بل يلوح أنه لم يكن في انجلترا واحد يعلم ما يجري في روسيا.

وإلى هذا التاريخ كانت انجلترا من القوة بحيث تملي إرادتها في كل المواقف. ولم يكن رئيس وزارتها في ذاك الحين ليحتمل التوثب من أية دولة. ولكن الجيش الذي وراءه لم يكن ليقف أسبوعين في وجه روسيا المنظمة، فأما الأسطول وكان المفروض أن له التفوق فقد أهمل إهمالا خطرة. ولذلك وفي يونيو من عام ١٨٩٤ كما يقرر سيندر في كتابه والحياة العامة، لم يفلح بلمرستون إلا في أن يعرض الجيش البريطاني للاصطدام بالقوة البروسية التي كانت تبلغ عشرة أضعافه من الناحية العددية، وعشرين ضعفا من ناحية التجهيز العسكرى.

ولكن السياسة البلمرستونية كانت قد درجت على سنة التلويح بالقوة لتخلع قلوب خصومها فتحملهم على الاستسلام، فما إن ثار النزاع بين روسيا

والدانمرك بشأن شايزويج هو لستين حتى نهض بلمرستون في أغسطس من عام ١٨٩٣ في مجلس العموم، فألقي تصريحة، تخطى فيه رقاب زملائه، وملأ أعضاء المجلس رعية إذ قال: (نحن مقتنعون – أو على الأقل أنا مقتنع – أنه إذا حصلت أية محاولة عنيفة يراد بها قلب الحقوق والتدخل في استقلال الدانمرك فسيجد في النهاية، أولئك الذين قاموا بتلك المحاولة، أنها لن تكون الدانمرك وحدها التي يكافحونها.

ويؤكد جلادستون أن بلمرستون أدلى بهذا التصريح دون أن تأذن له الوزارة، بل دون أن تعلم به. ولم يكن مفر من أن يعده الدانمركيون وعدة بالمعونة الإنجليزية في حالة مقاومتهم للبروسين.

وما لبث رئيس الوزارة البريطانية أن نسخ التصريح قولا منه بأن بلمرستون قد ألقاه لحسابه الخاص و بذا فهو لا يقيد الوزارة.

وهكذا نجد أن السياسة البريطانية تتوثب على الضعفاء، و تتخشع أمام الأقوياء..

وكان ملوك فرنسا، ووزراؤها البارزون أمثال ريشليو ومازاران يدينون بعقيدة أن أمن الدولة وسلامتها فوق كل شيء حتى أن هنرى الرابع أسدى النصح إلى الملكة اليصابات بأن تنفذ حكم الإعدام الصادر ضد مارى ستيوارت.

ولقد ألف الناس في الحياة الخاصة أن يضمروا باحتقارهم كل من يتوسل بالخديعة إلى بلوغ أغراضه، ولكنهم يعدون الكذب والنفاق عنصرا من عناصر الدبلوماسية. ولئن كانت الدبلوماسية قد برعت في شيء فإنما برعت في خلق الأعذار التي تبرر بها العدوان وإسدال ستار من العبارات البراقة على أعمال الطمع والشراهية.

وقال ماكيافيللى: إن من واجب السفير أن يعرف كيف يكذب وينقض قوله، ولكى يتمكن من الخداع ينبغي له أن يشتهر بالاستقامة.

ومن عجب أن رأى أفلاطون يطابق رأي الكاتب الإيطالي فقد قال في كتاب الجمهورية: "إن موظفينا سيكرهون غالبا على اللجوء إلى الكذب والخديعة، لصالح المواطنين".

ولقد قلنا في مكان آخر بأن الكذب نافع بحق، إذا ما استخدم كعلاج، ولقد تقبل كتاب الأخلاق، وعلى رأسهم مونتاني، في القرن السادس عشر، القاعدة القائلة بأن الغاية تبرر الوسائل. ولئن كان مو تاني يستنكر أعمال القسوة والخيانة التي كثرت في عصره، في المنازعات الدينية والسياسية فقد قال: إن ضعف موقفنا يدفعنا في غالب الأحيان إلى ضرورة أن نستخدم وسائل سيئة في سبيل غاية طيبة..

بل لقد ذهب بعض السياسيين، في العصور الوسطى، إلى حد إباحة القتل في سبيل المصلحة العامة. والكاردينال ريشليو، الذي كان يفيض بالعظات الدينية قبل أن يشتغل بالسياسة، أودع مذكراته كل قواعد الماكيافيللية. ولا تحسين الماكيافيللية خاصة بنظام من نظم الحكم، فلقد مارستها الملكية و الجمهورية على السواء. وكان مجلس العشرة أشد الحكومات إيغالا في أعمال القسوة، وكانت وسيلته إلى التخلص من خصومه السم والإغراق.

ولقد كانت الدبلوماسية ولا تزال بلا ضمير. وكان الفلاسفة يعجبون بفردريك الثاني وكاترين، ويغمرونهما بعبارات الملق والدهان، رغم أنهما كانا تلميذين لماكيافيللى.

واستهل فردريك حياته بتفنيد كتاب "الأمير »، فلما أصبح ملكا لبروسيا

طبق تعاليم الكاتب الايطالي حرفا بحرف.

كتب وهو ملك يقول انه ينبغي للسلطان أن يخلف قوله، وينقض المعاهدات، متى قدر أن ذلك مفيد. وهو هو الذي كان يكتب في شبابه فيصيم السياسة الماكيافيللية المرتكزة على الخيانة والغدر بأشنع الوصمات.

وكان بسمارك يسير على هدى فردريك الأكبر فيستحل كل وسيلة في سبيل تحقيق الوحدة الألمانية، فبنى تلك الوحدة بالأشلاء والدماء. فلقبه المعجبون به بالمستشار الحديدي، وقال خصومه إنه السياسي الذي لا ضمير له، ورجل الدم و الحديد.

وكان المستشار الحديدى يؤمن بأن الحق للقوة، فأنشأ لبروسيا قوة هائلة استطاعتها أن تنتصر في ثلاث حروب ضد الدانمرك، والنمسا، وفرنسا، وأن تؤسس الوحدة الألمانية، فتصبح ألمانيا قوة عالمية تحسب لها العالم ألف حساب.

وفي **٣٠** يونية من عام **١٩٣٤** أيقن هتلر أن هناك مؤامرة واسعة النطاق تدير لقلب نظام الحكم النازي في ألمانيا فأعمل يد القتل في الذين دبروها وعلى رأسهم الجنرال فون شليشر وامرأته، لا بل أجهز على دروم، رئيس فرق الهجوم وصاحبه في الجهاد، وكانت عملية التطهير في سبيل أمن الدولة و سلامتها.

وعلى الرغم من ذلك، ومن الخصومة الدموية التي كانت مستعرة بين الحزب الاشتراكي الوطني وجماعة الشيوعيين بألمانيا في ذلك الحين، فقد سئل أحد الشيوعيين عن الفور فأجاب في غير تردد:. أن شخصية هتلر ليست مثار نزاع،.

ويذكر التاريخ أن الذين أضرموا نيران الثورة الكبرى في فرنسا قد طنطنوا حولها مبادىء العدالة والإنسانية حتى خيل للناس في ذلك الحين أن السياسة القائمة على الظلم والقسوة سوف تتوارى من ميدان الحياة العامة. على أن تلك

الظنون قد خابت، وأوغل رجال الثورة الذين طالما تشدقوا بكليات العدل، في ضروب من الجرائم، وألوان من الانقلابات.

وكأنما أخذ رجال الثورة على أنفسهم عهدا أن يبددوا أحلام منتسكيو الذي قال لبضع سنوات خلت قبل الثورة في كتابه الخالد "روح الشرائع": ولقد بدأ الناس يبرؤون من داء الماكيافيللية وسيبرؤون منها على طول الأيام.. وما كانوا يسمونه في الماضي، انقلابات، لن يكون اليوم الاعدم احتياط بصرف النظر عما يثيره من الاستنكار.

ولم تكن الثورة إلا سلسلة من الجرائم والانقلابات. عصفت بالملكية، وطوحت برأسي لويس السادس عشر وماري انطوانيت تحت المقصلة. ثم بطشت بالجيرونديين وما كانت جريمتهم إلا الاعتدال والاقتصاد في سفك الدماء. ثم ذهبت حياة كاميل دى مولان ودا نتون وكان من أبنائها وأبطالها. ثم توجت بجز رأس روبسبير وقد كان زعيمها وحامل لوائها. واكتسحت الجمهوريين المعتدلين والملكيين. ثم أطاحت بالموالين الحكومة. وكان التقتيل والإغراق، والضرب بالرصاص، والإبعاد والنفي، قاعدة الحكم الذي يطنطن مبادىء: الحرية والمساواة والإخاء!

وتورط رجال الثورة جميعاً في السياسة الماكيافيللية، من ميرابو لسانها الناطق، إلى نابليون سيفها البتار. وفي التقرير الذي رفعه ميزانو إلى البلاط الفرنسي، أشار على الملك بطائفة من النصائح الماكيافيلية، فنصح له بأن يقضي على نفوذ الجمعية الوطنية بسلسلة من المناورات الماكرة، وينصب لها الفخاخ، ويضع العقبات في طريقها، فيعرقل سيرها إلى الأمام، و يمد لها في حيال الطغيان حتى تغتصب كل السلطات. ثم قال: إن هذا المسلك يهدم النظام في المملكة، و يضاعف الفوضى، ولكنه يمهد لأزمة، ومتى طال الزمن على مصائب المملكة،

وصارت بالغة في الحد، فلا مفر من الفزع إلى السلطة الملكية.

وهل من شك في أن تلك السياسة التي نصح ميرا بو للويس السادس عشر بانتهاجها كانت تتنافى مع الأخلاق حيث قامت على أساس من مضاعفة الشرور، رجاء أن ينتج الخير من الشر؟

وآمن ميرابو في الماكيافيلية فأسدي النصيحة إلى البلاط بأن يجتذب رؤساء الأحزاب إلى صفه وقال: (إذا لم يكن يكفي أن تتملقوا طراحهم كي تستميلوهم، فإنه بوسائل أخرى ولا أستثني منها واحدا، يجب الحصول على النجاح) واتباعا لتلك المشورة أغدقوا سبعة ملايين على الحزب الشيوعي، كما نثروا المال على رأس الناصح الأمين!

وكانت سياسة الثورة تطبع على غرار سياسة العهد القديم، فقامت على الخديعة والعنف، وعمدت إلى القوة والشغب والانقلاب. وكانت تقبض على الناس بغير الحق، وتصادر أموالهم، وتعمل فيهم قتلا وإرهاقا وتعذيبا، مدرعية بالمبدأ القائل أن أمن الدولة وسلامتها بيح كل شيء.

ورغم تسامح المؤرخ الفرنسي ميشليه في الحكم على رجال الثورة فقد قال: " إنهم كانوا يتقبلون بغير صعوبة، حين جاؤوا إلى الحكم، العقيدة الزائفة القائلة بأن هناك خلقين، واحد عاما والآخر خاصا، وإن الأول يخمد الثاني لدى الحاجة. وتلك كانت نظرية جميع السياسيين في ذاك العصر. ولقد كانوا يعتقدون أنهم أبناء بروتس ولكنهم كانوا في ذلك أبناء ماكيافيلي.

وفي الواقع أفلم يكونوا يذهبون إلى أن الغاية تبرر الوسائل، وأن كل ما يتخذ ضد الأرستقراطيين مباح؟

وصاح أحد رجال الثورة: يجب أن نقيم الماكيافيللية الشعبية.

وقال دانتون بملء الصراحة إنه لا يتراجع أمام الجريمة أن رآها ضرورية، فأثار مذبحة سبتمبر التي أراد بها على حد قوله أن يضع نهرا من الدماء بين الباريسيين و المهاجرين.

وجاوز حكم الهول خواطر ماكيافيللي الذي قال: إذا امتحنت الدولة بشورة، سواء بأن أصبحت الجمهورية طغياناً، أو انقلب الطغيان إلى جمهورية، فمن الضروري أن مثلا رهيبة يلقى الرعب في قلوب خصوم النظام الجديد. وأضاف ماكيافيللى: " إن من الواجب السرعة والجرأة في استئصال الخصوم السياسيين. وكانت كلمة الجرأة تملأ أفواه زعماء الثورة في كل حين. وإبان مذابح سبتمبر كان دانتون يصيح:. الإقدام! ثم الإقدام! ودائما الإقدام!

وكان لابد من نصيب كبير من الجرأة لكي يقام تمثال في باريس لهذا الجرىء المقدام المجرد من الضمير. ولكن الأحزاب السياسية تعجب بأولئك الذين يخدمون أغراضها فتنصب لهم التماثيل، وتقيم لذكرياتهم الاحتفالات، ولعله ألا يكون الانجاب، أو الاعتراف بالجميل، هو الذي يحفز الأحزاب إلى تخليد الزعماء، ولكنها الرغبة في الاتجار بالأسماء.

وكان "رو بسبير" يكافح الماكيافيللية قولا ويطبقها فعلا، فقال في خطبة له: " لقد كان فن الحكم إلى يومنا هو فن خداع الناس وإفسادهم. ويجب ألا يكون إلا تنويرهم وجعلهم خيرة وأصلح». وهذا الذي يملأ فيه بتلك الدعوى العريضة هو الذي كان تلميذة لماكيافيللى يتذرع بأمن الدولة وسلامتها ليطوح برؤوس خصومه تحت المقصلة، وينكل بهم دون محاكمة ليضع قواعد الحرية والمساواة والإخاء!

وقال ما كيافيللى: كلما دعت الحاجة إلى اتخاذ قرار تتوقف عليه سلامة الدولة وجب ألا يستوقفنا أي اعتبار للعدالة أو الظلم، للانسانية أو القسوة،

للجد أو العار. وكلن أصحاب حكم الفزع يرددون تلك الفكرة فيصيحون: و لتهلك ذكرانا ولينقذ الوطن!.

وفي ٢٨ فبراير من عام ١٧٩١، وفي صحيفته "صديق الشعب"، قال رمارا: " إن الأمر متعلق بسلامة الشعب. وأمام هذا القانون الأسمى يجب أن تصمت جميع القوانين الأخرى، وفي سبيل إنقاذ الشعب تكون كل الوسائل صالحة، و تكون كل الوسائل عادلة، وتكون كل الوسائل حقة".

وكان غلاة اليعاقبة من أمثال رمارا، يبررون الإعدام بدون محاكمة بالغاية السامية التي يرمي إليها، وأمن الجمهورية الذي يجب تحقيقه.

والموازنة بين أقوال صاحب الأمير، وعبارات غلاة الثورة الفرنسية تبين بوضوح أن أولئك السياسيين الذين تبجحوا بأنهم افتتحوا عهد سياسة جديدة، إنما أغاروا على السياسة القديمة للحكومات المستبدة، فنقلوها حرفا حرف، وطبقوها بحذافيرها بعد أن ركبوا فيها متن المغالاة. وكأنما لم يدركوا شيئا من مبادئ الثورة أو كأنما كانت تنطق أفواههم بما لا تشعر به قلوبهم، فيهتفون بالحرية والمساواة والإخاء وهم لها ألد الخصوم. وما كانوا في السياسة مجددين، بل كانوا مقلدين للسياسة الماكيافيلية. وفي سبيل الدفاع عن قضية الشعب لم يتورعوا عن الإلتجاء إلى الوسائل الإجرامية التي لجأ إليها المدافعون عن الملكية المطلقة.

وينظر العالم نظرة الإعجاب والإكبار لأولئك الفاتحين الذين خضبوا وجه الأرض بالدماء وهم الذين ما كانت تتراجع ضمائرهم أمام انتهاك حرمة العدل تحت ستار الدعوى بأن أمن الدولة وسلامتها يبرر ذاك العدوان الصارخ، فالعالم يؤثر قوة العقل على قوة الخلق.

وإبان الحرب العظمى أثيرت ضجة كبرى حول تبعة الحرب فنصح الكاتب

الألماني ماكميليان هاردن إلى قومه بألا ينفقوا وقتهم وجهدهم في دفع مسئولية الحرب عنهم، ولتكن جهودهم منصبة على كسبها، ومتى كسبوها رأى العالم نفسه محمولا على تسميتها بالحرب المقدسة.

وهكذا يكبر الناس الغايات ولا يقيمون للوسائل وزنا. وكذلك يعبدون الشمس البازغة، فإذا أفلت قالوا لا نحب الأفلين. ويؤمن البعض بالماكيافيللية ويقولون أن لها مزايا لا يستهان بها، ذلك بأنهم يقدرون الفوائد العاجلة و يغفلون النتائج البعيدة.

ويشكك الاخلاقيون في مزاياها فيقولون إن الحياة الإنسانية قصيرة وبذلك يمكن أن الجريمة السياسية تؤتي ثمارها دون أن ينال صاحبها الجزاء في حياته و لكن حياة الشعوب أطول من حياة الأفراد بكثير، ومن أجل ذلك فإن الجرائم السياسية التي يجني مرتكبوها ثمارها الوقتية لا بد من التكفير عنها مهما طال الزمن.

وإذا استعرضنا حقبة طويلة من الزمن إذن لوجدنا أن فوز المكر والقوة قصير الأجل، ولابد للسياسة المنافية للخلق من الفشل المحقق في النهاية. فكم من أهم مستضعفة هدم الأقوياء كيانها ثم ما لبثت أن عادت إلى الوجود السياسى موفورة القوة والكرامة.

وكم من دول تألب عليها الطامعون فمزقوا استقلالها وقطعوا أوصالها ثم دار الزمن دورة فأتيحت لها الفرصة لان تسترد كيانها واستقلالها.

ولكن السياسيين إن اعترضتهم مشكلة آثروا أن يتغلبوا عليها باجراء سداه و لحمته الظلم ماداموا يتطلعون إلى الفائدة العاجلة، ولكن لا تلبث الأيام أن تكشف عن العواقب الوخيمة للظلم.

ويقول دعاة الأخلاق أن الخداع والظلم لا يؤتيان إلا ثماراً مرة في النهاية.

والأمثلة التي ساقها ماكيافيللى للتدليل على أن الخيانة والقسوة قد أتت بأبرك الثمرات هي أدلة عليه لا له، فان الأمراء الذين يعجب ببراعتهم كانت حياتهم السياسية عاصفة ولم يستمتعوا بثمار غدرهم وخيانتهم.

بل إن ماكيافيللى نفسه الذي لا ينكر عليه أحد عبقريته السياسية، لم يوفق في حياته، وكثيرا ما قال خصوم سياسته: " إن شيخ الوصوليين لم يصل ».

والجرائم السياسية تلقى جزاءها مثل كل الجرائم وأشياع ماكيافيللى الذين قتلوا الأبرياء قد القوا في الغالب حتفهم في ظروف فاجعة ومن أعدموا غيرهم دون محاكمة مالبثوا أن القوا ذاك المصير المحتوم.

من هذ العرض يتبين أن السياسة الماكيافيلية قد اتبعت في داخل الأمم، وفي علاقات الدول بعضها ببعض، في كل زمان ومكان، وأكبر الظن أن الأرض لن تطهر من أدرانها، وانها ستبقى ما دام على ظهرها إنسان.

والعقوبات التي يلقاها أصحابها إن عاجلا أو آجلا لا تصرفهم عن المضي فيها، بل لا تكون عبرة لغيرهم تعدل بهم عنها، ذلك بأنها مشتقة من الطبيعة البشرية المتشبعة بالأنانية والمصلحة الذاتية.

وندع الحالمين والخياليين يتصورون عالما يسود فيه الحق والعدل والرحمة والإخاء الإنساني

ونسأل: ما هو موقف الافراد والشعوب من السياسة الماكيافيلية.؟

فأما الأفراد فلا يطوع لنا ضميرنا أن ننصح لهم بالخروج على قواعد الخلق، على أن المسألة شائكة، وهي ليست بالبساطة التي يظنها الكثيرون، فالماكيافيللية كخطة هجوم لا يقرها ذو ضمير حي، ولكن ما قول علماء الأخلاق فيها إذا اتخذت خطة دفاع، لقد أشبعونا بالنظريات، وأتخمونا بأخلاق الكتب، ولكن

قسوة الواقع توقظ الناس إيقاظا خشنا وتدلهم على أن الذين لا يحاربون خصومهم بنفس الأسلحة التي يحاربونهم بها هم المهزومون في معركة الحياة لا محالة..

وأما الشعوب فإن كانت مستقلة فلا مندوحة لها عن اليقظة حتى تتقي كيد خصومها، وتحبط المؤامرات التي تدير للعدوان على استقلالها ومصالحها. ثم لابد لها من قوة حربية تذود عن حماها ولا تستسلم لأحلام السلام العام.

ونحسب أنا قد بسطنا بسطا كافيا الخلق العام المتسلط على السياسة الدولية، والدبلوماسية على حقيقها لا كما يريد أن يصورها أصحابها للتمويه على السذج، فإذا هي فن الكذب والخداع والقسوة والجريمة، وإن من البلاهة الخطرة الركون إلى مظاهرها الخداعة، والاطمئنان إلى وعودها الكاذبة، بل لابد من التنبه إلى ما تديره من اعتداء، وتبيته من غدر، وتنصبه من حبائل، و منازلتها مثل الأسلحة التي تستعملها.

وليس للشعوب المغلوبة على أمرها إلا أن تقابل السياسة الماكيافيللية بالسياسة الوطنية فتعمل على تحقيق استقلالها، بكافة الوسائل. فبغير الاستقلال لا يكون التقدم والرفاهية إلا أمنية تجيش في الصدور، وإن تشل حركة صنائع الغاصب، وعمال الاستبداد، فهم العيون التي بها يبصر والايدي التي بها يبطش، وحجر العثرة في سبيل الاستقلال الصحيح.

الاغتيال السياسي

وجد القتل غيلة في كل الأمم، وفي كل عصور التاريخ. وإنما تشتد موجته، أو تخف وطأته، تبعا للظروف الدينية، والسياسية، والاجتماعية. وقد أُرتكب من أعمال القسوة ما دفع بعضهم إلى القول بأن الناس ذئاب، بل آثر الشاعر الجاهلي بالذئب فأرسل الإنسان صيحة التطير:

عوى الذئب فاستأنست للذئب إذ عوى وصـــوت إنســـان فكـــدت أطـــير

وأمعن شيخ المعرة في التشاؤم فأصدر حكمه بالإعدام الأدبي على الناس كافة: أفضل من أفضلهم صخرة لا تظلم الناس ولا تكذب، والانسان أشد وحشية من الحيوان، فهما تكن شهوة الافتراس عند الحيوان فهو لا ينشب أنيابه و براثنه في الحيوان من فصيلته، فأما الإنسان فيفتك بأخيه الانسان. وإن من الحجارة لما تتفجر منه الأنهار، ولكن من القلوب مالا تجد الرحمة إليها سبيلا. ففي عام ١٤٧٧ أمر لويس الحادي عشر أن تقطع رأس الدوق دى نيمور، ولم يقتل أولاده ولكنه أنزل بهم نكالا أبشع، إذ أمر أن يوضعوا تحت النطع كي يستحموا بدم أبيهم. ثم أسلم الابن الأكبر الدوق إلى أحد القضاة الذي تلتقي جزءآ من ميراث المحكوم ضده، فما لبث الطفل أن مات. وهل كان قتل عثمان بن عفان إلا دليلا على أن القتلة غلاظ الأكباد؟ وهل كانت الصورة التي قتل بها اليزيد بن معاوية الحسين بن على إلا برهانا على تحجر قلب اليزيد؟

ونكل بعض أمراء العرب بعض الذين توجسوا منهم خيفة تنكيلا دل على أن قلوبهم كالحجارة أو أشد قسوة. وتاريخ الإنسانية صفحات دامية لأعمال الوحشية. في روما القديمة كان تناحر بين الأشراف والعامة فدأبوا على سفك دماء

بعضهم بعضا. ولكم أطاحت الشعوب برؤوس بعض ملوكها، وكم أهدر بعض الملوك دماء الشعوب، وأزهقوا أرواحهم. وكذلك خضب غليان العواطف السياسية، في كل مراحل التاريخ، وجه الأرض بالدماء.

وارتكبت كل الحكومات جرائم القتل لاعتبارات سياسية بحتة. فالملوك، والاباطرة، والقياصرة، والأرستقراطيون، والديمقراطيون، والجمهوريون، وعلى الجلة كل الذين قبضوا على صولجان الحكم، قد قتلوا خصومهم السياسيين، أو من ظنوا أنهم خصومهم السياسيون، هؤلاء إدلالا بسلطانهم، وأولئك بعامل الحقد للملكية والأرستقراطية، وغيرهم بدافع الخوف أو التعصب. وأعمل إمبراطوراً الرومان القتل في رقاب المسيحيين، وبطش الأمراء المسيحيون باليهود، ونكل الكاثوليك بالبروتستانت، وقتل البروتستانت الكاثونيك بدورهم.

وإبان الحروب الدينية، التي لطخت وجه الغرب بالدماء، كان هناك سفاكون تحت تصرف الملوك والأمراء يأجرونهم على القتل، وخلعون عليهم ألقاب الشرف، ولا يتحرج أولئك القتلة من المطالبة بالأجر. ومهما قيل في تعليل نكبة البرامكة، فإن رأينا الذي لا نحيد عنه، هو أن الرشيد استأصلهم لحماية أمن الدولة العربية وسلامتها من تفاقم الخطر بزيادة سلطانهم.

وفي أوروبا، في عصور الظلمات، كان القضاء على الأبناء يأتي في إثر القضاء على الآباء، حتى تستأصل شأفة الخصوم استئصالا لا رجعة لهم بعده. ومن قبل قال اليونان في بعض أمثالهم: (إن من الحماقة ترك الأبناء يعيشون بعد قتل أبيهم). وإبان ثورة الحرية والمساواة والإخاء، شهدت فرنسا ألوانا من الفظائع، فكان أطفال النبلاء والمهاجرين يغرقون في اليم. وفي عام **١٧٩٣** أغرقت اللجنة الثورية في دنانت ثلاثمائة طفل قائلة: إن الأفعى لاتلد إلا أفعى مثلها،. وفي العهد الأخير ببلجيكا وقع إضراب من عمال الزجاج فصاح أحد المشاغبين: احصدوا

البرجوازية بالمدفع الرشاش، ولا تبقوا على الأطفال بذرة البرجوازية وشهوة السلطة، والإشفاق عليها من أن يمسها أحد، تنتزع من القلوب كل أثر للرحمة، حتى لقد روى التاريخ قتل الآباء لأبنائهم، وقتل الأبناء لآبائهم وأمهاتهم، والإخوة يجهز بعضهم على بعض. أولم يقض نيرون على أمه أجر يبين؟ أو لم يكن "سلم أحد سلاطين آل عثمان، كالتمر يأكل أولاده؟

ولم يتراجع ضمير السياسة أمام اقتراف أي إثم، تحت ستار الدعوى بأن سلامة الدولة تطلب ذلك. ولو كانت سلامة الدولة تقضي حقا وصدقا بالإجرام، لهان الخطب. ولكن كثيرا ما يكون الدافع إليه الطموح والحقد. وكثيرا ما حرص الدعاة السياسيون على قتل المسجونين ثم تنصلوا من التبعة بأن براكين الأحقاد الشعبية هي التي انفجرت ضدهم فعصفت هم وما عصف بهم إلا كيد الدعاة. فمذابح سبتمبر إبان الثورة الفرنسية، دبرها دانتون، وقبلها روبسبير، ووقعت مجازر بشرية في السجون لم يتورع دمارا عن الإشادة بها. وليس من شك في أن قتلة سبتمبر كانوا مأجورين حتى أن كثيرين منهم طالبوا بأجورهم وأعطوا إيصالات باستلامها.

وكلما ارتكبت مجازر سياسية، سارعت الأحزاب إلى احتضان القتلة وتظليلهم بحمايتها. فلما ألقي القبض على بعض قتلة مذبحة سبتمبر، أمر الجبليون بإيقاف الإجراءات، وفي عام ١٧٩٢ أصدرت الجمعية التشريعية قانونا بالعفو عن جميع المجرمين السياسيين الذين ارتكبوا جرائم في سبيل الثورة وفي طليعتهم وجوردان، رأس عصابة السفاكين.

وكثرت حوادث الاغتيالات في العصر الحديث فقال بعض الباحثين إنها مظهر من مظاهر الفوضى السياسية والاجتماعية السائدة، ودليل على الاضطراب العقلي المتفشي في المجتمعات. وقال قوم بل إن مبعثها المظالم

السياسية والاجتماعية المتسلطة على النظم، ولأن صح أن تيار الأمراض العقلية في ازدياد، فالزيادة ناشئة عن فساد النظم، وطغيان المظالم عليها.

حقا إن الجمعيات السرية الهدامة التي تجعل وسيلتها إلى هدم النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الثورة والاغتيال، قد وجدت في كل زمان و مكان، بل قد وجد جماعة الخوارج في الحقبة الأولى من تاريخ الإسلام، فلما رأوا الخلاف ناشبة بين على ومعاوية، بشأن حكم الدولة العربية، أعلنوا جهرة أنهم سيتخذون القتل وسيلة لهدم نظام الحكم القائم، وكان على بن أبي طالب كرم الله وجهه ضحية لائتمارهم ، كل هذا حق، ولكن العصر الحديث قد شهد جمعيات منظمة واسعة النطاق جعلت برامجها تقويض دعائم النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بإشعال نار الثورة وإزهاق أرواح القائمين على تلك النظم. فوجدت جميعات الارهابيين والفوضويين، فروعت ميادين السياسة من جرائمهم، وكلها أمعنت السلطات في تعقبهم والتنكيل بهم، أمعنوا هم في الإجرام.

حفل العهد القيصري في روسيا بحوادث العدميين، وما كان الإعدام، ولا المني السحيق ليصدهم عن سبيل الاغتيال. حاولوا اغتيال القيصر مرارة بإلقاء القنابل على قصره، أو وضع المواد المفرقعة لنسف القطار الذي يقله. واعتدوا المرة بعد المرة على حياة القائمين بالأمر. يدبرون الحوادث في روسيا نفسها، فإذا اكتشف أمرهم لاذوا بالبلاد الأجنبية يتخذونها مقرا لتدبيراتهم الجهنمية في صراعهم ضد الاستبداد حتى عصفت الحرب العظمى بالحكم القيصري. ذلك بأنهم كانوا يعتقدون أن الشعب يرزح تحت أثقال الاستبداد القيصرى وأن طبقة الأشراف تسومه سوء العذاب، وألا سبيل إلى كسر شرة الاستبداد، ومنع المظالم التي تنصب على رأس الشعب إلا بالإجهاز على المستبدين، وتدبير الثورة، فكانت الثورة البلشفية وليدة التدبيرات والدعايات الطويلة. وأقبل الشيوعيون

فاستهلوا حكمهم بحصد خصومهم حصدا، واستمروا في التنكيل و التقتيل حتى قضوا على حياة الملايين من مواطنيهم. وانطلقت الجمعيات الإرهابية والفوضوية في جوانب أوروبا، فكانت تروعها في كل حين بحوادث الإرهاب الجهنمية. فمن محاولة اغتيال الملوك، إلى قتل رؤساء الجمهوريات، إلى القضاء على حياة رجال السياسة. ووقعت اغتيالات من الهنود ضد بعض المستعمرين من الإنجليز، واغتال نفر من المصريين بعض الإنجليز والمصريين.

فذيوع ظاهرة الاغتيال السياسي في الشرق والغرب تدعو إلى شيء غير قليل من العناية في دراستها. وليس يكفي أن يقال إنها مظهر من مظاهر الفوضى الاجتماعية، فما هي العوامل التي سببت تلك الفوضى، فأطلقت ظاهرة الاغتيال من عقالها؟ ولا يغني عن الخطر شيئا أن المجرمين السياسيين جماعة من مرض العقول والأعصاب، فإن كانوا مرضى فمن أين تسربت إلى نفوسهم جرائم الأمراض، أمن الوراثة أم من البيئة، وفي الحالين أفلا يقع شطر كبير من المسئولية على عاتق المجتمع؛ ولا يدفع الخطر أن يقال، لا يرتكب جرما سياسيا إلا متهوس ديني أو متهوس سياسي، فما هي البواعث التي بعثت على التهوس الديني أو التهوس السياسي؟ ولا يصد موجة الإجرام السياسي مضاعفة العقاب لمرتكبيه، لا بل التنكيل بهم في أقسى مظاهر التنكيل، فهم المؤمنين يستعذبون العذاب، ويرحبون بالتضحية، في سبيل مايعتقدون أنه الحق، وأنه سبيل الخلاص للمجتمع الذي كرسوا حياتهم لخدمته.

ولا جدوى في استنكار هذا الضرب من الإجرام الذي كثيرا ما يودي بحياة الأبرياء، فإنه لا يكون إلا في دائرة محدودة من العقلاء والمشفقين على تقلقل النظم وتداعيها، فأما سواد الشعب فلا يكاد يكتم إنجابه ببعض مرتكى الجرائم السياسية، لا بل يحيطهم في بعض الأحيان بهالة من مجد الأبطال والشهداء. ولا

يخفض من غلواء الاغتيال أن يقال أن بعض الأقلام والألسنة تحمل نصيباً كبيرا من المسئولية، إذ الكتابات النارية في الصحف والمجلات والنشرات تذكي النار في هذا الهشم الإنساني و تدفعه إلى غير لائق بالسداد، والخطب الملتهبة التي تنصب على رؤوس الدهماء تشعل نيران الحماسة في صدورهم وتسوق بعضهم في طريق الإجرام، والحملات الصحفية ضد الخصوم السياسيين قد تصورهم في صور الخونة أعداء الشعب الذين يستحقون أن تتلف حياتهم فيوجد من يبرز من بين الصفوف لأداء ما يحسبه واجب الإتلاف تحريرا للمجتمع من شرور أولئك الخصوم. و تقوم بعض الصحف و المجلات، وهي لا تدري، بدعاية واسعة النطاق لمرتكبي الجرائم السياسية بنشر صورهم، بل تزين صدرها بتلك الصور، والإسهاب في التعليق على الحادث لإشباع شهوة الجماهير، وإرضاء فضولهم، مما قد يشعرهم خطأ بأن تلك الصحف تمجد الجريمة ومرتكبيها، فتسرى العدوى إلى بعض ضعاف العقول، فقد اعترف بعض المجرمين السياسيين أنهم أرادوا بجرائمهم أن يخرجوا من غمرة الخمول إلى فضاء الشهرة فتكون أسماؤهم وحوادثهم ملء الأفواه و الأسماع، و تتحدث الصحف عنهم وتحلى صدورها بصوره.

نقول إن كل أولئك، وإن كان حقا من بعض الوجوه، إلا أنه لايصد موجة الإجرام السياسي، فلا يمكن منع النقد حين يكون موجها للنظم والأشخاص إذا كان موجها في محله، ولأن النقد الصحيح هو أساس كل تقدم إنساني، ولأن حرية الصحافة، التي يلمح بعض المتبرمين بها من طرف خفي إلى تقييدها، إن كانت قد أفضت إلى نشر الفوضى في بعض النواحي، فقد أدت إلى إلغاء أو تحوير بعض النظم الفاسدة، وإلى القضاء على كثير من المظالم الاجتماعية، وإلى كسر شره غير واحد من الطغاة والمستبدين، وافتتحت عهدا جديدة من الرقة السياسي والاجتماعي. ولا يكفي أن يقال أن الجرائم السياسية سخيفة وغير منتجة، بل قد

تنتج عكس النتيجة التي أرادها مرتكبوها، إذ أنها لا تودى بنظام من النظم بل قد تكون داعية إلى تثبيته، ولأن الطاغية يحل محله طاغية آخر، والمستبد ملا فراغه مستبد غيره.

نقول لا يكفي لأن المتشبعين بالإجرام السياسي لا يقتنعون أبدأ بعدم جدوى جرائمهم بدليل اندفاعهم فيها، وبدليل أن كثيرة غيرهم يقتفون آثارهم رغم ما يقال ورغم الشواهد. كل الذي تقدم لا يجدي فتيلا في القضاء على مشكلة الاغتيال السياسي، وآراء الذين يميلون إلى تبسيط الأشياء، وإلى الجمود على القديم بدعوى الغيرة على الأخلاق والنظم، أولئك يضرون ولا ينفعون إذ الواجب أن نتغلغل في صميم الأشياء ونعرف الدوافع والعوامل ونعمل على تقويم المعوج، و إصلاح الفاسد، والغاء أو تحوير النظم كى تمشي مع روح العصر الذي تعيش فيه، ومتى أدركنا بواعث الإجرام السياسي في العصر الحديث أمكننا، لا أقول القضاء عليها قضاء تاما فقد يكون هذا حلم حالم، وإنما أقول التقليل منها قدر المستطاع.

الجريمة العادية مبعثها دائما المصلحة الشخصية كالطمع أو الانتقام، فالمجرم العادي يبتغى إما جر مغتنم لنفسه، أو إشباع شهوة الانتقام، أو دفع خطر يحسبه يتهدد مصلحته، أو درء مساس بكرامته. فأما الجريمة السياسية فلا تمت إلى المصلحة الذاتية بصلة، بل تبدو في كثير من الأحيان وكأنها متصلة بالصالح العام، فعامل الإيثار فيها متغلب على عامل الإثرة، فالذي يقدم عليها يظهر بمظهر المضحي بحياته و مصلحته، فكثيرا ما يدفع رأسه ثمنا للجريمة، أو يقضى عمره في السجن أو المنفي، ولا يطمع في أن يجني منها لشخصه أو لذويه بل قد تعصف الجريمة ماله ومال ذويه، والذين نشدوا الشهرة من وراء جرائمهم السياسية هم ولا شك غير متزنين أولى بهم المصحات العقلية لا النطع ولا السجن ولا النفي،

ومعظم المجرمين السياسيين الذين يقدمون على اختطافي الأرواح إنما يفعلون ذلك لأنهم، كما يدعون، يبتغون وضع حد للظالم بالقضاء على الطاغية، وهدم صرح الاستبداد بهدم المستبد، أو تقويض دعائم النظم الفاسدة التي تفيض بالمظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بقتل الذين يعتبرونهم إسنادا لها وإذن فالصالح الشخصي بعيد كل البعد عن نوازعهم النفسية، والغيرية كما تودى بغيرهم تودى بهم.

يقول بعض علماء النفس إن أمثال هؤلاء مصابون بجنون العظمة، أو هذيان الطموح، وإن هذا الجنون هو الذي يصور لهم إمكان هدم النظم التي يعدونها ظالمة فاسدة، وأن يقيموا على أنقاضها صروح الحق والعدل والحرية، بالخناجر يغمدونها في صدور الذين يعدونهم طغاة و مستبدين، والرصاص يمزقون به رؤوسهم. على أن هذا التعليل لا يحل مشكلة الإجرام السياسي. فقد ذهب بعضهم إلى أن كل عبقرى به شيء من الجنون. والعبقريون الذين عدهم العالم تارة مجانين، وطوراً خياليين، هم الذين غيروا وجه التاريخ. بل إن علم النفس الجنائي الحديث يقول أن كل مجرم لا بد أن يكون بعقله خلل. ولو تمشينا مع هذه النظرية لقلنا إنه غير مسئول عن عمله، وأن ضرورة حماية المجتمع من شروره لا تقضى بعقابه و إنما تقضي يجعله في حالة عجز تام عن إيقاع الأذى بالمجتمع. وذهب بعضهم، وفقا للعلم الحديث، إلى أن كل الناس مجنون، ولكن درجات الجنون ومظاهره تتفاوت. وفوق كل أولئك فان نظرية الجنون تجعل المجرم السياسي مريضا أولى بالعلاج لا بالعقاب. وفي كل حال فان هذا التبسيط للأمور لا يعني النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية من الفساد، ولا تخلى القائمين على الأمن واجب إصلاحها، ولا يقضى على كل المصلحين الذين يبتغون تحقيق مبادئ العدل الاجتماعي.

ونظرية جنون المجرمين السياسيين تغري بالقبول لبساطتها، ولكن الواقع، في

كثير من الأحيان، لا يؤيدها، بدليل إعدامهم جزاء لهم على ما اقترفت أيديهم بدل إرسالهم إلى المصحات العقلية. ولو أنهم كانوا مجانين حقا لكان المجتمع ظالما في توقيع العقوبة عليهم بدل معالجتهم. ولم يثبت أن شارلوت كورداى التي قتلت ومارا، كانت مجنونة، بل لقد ثبت على العكس من ذلك، من إجاباتها السديدة أمام المحكمة الثورية التي تولت، محاكمتها والحكم عليها، أنها مرهفة الحس، متوقدة الذكاء، محاضرة البديهة، وأن الشعور بالوطنية والعدل، هو الذي جعلها تضيق صدرة بمارا وإمعانه في تقتل مواطنيها، فاختمرت في رأسها فكرة الإجهاز عليه وإنقاذ بني قومها من نفسيته المتشبعة بروح الإجرام، قد يكون سليمان الحلبي الذي اغتال كليبر مصاباً بالهوس الديني، ولكن الهوس الديني مثل الهوس السياسي ليس جنونا بالمعنى العلمي الصحيح.

وفي ١٤ يناير من عام ١٨٠٨ حاول الوطني الإيطالي أورسينى وشركاؤه اغتيال الامبراطور نابليون الثالث فراح ١٠٩ شخصا مات منهم ثمانية ولم يثبت بحال من الأحوال، ولا حاول الدفاع أن يثبت أن أورسينى كان مصابا بالجنون. واستهل د جول فافر، الدفاع عنه بتلك الكلمة البليغة: "ليس الاغتيال والخنجر رمزا لعقائدي. وإني أمقت العنف، واستنكر القسوة إذا لم تستخدم في نصرة الحق. وأين قدر لأمة أن تقع تحت قبة مستبد فليس الخنجر هو الذي يحطم أغلالها. والله الذي يحصي تلك الأغلال، هو الذي يعلم متى تحين ساعات المستبدين، وإنه ليبتليهم بنكبات لا عاصم لهم منها أشد من الأدوات التي يستعملها المتآمرون".

وكذلك استنكر لسان الدفاع عن أورسيني الاغتيال حتى ولو كان هدفه الطاغية، وكشف عن عدم جدواه في هدم نظم الاستبداد، وتشييد صروح الحرية والاستقلال على أنقاضها، ثم استطرد إلى بيان الدافع إلى الجريمة، وما كان الدافع

إلا الوطنية المتهوسة، فأبدع في تصوير نفسية أورسيني إذ قال:

لقد قدرت أن مثل تلك الجناية الكبرى لا يمكن أن يكون الباعث عليها الطمع، أو الحقد، أو الطموح، وإنما سبب تلك المحاولة ضلال الوطنية الحارة، والأمل الملتهب في تحقيق استقلال الوطن وهو مطمح كل النفوس الشريفة. ولقد قلت لأورسينى: إني لأستنكر إثمك، وسأصارح بهذا الاستنكار عالية. ولكن مصائبك تؤثر في نفسي، وثباتك على مكالحة أعداء وطنك، ونضالك الحاد في سبيل غايتك، وتضحي بحياتك، كل أولئك أدركه ومس شغاف قلبي. ولو كنت إيطالية، لوددت أن أحتمل الآلام مثلك في سبيل بلادي، وأبذل لها روحي، وأريق في سبيل حريتها دمي، لا أستثني شيئا إلا تلك الاغتيالات التي مجها ضميري. على أنك تعترف بجرمتك، وتكفر عنها، فتسلم رأسك للقانون الذي انتهكت حرمته، وإنك لعلى تمام الأهمية لأن تموت لتلقى جزاء محاولة الاعتداء على حياة الغير. حسنا! وإني لأمد لك يد المعونة في تلك الساعة الأخيرة ... لا لأبسط دفاعا لا طائل تحته ولا لأمجدك، ولكن لأحاول أن أرسل شعاعا من نور الحقيقة حول روحك الخالدة التي ستعود إلى بارئها قد يصد الاتهامات الباطلة عن ذكراك.

وما أشبه جريمة الورداني جريمة أورسينى، فقد كان الباعث على كليهما الوطنية الضالة كما قال جول جافر في دفاعه عن أورسينى بحق. فقد قر في ذهن الورداني المحموم بالوطنية المتهوسة أن بطرس غالى يضيع مصالح مصر إذ يعمل على مد امتياز قناة السويس، وينهر أعضاء الجمعية العمومية الذين يقفون في وجه المشروع، وأنه في الترويج للمشروع إنما هو صنيعة الانجليز خصوم حرية مصر واستقلالها... تسلطت تلك الخواطر على مشاعره المتأججة المتوترة فاندفع في طريق الاجرام وهو يظن خطأ أن اغتيال حياة كبير الوزراء، وزحزحته من طريق

الحكم، يدفع الأذى عن مصر ويزيح عقبة من سبيل الحرية، وتكون فيه عبرة لصنائع الغاصبين. ولاشك أن الورداني كان غارقا في الوهم ولكنه لم يكن مجنونا رغم أن لسان الدفاع عنه إذ ذاك قد طلب عرضه على الطبيب الشرعي لإثبات جنونه، بدليل أنه قد دفع رأسه ثمنا لجنايته. كما استقر في خاطر أورسيني الملتهب بحمى الوطنية المتهوسة أن الإمبراطور نابليون الثالث يقف حجر عثرة في سبيل وحدة إيطاليا واستقلالها، ولا سبيل إلى زحزحة تلك الحقبة من الطريق إلا بالإجهاز عليه، فدبرت مؤامرة لاغتياله، ثم ألقيت قنبلة على الركب الإمبراطوري إذ كان متجهة صوب مسرح الأوبرا في باريس فراح ضحيته غير واحد من الأبرياء.

ولما شبت ثورة ١٩ في مصر إذ نكل الإنجليز عن تطبيق مبدأ ولسون على مصر، ذاك المبدأ القائل بأن كل شعب يعطى حق تقرير مصيره بنفسه، رغم طنطنة الحلفاء به، ودعواهم بأنه سيفتتح في العالم عهدا جديدا من الحرية والرفاهية والإخاء الإنساني، ورغم المساعدات التي لا تقدر بقيمة والتي قدمتها مصر للإنجليز خاصة، ولقضية الحلفاء عامة، وقعت سلسلة من الاغتيالات، ارتكبها الإنجليز في المصريين، وارتكبها المصريون في الإنجليز. فأما الإنجليز فكانوا يدافعون عن استعمارهم، وأما المصريون فكانوا يغضبون لحريتهم واستقلالهم.

ثم ارتكبت جرائم من بعض المصريين ضد بعض الوزراء اعتقادا من مرتكبيها بأن أولئك الوزراء هم عين الغاصب التي بها يرى، ويده التي بها يبطش. والذي يهم في بحثنا هو أنه لم يثبت. أن المتهمين في تلك الحوادث مصابون باختلال في قواه العقلية. ووقعت سلسلة اغتيالات ضد الإنجليز توجت بحادثة السردار المشئومة التي اتخذتها السياسة الاستعمارية ذريعة لعرض مطالب باهظة على مصر وقضى على ستة من المتهمين بالإعدام ما يقطع باقتناع العدالة بعدم وجود اختلال في قواه العقلية.

وظاهرة اغتيال المستعمرين وقتل المستعمرين لأبناء الأمم المستضعفة، لم تكن قاصرة على المصريين والانجليز بل لقد وجدت في كل الشعوب، وفي كل أدوار التاريخ، و لقد رأينا المستعمرين الإنجليز ممنون في تقتيل الهنود، ورأينا بعض شباب الهند يغتالون المستعمرين الانجليز، وعلى مسرح فلسطين مثلت أفظع ضروب المآسي الاستعمارية، واغتال بعض الفلسطينيين، بعض المستعمرين من الإنجليز. وتلك الظاهرة ظاهرة النضال بين القوة الاستعمارية الغاشمة وبين الشعوب المغلوبة على أمرها التي تطمح للحرية والاستقلال ولا قبل لها بدفع عدوان المغيرين تثير في الذهن مشكلة قتل الطغاة التي طال حولها الجدل، وانقسمت فيها آراء الباحثين. ولقد كان حكيم الشرق جمال الدين الأفغاني يبرر قتل الطغاة، وقتل الأمراء الذين يستسلمون لهم ويصبحون من صنائعهم ومسون أدوات طيعة في أدهم تمكنهم من رقاب شعوبهم التي وضعتهم الأقدار الساخرة على رؤوسها زعيمة من الأفغاني بأن المستضعفين لا يملكون من القوة المادية ما يجعل لهم الغلبة على الطغاة وصنائع الطغاة وألا سبيل إلى الخلاص من استبدادهم وشرورهم إلا بالإجهاز عليهم.

وعلى الرغم من تقديرنا لجمال الدين فلا يسعنا إلا أن نستنكر هذا الرأي الثائر، فالقتل مهما تكن صورته وهدفه، لم يثبت تاريخية بصورة قاطعة أنه يهدم أو حتى يزعزع صرح الاستعباد، فأما عن الصنائع، فصنيعة يذهب وصنيعة يجيء، وإنما تساح حوادث الاغتيال الطغاة بأسباب التنكيل بالوطنيين.

قد يقال إن شجرة الحرية لا تروى إلا بالدماء، وإن الدماء تذكي نيران الحماسية والوطنية في الصدور وتهيء الشعب لاستغلال الظروف الدولية المواتية. وإن التضحيات هي التي تصوغ الشعب، وتصب أبناءه في قوالب فولاذية. وذلك كلام خلاب يغري بالقبول. وينفذ إلى أعماق القلوب. ولكن إذا كنا ننادي

بضرورة بث مبادئ الوطنية في صفوف الشعب، وإذكاء نيران الحماسة في صدور أبنائه، فلا نرى القتل رأيا، وإنما نضج التربية السياسية هو الذي يعد الشعب للاستفادة من الأحوال الخارجية والداخلية الملائمة.

ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ذلك هو العدل الإلهي، فلا يحل قتل أحد إلا متى ثبت ثبوتا لاشك فيه أنه يستحق القتل. ولا يثبت ذلك إلا بحكم قضائي. فأما أن ينصب البعض من نفسه قاضيا، فيقضي بأن بعضهم يستحق الإعدام ثم ينفذ فيه حكم الإعدام بيده، فتلك هي الفوضى بعينها، وهي أخطر ما تكون على مبادئ العدل المجرد عن الأهواء السياسية.

قد يقال: إذا كان يباح قبل الفرد الذي يقتل فردا آخر فكيف لا يباح القضاء على من يقتل أمة بأسرها سواء أكان من أبنائها أم كان أجنبيا عنها، معتديا عليها، وهذا حق يراد به باطل. فليس من ينازع في أن جريمة الثاني أفظع بما لا يقاس، وأنه أولى بالإجهاز عليه. ولكن الحكم بأنه مستحق أو غير مستحق للإعدام يجب أن يترك للعدالة لا لأهواء المهوسين السياسيين وإلا أصيب كثير من الأبرياء بجهالة.

ولدينا على صحة دعوانا شاهد حي من تاريخ مصر الحديث. فقد حمي وطيس التناحر السياسي بعد ثورة ١٩، بين الأحزاب المصرية وتقاذفت بتهم الخيانة والمروق، وتراشقت بالمطاعن والمثالب، وأصبح كل فريق يعد الفريق المخاصم له خصما للوطن وحريته، والخلاص منه خلاصا من شبح الجريمة القومية، وتسممت عقول الشبيبة بتلك المبادئ الهدامة، واعتبرت أن الإجهاز على أعداء الوطنية المصرية من المصريين إنما يكون عملا من أعمال البطولة والتضحية. وتحت سلطان تلك العقيدة الضالة اندفع بعض المسممة عقولهم إلى دار الاحرار الدستوريين يتربص الدائرة بعدلي يكن، وشاء القدر أن يكون حسن عبد الرازق واسماعيل زهدي الضحيتين البريئتين.

والرأي السياسي يتحول بتحول الظروف وتقدير الرجال يتبدل بتبدل الأحوال والملابسات فقد نعلم أن سعد زغلول كان ينعت عدلي وثروت ومن ناصرهم بأنهم برادع الانجليز عمال الحماية صنائع الغاصب، دعاة التردد والهزيمة إلى آخر ذاك القاموس الحافل بألوان الهجوم السياسي. ثم شاءت الظروف السياسية في عام ١٩٢٩ أن يصافح عدلي وثروت ويقول فيهما إنهما مثال اللياقة والكياسة السياسية، وعدلي هو الذي كان بالأمس في نظر بعض المتأثرين بتلك الدعاية الهوجاء الجامعة هيكل الجريمة ولذلك أصروا على قتله، وثروت قبل أن يستحق لقب اللباقة كان الجريمة مجسمة.

وعندنا أنه لا ينبغي التشديد في المحاسبة عن الألفاظ والعبارات المستعملة في الدعاية السياسية. فقد يذكر التاريخ أن سعد زغلول سمى لجنة الثلاثين التي نيط بها وضع الدستور لجنة الأشقياء، وقال إنه لا يعتقد أن مصريا قد خط فيه حرفا واحدة، وأنه يصاب بالحمى كلما قرأه، ثم لما أعطاه هذا الدستور أغلبية في الانتخابات، وحمله إلى الحكم عام ١٩٢٤ إذا به يستحيل من دستور الأشقياء إلى دستور على أحدث المبادئ العصرية. فلو أن بعض الأذهان المريضة المضطربة أخذت بظاهر الألفاظ فأجهزت على الثلاثين الأشقياء لعلمنا أية مسئولية أدبية تحتمل الكتابة والخطابة المندفعة، في الجرائم السياسية.

ظهر مما تقدم أن وصف المجرمين السياسيين بأنهم مصابون باضطراب عقلي إنما هو احتيال على مبادئ المنطق لا يحل مشكلة الإجرام السياسي بحال. كذلك لا يغني عن الحق والواقع شيئا أن يقال أن المجرم السياسي إنما هو نصف مجنون، أو نصف مسئول، فقد ثبت أن كثيرا منهم كانوا، قبل ووقف ارتكاب الجريمة بكامل قواه العقلية، وأنهم مسئولون مسئولية كاملة ولذلك جوزوا الجزاء الحق في عرف المجتمع الذي يعتقد أن حمايته تتطلب جزاءهم.

وفي بعض الأحيان تكون للسياسة مصلحة ظاهرة في إلصاق الجنون بالمجرم السياسي وإعفائه من تبعة جريمته، والزج به في مصحة عقلية بدل إلقائه في غيابة السجن، أو إزهاق روحه، فقد يكون مرتكباً للجرم لحسابها وإذن فهي ترى حقا عليها أن تحتضنه و تحتضن جريمته، وتحميه من العقاب ولكنها تتلمس إنقاذ المظاهر، وإنقاذ نفسها من الشبهات، فتسارع في أعقاب جريمته، إلى رميه بالجنون. والحالة الثانية أن يكون المجني عليه زعيما شعبية فتجهد السياسية في أن تثبت بأن الجريمة فردية ارتكبها مجنون فلا يغض ارتكابها من حب الشعب للزعيم، وإعجابه بسياسته، والتفافه حوله.. ولا تحجم السياسة عن تسخير العدالة في سبيل أهواها كما صنعت في مأساة دنشواى، إذ اغتالت أربعة، ونكلت بثمانية، بين مظاهر العدالة، ثم تخيل للناس أنها تقيم حدود العدل، وقديمة اختلطت صور حماة العدالة بصور الجلادين.

وإذا افترضنا أن بعض المجرمين السياسيين مصابون باضطراب في قواه العقلية فإن هذا الحكم لا ينسحب على الجميع، ومن المنطق ألا يكون الاستثناء قاعدة، وإذن فقد وجب استبعاد الجنون، و نصف الجنون، و نصف المسئولية، من تعليل الإجرام السياسي. وإذا لم تكن المصلحة الشخصية هي الدافع للإجرام السياسي فماذا يكون الدافع؟

ذهب نفر من علماء النفس إلى أن بعض الأشخاص تتسلط عليهم عقيدة دينية، أو سياسية، أو اجتماعية، فتملك عليه مشاعرهم، وتقطع عليهم سبيل تفكيرهم، وتنزل من نفوسهم منزلة الغرائز التي لا يملكون من حكمها فكاكا. ومعظم الناس ينشدون العبودية للفكرة، لا الحرية في ظلالها، والكسل العقلي، والروح الاتكالي، الغريزي في الطبيعة البشرية، بدفع أغلب الناس الأن ينظروا ويفكروا بعيون ورؤوس غيرهم.

والعقائد الزاخرة لا تخضع لحكم العقل بل السلطان العاطفة و تصبح من أقوى الدوافع. ويزعم بعض علماء الاجتماع أن العقائد التي تسلطت على الإنسانية زمانا، والتي شيدت صروح الأديان الخالدة، وأقامت قواعد الإمبراطوريات الضخمة لم تكن وليدة العقل، وكان أصحابها عددا قليلا من المؤمنين بها، ونشط إلى بثها نفر من الحوار بين المتشبعين بها، وتمكنت تلك العقائد من النفوس، جعلت الشعور يطغى على العقل إلى حد أن تصبح الأخطاء الواضحة للعيان، حقائق لا ترتقي إليها الشكوك، فتخضع النفوس لسلطانها خضوعاً أعمى. وتمكن العقائد من نفوس الحواريين إلى حد أن يضحوا في سبيلها مصالحهم الذاتية، بل يبذلوا في سبيلها أرواحهم وأموالهم، ويقضوا على كل من تحدثهم أنفسهم أنهم عقبة في سبيل ترويجها. وأنصاف المجانين هؤلاء، وأنصاف المسئولين أولئك، كما يسميهم علماء النفس، هم الذين لعبوا أهم الأدوار في التاريخ.

وليس أيسر ولا أهون من أن يلقوا أحمال التبعة، تبعة الإجرام السياسي، على كواهل الأفراد بدل أن يلقوا بها على عاتق النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و أن يصفوا هذا الفرد بأنه مجنون أو نصف مجنون أو نصف مسئول، بدل أن ينصفوا الحق والواقع فيقولوا أن هذا النظام السياسي ظالم غاشم يستفز النفوس الشريفة للثورة عليه، وذاك النظام الاقتصادي مختل معتل فوق أنه جائر، وهو بذلك يحفز النفوس الأبية إلى التمرد عليه وهدمه و إقامة صرح العدل الاجتماعي فوق أنقاضه، وذلك النظام الاجتماعي متعفن وكل نفس حرة مصلحة تتبرم به وتعمل على تقويض دعائمه.

وأبرز عيوب العالم أن ينظر إلى المسائل الإنسانية من جهة واحدة، فعالم النفس تحاول أن يفسر كافة الظواهر من الناحية النفسية، وعالم الاجتماع يبحث من الوجهة الاجتماعية، مع أن المسائل الإنسانية متشابكة معقدة ولا شيء أعقد

من الإجرام السياسي، فكما أن له عوامل نفسية فله عوامل أخرى اجتماعية لا تقل عنها أهمية أن لم تزد.

فقد تبتلى الأمة بطاغية يذبح أبناءها، ويصادر أملاكهم، ويملأ بهم السجون والمعتقلات والمنافي، وعلى الجملة يصب على رؤوسهم كل ضروب العسف والجبروت، فإذا ثار بعضهم في وجه الطاغية، وقضوا على الطغيان الجاسم في شخصه، أو يقال إنهم أنصاف مجانين أم يقال أنهم ضحايا الظلم والضيم. وقد تنكب الأمة بمستبد يبطش بحرياتها السياسية، ويتكل بالأحرار، ولا تخلو صفوف الوطنيين من نفر شديدي الحساسية يحسبون أن القضاء على المستبد قضاء على الاستبداد، فيندفعون إلى الإجهاز عليه تحت ضغط هذا الاعتقاد. فالعلاج الوحيد لهذا الضرب من الإجرام السياسي هو الكف عن الاستبداد مضاعفة العقاب ولا بث العيون والأرصاد، ولا المبالغة في تعقب أولئك الذين عرفوا بالحس المرهف والتمرد على الاستبداد.

وفي عصر حرية الفكر والكتابة، يوجه النقد الشديد بل وتكافح النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن هذا عامل هام من عوامل الإجرام السياسي، حتى لقد غالى بعضهم فذهب إلى أن الكاتب السياسي شريك أدبي للمجرم السياسي الذي اندفع إلى الإجرام تحت تأثير النظريات التي تشبع بها، فأوحت إليه بارتكاب جريمته.

على أنا لا نستطيع أن نمنع النقد الحق، وفي منعه مناهضة للرقي. وبدل أن نسرف في لوم الكتاب السياسيين، يجب أن نوجه همنا إلى إصلاح النظم، أو إلغائها إذا لم تعد صالحة للبقاء.

ومن عهد غير بعيد، لم يقتصد خصوم الاشتراكية في الحملة عليها، ورموها بأنها خيالية، منافية للنواميس الطبيعية، والقواعد الرقي الإنساني، ومبادئ

الاقتصاد السياسي، وقالوا إنها مبعث الاضطراب الذي استفاض في جوانب الحياة العامة إذ حرمت الناس نعمة السماء، ولم تعطهم بركة الأرض و بعبارة أوضح سلبتهم عزاء الدين ولم تمنحهم ثمرات الدنيا. ثم قالوا أن واجب الدولة أن تضمن لكل فرد عيشه، وتقضي على البطالة، وتكافح الفقر، والمرض، والجهل.. وهذا الذي كانت تنادي به الاشتراكية واستحقت من أجله الحملات الظالمة.

في عام ١٨٩٣ بفرنسا، ألقى الفوضوي در فيان، قنبلة من شرفة مجلس النواب في قاعة الاجتماع أثناء انعقاد المجلس فانفجرت وأصابت الكثيرين. وإنما أراد "فيان" أن يوجه ضربته إلى أعلى سلطة في الدولة، السلطة التشريعية، وضربها باسم البؤس العام كما قال لسان الدفاع عنه إذ ذاك. وأثبت في التحقيق أنه أراد أن يظهر للنواب، بأن ستكون قنبلة ديموقليس معلقة على الدوام فوق رؤوسهم: "وأنه إذا لم يهتم النواب بالبائسين، فإن البائسين سيهتمون بالنواب" وهذا ولا شك نتاج ذهن نجوم، ولكنه يجب أن ينبه أذهان المصلحين إلى مكانة الإجرام السياسي من طريق مكافحة البؤس العام.

وفي ١٣ يناير عام ١٨٨٧ مثل الفوضوى "دو فال" أمام محكمة جنايات السين بفرنسا وكان متهما بالسطو على منزل وجرح الشرطي الذي قبض عليه، فقال، تبريرا لجريمته: وإني أحيا، وإذن فيجب على المجتمع أن يكفل لي عيشي. ولكن لم يخذلني، أو لم يعنى علي أن أعيش، فإنه يخل بواجباته، وعلى ذلك فمن حقي أن أحصل على الضروري لي حيث أجد ما يفيض عن الحاجة، ولكني لا ألتمس إلا الضروري حتى أني وضعت نصب عيني أن أعطى الجمعيات الفوضوية الزائد من نتاج السرقة كي تنشئ صحفة وتنشر العلم بين طبقات الشعب. ومثل الفوضوي "بينى" أمام محكمة جنايات السين في نوفمبر ١٨٨٩ فبدا عدوا لدودا للمجتمع الرأسمالي. وعلى الرغم من أن الرأسمالية قد استماتت في الدفاع

عن نفسها فقد قضى عليها بالفناء.

لقد قيل أن المجرمين السياسيين يخرجون من بين صفوف أولئك الذين تمكنت من نفوسهم العاطفة الدينية جعلتهم يقدمون على التضحية راضية نفوسهم، في سبيل نصرة مذهبهم. ويطوف بأحلامهم خيال مجتمع ينعم بالسعادة المطلقة، أو الجنة في الأرض لا في السماء. وما يحقق كل أولئك إلا دولة مطلقة السلطان تقضي على المظالم جميعاً.

والذين قالوا هذا القول كانوا متأثرين بالمذهب الفردي القائل بإطلاق العنان للتنافس بين الأفراد تحقيقا لمبدأ بقاء الأصلح الذي هو أساس التقدم الإنساني، وأن التدخل الحكومي يجب أن يكون في أضيق الحدود المرسومة، فتصد الدولة الغارات الخارجية عن الأمة وتحفظ الأمن والنظام في الداخل، وتوزع العدالة بين الناس، وفي كلمة أن تكون دولة بوليسية لا أكثر ولا أقل. على أن التطور في نواحي السياسة والاقتصاد والاجتماع قد أطفأ جذوة الحماس في صدور دعاة المذهب الفردي بل قضى عليه القضاء الأخير. فأصبح واجب الدولة أن تكفل الحياة للفرد من يوم أن يولد إلى أن يموت، فتسهر على تربيته و تعليمه كي يكون مواطنا صالحا ينهض بأعباء الواجبات العامة، وجعل المصلحة العامة، فوق مصلحته الذاتية، وتوفر له أسباب الرزق فلا تدعه فريسة للبطالة والبؤس، وتحيطه بالرعاية الصحية حتى لاتفتك به غوائل المرض، وعلى الجملة تضمن له قسطا من الرخاء يوازن قيامه بواجباته قبل المجتمع الذي يعيش فيه.

ولكم اتهم دعاة الإصلاح بأنهم يحلقون في أجواء الخيال فلا يتصلون بحقائق الأرض وأنهم في حالة عجز مطلق عن التدليل العقلى والمنطقي فيغلبون الشعور على العقل والواقع، وأن رغبتهم الجامحة في نشر لواء مذهبهم، وحسهم المرهف في التبرم بما يسمونه المظالم الاجتماعية، كل أولئك يغشى على أبصارهم فيحجب

عنها الضرورات الملحة، والوقائع القاسية، وبذلك يستفحل خطر هم وخاصة أنهم يتسلطون على الجماعات التي تطغى فيها العواطف على العقول و تسرى بين صفوفها عدوى الآراء.

ولكن التطور التاريخى قد دل على أن مبادىء الواقعيين التي حسبوها خالدة لأنها منتزعة من صميم الطبيعة قد دفنت إلى غير بعث، وتحقق غير قليل من نظرات الخياليين، ولسوف يتحقق الكثير منها في المستقبل، ولقد يكون الشعور أهدى من العقل، ولشد ما استسلم العلماء إلى النواميس الطبيعية حتى بات العالم يعانى آثار الجبرية العلمية التي قد تقف عقبة كؤود في سبيل الإصلاح المنشود. ولسنا ندرى كيف فات هؤلاء العلماء أن علوم العمران ليست من العلوم المضبوطة، وأن النظريات و النظرات في تطور مستمر، وأن ما يظن صحيحة اليوم يبرز زيفه غدا، وما يتواضع الناس على أنه ثابت لا يتزعزع لا يلبث حتى ينهار، وما يصلح لهذا العصر قد لا يصلح لعصر مقبل، وما يلتئم مع حالة تلك البيئة، قد يتنافر مع أحوال بيئة أخرى، والجمود يفضي إلى التفتت، والكبرياء بغيض ضار حتى ولو كان كبرياء العلم.

ولا يريد المصلحون الهدم للهدم ولكنهم يبغون الهدم للبناء. والإصلاح وحده هو الذي يعد موجة الإجرام السياسي. فما دام هناك مجتمع فاسد متعفن يستحق التفويض، وأمل مرجو في قيام نظام صالح على أنقاضه، فلسوف يوجد نفر يندفعون إلى قتل أشخاص، وهدم أشياء وفي سبيل إزاحة أعداء عقائدهم من الطريق، لا يبالون أن يصيبوا بجرائمهم طائفة من الأبرياء اعتقادا منهم بأنهم يطهرون النوع الإنساني من أدرانه، ويرفعون صرح الحق، ويقوضون دعائم الباطل. ولا يخرج الحواريون من البيئات الدنيا، وإنما يبرزون من بين صفوف الطبقات المتعلمة، مما يقطع بانهم غير مسيرين بالجهل وأن معظمهم ليسوا من

أنصاف المسئولين، وأن سياسة الإصلاح هي التي تقضي على القتل السياسي.

يقولون إن مقالات بعض الصحف تحض على الإجرام السياسي. فقد كتبت إحدى صحف الغرب تقول: نحن نكرر القول، وإلا فقدنا تقدير وعطف آبائنا وأصدقائنا، أن القتل السياسي ليس جريمة. وكل الأشخاص المتحررين من الأوهام يعاملون القاتل السياسي، لا كمجرم ولكن كمنتقم للإنسانية .. ولا شك أن هذا ضلال مبين ولكن لو لم يوجد. لوجدت رغم ذلك الجرائم السياسية، ذلك بان أولئك الثائرين إنما يثورون في وجه المظالم السياسية والاقتصادية دون انتظار لمن يحرضهم على الثورة ضدها. ولهم من علمهم مهما كان ناقصا. ومن أعصابهم الثائرة على الطغاة والطغيان ما يدفعهم إلى الاغتيال.

والسياسة تفسد التقدير حتى لقد اعتبرت من العصر القديم إلى اليوم، أن القتل السياسي عمل مشروع بل عمل من أعمال البطولة والمجد. فقد كان اليونان يرون أن الواجب يقضى بقتل الطاغية. وكان الاخلاقيون بنشرون تلك التعاليم. وذهب بعض المؤرخين إلى أن قتل الطاغية فضيلة سياسية. ولما أحس د تيمو ليون، أن أخاه ينزع إلى الطغيان رأى من واجبه أن يقتله. ولقد أقاموا نصباً تذكاريا لكل من أرموديوس، وداريستيجو تون، إذ حاولا قتل هيباس. وكان الرومان يبررون اغتيال الطاغية ويعجبون بالمغتال. وشيشرون خطيبهم المعروف، لم يستنكر قتل قيصر، وأشاد بقتل جراثوس ولم ير بروتس وكاسياس في قتل يوليوس قيصر إلا عملا مجيدا. ولقد تعددت حوادث قتل الطغاة في العصر القديم حتى لقد قال "جوفنيال" بحق: قليل من الطغاة من يموتون موتاً طبيعية.

وظلت العقيدة التي تبيح قتل الطاغية في سبيل مصلحة الدولة قائمة في العصور الوسطى بأوروبا. ولما قتل دوق بورجوني دوق أورليان خطب أحد رجال الدين فكان ما قاله أن دوق بورجوني قتل في سبيل الله لأن دوق أورليان كان

عدو الله، وإنه قتل في سبيل الملك إذ كان دوق أورليان تابعة خائنة. وإنه قتل في سبيل المصلحة العامة إذ كان دوق أورليان طاغية.

وفي القرن التاسع عشر كان علماء اللاهوت، والقساوسة البروتستانت وفقهاء التشريع يلقنون الناس مبدأ قتل الطاغية. ووضع أحد مشرعي الألمان كتاباً في السياسة دافع فيه عن مذهب قتل الطغاة. وجعل بعض مؤلفي الغرب الطاغية في مصاف الحيوان الضاري وأنه يجب أن يعامل على هذا الاعتبار. وذهب بعضهم إلى أن قتل الطاغية مباح حتى بعد مصادقة الشعب على الطغيان قولا بانه لا يمكن اعتبارها موافقة تلك التي ينتزعها الطغاة من العشب الأعزل انتزاعا.

وإبان الحروب الدينية كان الكاثوليك والبروتستانت يؤذنون في الناس بأن من حقهم أن يقتلوا الطاغية. ومهد جاك كليمان لقتل هنري الثالث برؤيا رأى فيها ملاكا يقول له: أنا مبعوث الله القادر جئت لأنبئك بأن طاغية فرنسا سيقتل بواسطتك ففكر في نفسك، وتهدأ إنتاج الشهيد الذي تهيأ لك. وبرغم أن المجلس الدين قد استنكر الاغتيال فقد أحاط المتعصبون ذاك القاتل بهالة من المجد واعتبروه قديسة. وقال الذي حاول اغتيال هنري الرابع أنه سمع في كل مكان أن قتل الملك مشروع وأنه يسمونه طاغية. وكان الهوجنوت ينظرون إلى رؤساء الكثلكة كأنهم طغاة و يمجدون القضاء على الطاغية وكان كثير من الكتاب السياسيين، وعلى رأسهم ملتون، إبان الثورة في انجلترا يصرحون بمشروعية قتل الطاغية. وقتلت كاترين زوجها بطرس الثالث قيصر روسيا لتستأثر بالملك دونه ثم دافعت بحرارة عن شرعية قتل الطاغية فنشرت بيانا قالت فيه أن بطرس الثالث كان عدو الأمة والدين، وأن الواجب يقضي بتهنئة أولئك الرجال الشجعان الذين أنقذوا روسيا منه.

وزعم اليعاقبة، إبان الثورة الفرنسية، أن لهم الحق في قتل الطاغية. وأدعى

بعض المهاجرين هذا الحق ضد القنصل الأول. وكان أحدهم يصدر جريدة في لندن قال فيها أن ليس من حق المغتصب أن يعيش وأن من المسموح قتله. فقدم نابليون شكوى غوكم المهاجر أمام القضاء الانجليزي وحكم عليه. ولما حاول جورج كاددال اغتيال نابليون لم يكتم الملكيون إعجابهم به، وأسف الثوريون الذين ظلوا بعيدين عن تلك الجريمة إن لم يكن حزبهم هو الذي ارتكبها إذ كانوا يرونها خليقة بالإعجاب والتمجيد. وبعد عودة الملكية إلى فرنسا، وتحت حكم لويس فيليب ونابليون الثالث ارتكبت سلسلة من الجرائم المحاولة اغتيال الملوك وأمراء العائلة المالكة. وحاول بعضهم اغتيال لويس فيليب ست مرات. ووقعت المحاولة السابعة ضد الدوق دو مال ودى نيمور. وفي أحد الاعتداءات على حياة الملك أصيب اثنان وأربعون شخصا مات منهم سبعة عشر وأهلكت القنبلة التي ألقيت على عربة القنصل الأول خلق كثيرة.

وقيل أن الحقد على المجتمع، والغرور، ومطالعة الكتابات الثورية، وتحريضات الصحف التي كانت تنشر الاتهامات ضد لويس فيليب، كل تلك العوامل مجتمعة هي التي بعثت على ارتكاب تلك السلسلة من الجرائم. ولما مثل أحد المتهمين أمام محكمة باريس قال: إن قتل الملك هو حق الانسان الذي لا يستطيع الحصول على العدالة الأبدية، وأن حقه حيال لويس فيليب هو نفس الحق الذي كان لبروتس حيال قيصر، وكان بعض الذين حاولوا الاغتيال ضمن أعضاء الجمعيات السرية، وكان معظمهم من الشباب المتحمس، ذلك بأن التأثير في الشبان، وإلهاب الحماس في صدورهم، أيسر من الذين بلغوا سنة ناضجة فصقلتهم تجارب الحياة.

وتعددت محاولات الاغتيال إبان الإمبراطورية الثانية في فرنسا. ولم ين ما تزيني عن التبشير بقتل الامبراطور نابليون الثالث وعن موالاة إرسال من يقومون بتهمة

القتل. وبتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٥٨ حاول أورسينى وشركاؤه اغتيال الإمبراطور فاصيب ١٠٤ شخصا مات منهم ثمانية. وقال الذين يمقتون القتل أيا كان هدفه أن الأمة إذا كانت ناضجة العبودية فان قتل الطاغية لا يكسر قيودها بل طاغية يذهب و طاغية يجيء، ولم يشيد قتل يوليوس قيصر صرح الحرية في روما..

ويتساءل الذين يستنكرون القتل السياسي مهما يكن هدفه، عن مصير الدولة إذا أحنا المواطن أن يقرر بملء حريته و تقديره الخاص أن هذا الأمير طاغية وأن من حقه أن يقتله بدون محاكمة، لصالح الدولة والدين، ولإنقاذ الشعب؟ لاشك أن الدولة تصبح مجزرة ومسرحا دمويا دائما للحرب الأهلية. ولقد كان لويس السادس عشر ولويس فيليب ملكين ضعيفين غاية الضعف، ولكن دعاة السياسة كانوا ينظمونهما في سلك الطغاة. ولماذا لا يعد أعضاء البرلمان طغاة وقد يصدرون قوانين ظالمة؟ ثم إن الأحزاب السياسية تسرف في اتهام بعضها البعض بالطغيان ما يدفع إلى تبادل الإجرام السياسي ضد من يعدون طغاة وإذن فإباحة قتل الظالم تجر إلى الفوضى.

ويقول بعضهم أن قتل الظالم مبرر بالغاية التي يرمي إليها ألا وهي سلامة الدولة، ويرد عليهم أولئك الذين يستنكرون القتل مهما كانت صفة القتيل، أن القتل ليس وسيلة مضمونة لإنقاذ الدولة من الظلم وإن الغاية المشروعة لا تبرر استخدام وسائل إجرامية. وواجب إنقاذ الدولة لا يحجب واجب احترام الحياة الإنسانية. وإذا كان من حق كل إنسان أن يبذل حياته في سبيل وطنه، فليس من حقه أن يتصرف في حياة الغير على هواه. وفوق كل أولئك فان المصلحة العليا للدولة لا تبرر القتل.

ولقد رأينا كيف كان ماكيافيللى ينادي بأن الغاية تبرر الوسائل، ولو أخذ هذا المبدأ على اطلاقه لأتيح ارتكاب كل الجرائم ولا يستثنى منها الاغتيال. وما كان

القصد الحسن ليبرر عملا إجراميا. والقتل جريمة حتى ولو اعتقد القاتل في ضرورته ونفعه. وقتل الطاغية دون محاكمة و بمحض تقدير القاتل وحده، تجعل القاتل نفسه طاغية. فاالطغيان إلا أن يجعل المرء حكمة هواه.

ونحن نقول بأن هذا الكلام جميل من الوجهة النظرية البحتة، وحين يتحدر من أفواه علماء الأخلاق، على أن مما لاشك فيه أن الطغيان أشد وأنكى من الفوضى ثم إن محاكمة الظالم فضلا عن الحكم عليه، تكاد، في أغلب الأحيان أن تكون مستحيلة. فإذا كان على رأس الدولة أصبح المتصرف المطلق في جميع قواها يسخرها لحمايته بل يسخر العدالة للتنكيل بمن يهمون بالتمرد على ظلمه ثم يصبغ التنكيل بالصبغة الشرعية. وإن كان مستعمرة بات محاطا بالقوة المادية الغاشمة التي لا تقوى عليها الشعوب المستضعفة في الأرض. وحتى أن كان على رأس الحكم، أو من أصحاب السلطان، فإنه يستغل نفوذه لحماية ظلمه، ويستخدم سلطته لشراء ضمائر الابواق التي تتكالب على أصحاب السلطان، وتترامى تحت أقدام الأقوياء؛ و تفكر ببطونها وجيومها لا بعقولها وضمائرها فتخلع على الطغيان الجامح ثوب العدل المجرد عن الهوى. ولا يحجم الطغاة عن تسخير الاخلاقيين والمرشدين للدفاع عن طغيانهم. فعوضا عن تلك الفلسفة الفجة، ودرءا للشبهات عن أنفسهم، ينبغي لدعاة الاخلاق، ومصابيح الهدى والعرفان، أن يوجهوا أقلامهم وألسنتهم لصد الطاغية عن الطغيان، أن ذلك خير للأمة ، وأهدى إلى الحق سبيلا.

الفهرس